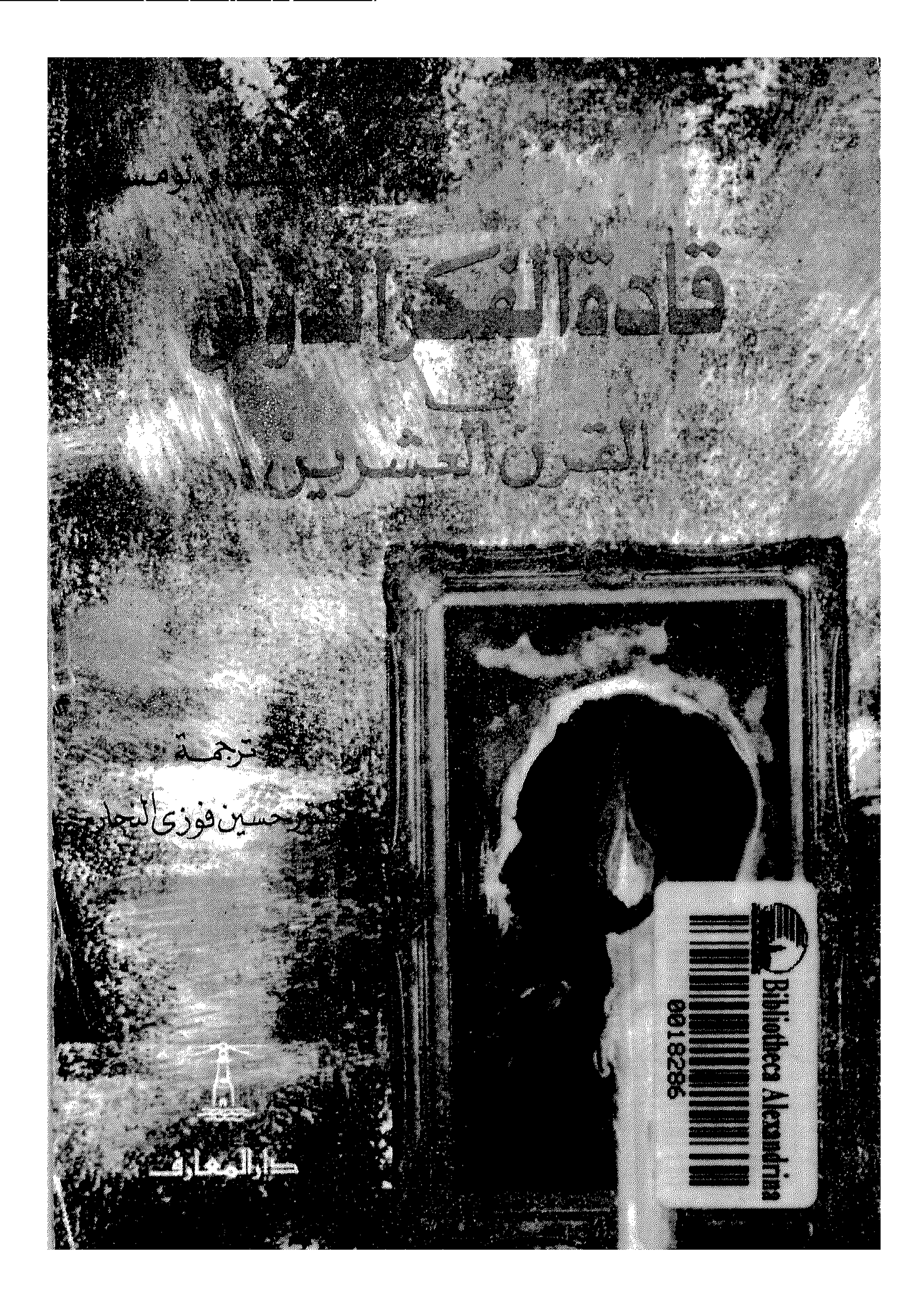

القرن العشرين
ترجمة
حسين فوزى النجار
دار المعارف
Bibliotheca Alexandrina
0018286



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قادة الفكر الدولى في القرن العشرين

تأليف : كينيث و. تومسون

ترجمة : دكتور حسين فوزى النجار

دار المعارف

MASTERS OF INTERNATIONAL THOUGHT:
MAJOR 20th CENTURY THEORISTS AND THE WORLD CRISIS

by
Kenneth Thompson

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

تقـــديم

كتب أمرسون فيما كتب يقول :

«من الأجدى أن ترقب سمكةً كبيرةً من أن تمسك بـرتل من الأسماك الصغيرة»

وهذا الكتاب عن رجال كبار وفكر نيّر، عرضت لهم من خلال أربعة جوانب هامة من جوانب الدراسات الدولية : معيار الفكرة، والتصور الأوربى الأمريكى للقوّة والسياسة، وتحليل الصراع فى الحرب الباردة، والنظرية السائدة للنظام العالمى.

وقد قمت بتحليل ومناقشة الطريقة الغالبة عليهم فى تناولهم لها، وخلفيتهم الثقافية، وأخيلتهم، ومراميهم وتصوراتهم، وتسلسل القيم والمراحل فى تفكيرهم وما قدّموه للسياسة العامة ونظرتهم للمستقبل، وما كان لتأثير المفكرين الآخرين عليهم. وقد طوّفت بكتاباتهم ومقالاتهم العابرة، وما كان من نقد لمؤلفاتهم وردّهم عليه، وأتيت على لقاءاتهم وذكرياتهم، ورسائلهم، وما كان من اتصالى اتصالاً شخصيًا بالبعض منهم، كما رجعت إلى مختاراتهم من الكتب، وما كان لهم من شروح أو تعليقات على بعضها.

والغاية من هذا الكتاب هى أن أشرك الآخرين فى الحكمة والمعرفة التى ندت عنهم فى كتاباتهم عن العلاقات الدولية، وقد أنارت السبيل أمامى لمعرفة المحفل الدولى طوال الأعوام الثلاثين الماضية، وقام اختيارى لهم على ما يمكن أن تثيره كتاباتهم من حوار أو تقييم أو رفض أيضًا، فقد جاءت كتاباتهم، كما أرى، وسطًا بين تفهم السياسة الدولية وتكوين إطار حىٍّ متماسك للفكر، فأحياناً ما توصف الكتابة عن الشئون الدولية بأنها تعلو بعض الشىء على الكتابة الصحفية، ويقول عنها آخرون إنها الهالة المجيدة للأحداث المعاصرة، والميزة التى يقوم عليها اختيارنا لأىّ كاتب منهم هى إنجازه المنهجى السديد فى هذا الميدان، وأن فكره يمكن أن يطبق على المشكلات والأحداث التى تتواتر على مدى من الزمن فسيح، كما كان للقيمة الباقية من كتابات هؤلاء المفكرين أثرها فى اختيارى لهم. وما كان الحكم على مؤلفاتهم بقيمتها التجارية فى عرف الناشرين ولا برواجها لدى القراء. فالقلة ممن اخترناهم من هؤلاء الكتاب من لقيت كتبه بعض الرواج فى قوائم الناشرين، ولم يتسن لأىٍّ منهم غير واحد، أن اختير كتابه ليكون كتاب الشهر، وإن كان لنا أن نقول إنهم على عكس هؤلاء الكتاب الذين تحفل بكتبهم ساحة «ماديسون» مازال أئمة السياسة والدارسون يقبلون على قراءة هؤلاء القادة من روّاد الفكر إلى يومنا هذا وإن مرّ على مؤلفاتهم أكثر من نصف قرن.

ولا يفوتنى أن أذكر أن اختيارى لهؤلاء المفكرين كان مغامرةً موضوعيةً وذاتيةً فى نفس الوقت.ومن اليسير أن أشير إلى بعض المعالم البارزة التى

تبدو فى ظاهرها موضوعيةً وإن خالفنى البعض فيها، ومن هذه المعالم مؤلفات الكاتب وإن تفاوتت عددًا بين كاتب وآخر، فهى جميعاً حافلة بالفكر الجاد والنقد الصائب، يرجع إليها الصحفيون والباحثون يقتبسون منها وينقلون عنها فى إكبار لأصحابها، كما كان من «جيمس ريستون» مع «سير هربرت بتر فيلد» فى أعمدته الصحفية، وما كان من «دافيد برودر» مع «هانس ج. مورجنتو» وثمة معلم آخر فى تلك المراجع الدراسية، والمساجلات المتواترة فى المحافل العلمية وكذلك البحوث والمقالات الصحفية كتلك التى عرض فيها «ستانلى هوفمان» للدراسات الدولية فى ربيع ١٩٧٨، والندوات التى تقام تكريمًا لبعض الكتاب، وغالباً ما يجنح بعض مشاهير الكتّاب إلى إثارة الجدل، فيطرقون ميادين جديدة للبحث، ويقتحمون آفاقاً من الفكر فى قدرة وحيوية تعيد البهاء إلى ماذبل وذوى من آثار الماضى.

وللزمن أحكامه الصارمة ومعاييره الدقيقة، فقد تغضى الصحافة عن كاتب ما وتتجاهلة، وقد يرفض الناشر مؤلفاته، أو ينبذه زهرة الكتاب فى موضوع ما، أو يحمل على كتابه أعلام المربين. وإن بقى الناس فى عالم الأدب والفلسفة يقبلون على قراءة شيكسبير وملتون، وأفلاطون، وأرسطو وهوبز ولوك، وقد غبر بهم زمن بعيد، وقد لا يدنو قادة الفكر هؤلاء من أولئك الخالدين كشكسبير وقد لا يقفون معهم على قدم المساواة، ولكن الناس مازالوا حتى وقتنا هذا يقبلون على قراءتهم مع ما يقرأون لهم من الكتّاب المعاصرين ومازال أكثرهم يتسنّمون الذروة بين كتّاب العلاقات الدولية عندما أثبتت الموسوعة الدولية للعلوم

الاجتماعية من هو جدير بالذكر من بين المفكرين فى ربع القرن أو نصف القرن الأخير، وقام الاختيار على ما كان لكتبهم من قيمة باقية.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن الوقت مازال مبكراً للحكم على هؤلاء المفكرين، ومازالت كتاباتهم أحدث من أن تتصدى لحكم الزمن، والدراسات الأكاديمية للسياسة الدولية مازالت فى بدايتها، إلاّ أن الدلائل تشير إشارة أكيدة إلى أن كتابات أمثال «ليبمان» و «رينولد نيبور» قد قدّر لها البقاء إلى سنوات عديدة قادمة.

وإنى لأعلن عن ذاتيتى فى الاختيار عندما أدلى بمثل هذا القول، فإننى لا أعرف ما كتب هؤلاء المفكرون فحسب ولكننى كنت قريباً منهم، ومازال للعامل الإنسانى أثره فى كل تقييم دراسى ومن العبث أن أنكر تأثيره فى هذا المقام، ومع عظمة إنجازهم، وما لتأثيرهم الشخصى من وزن، فإننى لم أحذر النقد الشخصى والفكرى لهم، وإن كنت أرى أنهم من عمالقة الفكر، إلاّ أنهم قبل إىّ شىء آخر بشر وليسوا آلهة، فإذا غاليت فى مدحهم والثناء عليهم فإنى استميحهم الإغضاء، وإذا لم أكن على حق فى نقدهم فإنى استميحهم المغفرة، إلاّ أن استواء أفكارهم وتكاملها قد زودنى بالعرض الأمين، وإنى لأرى دون تحيز ودون إغراق فى التمجيد، أنهم عظماء بحق.

البَـابُ الأولــ

البحث عن معيار أساسى للسياسة

ليس من المستغرب أن يكون رجال اللاهوت ومؤرخو الأديان فى مقدمة الباحثين عن معيار أساسى للسياسة، وليس من الصّحيح أن كل قاعدة دينية تشجع الاهتمام بالأخلاق والسياسة، فمنهم من يرى السياسة عبئًا ثقيلًا من أعباء الحياة لا منجاة منها لإنسان ما لم يدع جانبا كلّ مايشغله بالحياة الدنيا، فالبوذى ينشد بركة النرڤانا حيث يذعن المخلوق فيها لغير المخلوق وحيث تذوى المنى وكل عناء إنسانى. وإن كان الناس فى الغرب مع ما فيه من أعراف دينية، يعيشون حياتهم الدنيا وقد كتب عليهم أن يتكالبوا عليها على ما فيها من عثرات السياسة والأخلاق التى لاتريم.

وإن كانت أديان الغرب قد أعدت الناس لحيـاتهم الـدنيا والآخـرة فإن عدد المفكرين المعاصرين من رجال الدين ممـن يقبـل على قـراءتهم مرة وأخرى دارسو الأخلاق والسياسة الخارجية مازال ضئيلا. وقد تكون علة ذلك تفاقم الشئون العالمية ممـا يستدعى السيطرة على العـلاقات الخارجية التى لا يعيها غير حفنة من فلاسفة الأخلاق، وثمّة علّة أخـرى

قد تكون فى اتجاه رجال الدين لأن يكونوا فى طليعة المصلحين الاجتماعيين تحدوهم رغبة عارمة، وإن كانت عرضة للتغير، نحو برامج الإصلاح الاجتماعى والسياسى الجديرة بالاهتمام وغالباً ما يتراجع المفكرون الدينيون ممن يعنون بالسياسة إلى تلك الذروة الروحية الرفيعة من الحقائق الأزلية، أو يجرفهم التيار الجارى لأولئك الذين يبتغون تغيير المجتمع، تاركين تلك المهام الجافة والإبهام الأخلاقى فى دنيا السياسة لأولئك القادة العلمانيين،

ومن يمن الطالع أن الرائى الذى يتجه إلى دراسة الأخلاق السياسية بعقل متفتح يستطيع أن يتبين تلك القلّة التى تخرج على تلك القاعدة من بين الغارقين فى الأعراف الدينية العديدة، وإن كانت الفكرة السائدة لدى العلمانيين من الكتّاب السياسيين وعلماء السياسة أن الكتّاب الدينيين وعّاظ فحسب. وألقى هذا الحكم ظلاله الكثيفة عليهم فعّدهم من غير رجال الدين. وحين تحرروا من أرثوذكسيتهم وحطموا قيود الجمود الدينى. عمت عيون هؤلاء العلمانيين عمّا يستطيع أن يقدّمه الفكر الدينى فى هذا الميدان. كما لو كان حتماً على مجتمع فكرى متفتح أن يستمدّ الحقائق من عمالقة الأعراف الدينية الكبرى، كما يستمد الحكمة من عمالقة الفكر العلمانى. وقد غال حرية الفكر جمود الدينيين والعلمانيين على السواء، أما أولئك الذين ينشدون فلسفةً أخلاقيةً لعالم السياسة فإن عليهم أن يتحروا الحقيقة أينما كانت.

وقد حلّق سير هربرت بترفيلد فى أجواء سامقة علا بها على كل

ما خطّه مؤرخو الأديان عن فلسفة الأخلاق الدولية، ودرج باسمه بين الخالدين من من كتّاب التاريخ التقليديين من الإنجليز عندما نشر كتابه «تفسير الهويج للتاريخ[1]» ومالبث أن تحوّل إلى تاريخ الدين فكتب «المسيحية والتاريخ» و «المسيحية فى التاريخ الأوربى» و «المسيحية والدبلوماسية والحرب» ثم مدّ رواقه إلى فلسفة الأخلاق السياسية من خلال «الجمعية البريطانية لدراسة السياسة الدولية» التى كوّنها بجامعة كمبردج، وكان جديرًا بما يستحقه هو وجماعته من ثناء عندما قاموا بشرح الأبعاد الأخلاقية للحرب الباردة، وما أثاروه من حوار حول التصورات التاريخية كالتصور السائد عن «توازن القوى».

وحين كتب « رينولد نيبور » وهو كما نعته « جورج ف. كينان » أبونا جميعاً » عن السياسة الدولية المعاصرة، قال عنه: « من العسير أن نبالغ فيما قدمه هذا اللاهوتى الكبير لتاريخ الفكر الحديث » وجاء « والتر ليبمان » ليضيف إلى ما قاله نيبور: « كم من الأجيال تمضى لتنجب ضريباً له ؟ ».

وفى هذا السيل المتدفق من الكتب والمقالات أخذ نيبور يكشف عن العناصر الأساسية لما سمّاه « الواقع المسيحى » فى توافقه مع السياسة الدولية. وحين عكف دونها فى أواخر الستينيات وبواكير السبعينيات على نشاطه المسيحى والاجتماعى، عاد إليها فى خواتيم السبعينيات، وما كان

---

(١) The Whig Interpretation of History

لأىّ باحث عميق جادٍّ لفلسفة الأخلاق السياسية أن يجنو ما كتب أو ينكره.

أما الحبر الجليل «جون كورتنى مورى» فإنه ينفرد وحده بين كتاب الكاثوليك المحدثين بالاهتمام بفلسفة الأخلاق والحرب الحديثة، ومع أن مورى قد أطلق لنفسه العنان فى الكتابة عن فلسفة الأخلاق الدولية حين طرق ميدان الأخلاق والكتابة عن الحكومة. فكانت تلك المقدمة القصيرة التى قدم بها لفكره جديرة بالاهتمام إلى حدٍّ لا يدانى..

ويقف مورى وحده بين كتاب الأخلاق والسياسة الخارجية ليتخذ من العرف الذى سارت عليه الكنيسة الرومانية للكاثوليك قديماً فى توقيرها للقانون الطبيعى أساسا لفكره، وهو عرف لا أستطيع أن أجد له مكاناً من التبرير.

ومن الضرورى أن أعود إلى كاتب بريطانى لأكمل هذا العرض عن المفكرين الدينيّين، هو «مارتن ريت» وإن حالت وفاته المبكرة دون إتمام عمله. فقد كتب لفكره البقاء على يد روّاده ممن غذاهم بفكره، وخلدت أعماله مؤرخاً ودارساً للسياسة الدولية، وإن اتسمت بقيود لا نراها عند نيبور أو بترفيلد، وقد كرّس رفاقه وتلاميذه جهدهم لنشر بعض مؤلفاته بعد وفاته، وكان أكثر من أى كاتب معاصر صياغةً لفكره على هدى الفلسفة الأخلاقية الثاوية فى أعماق الحضارة الغربية وقد ظلّ مؤمناً بها حتى وفاته.

وليس من اليسير فى مقدمة كتاب عن هؤلاء المفكرين الدينيين أن

نوجز ما يتفقون عليه وما يختلفون فيه، فلم يغامر نيبور مثلاً بالابتعاد كمؤرخ عن أرض الواقع الثابت للفكر التاريخي المدرسي، وقد بدأ كل من نيبور وموري وإنتهيا لاهوتيين وإن ابتعدا إلى حدٍّ ما عن المنهج اللاهوتي (وأكثر مايصدق هذا على نيبور) إلى الاهتمام اللاهوتي بالمشكلات السياسية والاجتماعية المعاصرة. أما «ريت» فقد تواتر اهتمامه بين التاريخ الأوربي المعاصر بما ينم عن ميله الثابت للفكر القديم، وللسياسة الدولية الجارية.

وكثيرًا ما واجه نيبور وموري بعضهما البعض في حوار دائب حول سداد القانون الطبيعي وتوافقه مع العصر النووي، وقد اعترف هؤلاء الأربعة من قادة الفكر بضلال العلاقات المعاصرة بين الدول، وإن كان موري أكثر من غيره قد رأى في القانون الطبيعي ما يفصح عن معايير ثابتة لتوجيه العلاقات بين الدول، ولم يبحث أحدهم المعنى البعيد للدين في السياسة الدولية، وإن عرض كل منهم له بطريقته الخاصة.

ولا تعدّ هذه المقدمة عن فكر هؤلاء أو غيرهم من قادة الفكر بديلاً لقراءتهم قراءةً وانيةً متمهلة، وليس لديّ ما أنشده إلّا أن أقدم لقرائي هؤلاء المفكرين بكلّ ما كتبوا وما خالهم من أفكار عن الإنسان وعن السياسة وما كان عليه تصورهم لطبيعة النظام الدولي، ونظرتهم لمعايير السياسة الدولية ولدور القوّة وحدودها.



هربرت بترفيلد
(١٩٠٠-١٩٧٩)

ولد هربرت بترفيلد فى أوكسينهوب فى السابع من أكتوبر ١٩٠٠ لأسرة متدينة من طائفة المشيخيين، وأوكسينهوب قرية نشأت مع الثورة الصناعية على حافة البرارى بعيداً عن حدود لنكشير - يوركشير ببضعة أميال ولا يزيد عدد سكانها عن ألفى نسمة.

ومع أن أباه قد ترك المدرسة فى العاشرة من عمره ليعمل فرازاً فى مصنع لغزل الصوف، فقد تعلم وأعدّ نفسه ليكون كتبيًّا، وإن ظلّ أمله الخابى فى أن يكون قسيساً مشيخياً يراوده طوال حياته، وأراد لولده دون إصرار لم يخل من الهوى أن يسلك هذا الطريق، وكم سرّه أن يصبح هربرت ولما يجاوز السادسة من عمره شماسًا مما أثار أكثر معلميه نشاطًا وحيويةً فى مدرسة القرية وكان صريحاً فى عدائه للكنيسة. فلما التحق بترفيلد بجامعة كمبردج وتتلمذ على المؤرخ الكبير «هارولد تمبرلى» وأغرم بالتاريخ وأدرك أن حياءه يحول بينه وبين النجاح فى العمل الكنسى عزف عنه، وإن بقى، على خلاف غيره من المفكرين السياسيين والدينيين الثائرين بطبيعتهم على كل ما يذكرهم بطفولتهم، دائم الحنين

للاهوت الأوجستيني فى إيمانه السرمدى بقيمة الإنسان، وحقيقة الخطيئة وسيادة الرب، وحدود الطبيعة الإنسانية، وطبيعة الوجود الإنسانى الممزقة، فلم يألف الماركسية على عكس رينولد نيبور وبول تيلتس وهما مثله من رجال الفلسفة واللاهوت. وكان معها على ألفة وود، وإن درس الفكر الماركسى واستوعب منه البعض فى نظرته لطبيعة الصراع فى التاريخ وما نسبه للعوامل الاقتصادية والاجتماعية من أهمية تاريخية، وكان التاريخ البريطانى وصلة الكنيسة بالتاريخ، ونظرية العلاقات الدولية هى جميعاً محور أفكاره.

وما كان لبترفيلد على ما كانت عليه طفولته وظروف حياته الأسرية إلاّ أن يسعد بالمنحة الدراسية التى تؤهله لأستاذية التاريخ الحديث بجامعة كمبردج وتحرير مجلة كمبردج التاريخية، وقد أتم تعليمه بجامعة كمبردج حيث نال درجتى الماجستير والدكتوراه فى الآداب ثم أصبح زميلاً لدارة القديس بطرس بالجامعة عام ١٩٢٣ ورئيسا لها عام ١٩٥٥، وعمل رئيساً للجمعية التاريخية البريطانية فى أواخر الستينيات، ودعى أستاذاً للتاريخ بمعهد الدراسات العليا بجامعة برنستون.

وكانت « الرواية التاريخية » أوّل مؤلفاته ممايعكس اهتمامه المبكر بالصلة بين الأدب والتاريخ، وشرح فيها دور الخيال الأدبى فى الكشف عن وقائع الماضى. ومن أخطاء التواتر التاريخى - كما كان يقول - أن نسلم بأن أحداث حقبة من الحقب يمكن أن نعيها على ضوء الحاضر أو الماضى القريب ،ولعل الكتب المركزة أو المختصرة التى تجذب المؤرخ إلى

ميدان الأدب، إن لم تكن لسمو شاعريتها، أكثر بعثا للماضى، وغدت تلك قاعدته التى سار عليها فى مؤلفاته. وكان كتابه الثانى «تكتيك نابليون للسلام: ١٨٠٦ - ١٨٠٨» (١٩٢٩) عرض فيه بإسهاب تحليله للصلة بين التكتيك العسكرى و التكتيك الدبلوماسى فى العصر بما فيه معاهدة تلست عام ١٨٠٧، وقرظ النقاد تصوره التاريخى ونوهوا بتنفيذه لادعاءات المؤرخين الألمان بأن الأسكندر قيصر روسيا قد تواطأ للتخلى عن بريطانيا، فقد كان البروس هم الذين أغروا القيصر بلقاء نابليون على طوف بنهر. نيمن ثم نشر «وثائق مختارة من التاريخ الأوربى: ١٧١٥ - ١٩٢٠» (١٩٣١) وبدأ بحثه عما يمكن أن نسميه الاهتمام الذى صاحبه طوال حياته بجورج الثالث، ونشر بحثه: «جورج الثالث، ولورد نورث، والشعب، ١٧٧٩ - ١٧٨٠» (١٩٤٩)، و «جورج الثالث والمؤرخون» (١٩٥٧)، وكان يزمع الكتابة عن «شارل جيمس فوكس وجورج الثالث» ولكنه شغل عنه باتجاه جديد نحو الدراسة التحليلية للتاريخ ، وهو الاتجاه الذى سيطر على بحوثه خلال العقود الأربعة التالية.

وبدأ بترفيلد يسفر عن هذا الاتجاه التاريخى الجديد بعيداً عن المنهج التقليدى عام ١٩٣١، عندما نشر كتابه « تفسير الهويج للتاريخ» وهو نقد لنظرة حزب الهويج والليبراليين للتطور الحتمى للتاريخ، وتسفر هذه الدراسة عن اهتمامه بعلم التاريخ، كما أضفت عليه تلك السمعة الحميدة كعبقرية تاريخية. ومع نقده للسياسة الليبرالية والبروتستانتية التاريخية، فقد أثار بطريقة منهجية فشل المؤرخين فى تبرير الأحداث الفريدة وتفكير

الأجيال السابقة، وبدا واضحًا فى كتابه هذا أنه يسير على نهج «ح. ى. ى. د. اكتون» (وإن كان اكتون هدفًا لنقده) ونهج «ليوبولد فون رانكه» على غير نهج أولئك المؤرخين التقليديين من الإنجليز الذين يركزون على الوصف التاريخى، وحملته كتبه التالية: «نابليون» (١٩٣٩) و «الرجل الإنجليزى وتاريخه» (١٩٤٤)، و «إدارة الدولة عند مكيافللى» (١٩٤٠) قدمًا إلى ميدان فلسفة التاريخ، وأصحاب النظريات السياسية، وبدأ بترفيلد مرحلته التالية فى الكتابة التاريخية خلال الثلاثينيات والأربعينيات مستلهمًا الأزمة العالمية، ولم يعد هناك من يمارى فى مكانته كعلم من أعلام المؤرخين الإنجليز، ففى عام ١٩٣٩ ألقى محاضراته فى أربع جامعات ألمانية عن تاريخ علم التاريخ أشاد فيها بالتقدم فى القرنين السادس عشر والسابع عشر وقرر فيها أن حملته كانت على مؤرخى الهويج دون ساسة الهويج من المعتدلين الذين وقفوا إلى جانب الحرية فى السنوات الأخيرة لحكم شارل الثانى، وقد أتاحت له هذه المحاضرات أن يقول، إنه بالرغم مما يراه من ضلال مؤرخى الهويج وسطحيتهم، فقد كان الهويج عونًا على تقدم الحرية، ولكن مؤرخى الهويج هم الذين زيفوا الحقيقة أما ساسة الهويج فقد كان ديدنهم التوفيق والضغط السياسى دون القوّة والإرغام.

ويعود بترفيلد عام ١٩٤٨ إلى الدين والتاريخ فيلقى سبع محاضرات بدعوة من كلية اللاهوت بجامعة كمبردج، ثم عممها على أوسع مدى فى ست إذاعات عن طريق هيئة الإذاعة البريطانية خلال شهرى إبريل ومايو ١٩٤٩، وأسهب فى شرح الفكرة التى عرضها فى محاضراته تلك فى كتابه «المسيحية والتاريخ» (١٩٤٩). وقد تردد فى البداية فى إلقاء تلك

المحاضرات، فلم يكن على يقين من أن يقدم عليها رجل من غير رجال الأكليروس، كما كان يدرك مايمكن أن تثيره من ريبة فى نفوس زملائه من المؤرخين، ولم يتسن له أن يعتذر عنها عندما ألحّ عليه ممثلو كلية اللاهوت وبينوا له إستعداد الطلاب لسماع مؤرخ ذاع صيته عن سماع رجل من رجال الكنيسة ولم يكن هناك شك فى عودة بترفيلد إلى قضايا الفلسفة بعدما رآه من تلك الأزمة المزدوجة التى تجتاح الغرب. أزمة التحدى السوفيتى بعقيدته الماركسية، وموقف الغرب المتهاوى فى دفاعه عن كيانه القائم. هذا الكيان القائم على قيم حضارية تليدة فى مواجهة هذا العدوان الجديد الجسور، كما حذّر من هذا التأليه الوثنى لإنسان أسمى أو لمجتمع أو دولة أو أى تنظيم شامل يمكن أن يغير من نظرة الإنسان إلى عالمه ليراه عالما شبيهاً بعالم النمل فمن الخطر أن نحول التاريخ عن مجراه، أو نتخيّل أن العلم الطبيعى قادر على تغيير مصير البشرية وقيادته إلى برّ الأمان، ولايكفى أن نرى الله أو الإنسان فى الطبيعة، أو أن نقرر كما قرر أدولف هتلر فى «كفاحى» أن الطبيعة طالما أنها لا تأبه بالحياة الإنسانية للأفراد قدر ما تأبه بارتقاء الأجناس البشرية، فلا محيص للتاريخ من أن يحفل بالقسوة والوثنية والقرابين البشرية، وهو ما وصفه بترفيلد بأنه هرطقة ناعمة لتربية ذاتية فى عصر العلم «فمن اليسير أن نعدّ الإنسان آخر سلالات الحيوان فحسب، ونصل بذلك إلى تلك الفتاوى التى نحاول أن نطلقها على دنيا العلاقات الإنسانية» ويؤكد مرّة أخرى فى كتابه «المسيحية والتاريخ» إيمانه العميق بأن الشخصية الإنسانية هى محور العملية التاريخية، ويحمل على تلك

الفكرة المناقضة التى يأخذ بها بعض علماء السلوك الاجتماعى وأصحاب المذهب الطبيعى فى نظرتهم للتاريخ بأنه قصة الحشود الكبرى التى تخضع للدراسة العلمية والرياضية ولاتزيد فى ذلك عن كونها صفحة من صفحات كتاب فى علم الأحياء.

وأخذ بترفيلد يفصّل ويتوسع فى نقده لهم، ويكرر رؤياه المسيحية فى كتابات متوالية يعلن فيها أنه يكتب كمؤرخ ولا يكتب كلاهوتى كما كان «أرنولد ج. توينبى» فى كتاباته، وإنه ينزع نزعة باحث فرد، دون أى تأثر بمؤرخ أو لاهوتى آخر، وإنه لايطرح منهجًا تاريخيًّا محددًا كتوينبى ولكنه ينذر، كما يتصور، المسيحيين وغير المسيحيين على السواء بأن يجددوا من إدراكهم لمكانة التاريخ فى التصور المسيحى: وخرج بكتب أخرى عن «المسيحية فى التاريخ الأوربى» (١٩٥١) و «التاريخ والعلاقات الإنسانية» (١٩٥١) و «المسيحية والدبلوماسية والحرب» (١٩٥٣). وأيّما كان نقد النقاد لتصوره المسيحى. فقد بقى على رأيه من أن التاريخ قد ظلّ متوائماً بكلّ أبعاده مع النظرة المسيحية للتاريخ، وحمل حملة شعواء على التاريخ الآلى وقصُوره عن الإلمام الواعى الماكر بالماضى، فالتاريخ فى جوهره مسرحية قد تتخذ طابع المأساة للشخوص الإنسانية، والدراسة التاريخية الجادة فى حاجة إلى تواضع المؤرخ ومرونته العقلية، فعليه أن يمضى بين شخوصه التاريخية متمثلا مواقفهم، دائبًا على تصيدّ تصورهم للأحداث مدركا لكل ما كان عليهم أن يتخطوه من عقبات.

ومن اللمحات التى شابت فكره ما يعود إلى دراسته للعلوم، وقد

بدأ عام ١٩٣١ يلقى محاضراته فى التاريخ الحديث على طلبته بجامعة كمبردج مبتدئاً بعام، ١٤٩٢ مع العناية بصور التقدم الكبرى والحركات التى امتدت على الزمن كالنهضة الأوربية والثورة الفرنسية والصلة التى تربط بينها جميعاً.

وحمل فى محاضراته تلك، والتى حذا فيها حذو لورد أكتون. على الإغراق فى التخصص الذى سيطر على الدراسات الجامعية للتاريخ الحديث والاعتماد على الملخصات والكتب الدراسية الجافة القاصرة على العلاقات الخارجية للدول، وفضّل عليها التركيز على ظهور العالم الحديث وتقدمّه الباهر وفكره الحديث، ومن ذلك مثلا أنه أفرد ست محاضرات عن ظهور العلم الحديث، توثقت على أثرها العلاقات بينه وبين علماء كمبردج البارزين من أمثال جوزيف نيدهام ورجال معاقل كافندش[1] ممن كانوا يتوقون إلى حليف يذكرهم من بين المؤرخين، وبفضل هؤلاء الرجال أنشئت جماعة تاريخ العلم ١٩٤٧ وبعد جهد بالغ نجحت الجماعة فى دعوة بترفيلد لإلقاء سلسلة من المحاضرات فى هذا الموضوع فى الموسم الثقافى لعبد الملاك ميكائيل[2] عام ١٩٤٨، وقد جمعت فى كتاب من أنجح كتبه هو

(١) نسبة إلى العالم الكيماوى الإنجليزى هنرى كافندش (١٧٣١-١٨١٠) وقد عين الحرارة النوعية لبعض المواد بابحاثه عن الأيدروجين وتركيب الغلاف الجوى والكهرباء والكثافة النوعية للأرض (المترجم).

(٢) يقع هذا العيد فى التاسع والعشرين من سبتمبر كل عام، وهو عيد دينى تحتفل به الكنائس والمدارس اللاهوتية فى الغرب تمجيدا للملاك ميكائيل (المترجم).

«أصول العلم الحديث»[١] (١٩٤٩) أيقظ الاهتمام بهذا الجانب فى كل من أمريكا وانجلترا وجذب كثيرًا من العلماء المتخصصين إلى هذا الميدان وأدّى إلى قيام جيل جديد من مؤرخى العلوم.

وفى عام ١٩٥٣ طلب إليه أن يحاضر بجامعة كوينز فى بلفاست واختار أن يعود إلى تاريخ علم التاريخ فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهو موضوع لقى اهتمامًا كبيرًا من مؤرخى الألمان وقلة من المؤرخين الأمريكيين، ولكنه لم يلق حفاوة من الإنجليز بالرغم من الجهد الذى بذله لورد أكتون وتلميذه «ج.ب.جوش» فى هذا الصدد بكتابة «التاريخ والمؤرخون فى القرن التاسع عشر»[٢] (١٩١٣)، وحملته هذه المحاضرات على كتابة «الإنسان فى ماضيه»[٣](١٩٥٥)، ووصلت بينه وبين عشرات من المؤرخين الأوربيين والانجليز تباينت مشاربهم حول هذا الموضوع فتناولوه بالنقد والتعليق. ولما نشرت هذه المحاضرات عام ١٩٥٥ أثارت اهتمامًا بالغًا بعلم التاريخ بين طلاب الجامعة، وطلبة البحوث والأساتذة، وعجب من أن يبلغ الحماس لعلم التاريخ هذا المدى، فحث الجامعات على قصر الدراسة بها على المؤرخين المؤهلين مزاجًا وخبرة لهذا الواجب، ومع غبطته باقتفاء أثر أكتون فقد كان يرى أن يبدأ طلاب البحوث بتبين الشواهد والأدلة والتمرس بأصول البحث العلمى قبل أى شىء آخر.

وبعد ذلك بعشر سنوات وفى عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ دعى إلى محاضرات

---

(١) The Origins of Modern Science.

(٢) History and historians in the Nineteenth century.

(٣) Man on his Past.

«جفورد» بجامعة جلاسجو والتى ذاع صيتها واشترك فيها بعض الأمريكيين منهم «وليم جيمس» و «جون ديوى» و «رينولد نيبور» واختار بترفيلد أن يطرح للمناقشة كيف أتيح للبشر القدرة على تصور الماضى وكيف ولماذا شغف البشرية بماضيها من قبل أن يبدأ تدوين التاريخ، وكان تصوره أن يكون للأديان الأولى أثرها فى ذلك وإن أبدى دهشته من أن يكون الدين عدوًّا للحقيقة، ومضى يقول إن العقلية التاريخية برزت بالتدريج من خلال الرغبة العارمة للتوفيق بين الدين والتاريخ العلمانى وكان على يقين من أن النتائج التى تمخضت عنها البحوث الحديثة فى اللغات المصرية والعبرية ولغات ما بين الرافدين القديمة تتفق فى هذا مع ما انتهى إليه مؤرخو الغرب فى دراساتهم، وقد حددّ فى هذه المحاضرات مغامرته التاريخية الجريئة عندما أخذ على عاتقه أن يكشف عن التاريخ الحقيق لعلم التاريخ مما أثار الاهتمام وخاصة فى الولايات المتحدة، وإن بقى فى شك من أنه قد ظفر أو يستطيع أن يظفر بالمعرفة الشاملة التى يراها ضرورية لنشر بحثه فى هذا الموضوع. فينصرف عنه فى منتصف الستينيات ولا يعود مرةً أخرى إلى الفكرة التى تناولها فى محاضرات جفورد.

وظلّ بترفيلد فى كل كتاباته يعيد ويردد أن تفسير التاريخ فى حاجة إلى البحث الدؤوب المضنى وإلى القدرة على إعادة الحياة إلى الماضى الذى سلف باستخدام تلك الحشود من معالم التاريخ «يستعيد بها الماضى الذى ولّى ليصنع منه هذا الشيء الذى يغدو صورة وقصة» وسعياً وراء هذه الغاية يقتفى بترفيلد خطى معلمه وأستاذه سيد مؤرخى

الدبلوماسية « هارولد تمبرلى » ويستوعب طريقته فى الكتابة التاريخية الرفيعة ومبناها الدقيق، كما يقول أيضاً : إن المؤرخ ملزم بأن يتمثل موضوعه لا مدحاً ولا قدحاً، بل يعيه على حقيقته ويعى الظروف التى أحاطت به، ففى دراسته للمتغيرات الدبلوماسية التى صاحبت حملة نابليون على دول التحالف الرابع رأى نفسه فى حاجة إلى الرجوع إلى دور المحفوظات الكبرى فى لندن وباريس وڤيينا وإلى الرسائل التى استخلصها من المحفوظات البروسية والروسية وإلى تقارير السفراء والوزراء والجواسيس لساسة ذلك العصر الكبار، وكل غايته أن يصور أفكار شخصيات العصر البارزة، وأن يميط اللثام عن « التورط المهين، والتيارات الخفية، وصدام الشخصيات التى تختفى وراء الحروب النابليونية » وقد بدت نظرته التاريخية الصائبة بارزةً منذ البداية فى كتابيه عن نابليون. فالقصة حقيقة عارية بعيدة عن التكهن ولا لبس فيها تقوم على عقيدة حتمية مسبقة لشعب متفوق أو ارتقاء حتمى، أو أنها تندّ عن مرام جلية مبينة، ولكنها من عمل تلك القوى الخفية للعناية الإلهية.

وقبل أن يصل بترفيلد إلى العام الحادى والثلاثين من عمره كانت أفكاره الجوهرية عن الدراسات التاريخية قد برزت جليةً واضحةً، فنال جائزة « ليباز » من كمبردج عن كتابه الأول « الرواية التاريخية » ولكن كتابه الثالث « تفسير الهويج للتاريخ » كان هو الأساس الذى قامت عليه مؤلفاته الأخيرة وبدت فيه فكرته عن « تشابك التغير الإنسانى » والطابع المبهم للعواقب القصوى لأى عمل معين أو أى قرار يتخذه الإنسان،

وعلى التدوين التاريخى أن يكشف عن التركيب الذى يقوم عليه هذا التشابك، كما يؤكد التغير التاريخى عند بترفيلد الحاجة إلى الإصلاح دون الثورة التى تفرز الكراهية، والمعاناة الإنسانية وتشيع الدمار حتماً.

وعندما كان بترفيلد فى بواكير الثلاثينيات كان على يقين تام بأن الشارح المسيحى أكثر حصانةً من الوثنية والتهويمات الطائشة من أى مؤرخ سياسى آخر طالما لاذ بإيمانه من فجاءات التاريخ وأحداثه، وحين يعبد الله خالصاً فإنه يتقى أمثال تلك الغوائل الفاسدة كعبادة الدولة والتعصب لها، أو فكرة التميز، أو المذاهب السياسية المبهمة، فالإيمان بغاية الدين العليا يتيح للمؤرخ أن يعرف «هذا الغشاء الرقيق بعيداً عن لعبة الزمن واتجاه الأحداث» فالعناية الإلهية تخضع البشرية لأحكامها، وإن الله لأوسع رحمة على مدى التاريخ من أن يكون جباراً قاسياً، حتى وإن اصطرعت مشيئة البشر ونمت عن صلف الإنسان وأنانيته الجائحة؛ فإنه ليس فى هذا إلّا أداة للمشيئة الإلهية لتفصح عن الخير من خلال الشر. فالثورة الأمريكية مثلاً قد حملت الإنجليز على إبداع تصور أكثر رقيًّا وتحضراً للإمبراطورية، وأعظم ما يبدع الإنسان ما ندّ عن الكرب وضيق النفس، وقد تندّ النظم السياسية التى قامت على السلب والنهب كنظام روما القديم والإمبراطورية البريطانية، على مدى الزمن بنظام سمح عادل.

لهذا يرى بترفيلد أن الدراسات التاريخية واللاهوتية صنوان لا يفترقان وأنّ كلًّا منهما سند للآخر، فلكلٍّ منهما ركيزته فى تناول الشخصية الإنسانية، وقد جلبت عليه هذه الازدواجية نقد المؤرخين

عامة، حتى المؤرخين التقليديين أنفسهم، فقد رأى البعض فى كتاباته الدينية انحرافاً عن واجب المؤرخ فى إبراز أعظم قدر من الحقائق التاريخية الصماء، وهو ما كان يمكن أن يقوم به فيما لو مضى على نهجه فى بحثه عن «شارل جيمس فوكس وجورج الثالث» وقد وصل إلى ما وصل إليه من مكانة رفيعة كأستاذ وإدارى بجامعة كمبردج حتى أصبح نائباً لرئيسها منذ عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦١ لما عرف عنه من تمسك بالقيم الأخلاقية، وإن حالت مناصبه الجامعية، ودوره القيادى فى الهيئات التعليمية الوطنية والدولية بينه وبين التفرغ للعمل الأكاديمى، كما كان للمحاضرات التى اضطلع بها وتناول فيها بوجه خاص الفكر الدينى فى ألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة مثل هذا الأثر. وقد أثار «بيتر جراى» وغيره من المؤرخين إصراره على أن الشر سمة على السلوك الإنسانى كما أن الطمع والأثرة بعض طبيعة الانسان فى سلوكه الاجتماعى، مع أنه ضعيف الثقة بقدرة الشرفاء على التغيير الاجتماعى حتى من خلال الوقائع ذات العواقب البينة. وحمله هذا النقد لما أثاره حول العواقب الناجمة عن النوايا الأخلاقية والعقلية للقائمين على الأمور على أن يغضى عن أى جدل مع مؤرخى القرن العشرين من الإنجليز أمثال «لويس ناميير» وحوارييه ممن رأوا السياسة صراعاً حول الكسب والمنافع الذاتية، فالأفكار والمواقف والنوايا العقلية، كما يرى بترفيلد، تتفاعل مع الاهتمام الذاتى بالسياسة، ويخطئ المؤرخون حين يخضعون السياسة لكل الأفراد ولكل حقبة لمستوى واحد لا يختلف، ومدرسة «ناميير» كما يرى بترفيلد، غالباً ما تدعى أن الساسة ليسوا أكثر من

مستودع للاهتمامات الذاتية، وتخطئ بهذا فى تفسير الحركات السياسية، والأحزاب، فإنها لا تتحرى اهتمامات الأفراد ومصالحهم فحسب، ولكنها تشدّد على القيم والمثل أيضاً.

وكان هناك نقد أكثر جدية وله وجاهته إلى حدّ ما لرؤية بترفيلد وتصوره المسيحى لبعض المعايير التاريخية، ففى كتابه « المسيحية والتاريخ » (١٩٤٩) يفسر انهيار ألمانيا وهزيمتها فى الحرب العالمية الثانية، كما لو كان عقاباً إلهياً جزاء ما اقترف الألمان من ذنوب، وكان أن سأله النقاد : وماذا عن تلك الكثرة من الألمان الذين تصدّوا لنظام هتلر بكلّ ما نالهم من سوء؟ وماذا عن شعوب البلطيق التى عانت كالألمان أوضار الحكم النازى، ولم يقترفوا ما اقترف النازى من قسوة ووحشية؟ وكتب بترفيلد عن حاجة الفكر التاريخى إلى نمطين مختلفين من الدراسة : هذا النمط المنهجى القاصر على الدنيويات ولا يحفل بغير البينات التاريخية الجامدة الملموسة، وهذا النمط الآخر للعناية الإلهية البعيد عن تناول المؤرخين المنهجيين، وبقى النقاد على موقفهم من بترفيلد، وبخاصة عندما يقتحم ميدان التاريخ العام، فإنه يقحم عليه ما يدين به من سنن المسيحية وعقيدتها وهى التى أغفلها فى سرده المنهجى للتاريخ والتى حرص فيها على إبراز دور القائد الفرد فى التاريخ، وأشدّ من هذا كله إغراقاً فى الخطأ أنه يبدو أحياناً كما لو كان يخاطب العناية الإلهية. ومن الإنصاف أن تقول، إن هؤلاء النقاد الذين يقتبسون هذه القيم الأخلاقية من كتاباته وكأنها للشعب الألمانى عامة فى عرضه المسهب للروح العسكرية، يجدون أنه يقول : « إذا كان

علينا أن ندين الألمان فإننا يجب أن ندين أنفسنا جميعاً وأن ندين كلّ نظامنا القائم والكيان العام لحضارتنا ذاتها »

ولا يقف تأثير بترفيلد فى الفكر الغربى على إنجازه الضخم فى التاريخ التقليدى وتاريخ المسيحية ففى عام ١٩٥٨ ينشئ الجمعية البريطانية للسياسة الدولية، ويرأسها قرابة عقدين من الزمان، وقد أخذت على عاتقها البحث فى طبيعة النظام الدولى، والفكر الدبلوماسى، وأصول السياسة الخارجية وأخلاقيات الحرب والعلاقات الدولية. وكانت أعمالها انعكاساً لأفكار بترفيلد التاريخية والدينية، وكان اهتمام هذه الجماعة من المفكرين الإنجليز قرين اهتمام أندادهم من المفكرين الأمريكيين الذين أنشأوا بدورهم جمعية على غرارها، وكان لجماعة بترفيلد اهتمامهم الكبير بما هو تاريخى عما هو معاصر، وبما هو معيارى عما هو علمى، وبما هو فلسفى عما هو منهجى، وبالمبادئ دون السياسة، وكانت مطبوعاتها المبكرة الضخمة صورةً لكلّ ما كتب بترفيلد، فتناولت القانون الطبيعى، والدبلوماسية الجديدة والدبلوماسية التاريخية والمجتمع، وفوضى العلاقات الدولية، والقيم الغربية فى العلاقات الدولية، وتوازن القوى، وقدم أقرب خلصائه «مارتن ويت» مؤلفاً ضخماً بعنوان: «لماذا لا توجد نظرية دولية ؟»

وكانت دراسة الجماعة البريطانية لنظرية العلاقات الدولية وتحليلها على نقيض الدراسة الشائعة للمدارس الأمريكية والأسترالية، إذ اتخذت من إدارة الدبلوماسة والمجتمع الدولى والسياسة القومية إطاراً لأبحاثها على أساس تاريخى وتجريبى وقياسى بدعوى أن الاستمرارية التاريخية أكثر أهمية

من الابتداع فى النظام الدولى، حيث تصبح الإدارة الحكومية زاداً تاريخياً لكمٍّ من التجارب العملية الحكيمة، فليس لكتاب السياسة والدبلوماسية والقانون القدامى عهد بالدراسات الجديدة لعلم النفس والاجتماع، وإن هذا الحشد من الخبرات الدبلوماسية والعسكرية السابقة فى مسيس الحاجة إلى دراستها وإعادة تقنينها لتواجه مطالب العصر. وتأييداً لما تضطلع به اللجنة من اهتمام بالأخلاقيات، يكتب بترفيلد: «إن الهدف الضمنى هو إنارة السبيل للحصافة والإلتزامات الأخلاقية التى طوقت الجماعة الدولية على مدى التاريخ وما زالت تمسك بها حتى وقتنا هذا».

وكان الأثر الذى تركه بترفيلد والجماعة البريطانية أكثر قوةً فى الولايات المتحدة منه فى بريطانيا، وجاء الإهتمام الأمريكى بعمل الجماعة متفقاً مع الوعى النامى خلال الخمسينيات والستينيات، لتلك الحفنة من الساسة الواقعيين فى البداية، وأخيراً لأصحاب القرار والصحفيين عن الصراع بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. وإنه أكثر من أن يفسر على أنه نزاع بين ما هو حق مطلق أو باطل مطلق إذ يشوبه نوع من الحرج البالغ فلو أن القوتين العظميين متساويتان فى القوة وفى القيم، لكان لكليهما العذر فى أن يخشى الآخر، ولكان كلٌّ منهما على يقين من نواياه الطيبة دون أن يثق بالآخر، ولأحس كل منهما بأن منافسه يمتلك هذا الشىء الذى يشعر معه بالأمن، وأن كلًّا من طرفى الصراع قادر على حماية أمنه بالتهديد واستعراض القوة» ولكنه يغفل حقيقة أنه يستطيع أن يصون أمنه تماماً بالقضاء على أمن الآخر وتدميره. إذ إن

مشكلة قوة الأمن كما يرى بترفيلد هى المشكلة العسيرة العاجلة فى الحرب والسلام. وما من سبيل للتغلب على هذا الفشل الممض، فى رأيه، إلّا عن طريق بعض الخبرات الهامشية، وهى خبرة تحتاج من أمريكا إلى نوع من الصلابة الفكرية كما كان بسمارك فى فكره القوى الفائر، وليست فى حاجة إلى ذوى المشاعر الرقيقة ممن لا يرون أيسر من الاستسلام. وقد أعلن بترفيلد رأيه هذا قبل عقد من إعلان نيكسون – كيسنجر لسياسة الوفاق. وأقام عليها الدليل وقال إن التسوية فى حاجة إلى رئيس متمرس بسياسة القوى داهية جسور، صائب الفكر السياسى والعسكرى، وكان فى شك من أن ينجح رئيس فى البيت الأبيض إذ هو يتهول من ذوى الأخلاق التقليدية أو الفكر العادى أو من أولئك المثاليين فى صياغة سياسة للتعايش السلمى والدفاع عنها.

وكانت الاستجابة لأفكار بترفيلد من جانب الساسة الواقعيين، وإن كان من اليسير أن ندرجه بين المتحدثين عن الواقعية والأخلاق العملية، إلّا أن عمله كمؤرخ فضلاً عن تقاليد السياسة البريطانية الخارجية المديدة قد خفّفا من واقعيته فلم تكن سياسة القوّة لدى الإنجليز بذات بال.

وقد احتل بترفيلد كنيبور أعظم مكان بين أقطاب الفكر الدينى، وكثيرًا ما كان يستشهد بالإنجيل كما يستشهد بالنصوص التاريخية يتخذ من حكمتها مثالاً للسياسة الخارجية، وكان مما يراه أن القلق الذى يساور الديمقراطيات الناشئة قليلة الخبرة هو أشدّ ما ينوشها من أخطار

فيقودها كجمهورية فيار فى ألمانيا إلى أحضان الديكتاتورية. ومن مأثورات الإنجيل البليغة : «لا تضحى بنفسك من أجل الأشرار» وعلى أصحاب الرأى ألّا يتوانوا فى تحقيق السلام حتى يتم لهم استئصال شأفة الشرور من العالم، فإنّ ما كابدته المسيحية لإقامة علاقات دولية لا يقوم على اختيار الواقع الحقيقى من السياسات، كما يقوم على واقع فكرى أو خلة حضارية تقود الإنسان فى خطاه . فالمسيحية تكشف عن حقيقة المعصية فى الإنسان فى اعترافها بوجود الأشرار، وإشدّ ما يواجه السياسة الدولية من عثرات هو الطمع الوانى عند العدد الأكبر من الناس فى أمل يرجون تحقيقه عن طريق شعوبهم بينما ينكره المجتمع على أفراده فيمارسون الضغط على حكوماتهم مما يتعذر معه إقامة علاقات سويّة بين الدول، وعلى الدين أن يحول بين الإرادة صاحبة السلطة فى الشعب وبين ممارسة القوّة فى تحقيق مراميها، دون الاعتماد على العناية الإلهية.

ويناشد بترفيلد قادة الحكم والدين فى أمريكا أن يدركوا حدودهم ويستلهموا فطنتهم حين أخذت الحرب الباردة فى عنفوانها تثير مشاعر المواطنين وتنذرهم بالخطر من حرب نووية مدمرة ويصل فى هذا إلى أوج فكره العظيم الخالد.



رينولد نيبور
(١٨٩٢-١٩٧١)

ولد نيبور (كارل رينولد نيبور) فى الحادى والعشرين من يناير ١٨٩٢ فى مدينة رايت بولاية ميسورى إلى الشمال الغربى من سان لويس بخمسين ميلاً. وهو الولد الثالث والطفل الرابع لأبويه جوستاف وليديا نيبور، ولم يكن قد مضى على مولده أسبوعان حتى أضرب عمال الصلب فى هومستيد بالقرب من بتسبرج. وقتل فى الإضراب ثمانية عشر عاملاً وجرح كثيرون على يد ثلاثمائة من المأجورين. وكان أبوه أحد قساوسة المجمع الأنجيلى الألمانى من أتباع لوثر، وقد توحدت الكنيستان اللوثرية والكلفنية فى كنيسة أنجيلية واحدة عام ١٩٣٤، وكانت شقيقته الكبرى هيلدا قد أصبحت أستاذاً للدراسات الكنسية فى كلية ماكورميك العليا للاهوت فى شيكاجو أما شقيقه الثانى والتر فقد اختار العمل بالصحافة، وتوفى الابن الثالث طفلاً، وأصبح شقيقه الرابع «هيلموت ريتشارد» ويصغر رينولد بعامين من رجال اللاهوت المعروفين وأستاذاً للاهوت بجامعة ييل، وكان أبوه قد هجر ألمانيا فى السابعة عشرة فراراً من قسوة أبيه وطغيان مترنيخ ونظامه الرجعى، وظلّ يتنقل حول كارل

شورز حتى عام ١٨٤٨ إلى أن استقر بأسرته فى سانت تشارلس بولاية ميسورى حوالى عام ١٨٩٠، وفى سنة ١٨٩٢ نزح إلى لنكولن فى الينوى حين أنشأ فورد شركته لصناعة السيارات.

وعاشت الأسرة حياةً هنيئةً برغم دخلها المتواضع الذى يبلغ ألفاً ومائتى دولار فى العام، وظلّ نيبور يعتز بمكانة أبيه فى المدينة، وأنه قد درس له التاريخ واللغة اليونانية وآثار توماس ماكولى، الذى قال فى بعض ما كتبه: «ما من شىء أقل جدوى من المأثورات العامة» وورث الابن عن أبيه شجاعته فى التصدى للثراء والرجعية ودعوة الجيل الصاعد من الفلاحين الألمان ليكونوا أكثر حدبًا على جيرانهم وقربى إلى الله. وكانت كلية «المهرست» وهى إحدى الكليات المحلية الصغيرة فى الينوى تخصص منحاً دراسية لأبناء القسس، فبعث الأب بولديه رينولد وريتشارد إليها، ولما أصبح ريتشارد عميدًا لها بعد ذلك نالت الحق بمنح خريجيها درجة البكالوريوس، فأمضى بها أربع سنوات دراسية دون أن ينال درجةً علميةً (مما عاق دراسته بجامعة ييل) فالتحق بكلية «إدن» لدراسة اللاهوت لمدة ثلاث سنوات تتلمذ فيها على «الدكتور صموئيل برسى» أول أستاذ متفرغ لتدريس اللاهوت باللغة الإنجليزية بدلاً من الألمانية، وتوفى أبوه أثناء دراسته فى «إدن» فى إبريل ١٩١٣ بمرض السكر، وأصبح عليه وما زال فى الحادية عشرة من عمره أن يقوم بأود أسرته، فكان يقوم ببعض الخدمات الكنسية يوم الأحد بكنيسة لنكولن حيث كان يعمل أبوه، ثم بما كان يقتصده من منحته الدراسية بجامعة ييل إلى جانب ما يكسبه من الوعظ بين حين وآخر.

وقبل نيبور للدراسة بجامعة ييل، فلم يكن القبول بمدرسة اللاهوت بجامعة ييل يخضع لنفس اللوائح التى تخضع لها الأقسام الأقدم ككلية اللاهوت العليا بالجامعة، وانتشى بمناهجها الدراسية وبالمصادر العلمية العديدة التى تمتلىء بها مكتبة الجامعة، وإن ظلّ فى قلق من فاقته، ومن إحساسه بلهجة أبناء الغرب الأوسط التى تغلب على نطقه.

وبينما يكتب زميله «جون أوهارا» وكان من نفس طبقته فى مرارة لا يخفيها وكراهية سافرة عن هذا الفريق من الشباب المتسلق الذى يختال بأرديته الطريفة الرائعة وشبابه الغض فى حرم الجامعة لا يرى نيبور فى هذا الحرمان إلاّ أنه وخزة لاتدمى. ولعلّ ذكريات صباه، البهيجة فى أسرته، وحبه وتوقيره لأبويه، ونجاحه المبكر، ما صانه من أى هزة أو أثر لهؤلاء الطلاب المحظوظين.

ولم يكن نيبور فى ييل ينتمى إلى أقلية بعينها وإنما إلى عدد من الأقليات، فهو الفقير فى زحمة من الأغنياء، وهو من أبناء الغرب الأوسط فى هذا المحيط من الساحل الشرقى، ومن هؤلاء الجدد المهاجرين إلى أمريكا بين هؤلاء الروّاد الأوائل من أهل نيو إنجلند، والطالب المتدين فى جامعة علمانية، وطالب قد أتم دراسته ولا يحمل مؤهلاً، ومن المهاجرين الألمان فى وقت كانت ألمانيا فيه على عداء مع أمريكا، وبقى هذا الإحساس ينوشه لسنوات طوال حتى أنه حين سأله أحد أبناء ييل البارزين بعد ذلك بسنوات أن يرشح نفسه لرئاسة الجامعة، لم يعترض ولكنه حذر من أن اختيار رجل مثله بانتماءاته تلك العديدة قد لا يلقى قبولاً، وكان على حق فى هذا.

وبقى نيبور فى ييل عامين حقّق فيهما من النجاح الدراسى، ما أتاح له أن يستكمل دراسته العليا دون الحصول على البكالوريوس، فقرأ كتب «وليم ى. هوكنج» و «وليم جيمس» و «جوسيا رويس» بينما كان يؤدّى موعظة يوم الأحد بأبراشية دربى الصغيرة فى كوينكتكت، وترك ييل بعد أن برم بدراساتها الفلسفية، وإلحاح كنيسته فى العودة إلى أبراشيته. وكان فى الثالثة والعشرين حين آب إلى الغرب الأوسط، وإلى مدينة ديترويت الناشئة، وقد نما تعدادها من نصف مليون إلى مليون ونصف المليون نسمة فى الفترة ما بين عام ١٩١٥ وعام ١٩٢٨، كما تضاعف عدد المشتركين فى أبراشيته الإنجيلية فى «بيتل» إلى عشرة أضعاف عددهم الأول، وقام بدلاً من بنائها الصغير المقدر بثمانية آلاف وخمسمائة دولار، بناءٌ سامق بلغت تكلفته مائة وثمان وعشرون ألف دولار، حيث نشر كتابيه الأولين: «هل الحضارة فى حاجة إلى الدين»[1] (١٩٢٧) و «أوراق من مذكرات ملحد تائب»[2] (١٩٢٩) وبهما توطدت مكانته راعيًا لكنيسته، وأن تصدى لهنرى فورد على قوّته، حين حوّل الناس فى جهازه الصناعى الضخم إلى مجرد آلات لينتج سيارة رخيصة الثمن، ثم ينبذهم بعد ذلك بلا عمل أو معاش وهم فى ربيع العمر، وكان قد استغنى عن ستين ألف عامل من مصانعه حين غيّر طراز سيارته إلى طراز آخر، وردّ كل رجاء لهم بحجة أن ما قام به هو لصالح الجماعة، وحتى يجابه نيبور هؤلاء السادة الأقوياء من

(١) Does Civilization need Religion.

(٢) Leaves from the Notebook of a Tamed Cynic.

أمثال فورد، وإن سلم له بأن ابتكاره مورد رابح من موارد الجماعة، فقد رأى أن يعرض له بأسلوب عملى بعيداً عن النظريات وأثار هذا السؤال القديم عن أخلاقيات المجتمع، وهو العلاقة بين الحرية والعدالة.

ولم يقف نيبور طوال حياته عن نقد هؤلاء الرجال ذوى النفوذ والسلطان دون حساب للخسائر، وإن بدأ بهنرى فورد رجل الأعمال القوى، فقد حوت القائمة غيره من رجال الحكم «كجون فومستر دلاس» وأقطاب الناشرين «كهنرى لوس» والأنجيليين «كبيلى جراهام» وقد اتهمه نيبور بأنه أصبح الملاذ الدينى للرئيس «ريتشارد نيكسون» وكان له من اتحاد المدارس اللاهوتية العليا فى نيويورك منبراً ينطلق منه صوته الشبيه بصوت الأنبياء خالصاً من كل إحنة أو موجدة، حين وقف إلى جانبه، يزودون عن حقه فى التعبير عن رأيه، رؤساء الاتحاد «هنرى سلون كوفن» و «هنرى بت فان دوش» و «جون س. بنيت» واحداً بعد الآخر، فعند انتقاله إلى نيويورك عام ١٩٢٩، كان انهيار سوق الأوراق المالية، وحلول الفقر الجائح وطوابير الخبز، وبداية القحط، وأخذت الأوهام تكتسح المجتمع، وتطيح بالكثير من عقوله المفكرة. وقبل ثلاثة أيام من تنصيب «فرانكلين ديلانو روزفلت» فى الرابع من مارس ١٩٣٣، كتب نيبور فى صحيفة «ورلد تومورو»[١] يقول: الرأسمالية تحتضر..وعليها أن ترحل» (وقد عاد من بعد ليجحد هذا القول ويقول إنه كان عليه أن يجتر هذه الكلمات. وكان نيبور خلال العشرينات

(١) عالم المستقبل الغد.

يتشيع للمذهب الليبرالى المحافظ. ثم عاد فى خلال الثلاثينيات، يفضل الماركسية للمجتمع الأمريكى، وكان أن تنقل بفكره ما بين الليبرالية والماركسية فى مرحلة تطوره.

وقد تأثر نيبور فى فكره اللاهوتى إلى ما قبل عام ١٩٣٢، بنزعة التحرر البروتستانتى، وإلى حدٍّ ما بفلاسفة الإصلاح الإجتماعى، ففى عام ١٩١٥ عندما انتهى من دراسته بمدرسة اللاهوت بجامعة ييل، وحتى عام ١٩٣٢ عندما أصدر كتابه «رجل أخلاقى ومجتمع لا أخلاقى»[1] كانت فلسفته السياسية قريبةً إلى حدّ ما من ليبرالية القرن العشرين، وبخاصة فى عواقبها العملية، ففى خلال تلك الأعوام اجتاحته تلك الأفكار الليبرالية، كتأييده لعصبة الأمم، والتسامح العنصرى، والتعاطف مع نقابات العمال، وسيطرت على فكره، فاعتنق الكثير من دعاوى الفلسفة الليبرالية التى أخذ من بعد يجفوها أو ينبذها. حتى إذا رأى من أوضار النظام الصناعى الأمريكى على الطبقة العاملة فى ديترويت، عندما كان يعظ فى أبراشيته هناك، انقلب يدعو فى حماس دافق إلى الحلول الليبرالية، فحمل على البروتستانتية فى تأييدها للمتافيزيقية على حساب الفلسفة الأخلاقية للمجتمع، فى وقت غلبت فيه النظرة العلمية فأفرزت رؤيا جديدة وحلولاً أخرى جديدة للظلم الاجتماعى وللتوفيق بين العلم والدين.

وإن كان نيبور قد أخذ منذ عام ١٩٢٩ يشكك فى بعض الأفكار

---

(١) Moral man and Immoral Society

الليبرالية، إلاّ أنه حين أصدر كتابه «تأملات فى نهاية حقبة»[1] (١٩٣٤)، كانت تلك هى البداية فى تحول أفكاره، ففى عام ١٩٣٦ وفى صحيفة «راديكال ريلجن» وكان له دوره فى إصدارها، وضع ستة نقاط للمذهب الليبرالى ما زالت تحجب حقيقته عن العالم، وأن عليها أن تتشيع للمبادئ التالية :

١ - الجهل علّة الظلم، ولايلقى الظلم سلاحه إلاّ بالتعليم والذكاء المتميز.

٢ - الحضارة تتحول لتصبح حضارةً أخلاقية

٣ - أن الأخلاق الفردية وليس النظام الاجتماعى هى أساس العدالة.

٤ - أن أى دعوة للإخاء والنوايا الطيبة يجب أن يكون لها ثمرتها فى النهاية، ومالم تكن لها ثمرة. فما علينا إلاّ أن ندعو لها وأن نبذل المزيد من الجهد فى الدعوة لتحقيقها.

٥ - الخير مرقاة السعادة، والسعى إليه والإيمان به هما السبيل إلى قهر الأنانية فى نفوس الناس.

٦ - الحرب جهالة وعليها أن تستجيب للعقل.

وحين قدم نيبور نقاطه الست هذه، قال إنها تخضع للحوار كما تحتمل الشك، فما كان فشل الليبرالية الامن غفلتها عن تبين الخلاف الأبدى بين اهواء الإنسان وعلمه، والتناحر الخالد بين حياة

---

(١) Reflection on the End of an Era

وحياة أخرى، والجمود الذهنى فى سلوك البشر، والإلتواء الذى يصم التاريخ الإنسانى.

فالليبرالية حين غالت فى قدرة الإنسان على قهر الطبيعة وإخضاعها لخيره، وفى مسيرة التاريخ الإنسانى وتقدمه، قد قوضت كل السجايا الطيبة للعقيدة الدينية، وتلك حالة مرضية ليس من اليسير شفاؤها. ويمضى نيبور فيقول «لأن الذين يحملون الهم هم تلك الفئات التى تتخيل نفسها قادرةً ولها رؤيتها الصائبة، وبعبارة أخرى، لأن الليبرالية لم تعد قادرة على مواجهة أزمات العصر لتصورها الساذج للإنسان ولطبيعة النظام السياسى، بعد أن غدت انفعالاً مذهبياً لتبرير أثرة الإنسان وسيادة الطبقة الوسطى» ويفصح نيبور فى جانب من نقده عن الحاجة إلى فلسفة لا تتناقض مع التجربة السياسية، وفى جانب آخر، عن أن برمه بالليبرالية قد استوحاه من الماركسية وما عرفه من تخيلاتها، وقد ظلّ حقبةً مديدةً من الزمن غارقا فى تلك التخيلات قبل أن ينبذها جانباً.

وظلّ نيبور حتى أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات ينشد الواقع الإجتماعى يغذيه برمه المطرد بالليبرالية، وما نجم عنه من جاذبية نحو الماركسية، فما من خلل فى الأولى إلاّ وجد صوابه فى الأخرى، فالليبرالية قد فشلت فى أن تربط الفرد بالمجتمع رباطاً عضوياً، بينما اتخذت الماركسية من المجتمع بدايةً ونهايةً، وبينما ترى الليبرالية أن نمو المصالح الفردية نموا لمصالح الجميع، ترى الماركسية أن ذلك ليس

إلّا تعبيراً عملياً عن أيدولوجية الطبقة الوسطى، وبينما تحجب الليبرالية صراع المصالح المتفشى بين الطبقات، تكشف الماركسية عن حقيقة الصراع الاجتماعى والاقتصادى الدائب بين الطبقات، وبينما تنادى الليبرالية بأن العدالة تتحقق فى نظام اقتصادى حر، تعلن الماركسية أن الظلم باق ما بقيت التفرقة الاقتصادية قائمة، وبقى نيبور حتى عام ١٩٣٢ على يقين بأن الماركسية لم تقع فى أى خطأ فى إبراز الهدف الرشيد الذى تسعى إليه الإنسانية فى عدالة المساواة، أو كما تراه فى أدراك الأسس الاقتصادية للعدالة.

وبالرغم من تأثير النظرة الماركسية واتساقها لدى نيبور، فإنه منذ العشرينيات يغدو فى ريب من أكثر فروض الماركسية ولا يطمئن إلى ما يسفر عنها، ففى العدد الأول من «راديكال ريلجن» يرى أن تمجيد الشيوعية يثير العديد من الأسئلة التى تعوزها الإجابات، وأثار موضوع التفسير المادى للتاريخ، «فإذا نبذنا التفسير المادى للتاريخ كلية كما يقول ضاعت منا تلك النظرة الصائبة».

وقد أعادت الماركسية الكشف عن الحقيقة القابعة فى رسالة الأنبياء، وهى أن كل ثقافة الإنسان وأخلاقياته ودياناته ليس تجريدات مطلقة ولكنها مغلفة بطاقة الإنسان وإن أفسدتها خطيئته، وإن كان من يدين بالماركسية صراحة ويعتنقها دون تحفظ، يقع فى العنف من بين ما يقع فيه ويعزوه إلى منطق الجدل ما بين الماهية والكنه وما بين الحرية والضرورة، وقد حذر نيبور الشباب الأمريكى من الإنسياق وراء

العواطف الليبرالية أو عدم التسليم بدجماتية الماركسية وإلّا وجدوا أن إيمانهم الليبرالى ما لم يتسم بقدر واف من الإيمان المسيحى الفريد قد حل محله إيمان فطرى قد يبدو قريباً من الواقع عند تحليله للأوضاع الاجتماعية حتى وإن تضاءلت فيه النظرة المسيحية الشاملة للحياة.

وقد برهنت الماركسية على أنها حليف وإن كان عابرًا فى حملة نيبور على ما تقدمه الليبرالية من حلول لمشكلة العدالة فى المجتمع، فالليبرالية تنشد حلولاً لكبريات الأمور باستجداء عواطف الرحمة والحب عند الناس، بينما تدرك الماركسية أن العدالة لا تتحقق دون صراع عنيف بين ضحايا الظلم ممن يقع عليهم الغرم وأولئك الذين يفيدون منه، وإن بدا لنيبور عام ١٩٣٥ أن الماركسية لا تقدم أكثر من صورة منقوصة يقوضها إيمان ماركس اليوتوبى بأن هذا الصراع لن يزول إلا بالقضاء على الرأسمالية، وفصل بين ما أضفته الرأسمالية من تهويل لمشكلة العدالة وطبيعتها الثاوية منذ القدم فى كافة المجتمعات الإنسانية، كما أن الصراع من أجل القوة يمضى فى صورة أو أخرى فى كافة المجتمعات، وقد نجم هذا الوهم الماركسى من التسوية بين الصراع الطبقى والتنافس البشرى، بينما يرى نيبور أن الصراع من أجل القوة لا ينتهى وأنه يعبر عن ذاته دائماً فيما يصدر عن الطبيعة الإنسانية الزائلة وعن الخطيئة.

ومن الحق أن نقول إن نيبور قد تقبل فى وقت ما نقد الماركسية لليبرالية بغير حذر أو فطنة ودون بحث جاد أو نقد حصيف، وأن كان ذلك لا يجدى فى التدليل على أن تأثيرها عليه مما يمكن إنكاره، فعندما

خيمت الكآبة وألقت بظلالها الكثيفة على الفكر العالمى خلال فترة الإنهيار الكبير بدت توقعات الماركسية وتقديراتها وكأنها صادقة فى عديد من الدوائر، فالرأسمالية تدمر نفسها وما عليها أمام تلك الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى اجتاحت أمريكا إلّا أن تخلى السبيل للملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وليس هناك ما هو أقل من ذلك لقيام مجتمع سليم فى هذا العصر الصناعى. فإذا كان نيبور قد غير من نظرته لتتوافق مع الواقع المتغير للنظام الإقتصادى الأمريكى قبل غيره من الباحثين الاجتماعيين، فقد ظلّ لا يدرك لأسباب ماركسية، الطبيعة البرجماتية للثورة الاجتماعية فى النظام الجديد (نيو ديل). المناقض لنبوءة ماركس، وكان الرئيس الأمريكى فرانكلين ديلانو روزفلت يخوض معركته الأليمة لبرنامجه الاصلاحى تواقاً إلى الاصلاح الاجتماعى الذى ينشده نيبور، فإن الفيلسوف السياسى قد رأى روزفلت المسئول السياسى متردداً يترنح ولايؤمن تمامًا بجدوى مايعتقد، وقد لايكون ثمة خطأ آخر فى تفكير نيبور له مثل هذا الأثر العميق فى تطور هذه المرحلة الأخيرة أو المرحلة البرجماتية الواعية فى فلسفته.

هذا إلى أن الخطر الحقيقى على الشعب قد نجم عن الخلط وسوء التقدير للقوى السياسية والاقتصادية فى تلك الفترة، وقد رجع نيبور عام ١٩٣٢ إلى نبوءة برتراند راسل التى يرى فيها أن العصر الصناعى يواجه حتمًا بعض صور الأوليجاركية وأردفها بسؤاله أىّ الصورتين من صور الأوكيجاركية الشيوعية أوالرأسمالية أشدّ من الأخرى ضرراً،ومن المحتمل

على المدى الطويل إذا صدقت نبوءة رسل أن تكون الأوليجاركية الشيوعية أقوم وأفضل؛ فإن سلطة الأوليجاركية -كما يرى نيبور- فى النظام الشيوعى سلطة سياسية فحسب، ولن تحول أى مصالح اقتصادية خاصة بينه وبين متابعة السياسة الاقتصادية التى تتفق مع المصالح الوطنية، وقد نبذ هذه الفكرة فيما بعد، وقال: «لم يكن هناك من يدرك أن الاشتراكية الديمقراطية قد تجد حلاً لمشكلة الحوافز فى اقتصاد جماعى، وإنها تستطيع أن تفصح عن أوضار تركيز القوى الاقتصادية والسياسية فى أيدى البيروقراطية حتى وإن اتخذت قالباً ديمقراطياً».

ولم يكن تنديد نيبور بالماركسية لينبذها من بعد إلاّ انعكاساً لتاريخ تلك الفترات وحتى نكون على بينة فإنه حين بدأ يثير الشك حولها، كان ذلك من الناحية الفلسفية لا من حيث الخبرة والممارسة، ففى بواكير الثلاثينيات بدأ تنديده المؤسى بأوهام الماركسية فى تصورها لطبيعة الإنسان، فالإنسان فى نظر الماركسية يتغير بتغير الحكم، بينما يرى نيبور أن المجتمع اللاطبقى عليه أن يتحرر من القيود التى يفرضها على الإنسان، وأن مشكلة السلطة أوتوبيا مثالية شبيهة بحنان الليبرالية وعواطفها الرقيقة، وكانت النقطة الأخرى التى عرض لها بالنقد قبل أن يعرض لها أى مفكر آخر من أقرانه هى التجربة الروسية ذاتها، ففى عام ١٩٣٦ عرض لكتاب «بياتريس» و «سدنى ويب»: «الشيوعية السوفيتية، حضارة جديدة»[١] وأخذ يندّد بما شابه من خلط بين الأصول والأسس القانونية والحقائق السياسية. وفى الدراسة التى أفردها ويب

---

(١) Soviet Communism: A New Civilization.

للإدارة المحلية فى مدينة نيويورك تناسى أن يشير إلى «قاعة تامانى»[1] وحتى عام ١٩٣٩ لم يكن ثمة بينة على الحاجة. وبينما تذهب الماركسية إلى أن الشر يختفى باختفاء الرأسمالية ودمارها، كان الواقع الروسى يكذب ذلك تماماً. وبينما تذهب الليبرالية إلى أن التعليم قادر على انتشال الناس من وهدة الظروف الاقتصادية، ليصنع منهم أطيافًا زاهية تحددها النوايا الطيبة، فإن مجتمعنا ينفى ذلك ولايصدقه هو الآخر.

وفيما عدا ذلك، فإن نيبور لم يعرض فى نقده الاجتماعى لما تصوره عن طبيعة الماركسية الشيطانية كديانة علمانية إلّا فى مرحلة متأخرة. فبين المرة والأخرى خلال الثلاثينيات كان يشير إلى أن ماركس وقد أمسك بطرف من الحقيقة، قد خلط بين الأمور حين عزا المشكلات الجوهرية إلى أسباب خاصة، ولكنه لم يكتب العبارة التالية إلّا فى الأربعينيات «إن مأساة جيلنا الفادحة.. هى أن البديل للرأسمالية قد أصبح علّة أشدّ سقماً من العلة التى تصدى لعلاجها» وهذا الفشل، كما يرى، هو الحصاد الطبيعى لأوهام الماركسية، وليس حصادًا لإفساد الستالينية للماركسية، وهذا الوهم الذى وقعت فيه أنها عزت كل الفضائل الإنسانية لطبقة بعينها، هى طبقة البروليتاريا، وأن الشرور الإنسانية حصيلة نظام بعينه، هو الملكية الخاصة وهما فرضان ليسا على ضلال فحسب، ولكنهما يتناقضان أيضاً فى وضع كل منهما قبل الآخر، فإن

(١) قاعة تامانى "Tammany Hall" مقر التنظيم السياسى للحزب الديمقراطى فى مدينة نيويورك. المترجم.

أولهما يفترض أن مجتمع الخير يخرج من أحشاء التغير الاقتصادى، طالما كان الإنسان وليداً ضالاً للقوى الطبيعية، أما البروليتاريا وإن انفردت بالقوى الاقتصادية وفقاً للفكرة الماركسية، فقد اختارت أن تلجأ إلى السلطة المطلقة خلال فترة من المجتمع القديم إلى هذا المجتمع اللاطبق الرهيب المأمول، ويؤدى هذا الوهم من تهويمات الفكر الماركسى إلى هذا الخطأ المميت القاتل، طالما كان يضفى هذه القداسة على نمط من الاصلاح الاجتماعى المقنن خاليًا من كل تأثير أو توجيه عام ويتكفل بحل معين لمشكلة الخلق الاجتماعى، ويفترض أن طبقة بعينها هى التى خلت من الرذيلة.

وليست هذه القداسة التى غلفت الشيوعية السوفيتية وكست طبيعتها الجماعية المطلقة شيئاً عارضاً ولكنها تدين بكل طاعة لفروضها المنطقية، فالحقيقة الجزئية تختلط بالحقيقة الكلية تقوم عليها وتديرها طبقة وكأنها إله على الأرض، وتحولها إلى عقيدة عالمية تبدو فيها القسوة والعنف والظلم وكأنها أدوات مشروعة فى عرف التاريخ.

فالماركسية حين ألقت الضوء على أسوأ ما فى الليبرالية من أوهام، فغلفت فكر نيبور بأخيلتها، قد انتهت بوضع قوانين، وأقامت سنناً أكثر شراً وإثارةً للفزع، وقد يبدو غريباً أن نيبور وقد اجتاحه الوهم مرتين، قد ثوى خلال الثلاثينيات إلى هذا الركب من الباحثين عن نظرية سياسية أكثر حياة وقدرة، فأخذ يستعيد بعض الحقائق الخالدة من تراث الليبرالية والماركسية خالية من كل بريق سيىء، من قبيل ماتقدمه

الليبرالية من رؤى أخلاقية تضفى على السياسة فى مجتمعنا رقةً ووداعة، وهى مايدعوها نيبور جوهر الليبرالية، وهى أبعد جذورًا فى تاريخها من كل ماتحفل به ثقافة البورجوازية، تقوم على روح التسامح والصدق وبدونها تغدو الحياة كئيبة مجردة من إنسانيتها، والحرية والتحرر هما الآخران هدفان من أهداف السياسة والأخلاق، لم يكف نيبور عن نسبتهما إلى جوهر الليبرالية فى فكره السياسى، وإن لم يكن ذلك مما تدين به الطبقة الوسطى فى تطبيقها أوتفسيرها.

وعلى نفس المستوى، كانت للفلسفة الماركسية معالمها فى فكره، وإن كان قد نبذها نبذًا عنيفًا كاملًا أكثر مما نبذ الليبرالية فقد بقيت بعض ملامحها تسود منهاجه، فى تلك العناصر الثلاثة التى يراها صالحةً إذا مافسرت تفسيرًا سليمًا فى تأكيدها لأبعاد الحياة الاجتماعية والمصير الجماعى للوجود الإنسانى، وقد فسرها نيبور بمسئولية تحقيق العدالة لا للفرد وحده، ولكن على المستويين القومى والدولى أيضًا، ولكنه يضيف أن هذه الكيانات العضوية للحياة، لاتخضع للجماعية أو المثالية فى إلزامها بأوضاع آلية أومصطنعة، وفى جديتها فى تناول الأبنية السياسية والاقتصادية للجماعات الإنسانية؛ إذ أن الماركسية لا تؤمن ولا تسلم بأن هذه الأبنية لا تستحق الاهتمام طالما كان القائمون عليها من الأخيار، ثم إن الماركسية فى تأييدها للصراع الطبقى تؤمن باتساق المصالح ومسارها اليسير، على النقيض من الليبرالية التى تنبذ الصراع الطبقى وتؤمن باتساق البواعث ويسرها دون المصالح، ويرفض نيبور فكرة الصراع

الطبقى ما لم تشمل الصراع السياسى فى سعيه الدائب لإعادة التوازن بين ضحايا الظلم والمنتفعين منه.

وخرج نيبور من الماركسية بصورة أوفى من الرومانسيين المتأخرين أمثال «هنرى برجسون» كانت وقاء له من أبشع أخطاء الماركسية، ومن التشاؤم الزائد الذى لجّ فيه بعض قادة الفكر خلال الثلاثينيات، فالجماعة والدولة القومية، فى رؤياه، لكل منهما كيانه العضوى المتطور مع الزمن، ولا يقوم أى منهما بصورة مطلقة على قاعدة علمية أو اقتصادية بقدر ما يقومان على الفطرة الاجتماعية للإنسان، فمن اليسير أن نعرض للمجتمعات عن هدى العقل، إلّا أن للعقل حدوده، ولا تقلّ قوى الحياة ذاتها ولاحيوية الإنسان أهميةً عن الحتمية الاقتصادية، وقد توقع فى سنوات الكساد انهيار المجتمعات الليبرالية، وأخذ عن بعض المفكرين أمثال «أزفالد شبنجلر» خلال الثلاثينيات، ولفترة قصيرة فكرة الدمار والكارثة فى التاريخ، كما تبدو فى كتابه «رجل أخلاقى ومجتمع لا أخلاقى»[١] (١٩٣٢) وقد رأى أخيرًا أنه كان من الأحرى أن يكون عنوانه: «رجل لا أخلاقى فى مجتمع أخلاقى» ثم كان أكثر جلاءً فى تعبيره عنها فى كتابه: «تأملات فى ختام حقبة»[٢] (١٩٣٤) وعاد يكررها فى كتابه «أبناء النور وأبناء الظلام»[٣] (١٩٤٤) وفى كتابه «الذات ودراميات التاريخ» (١٩٥٥)، وإن كانت تجربته السياسية وتحويره

---

(١) Moral Man and Immoral Society

(٢) Reflections on the End of an Era.

(٣) Children of Light and Children of Darkness

لفلسفة « اوجستين » حين لجأ إليها، قد انقذتاه من الوقوع فى حمأة القنوط، فالإنسان إلى حدٍّ ما مختار فيما يراه فى القريب وفى البعيد لحياته، وكذلك البشرية بدورها، وقد استعان نيبور بكتابات « كيركيجورد » وفلاسفة الوجودية المحدثين فى تجديد صياغة فكر أوجستين وتطبيقه على عالم السياسة، وقد مزج نيبور، فى تطور فلسفته السياسية، بين العديد من الأصول السياسية والفلسفية، فأصبح من العسير تبين المنابع الأصيلة لفكره. فلم يبرز منها غير فكره الفلسفى الذى تفرّد به ونمّ عن موقفه. وإن بقى ولعه بمصير الإنسان مستمراً، كما بقى إيمانه بأن مصير الإنسان يقوم على رؤية مسيحية كما يقوم على نظرة عضوية للمجتمع لا يهدأ ولا يخمد له أوار.

فلما كانت الحرب العالمية الثانية كان نيبور قد استوى على القمة من نضجه السياسى ويقينه الثابت، ففى محاضرات جيفورد التى ألقاها بجامعة أدنبرة فى ربيع ١٩٣٩ تبرز محاولته المنهجية الدقيقة فى وضع نظرية عن الطبيعة البشرية والسياسة، وقد استهلها بقوله : «كان للإنسان على الدوام مشكلته الخانقة فكيف يتسنّى له أن يفكر فى نفسه ؟» ثم انساق وراء الفكر الجدلى الذى يميز كتاباته عن أبعاد الفلسفة الأخلاقية للسياسة، قائلاً إن تقرير أى شىء عن الإنسان لابدّ وأن يتضمن صراعاته ونقائصه، فإذا عنّ لراءٍ أن يبرز تفردّ الإنسان وسماته العقلية، فإنه يفصح عما فى الإنسان من جشع وولـه بالتسلط، وشراسة كامنة فى طبيعته، فإذا قال كاتب من الكتاب بأن الناس

أينما كانوا هم أبناء الطبيعة، ولا يملكون القدرة على تجاوزها أو الارتفاع فوق الأحداث، فإنه ينكر الإنسان هذا المخلوق الذى يحلم بالألوهية وبأن يجعل من نفسه إلها، والإنسان بعاطفته الجياشة التى لا نعرف لها حدودًا. فإذا عنّ لدارس التاريخ أن يعلن أن الإنسان خيّر بالضرورة وأن يعزو كلّ شرٍّ إلى أسباب تاريخية واجتماعية ثابتة، فإنه يستجدى فحسب السؤال عما إذا كانت علّة الشرور قابعة فى فطرة الإنسان، فإذا ما انتهى إلى أن الإنسان مجرد من كل فضيلة فإن المحمول الذى يصل به إلى مثل هذا الحكم يدحض فروضه، وإن كافّة الصراعات المحيرة فى المعرفة الإنسانية تنمّ عن العثرات التى تقف دون ممارسة الإنسان للعدالة من ناحية مع تفرده وامتزاجه فى نفس الوقت بالطبيعة. وينـدّد نيبور تنديداً بالغاً فى نقده لنظرة الإنسان المعاصر المدمرة فى اهتمامه البالغ بكبريائه أو فاقته وفشله فى أن يدرك أن الخير والشر يتزاوجان فى طبيعة الإنسان.

ويبدو هذا التناقض البالغ فى حيرة الإنسان المدمرة بين حريته وقدره وكنهه وماهيته، وبين ما هو إنسانى وما هو إلهى، فإن الإبهام والتناقض اللذين يشوبان موقفه فى اللقاء ما بين حريته وقدره يضفى عليه حالة من القلق يراها ضرورية لمعرفة سلوكه السياسى، فالإنسان مهموم بتسلط الأخرين ويحس إحساساً خفياً بالفزع من قصوره ومن تعرضه للهلاك. ولقصوره لا يستطيع أن يحكم حكماً كاملاً على قدراته فيلتزم جانب الأمان بادعاء أنه قد تغلب على قصوره وحدود طاقته الإنسانية، ويمدّ سلطانه ونفوذه ليتّقى طغيان الآخرين.

والتطلع إلى السلطة أبرز تعبير سياسى عن الجزع الإنسانى، فالإنسان صنو الحيوان فى شهواته وأشواقه وحرصه على البقاء، ولكنه وقد تميز عنه بإنسانيته وقدسيته فإنه يستمدّ سلطانه من طبيعته المادية ومن روحه، وتقتضيه حاجاته أن ينقيها ويسمو بها إلى مستوى الروح لتنطلق بلا عائق ودون حدود، ومن أجل أن يتغلّب على قلقه الاجتماعى فإنه ينشد القوّة والتسلط على أنداده فيخضعهم لسلطانه وإلاّ خضع لهم هو نفسه، فالصراع من أجل السلطة السياسية مثال للتنافس على كافة مستويات الحياة، تراه فى العلاقة بين الأزواج والزوجات، وبين الآباء والأبناء، وبين الزوجة والعشيقة، وبين الجماعات العنصرية، وبين الأطفال وأزواج آبائهم أو أمهاتهم وبين الدولة والشعب، وبين السلطتين التنفيذية والتشريعية فى الحكم.

أما فى ميدان السلوك الجماعى، فإن شدّة الانفعال الذاتى من القوّة، بحيث يغدو السبيل الوحيد للوفاق هو محاولة تحييد القوى المتصارعة عن طريق توازن القوى باتخاذ موقف مشترك ضدّ أىّ تطرّف فى ناحية من نواحيها، واتخاذ كل الوسائل الفنية لتذليل طاقتها للغايات الاجتماعية، فالوحدة الاجتماعية تقوم على مزيج من فضائل الإنسان وأنانيته وهما العنصران المتوائمان لقوّة المجموع فى أىّ شعب، فحيث يكون الولاء للتضحية الذاتية، يكون عدوان الجماهير العابث، وينجم عن هذا أن السياسة سواء أكانت لجماعات سياسية منظمة أم لتنظيمات كبرى تصبح أكثر لجاجةً وقسوةً لما تتصف به من ولاء خال من الأثرة،

أو أى التزام لأعضاء الجماعات. ويصل نيبور فى النهاية إلى أن المجتمع الدولى فى داخله أنانى وإن كان الناس فى شعوبه رجالاً أخياراً تحدوهم النوايا الطيبة، فلن يكونوا أكثر حبًّا لشعب آخر من شعبهم، ويقول فى ذلك : « المجتمع. . . ما هو إلاّ جماع أنانية أفراده فتراه يحول الغيرية لدى أفراده إلى أنانية جماعية، ولأنانية الجماعة قوّتها المضاعفة، وما من جماعة تمضى، لهذا السبب، خالية تماماً من الأنانية، أو من المصالح المشتركة؛ ولهذا فإن السياسة أقرب إلى أن تكون نزالاً من أجل السلطة.

والشعوب فى عالم السياسة تسلك سبيلها إلى السلطة والنفوذ، والمكانة الرفيعة، يورى أوراها عمق الولاء الجماعى، ممتزجاً بما يسود عالم اليوم من الغربة والإحباط، فالشعوب كافة تنشد أمنها، وتتبع مصالحها القومية، ونيبور أدنى إلى التسليم بأن الشعوب جميعاً ليست على شىء من الأريحية وأن مصالحها الذاتية المعقولة هى الحد الأدنى الذى تقف عنده أخلاقياتها، وإن كانت مصالحها الذاتية وحماية طابعها القومى قد تحملها أحياناً على انتهاك القيم الأخلاقية السائدة، ففى أوائل الخمسينيات، كان قرار إنتاج القنبلة الهيدروجينية إساءة إلى عواطف الكثيرين من ذوى الإحساس الرقيق، ويردّ نيبور بأن أى شعب لا يستطيع أن يغضى عن حماية أمنه، مهما كان الطريق إليه مليئاً بالنذر والمغارم، وإن راعه وأفزعه ما ينجم عن التجارب النووية من أخطار.

وكان نيبور قد انتهى إلى يقين بأن الناس والدول حين ينشدون

مصالحهم الخاصة، يدعون أنهم يخضعون فى هذا لمنهج من القيم، فيتساءل بدايةً : أليس التشدّد فى المصالح القومية والثبات عليها نوعاً من قهر الذات، أهناك شعب، كما يفصح بصورة أخرى، لا تعنيه مصالحة تماماً فيفسر تلك المصالح تفسيراً ضيّقاً، ويضحى بأمنه فى سبيل ما يؤمن به من مبادئ العدالة والتفاهم المشترك بين جماعة الأمم؟

وقد غالت أمريكا فى سياستها الخارجية فى تقدير أريحيتها وإحسانها، حتى امتلأت بالحنق على الشعوب التى تنفس عليها قوّتها وثراءها، والمصالح القومية يحفّ بها على الدوام مغارم العبثِ الأخلاقى من ناحية، والإدعاء الأخلاقى والرياء والتبرير الأيدولوجى من ناحية أخرى، وقد ندّد تنديداً بالغاً فى كتاباته الأولى بالعبث الأخلاقى، ثم أصبح فى الآونة الأخيرة أكثر اهتماماً بالرياء والتبرير الأيدولوجى، وانتهى إلى أن العبث والإدعاء وجهان لمشكلة واحدة، فالتناقض الوجدانى المستمر فى مسئولية الشعوب، يبدو تارةً فى التزام الشعوب بمصالحها فحسب، وتارةً أخرى فى تزمتها الأخلاقى مجرداً من أى نزعة ذاتية.

وكان لإدموند بيرك تأثيره البالغ على نيبور حين أخذ عنه هذا التصور الذى غدا محوراً لأفكار هذا اللاهوتى العظيم فى المرحلة الأخيرة من حياته، فقد ذهب أصحاب النظريات، وبالذات علماء المجتمع إلى أن عالم التاريخ مثال لعالم الطبيعة، وأن اختيار المنهج العلمى السليم والنظرية الفنية الثابتة يضمن للناس التحكم فى مصيرهم التاريخى، ومن ثم كانت الدراسات العلمية لا تتفق مع ممارسة الحكم حين يسود

شعار: «يكفى ليوم ينِدّ منه الشر». وكان بيرك يرى أن الصلة بين النظرية والتطبيق فى السياسة تقوم على الفطنة والحصافة، فالفطنة ولسيت العدالة أولى فضائل السياسة، فهى المرشد وهى الدليل الهادى، فالميتافيزيقا لاتبقى دون تعريف واضح، أما الفطنة فهى دقيقة فى تعريفاتها، لأنها تعرف كيف تبقى مع أى واقع متغير وتعايشه، والسياسة ليست علمًا ولكنها فن.

وعندما أخذ نيبور يقترب اقتراباً مطرداً من النظرة البرجماتية لعالم السياسة، أدرك حدود المعقول إدراكه للتفكير المعيارى القديم. فعندما يغيم عالم السياسة بالضلال ويتفاقم الصراع، فلا سبيل للسلام إلاّ بنزع السلاح، والنسق الوحيد إليه، توازن القوى الموقوت، وإن كان من النادر أن تتحقق المعايير الأخلاقية المباشرة فى الواقع العملى للسياسة، فلا معدى لرجال الدولة من أن يصلوا إلى تسوية غير مضمونة، وبقدر ما تدعو الضرورة إلى التخفيف من غلواء الدعاوى الأخلاقية لكل الانداد فى صراع القوى بقدر ما تدعو الحاجة إلى الصراحة الاخلاقية فيما يتصل بالمصلحة القومية. وقد كان نيبور فى العشرينيات من دعاة الإصلاح الاجتماعى وعلى قدر كبير من التفاؤل، وفى ثلاثينياته الماركسية، كان متطرفاً، ولكنه فى سنواته الأخيرة أصبح مسيحياً واقعياً، وعندما حذره النقاد بأنه يوشك أن يقع فى محاذير الابتعاد عن البرجماتية، وأن البرجماتية متهمة بقصورها العاطفى وسطحيتها الأخلاقية، أجاب بأن برجماتيته محدودة وأنها وسيلة فحسب، وإن كان وهو يعترف بذلك، كان

قد غامر بالوقوف على « حافة العبث » ولم يجد الخلاص، كما كان رجاؤه، إلّا فى قبوله نقد الصديق والعدو ورجاء الرب، وقدرته التى استمدها من الدين ومن القانون الاسمى فى النظام الدستورى الأمريكى، لينأى بنفسه عن الأحداث « حتى نمسك بخوافيها » فقام بشرح القديس بولس وقدمه هدى للناس : « فما من عمل يستحق أن تقوم به إلّا مضينا ولما نكمله فى حياتنا ولا خلاص لنا إلّا فى الأمل. . . . ولا نقوم بعمل مهما كان حسناً، وإن كنا قادرين عليه وحدنا، ولا منجاة لنا إلّا بالحب، وما من صنعة نراها حسنة كما يراها الصاحب أو الشانىء، ولا محيص لنجاتنا إلّا بأسمى ما ينتهى إليه الحب من العفو والمغفرة »

وليس من العسير أن نتبين تأثير نيبور على غيره من المفكرين، وقد دعاه « جورج ف. كينان » أبانا جميعاً، كنايةً عن التقاليد الفكرية التى أرساها وسار على هديها كينان وأضرابه، فإذا كان نيبور هو الأب، فقد أخذ الأبناء يفسرونه كل بطريقته، فرجال الدين ممن اعتزوا بأحكامه فيما دعاه « الواقع المسيحى » يؤثرون أن يتناسوا كلماته : « الدين منّة للمهتدين وسوأة للضالين ». . وقد فقدت الكنيسة تأثيرها عندما اهتدى أربابها طريق العقل » أما العلمانيون، فلعل تشككه، هو الذى لفت أنظارهم إليه، فتكونت منهم جماعة فى « هارفارد » دعت نفسها « الملحدون مع نيبور » ولا مراء فيما انتاب هؤلاء المتشككين من حيرة، عندما تشيع لكلمات « جون بايى » : « قد لا يهم مدى ما أذهب إليه، إلا أننى لا استطيع أن أغرق فى الإلحاد، فهل يتسنى لى أن أدرك ذاتى

يوما، ولا أدرك ما الله، كما لو كنت أدرك ذاتى، ولا أدرك غيرى من المخلوقات البشرية »

وهذا المزج الفريد بين الرؤيا النقدية والدينية قد وضع نيبور فى طليعة المفكرين، النقديين ذوى النظرة الفاحصة، وعلمًا لا ينازع فى حلبة الفكر الأمريكى، ففى لقاء لجمعية العلوم السياسية الأمريكية عام ١٩٧٤، لخص « أرثر شليزنجر » الابن، فكر نيبور بقوله : « ما من إنسان يستطيع أن يحتل مكانته، ولا أن يقوم بما قام به من الثلاثينيات حتى الستينيات »

ولم يفقد نيبور تأثيره الواضح على أى جماعة من الجماعات، فقد تحدث إلى جماعة ممن دعاهم « فردريش شليرماخر » المفكرين الذين يمتهنون المسيحية، كما كان من هذا اللفيف العصرى الذى يخوض متحدثاً ومحاضراً وواعظاً فى الكليات والجامعات والمحافل العامة ودور الوعظ، تحمل كلماته اليقين لأنه لم يكن يخفى حيرته وشكوكه، ففى صباح يوم من أيام الأحد خلال الأربعينيات، وهو يعظ فى أبراشية صغيرة بالقرب من مسكنه الصيفى فى «هيلت» بولاية مساشوسيت، قاطعه صديقه وجاره «فيكاس فرانكفورتر» عضو المحكمة الدستورية العليا ليقول : « إننى أحب ما تقول، يا ربى، ولكننى أتكلم كمؤمن لا يؤمن، وأجابه نيبور : إننى لسعيد بما قلت لأننى أتحدث حديث من لا يؤمن ليؤمن »

وكثر أتباع نيبور على مرّ السنين، ومنهم أولئك الذين أيدوه

ورشحوه لأستاذية فلسفة الأخلاق الاجتماعية بكلية اللاهوت الأمريكية العليا، من الشخصيات الأدبية أمثال: «و. هـ. أودين» و«آلان باتون» و«ت. س. إليوت» ومن القادة السياسيين أمثال: «أدولف أ. بيرل» و«شستر باولز» و«هينريك برانتج» و«رالف ج. بانش» و«هيوبرت هـ. همفرى» الابن، و«هربرت لهمان» و«إليانور روزفلت» و«رادا كريشنان» و«أدلاى ستيفنسون» و«نورمان توماس» ومن المربين أمثال: «تشارلز و. كول» و«س. هـ. دود» و«لويس فرنكلشتين» و«ولـيم ى. هوكنج» و«كلارك كير» و«جريسون ل. كيرك» و«روبرت م. هتشتر» و«هنرى ريستون» ومن رجال الأعمال أمثال: «فرانك التشكول» و«بول ج. هوفمان» و«هنرى ر. لوس» و«ج. إروين مللر» ومن قادة العمال أمثال: «دافيد روبنسكى» و«جوزيف ل. روه» و«والتر رويتر» ومن رجال اللاهوت أمثال: «أميل برانر» و«توماس دوجلاس» و«انجوس دن» و«شيروود إدى» و«جورج ب. فورد» و«هارى إيمرسون فوسدك» و«ويل هربرج» و«جاك مارينين» و«بول تيلتش» ومن محللى السياسة الخارجية أمثال: باربارا وارد جاكسون» و«جورج ف. كينان» و«والتر ليبمان» و«أرثر شليزنجر» الابن، و«أرنولد ج. توينبى» و«أرنولد ولفرز».

ومن العسير أن تجد مفكراً أمريكياً على تعددهم وما بينهم من فروق لم يكن من أتباعه أو ممن يحملون له أطيب المشاعر، أو يعترفون له بالقدرة على اختيار الشباب من كافة المشارب للكتابة فى صحفه التى

بصدرها، وبالذات لصحيفة «المسيحية والأزمة»[1] وما من كاتب من الكتاب الذين جاءوا بعده من الليبراليين والمحافظين والسود والبيض على شتّى عناصرهم، والمتطرفين، ومفسرى الحرب الباردة على اختلافهم إلاّ وعدّه من رجالهم. وما كان لكاتب ألّف سبعة عشر كتابًا وكتب أكثر من خمسمائة مقال صحفى إلاّ أن يقدم حفنةً لكل طاحن.

وفى كل ما كتب نيبور، كان تركيزه على بحوث أساسية قليلة : كالطبيعة الإنسانية والخطيئة الأولى، وتحرى الحقيقة بين شتى المزالق المتنافرة، والتناقض والإبهام فى الشرائع، والاحتكام إلى العقل دون تسخيره لدواعى السياسة أو السلطة أو الفطنة، أو لذريعة أخلاقية، أو لاتجاهات الجماعية أو التوفيق بين الاهتمامات السياسية، وكان يستبيح أن ينبذ المنطق إذا ما انتهى إلى رأى قاطع، ويعرض للعلاقات المعقدة التى تتنافى مع المواقف الإنسانية، كما يعرض لسخرية التاريخ والأمل البعيد فيه : «فسواء حيينا أو متنا فمردّنا إلى الله تعالى».

وفى الأزمات السياسية لم يعزف إطلاقاً عن ضرورة الاختيار بين الأخلاق والسياسة، فيكتب فى ٢٥ أغسطس ١٩٤٣ فى كريستيان نيوزلتر» عن الحرب العالمية الثانية، «ليس التذرع بالسياسة عاراً طالما كان مستقبل السلام العالمى هو الثمن» فإذا تردد بعض قادة الفكر السياسى أمثال «ي. هـ. كار» و«ا. ج. ب. تايلور» فى الاختيار بين الديمقراطية الأمريكية، وحزب هتلر الوطنى الاشتراكى، بما له من

---

(١) Christianity and Crisis

حيوية شاملة، فإنه يعلن أنه إذا غابت الحكمة الأخلاقية فى مثل هذا الأمر، فما من شيء يبدو مستحيلاً فوق هذه الأرض.

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية، يقول: إن تحدى الشيوعية للحضارة الغربية قد لا يتماثل مع التهديد النازى ولكنه لا يقل عنه خطراً. وخال له فى كتابه «بناء الشعوب والإمبراطوريات»[1] (١٩٥٩) إن التهديد الشيوعى يتهاوى. ومن المحتمل أن يتراخى التوتر عندما يحل الجيل الثانى والثالث من الثوريين مع جماعة التكنوقراط محل الثوريين القدامى المتعصبين، ووقف يؤيّد السياسة الأمريكية نحو الاتحاد السوفيتى، كما أيّد مشروع مارشال وحلف شمال الأطلنطى (ناتو)، وإن أدان التدخل الأمريكى فى فيتنام.

ولعله كان يحسّ بشيء من الارتباك أمام هؤلاء الذين يجدونه دائماً على حق فى أحكامه السياسية، وإن كان له أن يفخر بما كتبه عنه صاحب سيرته، فوصفه بأنه كان عنواناً على شجاعة التغير، وسيبقى تراثه سمةً على تمسكه بأصول النظرية السياسية، وليس فى قدرته كفيلسوف من فلاسفة السياسة الملهمين، على جلال ما ترك من مؤلفات تضم خواطره وتعليقاته السياسية.

---

(١) The Structure of Nations and Empires.



جون كورتنى مورى
(١٩٠٤-١٩٦٧)

كان الحبر الجليل جون كورتنى مورى من أعظم أصحاب النظريات الأمريكيين ممن كتبوا عن قضايا الأخلاق فى العلاقات الدولية فى عرف الكاثوليكية الرومانية، وكان مورى من رجال اللاهوت الذين يعتزون باستقلالهم الفكرى، وقد أعلن مسئولية كل مفكر مسيحى فى أن يجهر برأيه صريحاً قويًّا فى شئون السياسة الدولية، ونادى بأن تخضع السلطة لحكم الأخلاق فى كل ما تمارسه، وكتب عن طبيعة السلطة يقول: « إن مبادئ الأخلاق وحدها سياج السلطة، ومن الأصول التى تقوم عليها الأخلاق أن تحكم ممارسة السلطة، وأن تنهى عنها وتحدّ منها، بل وأكثر من هذا أن تفصح عامةً عن الغاية منها أو ضرورتها، وما قانون الأخلاق إلاّ ميرات العقل من أعرافنا كما يعرفه مفكرو القانون الطبيعى فى الكاثوليكية »، وقد عاد يؤيد فكرة الحرب العادلة وفكرة التعادلية وفضيلة الفطنة السياسية، وأتاح له هذا التصور الأخلاقى أن يزن الشئون الجارية ويقدرها حق قدرها، ويزوده بمستوى معين للحكم على القواعد الأخلاقية للآخرين. فحذّر، مثلاً من سذاجة من يقول

بأن التماس السلطة مفخرة ويحكم على ذلك بسوئها، وأن الامتناع عنها هروب من المسئولية وهذا هو الأسوأ.

ولد جون كورتني موري بمدينة نيويورك فى الثانى عشر من سبتمبر ١٩٠٤ لأم إيرلندية وأب من أصل اسكتلندى، توفى ومورى فى الثانية عشرة من عمره، وكان يشتغل بالمحاماة، والأبوان كاثوليكيان. وإن كانت الأم أكثر تزمتاً فى المحافظة على الشعائر الدينية فى الأسرة. وكان مورى يميل فى بداية حياته إلى دراسة الطب، إلاّ أن تعليمه الثانوى بمدرسة القديس فرانسيس اكسافيير اليسوعية، حمله على الاندماج فى المجتمع اليسوعى وهو فى السادسة عشرة من عمره، فالتحق بكلية ويستون فى مساتشو سيت القريبة من كلية بوسطون حيث نال درجة البكالوريوس عام ١٩٢٦ ودرجة الماجستير عام ١٩٢٧، وانقطع عن الدراسة ثلاث سنوات، كلف خلالها نزولاً على تقاليد اليسوعيين بتدريس اللاتينية والأدب الإنجليزى بجامعة اتينيو فى مانيلا بالفيلبين وهى من أبرز المؤسسات الكاثوليكية للتعليم العالى هناك، عاد بعدها إلى الولايات المتحدة عام ١٩٣٠ ليدرس اللاهوت لمدة أربع سنوات بكلية ودستوك فى مريلاند وهى إحدى الكليات اليسوعية لتأهيل القسس، تلاها أربع سنوات أخرى للدراسات اللاهوتية العليا بجامعة جريجورى البابوية فى روما حيث نال درجة الدكتوراه، ليعود بعدها إستاذاً للاهوات بكلية ودستوك عام ١٩٣٧ حيث عمل طوال حياته إلى جانب محاضراته فى معاهد أخرى، وفى جامعة ييل حيث أختير أستاذاً زائراً لفلسفة العصر

الوسيط وثقافته، وفى ودستوك عكف على دراسة عقيدة التثليث والخلاص وقضية الإلحاد فى عالم العصر، ونشر كتابه «الله» فى الغابر والحاضر.[1] (١٩٦٤)، وعمل مع آخرين من أمثال «جوستاف ڤيجل» ليجعل من ودستوك واحدةً من أقوى كليات اللاهوت فى الولايات المتحدة.

وفى بواكير الثلاثينيات، أخذ ينشر، وما زال طالباً. فكره فى صحيفة اليسوعيين اللاهوتية وإن لم يلمع اسمه كمفكر دينى حتى الأربعينيات حين بدأ ينشر مقالاته الأثيرة عن قضايا الكنيسة الكاثوليكية فى عصر الديمقراطية والحكومات النيابية، ثم تولى تحرير مجلة «الدراسات اللاهوتية» التى تصدرها كلية ودستوك، وأخذ يدعو فيها وفوق كل منبر دينى، دون ملل إلى التعاون بين الكاثوليك والبروتستانت فى المجتمع الأمريكى، ولم يكتف بأن يبرز حرص الفاتيكان وقبوله لنظام الأغلبية السائد فى الولايات المتحدة، بل أخذ يبرز أن الفاتيكان يعترف به كنظام جديد صالح فى ذاته، فلم يكن للأقلية الكاثوليكية مع الأغلبية غير الكاثوليكية مالها من تلك المكانة الطيبة فى أى وقت مضى خلال القرون الأربعة الأخيرة، وكان للحوار والجدل الذى أثاره من الحيوية والقدرة ما حمل رئاسة الكنيسة اليسوعية على منعه من الكتابة ما لم يعرض ما يكتبه عن شئون الكنيسة عليها. فقد أثار مقاله «الكنيسة الكاثوليكية والشئون العالمية» (١٩٥٤) حنق الكنيسة، حتى قيل على

(١) The Problem of God: Yesterday and Today

لسان «والديمار جوريان رئيس التحرير» إنها فكرت فى سحب ترخيص الصحيفة بسبب مقالات مورى.

إلّا أن أفكار مورى قد أخذت تلق نوعاً من التبرير عندما أخذ البابا يوحنا الثالث عشر خطوته للتغيير، وقد حاول الذين تصدّوا لتحرره الدينى ووقفوا منه موقف العداء، أن يحولوا بينه وبين المشاركة فى الاجتماع الأوّل لمجلس الفاتيكان الثانى، إلّا أن البابا بولس السادس دعاه للاشتراك كخبير فى الاجتماع الثانى. كما كانت أفكاره هى الأساس الذى صدر عليه الإعلان بحق كل فرد فى التعبير عن فكره، وكان لمورى القدح المعلّى فى صياغته وبدأه بقوله: «إن الإحساس بالكبرياء الإنسانى قد أخذ يتأصّل ويزداد عمقاً فى ضمير الإنسان المعاصر، وما زالت الرغبة عارمةً فى أن يصدر الناس فى أعمالهم عن كل ما يدينون به من أفكار وبكل ما يستمتعون به من حرية واعية دون قهر أو إرغام فى حدود المسئولية والواجب، وقد صيغت هذه الرغبة على تلك الصورة لتضع الحدود الدستورية لسلطة الحكومة حتى لا يكون منها قهر لحرية فرد أو جمعية» وقد غدت هذه التجربة الأمريكية فى تحديد علاقة الكنيسة بالدولة مثالاً يجب أن تحتذيه الكنيسة العالمية، « ومما أضفى على مورى تلك المكانة البارزة، كما قال عنه رينولد نيبور فى مرة من المرات، إنه يفكر بمنطق اللاهوت الكاثوليكى من خلال الطابع الأمريكى، وإنه لسعيد بطابعه الأمريكى» وكانت الصلة بين نيبور ومورى بكل ما فيها من تعاون مشترك أو تباين، وما كان لهما من حوار

وما دار بينهما من جدل زاداً مثمراً فى تاريخ الفكر الديني والسياسى الأمريكى، وكان كلاهما قوىّ الفكر صائب النظرة، ولم يحاول أىٌّ منهما أن يروض أفكاره ومعتقداته لفكر الآخر.

وبقدر ما كان مورى يؤمن إيمانا صادقاً بجدوى المأثورات الأمريكية لمأثورات الكنيسة الكاثوليكية بقدر ما كان يؤمن بجدوى المأثورات الكاثوليكية للتجربة الأمريكية، ففى كتابه «نؤمن بتلك الحقائق»[١] (١٩٦٠) يقول: كثيرا ما يجد هذا السؤال: هل تتوافق الكاثوليكية مع الديمقراطية الأمريكية؟ وهو سؤال سقيم بقدر ما هو سليط، فإنه على صورته تلك يقلب معيار القيم رأسا على عقب، والأجدر أن يقال: هل تتوافق الديمقراطية الأمريكية مع الكاثوليكية؟ وأخذ مورى يذود عن مكانة الدين وأن له الأولوية على كافة المستويات من الصحف العلمانية والدينية بدايةً من حوليات الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية حتى الأفكار الكاثوليكية، وقد عرف بهدوئه وأحاديثه المنطقية، ووضوحه الفكرى، ورقته التى لاتخذله فى كل مايقدّمه، وقد دعاه «روبرت مانيارد هتشنز» خلال الستينيات، لعضوية مركز دراسات المؤسسات الديمقراطية مع «رينولدنيبور» و «هنرى بت فان دوسن» و «اليانور ستيفنسون» و «ا.ا. بيرك» و «أريك جولدمان» وآخرين، وفى عام ١٩٦٦ أصبح مديراً للمعهد اليسوعى الذى أنشأه «جون لا فارج» ليضم قادة المجتمع من كافة الاتجاهات، ليكون لهم حوار حرّ

---

(١) We Hold These Truths

حول الحرية الدينية، والتفرقة العنصرية، والرقابة على المطبوعات، والإجهاض، والأخلاق السياسيّة والتجارية، والدين، والفن والحرب، والعصيان المدنى، والانفجار السكانى، ولم يكن القصد من هذا الحوار الوصول إلى اتفاق، كما يرى مورى، بقدر ما كان التوصل إلى رؤية واضحة يؤدّى إليها اختلاف الرأى الحرّ السديد، وكان مورى من المؤمنين بتوافق القانون الطبيعى، وفى هذا يكتب دوجلاس أوشينكلوس فى مجلة تايم بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٦٠، فيقول: «إذا ما كان هناك إنسان يستطيع أن يقود الكاثوليك وغير الكاثوليك فى الولايات المتحدة، نحو الخلاف الذى يسبق التوافق، فهو جون كورتنى مورى». فهذا الرجل مورى بقامته الفارهة التى تصل إلى ست أقدام وأربع بوصات، وصوته الرنان، وهو يتحدث عن القانون الطبيعى أو يسأل النادل كاساً من المارتينى، كان شخصية جذابةً فى حياة أمريكا الفكرية.

أما مورى المواطن الأمريكى فى حفاظه على الحضارة الغربية فقد كان ينشد من التعاليم الكاثوليكية عن الحرب العادلة أن تواجه قضايا الموت والحياة فى العصر النووى، ويصر مورى، قبلما ينبذ هذه التعاليم كما لو كانت متهافتة، على أن نظريات الحرب العادلة هى المحور المميز فى الإطار السياسى «فالمقومات الثلاثة الأساسية للحرب العادلة -كما يقول- هى: أن الحرب إثم يستحق اللعنة، وأن هذا الإثم الناجم عنها مما يجب الحد منه، وأن يغدو مسارها إنسانيا ما أمكن». وأخذ يحمل على أصحاب البدائل المتهافتة من النظريين» الذين يغرقون فى أحلام السلام الوردية أويواجهون الواقع المرير.«فالضلالة الكبرى أن

تفترض أن الحرب والسلام يلتقيان ويتواصلان فى عالم الوجود أو دنيا الحوار. إذ أننا نعيش عالما وسطا بين الحرب والسلام» فالحوار العام كما يرى مورى قد يتناول الحرب المحدودة، أو حتى حربا نووية ضيقة. (مما دعا ناقديه على تسميته الداعية الاخلاقى* للحرب النووية) ومازالت الأسس التى تقوم عليها الحرب العادلة حقيقة سارية فى العصر النووى، فما من حرب عدوانية إلاّ ويدينها قانون الأخلاق، وليس العدوان هو السؤال القائم ولكنه التحيف والظلم، فسرعان ما يزعم الفرد أنه يملك بيديه الحجة العادلة (ولو أن مورى عاش ليشهد حملة العالم الثالث على النظام الدولى الغاشم لكان من المحتمل أن يثير نوعاً من الحوار مع فلاسفة الأخلاق، كهذا الفيلسوف الأندونيسى سيد جاتموكو). ومن ناحية أخرى فإن الحرب الدفاعية حرب مقبولة من حيث الواقع ومن حيث المبدأ، فالدليل الأخلاقى عامل نسبى فى الحكم على تحيّف الحرب أو عدالتها، والاعتبار الأول هو للآلام الناجمة عن نظام متحيّف، فى مقابل الدمار الذى يمكن أن ينجم عن حرب قامت للقضاء على التحيف. والقياس فى هذا حسبة أخلاقية تقوم على أن الموت والدمار ليسا فى ذاتهما أسوأ ما ينجم عن الحرب من شرور. ولهذا فإن الالتجاء إلى القوة يجب أن يقف عند حدود الضرورة، وما يكفى لتأييد القانون والسياسة، ولهذا فإن الحرب الشاملة والتسليم دون قيد أو شرط مما يؤدى بقواعد النسبية ويطيح بالحدّ من القوّة. ولو أن مورى عاش ليشهد امتداد الحرب فى فيتنام لطبق هذا الحكم على ما يجرى فى تلك الحرب.

ويجد مورى فى القانون الطبيعى زاداً لنظريات أخلاقية أخرى، فحيث يرفض التهوين من أحلام السلام أو الواقع المرير، نراه ينقد الإبهام الأخلاقى، إذ إن لهذا الإبهام الأخلاقى جذوره الضاربة فى النزعة البروتستانتية وفرديتها وذاتيتها وبكل ماتصر عليه، وليس على مايقوم به الفرد، ولكن عن العلّة فيما يقوم. (وكان يقصد نيبور بشىء من هذا النقد) فالأخلاقيات الجديدة التى حلت محل الأخلاقيات القديمة، ترى فى تلك الأخلاقيات القديمة سذاجةً بادية، لجت بها فى القرارات الأخلاقية المبهمة إذ يصل الإبهام بأصحابه إلى التذبذب بين الخطأ والصواب ويغدو الحكم مبهماً يؤدّى إلى الخطيئة. وإن رأى مورى أن القضايا وإن كانت معقدة ومتشابكة إلاّ أن التمييز بين الخطأ والصواب أمر يسير. وقد أدّى هذا الإبهام الأخلاقى إلى مزيد من نقد العلاقات السياسية القائمة، ولكنها لم تترك غير أثر قليل فى البناء الفكرى لإقامة أبنية جديدة وسياسات أكثر سداداً، وخشية القول بأن العقل يبرر الإجراءات السياسية المتحيّفة، فإنه يقول: «إن فلسفة الأخلاق القديمة حين تؤكد حكم العقل فى الشئون العامة فإنها لا تتوقع أن يكون ما حققه الإنسان فى اهتدائه بالعقل من نجاح على مدى تاريخه،أكثر من حدوده، بل يقف به عند حدٍّ معين يختلف فيه التقدير، وليس لأمريكا حتى تعى ذاتها، كما يدعوها مورى إلاّ أن تعود إلى هدى القانون الطبيعى».

وقد سئل مورى عن شعوره حين حيل بينه وبين حضور الدورة الأولى فى الاجتماع الثانى لمجمع الفاتيكان، فأجاب: «الإنسان لا يعيش طويلاً، فإذا كان ثمة شىء على هذا القدر من الضخامة، فإن الإنسان

ليحس بالحاجة إلى وجوده فيه» فلما كان العام التالى كان بين الحضور وشهد الاحتفال بتنصيب البابا يوحنا الثالث عشر، ورأى أفكاره تتوّج إعلان المجمع للحرية الدينية، وشارك حفاوة الجماهير بالبابا بولس السادس.

وقد يعنف فى نقده، كما علمت حين تصدى لبحث أعددته للمجلس عن الدين والشئون الدولية وقد يتردى فى الخطأ. وهو ما لاحظه الكاتب الكاثوليكى «جون كوجلى»: فإن توقعاته السياسية قد تخطئ أحيانًا، وإنه لايستطيع أن يخفى فى الغالب جموده وتحيزه لرأيه، وإنه كثيرا ماتغيب عنه الفكرة التى يراها مفكر آخر. وإن كان كوجلى يرى أنه لم ينطق يومًا عن ميل أو عاطفة أوقسوة متعمدة. وكان له أسلوبه الأصيل المتميز وعبارته المترفعة وبناؤه اللغوى المنمق إلى درجة الجمود وإن نم عن أناقة رقيقة، وما كان يعنيه شيء كما يعنى بالمسائل العقلية إلى الحدّ الذى يجنى على الحوار، وكان غرماؤه من المفكرين فى شك من أنه يخفى شيئا وراء ثيابه الكهنوتية، وإن لم يحجب أبدًا إيمانه الذى لايحيد بالعقل.

وقد تحرى فى حملته ثلاثة دواع تعارض الحرب:

١ - النظرة النسبية للسلام المسيحى التى تقوم على أن الحرب قد أصبحت من الدمار بحيث غدت سخفاً أخلاقيًّا (وقد رأى أنها كذلك. ولكن ليست كل حرب)

٢ - أن العدو لا يدين بأى مبدأ وعلى محاربه ألّا يدين هو الآخر بأى مبدأ ليضمن البقاء والاستمرار.

٣ - وأن الأمم المتحدة تستطيع أن تدين الحرب، فالحرب الذرية- كما يؤكد- ليست حربًا أخلاقيةً ولايمكن أن تجد فى ذاتها مبررًا أخلاقيًّا فهناك من السوء ما هو أكثر من الموت، ويجب أن يكون لها حسابها من الحكم الأخلاقى ومن القدرة الفعالة على كبح جماح التحيّف فالحرب والسلام لا يتصلان ولا يلتقيان فى عالم الوجود. فالناس يعيشون حياتهم وسطاً بين الحرب والسلام، وما السياسة إلّا لقاء بين عالم القوّة وعالم الأخلاق، وكان البابا بيوس السابع يأمل أن تقوم سلطة دولية تهيمن وحدها على القوات المسلحة وقد فشلت الأمم المتحدة فى تحقيق هذا الهدف.

ويلح مورى فى العودة إلى الأخلاقيات الأولى القديمة التى تجزم بأن ما هو خير، خير لأنه من أمر الله، والأمر الأساسى هو طبيعة الأخلاقيات ذاتها، ويقرر القانون الطبيعى أن المجتمع والدولة مؤسستان أفرزهما العقل بكل ماتنشدانه وتنتهيان إليه مما وقر من قبل فى طبيعة الإنسان السياسية والاجتماعية، فمن الواضح أن الأخلاقيات التى تتوافق مع حياة المجتمع وأحداثه وحياة الدولة وأحداثها لا تتوافق فى مبناها مع أخلاقيات الحياة الشخصية فمن حيث الأخلاق السياسية، والمصالح الذاتية كحافز للعمل القومى يرى أن كليهما مشروع وضرورى، إلّا أن ما يهتديه العقل لا يدعو إلى خطأ القول بأن كل التجاء للسلطة مدعاة للفخر، إذ إن العقل يدعو إلى التمييز بين الإرغام والعنف، فالإرغام هو الإجراء الذى تراه السلطة ضروريًا وكافياً لدعم المرامى الثابتة للقانون والسياسة (ولكن الدولة التى تقاوم نظاماً دوليًا متحيّفاً، فمن ذا الذى

يقول إن أى غرض هو الثابت؟)، أما العنف فإنه يتجاوز ذلك، ويبقى الإرغام كأداة للسياسة الدولية هو الصورة الأخلاقية المعتدلة.

وقد أراد مورى أن يتصدى لمن يتهم القانون الطبيعى بالتجريد والغائية والجمود، والتحديد فقال إنه على العكس من ذلك ينشد للإنسان حياةً إنسانيةً رشيدةً وينشد للجماعة مدنيةً صحيحة، وغاية المسيحية أن تعلو بالطبيعة ولا تتخطاها، والقانون الطبيعى مرفأ الأمان للحقيقة السائدة بما يستند إليه من الفروض التى يقوم عليها الواقع المنطق لفلسفة المعرفة، (فمن اليسير على الإنسان أن يعرف) كما يستند إلى غائية الطبيعة (فالتاريخ يمضى نحو غاية أو غرض) وإلى لا هوتية طبيعية (فالله يستوى على عرشه فوق الخلق) وعلى الإيمان بأن نظام الطبيعة ليس نظاماً حتميًّا يمضى عشوائيًّا. ولكنه نظام رشيد، ولذلك فهو الحرية، وهو مصفاة للخبرة والإدراك السليم، وله إطاره المتغير ومسيرته قدمًا إلى الأمام وهو الحفيظ على القيم الإنسانية المكتسبة، فى الوقت الذى يتمتع فيه بكل الحيوية التى تنبع الذاتية الكاملة للإنسان.

ويؤمن مورى بالطابع التعليمى للقانون، كما يؤمن بسمو القانون الذى يقوم على العقل دون الإرادة، وأن مصدر السلطة السياسية هو الجماعة التى يتكون منها الكيان العضوى للدولة. وأن سلطة الحاكم محدودة، وأن الحكومة تقوم على طبيعة تعاقدية للعلاقة بين الحاكم والمحكومين، ويحمله التشبث بتلك الأفكار الكلاسيكية على إقامة نوع من التعادل بين الاتجاهات المتضاربة للسياستين القومية والدولية، وهى

اتجاهات لا يرفضها ولكنه يتخطاها. فالسياسية كما يراها نشاط عقلى وأخلاق للإنسان.

وقد توفى مورى نتيجة أزمة قلبية أصابته فى السادس عشر من أغسطس ١٩٦٧، وكان قد بلغ الثانية والستين من عمره، بعد أن ترك بصماته على الكنيسة الكاثوليكية وعلى الناس.

وقد حاول «ولتر بورجارد» فى الحفل الذى أقيم لتأبينه أن يتصيد جوهر هذا الإنسان عندما قال: «كان جون كورتنى مورى تجسيدًا حيًّا لإنسانية الكنيسة حيث تمتزج أرستقراطية العقل بديمقراطية الحب، لقد كانت منّة من أعظم المنن أن نعرف رجل الكنيسة هذا وأن نحبّه، هذا «الرجل الذى عاش للحكمة وبالحكمة».

مارتن وايت
(١٩١٣-١٩٧٢)

مارتن وايت العلم المفرد فى تدريس العلاقات الدولية، وقد درج فيه على غير مادرجت عليه مناهج العلوم الاجتماعية وما التزمت به من نظريات، واختار اللهجة المدرسية الدارجة للتاريخ والسياسة والقانون وعلم اللاهوت، وارتد إليه ينشد منه التوجيه الجاد، أولئك الطلاب الأمريكيون الذين راحوا يدرسون فى الخارج ويتتلمذون على الأستاذ البريطانى «تشارلسماننج» أو على حوارييه ممن أخذوا يوجهون الدراسات الدولية توجيهًا علميًا، وأصبح لهم خير مرشد ودليل، فقد كان وايت على النقيض من ماننج يرى أن الدراسات الدولية منهج وليست علمًا، وما من معلم حفز تلاميذه وزودهم بالوعى الصادق والدأب الذى لايكلّ كما كان وايت، حتى ليبرز أثره البارز فى أفكار تلاميذه الناضجة كما يبرز فى كتاباته.

وقد ولد وايت فى بريتون عام ١٩١٣، لأب طبيب ،وتلقى تعليمه الأول فى برادفيلد وفى كلية هرتفورد، ثم فى أوكسفورد حيث كان الأوّل على أقرانه عام ١٩٣٥ فى التاريخ الحديث (وكان من ممتحنيه هربرت

بترفيلد) ويصفه أحد أصدقائه بأنه كان طويل القامة جادًّا رقيق المعشر، أقرب مايكون شبهاً إلى لنكولن، يوقر الحقيقة ويجلّها. وقد أوفى على النضج العلمى فى سنٍّ مبكرة، فكان يجمع المخطوطات والمشغولات اليدوية والدمى عن كل ما يتصل بماضى أوربا، ويبدى نهماً بالغاً بالتفاصيل، حتى قال عنه صديقه « آدم واطسون » « إنه الثرثار الأعظم »

وتخرج وايت من أوكسفورد ليعمل مع هيئة « المعهد الملكى للشئون الدولية » فى تشاتهام حيث واصل دراساته وتآليفه حتى عام ١٩٤٩، لم يقلقه خلالها غير قيام الحرب العالمية الثانية ولم يبعده عنها غير عمله كمعلّق صحفى فى الأمم المتحدة. وفى دارة تشاتهام التى قامت على المنح والهبات الخاصة والعامة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وقع وايت تحت تأثير « أرنولد ج. توينبى » والتقى الشاب الناشىء بالمؤرخ الذائع الصيت واشتركا معاً فى إصدار مجلدات متعاقبة للمعهد عن الشئون الدولية، وفى موسوعة توينبى « دراسة التاريخ » وقد ذيل المجلد الثانى عشر منها بكتيب بالحواشى والتعليقات التى يختلف فيها مع توينبى فى نظرته التاريخية واللاهوتية، وأيما كان هذا الاختلاف فقد كان يتفقان معاً فى الالتزام الدينى وفى النظرة العالمية للتاريخ دون النظرة الإقليمية الضيقة، وفى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين التاريخ العلمانى والدينى والمقدرة على تبين الإتساق بين الماضى والحاضر.

وعندما راجع « هـ. أ. ل. فيشر» أحد هذه المجلدات رأى أن توينبى،وبما استدل عليه وايت قد عمل على أن يربط الحاضر بالمجرى الهادر

للتاريخ على سعته، وأن يبرز فحوى هذا الاتساق التاريخى، وأن يضفى على مشكلات العصر هذا التميز البارز فى عرضه لها، على النقيض من تلك العروض الصحفية فى الحوليات السنوية الضخمة الصادرة عن مجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك مما نأى بتيونبى ووايت عن المجرى السائد لعلم التاريخ المدرسى والملخصات الوصفية للأحداث السنوية للولايات المتحدة فى الشئون العالمية، وفى الحوليات السنوية لمجالس العلاقات الخارجية فى البلدان الأخرى، وكان وايت، حين يعرض للتاريخ، يتحدث عنه كما لو كان دراما صاغتها رسالة نبى، أو «فلسفة تحدوها القدوة» مما نأى به عن التقاليد المدرسية المحافظة، وحال بينه وبين جماعات السياسة الخارجية.

وقد عين وايت ناظراً لمدرسة «هيلبيورى» قبيل الحرب العالمية الثانية وفى أثنائها، ومالبث أن غدا معلماً لامعاً بالرغم من قصور خبراته فى هذا الميدان، واستطاع أن يلقن التلاميذ أن التاريخ أبعد من أن يكون معرفة بالواقع فلكل حكم فحواه الأخلاقى مما يعدّ خروجاً على الإطار الذى اتخذه توينبى لدراساته، وقد أخذ وايت بتصور توينبى لما يعتمل فى باطن الشعوب وفيما يبدو من ظاهرها وعن صحوة الحضارات وانهيارها على مدى حقب التاريخ، فلم يقف باهتمامه على ما هو تاريخى فحسب بل عداه إلى الحاضر، وإن قل طوال حياته أن وقف متحمساً لها، أوذائداً عنها، فلما أخذ يذود عن عصبة الأمم كان يفصح عن تحرره من الوهم والظنون.

وكان وايت فى السنوات التى سبقت الحرب العالمية الثانية داعيةً مسيحيًّا للسلام،وأوّل المتشيعين لعصبة الأمم وإن خاب رجاؤه فيها حين فشلت فى توقيع عقوبات جماعية على الدوتشى موسولينى فى أزمة الحبشة. فقد كان يأمل أن تقيم عصبة الأمم بناء جديدا للسلام، فإذا اجتيحت الحبشة فلا أمان لغيرها. وقد تأثر فى دعوته للسلام عام ١٩٣٦ «بديك شيبارد» نائب رئيس أساقفة كنتربرى ومؤسس «اتحاد الالتزام بالسلام» وكان من قبل راعيًا لكاتدرائية القديس بولس، ولم يتبن وايت دعوة السلام المسيحية فحسب ولكنه أخذ يدير أيضًا مكتبة ملأها بالكتب الداعية للسلام فى «لدجيت هل» وكان عنيدًا فى دعوته لا يهدأ ولا يلين، قريبا فيها إلى حد ما من دعوة جماعة الكويكرز البرجماتية فى أمريكا أو من دعوة الجمعية المسيحية. وبكلمات سبق إليها هربرت بترفيلد بحجته فى أن تقدم إحدى القوّتين العظميين فى حربها الباردة على نوع من التضحية الجوهرية فى سبيل السلام فقد كان وايت يرى أن السلام يحتاج من أى الشعبين إلى بعض الإغضاء عن الأمن ليكون ذلك أداة للسلام على المدى الطويل.

وكان وايت بإيمانه المسيحى غير راض عن الحرب العالمية الثانية وكان يراها إدانةً لمادية الحضارة الغربية ونزعتها العلمانية وأنها تعكس ردّة العصر عن الروحية كما كان يرى فى الحرب العالمية محنة حياته فقد رأى فيها حرباً أهليةً تحطم كيان الحضارة الأوربية تحطيماً كاملاً. وأسوأ ما فيها أن الشرور الناجمة عنها أشد قسوةً من الشرور التى قامت

للقضاء عليها، فلم يكن لهذا الرواء الزائف الذى استغله موسولينى فى إيطاليا فى أعقاب الحرب، ولا ضمور عظمة الإغريق واختفائها فى اليونان إلاّ نذيرًا بالأسى الذى اجتاح وايت عن المستقبل، فإذا أدرك المسيحى فحوى العدالة الألهية فليس له من خيار إلا أن ينبذ الحرب أو أن يشارك فيها أو أن يتخذ بديلاً عنها حضارة تستمد أصولها من مملكة السماء. وحتى ذلك الوقت من حياته لم يكن وايت قد انتهى إلى رؤيا واضحة لهاتين الفكرتين المتضاربتين لتكون أساساً جوهريًّا لنظرته العالمية، فلم يكن هناك ما يتوهمه عن حقائق السياسة الدولية القاسية، ولم يصدق إطلاقاً أن المسالمة يمكن أن تؤدى إلى هزيمة أدولف هتلر. وكان يحمل إعجاباً صريحاً بخطب ونستون تشرتشل فى زمن الحرب، فى الوقت الذى يسفر فيه عن نفوره الأخلاقى من مغارم السياسة الدولية، ومع مرور الأيام تنحى عن مسالمته، ولربما كان لخلاصه من الوحدة بعد زواجه المتأخر بعض السبب فى ذلك. ولم يعد هناك من يدرى بالتزامه المسيحى البالغ غير تلك القلة من المحيطين به، فإذا نزع إلى حلٍّ للتوتر القائم لديه بين الواقع والمسالمة، فإن هذا الحل لن يعدو المعاونة بين هاتين الفكرتين المتضاربتين : أينبذ الحرب أم يشارك فيها.

وفى الفترة ما بين عام ١٩٤١ وعام ١٩٤٦، يعمل وايت «مارجرى بيرام» (المتخصصة فى شئون نيجيريا وطليعة الدارسين لمشكلات العالم النامى) وآخرين من الدارسين فى أوكسفورد فى بحث عن الاستعمار. وفيما عدا هذا التجربة ينشر ثلاثة كتب من تأليفه : «تطور

المجلس التشريعي. ١٦٠٦-١٩٤٥[١]» (١٩٤٦)، و«المجلس التشريعي في ساحل الذهب (غانا)[٢]» (١٩٤٧)؛ و«الدستور الاستعماري لبريطانيا: ١٩٤٧[٣]» (١٩٥٢)، ومما هو جدير بالتفكير أن يعود وايت إلى شئون البلاد المتخلفة في نموها، والأقل تميزًا وذلك خلال الحرب العالمية الثانية، وقد يرجع هذا إلى مايساوره من قيم مسيحية، وشاركه ثلاثة من كبار الأساتذة: «ى. آرتر لويس» (وقد أصبح فيها بعد نائبًا لرئيس جامعة جزر الهند الغربية) و«ميشيل سكوت» و«كولن ليجم» في تأليف «اتجاهات نحو أفريقية[٤]» (١٩٥١) فإذا كان مؤلفه هذا الذى طرق به ميدان الدراسات الاستعمارية أعظم ما قدم كمؤرخ يسير على النهج الاصطلاحى القديم، وإذا عدّ مؤشرًا لانفلاته من الإطار العالمى للتاريخ عند توينبى فإنه قد يمثل شيئا ما. غير ولائه المقيم لاتجاهه الفكرى.

وكان لغلبة فكرة القوّة على فكرة الحق في الحرب العالمية الثانية ما نزع به في مؤلفاته الكبرى عن فكرة المسالمة والأخلاقيات إلى الاهتمام بالقوى السياسية وتوازن القوى، كما كان لتأثير بترفيلد عليه، وإلحاحه في تحليل منطق الأحداث، ما أدّى به إلى هذا التحول في كتاباته، فأخذ يدرك ما ينجم من خسران في استرشاد السياسة الخارجية بمبادئ الأخلاق الخالصة.

---

(١) The Development of the Legeislative council

(٢) The Gold Cost (Ghana) Legislative council

(٣) British Colonial Constitution

(٤) Attitudes to Africa

وبدأ وايت المرحلة الثالثة فى تطوره الفكرى عام ١٩٤٦ (التاريخ العالمى هو الأساسى أما القضايا الاستعمارية فتأتى فى المقام الثانى) بنشر « القوى السياسية[١] »، ولو لم يكن لوايت غير هذا الكتاب الصغير، لكفاه ذلك ليدرجه بين قادة الفكر، فقد لخص فيه كل شئون السياسة الدولية للحقب الثلاث التالية : وعرض للقوى الكبرى، والقوى الصغرى، والفوضى الدولية، والمصالح الحيوية، واعتبارات الهيبة، وتوازن القوى، ومناطق الصدام، وعصبة الأمم، والأمم المتحدة، وخفايا القوى السياسية حتى ليتعذر على أى باحث فى المستقبل أن يجد شيئاً لم يعرض له وايت. ومازال كتابه هذا أكثر كتبه شيوعاً فى وقتنا الحاضر، وأضاف إليه تلميذه النابه «هادلى بل» ما تركه من مذكرات ليصدر فى طبعة مزيدة وموسعة شاركه فيها «كارستين هولبرود».

وفى عام ١٩٤٩ يترك وايت دارة تشاتهام وعمله كمراسل للأوبزرفر فى الأمم المتحدة إلى قسم العلاقات الدولية بمدرسة لندن للاقتصاد، بدعوة من تشارلسماننج غريمه الفكرى (وقد عجبت لما كان بين الرجلين من أناه وتسامح فى عملهما معاً فى زيارات لهما خلال الخمسينيات والستينيات)، أما هؤلاء الطلاب الذين تبينوا ما بين « ماننج » و « وايت » من اختلاف الفكر وتناقض الرأى. وما كان بينهما من تفاعل فهم أشبه فى ذلك بما كان من طلاب جامعة شيكاجو الذين مرّوا بمثل هذه التجربة عندما تتلمذوا على « هانس ح. مورجينتو »

---

(١) Power Politics.

الواقعى، و«كوينسى رايت» المثالى. فقد تحول «مانج» المحامى إلى ميدان العلوم الاجتماعية ولعله كان أكثر استجابة إلى الطابع العلمى للمدرسة الأمريكية فى السياسة (وقد رأى أقطابها: «أرنولد ولفرز» و «وليم ت. ر. فوكس» و «كارل دويتش» فى «ماننج» الأمل الذى يعقدونه على المدرسة الإنجليزية) أما وايت فقد بقى على نهجه المدرسى للتاريخ والسياسة التقليدية، وألق بتعويذته السحرية على أولئك الذين يتشبثون بواقع الدبلوماسية المعاصرة. ولم يكن الدراسون الأمريكيون وحدهم هم الذين رأوا وايت أكثر سدادا من غيره فيما يتصل باهتماماتهم الغالبة ولكن الصحفيين من أمثال: «هاوارد ك. سمث» و «ساندر فانكور» قد وجدوه بدورهم كذلك. وإن كان وايت قد استبق عباراته الحماسية الصريحة لبحوثه فى الفلسفة والتاريخ وتؤكد لقاءاتى مع ماننج ما تناقل الناس عنه. حين شغل نفسه بما يجب أن تقوم عليه مدرسة فكرية، أكثر مما شغل بإقامة كيان لكتاباته الخاصة، وقد وجه نظرى إلى رفاقه ممن يراهم أخدان فكره.

وبدا وايت كما لو كان بمعزل عن أولئك الذين يصنعون قواعد الدراسات الدولية الجديدة حيث سلك طريقه فى البحث عن المسائل الكبرى من حصاد التاريخ والسياسة، ولكنه ظفر بمنزلة رفيعة بين زملائه وطلابه تستمد جذورها من تكامل مؤلفاته وتميزها.

وفى مدرسة لندن للاقتصاد وقد عرفت باتجاهاتها الاشتراكية، مع تمسكها بنزعتها المحافظة فى الاقتصاد والتاريخ. قام وايت بإلقاء محاضرات

عن المؤسسات الدولية بدءًا من الحركة الكنسية (١٤٠٩-١٤٤٩) إلى مشروعات السلام فى القرنين السابع عشر والثامن عشر حتى قيام عصبة الأمم والتى يراها تحقيقاً لأفكار توماس هوبز، ثم الأمم المتحدة التى يراها متفقةً مع اتجاهات لوك. أما هذه المؤسسات الدولية الجديدة فهى مؤسسات تافهة تأتى فى الدرجة الثانية بالنسبة للدبلوماسية والمحالفات، وكانت أحب المحاضرات إليه محاضراته عن النظرية الدولية، بأبعادها الثلاثة فى الفكر الأوربى، الواقعية أوالمكيافيلية، والعقلية أو الجروتسية، والتورية أوالكانتية[1]. فعرضَ لهذه الأبعاد الثلاثة التى يراها أساسًا للنظرية الدولية ولما بين الواحدة منها والأخرى. وخرج منها ببحث اتخذ له عنوانًا «القيم الغربية فى العلاقات الدولية» أدرجه فيما بعد فى كتابه: «استقراءات دبلوماسية»[2] (١٩٦٦).

وترك وايت مدرسة لندن للاقتصاد عام ١٩٦١، إلى بريتون أستاذًا للتاريخ وعميدًا لمدرسة الدراسات الأوربية بجامعة سسكس الناشئة، فأثار من دهشة من يرون لندن قمة الفكر العالمى، ما أثاره انتقال «أرنولد ولفرز» من جامعة ييل إلى مركز بحوث السياسة الأمريكية الخارجية بمدرسة واشنطون العليا للدراسات الدولية. وقد يكون ذلك كما يرى. جورج ف. كينان - لنزعة رومانسية تتملكه، أو وفاءً بالتزامه أمام

---

(١) الجروتسية إلى هوجو جروتسيوس أبى القانون الدولى. والكانتية نسبة إلى الفيلسوف الألمانى عمانوئيل كانت. (المترجم).

(٢) Diplomatic Investigations.

«لورد فولتون» للاشتراك فى إنشاء الجامعة الجديدة، أو لعله اختار العودة إلى ميدان الدراسات الأوربية، لما لأوربا من أهمية كبرى فى تصوره للسياسة العالمية، وكانت مدرسة سسكس للدراسات الأوربية شيئاً جديدًا على التفكير البريطانى، وفيها غرق وايت فى دراسة الحضارة الأوربية منذ كان الإغريق حتى الوقت الحاضر، وقام بإلقاء محاضرات فى التاريخ القديم وعن دانتى، وجاكوب بوركهارت، والعلاقات الدولية، واحتل الذروة من الحماس والغيرة بين رفاقه الجدد، واتسمت علاقاته بطلابه بالحزم والعطف، وكانت له حميته (للدراسات الدينية، ولتاريخ الفن، واهتمامه بمكتبة الجامعة) وظفر بمكانة سامقة كمعلم، وفى وضعه لخطة الدراسة، ولكنه لم يهجر اهتمامه البالغ بالنظرية الدولية. وقدمت له الجمعية البريطانية للسياسة الدولية الفرصة لنشر مؤلفاته الجديدة (وخلف هربرت بترفيلد فى الدعوة لاجتماعاتها)، وكانت أمتع ساعات حياته تلك التى يحك فيها آراءه مع تلك الصفوة من المفكرين فى الجمعية البريطانية. وأثمرت تلك الرسائل الخالدة فى دراساته العلمية، وحين تعرضت الجمعية للتفكك، أخذ يلمّ شعثها، وعمل على زيادة تمويلها. وفتح المجال لعضويتها.

ويستمد وايت واقعيته من تصور «وليم ستبس» لما بين التاريخ الحديث والتاريخ الوسيط من فروق تبدو فى سيادة القوّة على الحق فى التاريخ الحديث، فالقوى الكبرى أشبه بالغاز يتمدد ليملأ الحيز، فلا يصدها القانون، ولا تقمعها الوصايا الإلّهية ولكنها تخضع لقوى أخرى،

ولا تتراجع عن التوسع والامتداد مالم تصل إلى أقصى ما تفرضه عليها سياسة توازن القوى ، أو تحس بالعقبات أمامها، ويميز «هيدلى بل» بين واقعية وايت وواقعية «ى. هـ. كار» (وقد كان لكتابه «عشرون عاما من الأزمات» أعظم الأثر على وايت فى الأربعينيات) أما «هانس ج. مورجنتو» و «جورج ف. كينان» فإن «بل» يراهما أكثر جدلاً وأحسن اتساقا، وأقوم حكماً من «وايت» وقد كان وايت كغيره من الواقعيين متشائماً (وعرف بأنه المسيحى المتشائم) فلم يسلّم أبداً بأن العالم يتحول عن سياسة القوة إلى نظام دولى أفضل، وفى مقاله : «لماذا لا توجد نظرية دولية؟» يرى لو أن «سير توماس مور» أو «هنرى الرابع» قد رجعا كرة أخرى إلى انجلترا أو فرنسا فى الستينيات لرأيا المسرح الداخلى قريباً مما يبغيان، أما فى المسرح الدولى «فإن المسرح يتسع واللاعبون قلة. (وهو تصور يبدو أكثر سداداً عام ١٩٦٠ منه فى عام ١٩٨٠) والأسلحة أشد إثارة للفزع، إلاّ أن اللعبة فى ذاتها هى اللعبة القديمة، فالسياسة الدولية هى عالم التواتر والتكرار، وهى الميدان الذى يبدو فيه الحدث السياسى أهم معالمه، وتوقع وايت أن تتكرر الصورة، فالنزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى هو النزاع الذى كان بين فرنسا والهابسبرج، والتراشق المذهبى بين الغرب والكتلة الشيوعية، هو ما كان بين الكنيستين الغربية والشرقية، والماركسية تحيّف علمانى ضال لتعاليم العهد الجديد فى الفكر المسيحى، والسوبر مان النازى ليس إلاّ صورة شائهة لما جاء فى العهد القديم عن الشعب المختار. ويكتب فى «القوى السياسية» فيقول : «ستبقى القوى تكدّ سعياً

وراء الأمن دون اعتبار للعدالة، وتضني بالسعى وراء مصالحها الجوهرية دون رعاية للمصالح العامة، وإن كانت مزقاً من التحيّف تفصح عما بين الغاية والتقاليد الأوربية من فروق » ويرى « بل » أن وايت بعد أن كتب « القوى السياسية » وكان فى الثالثة والثلاثين، قد تحول عن قصده، فأخذ فى كتاباته الأخيرة يبدى مزيداً من الاهتمام بالالتزامات والمصالح العامة كدعوته بريطانيا للالتحاق بالجماعة الاقتصادية الأوربية مثلاً، فإذا قيل إنه نبذ نواميس القوى السياسية، فإن ذلك يحمّل الكلمة أكثر مما تطيق، فإذا كان لنا أن نتقبل مقدمة « بل » الرائعة الآخاذة لكتابه الذى صدر بعد وفاته « نظم الحكومات[1] » (١٩٧٧) (وقد حوى كل ما كان من تحليلاته السابقة) فإن القارئ ليتساءل عما إذا كان التلميذ قد أقحم أراءه على شروح أستاذه.

وبقى كتاب « القوى السياسية » أعظم ما كتب وايت فى التعريف بالسياسة الدولية وتصورها، وهو ميدان عانى من التعميم ومن المناقشات الطريفة للأحداث الجارية كما ذهب أكثر الكتاب فيه إلى عدد من التعريفات لهذا العمل الكبير تتعدّى حدود الواقع المسلم به. « فالقوى السياسية - فيما كتب - هى العلاقة بين القوى المستقلة، ولا تتم إلّا مع توافر شرطين : ألّا تدين هذه الوحدات المستقلة لسلطة سياسية أعلى ، وأن تقوم بينها علاقات دائمة منظمة وقد يضنى الواحد إذا ظنّ أن وايت، مهما كان تحول أفكاره، يستطيع أن يغير من تعريفاته فى

---

(١) Systems of States.

الثمانينيات، أو يعيد صياغتها، وإن كان وايت قد سلم بأن النظام الدولى الذى قام على شرحه لم يكن له صفة الدوام، ولكنه ظهر إلى الوجود فى فترة الإصلاح، وما كانت تلك العبارات، كعبارة «سياسة بريطانيا الخارجية» اختزالاً لتلك الصورة اللانهائية المعقدة للمقومات السياسية التى لا تقوم على وزارة الخارجية وحدها، ولكن على رئيس الوزراء ومجلس العموم، وعلى كم من التقاليد والمصالح وعلى الأجيال المتعاقبة من الأحياء والأموات. وليست القوّة ولا التهديد بالقوّة بالعامل الفرد فى القوى السياسية فإذا أغفلنا هذا البعد، كما يؤكد، فإننا نغفل بعدًا لايحول ولاينقطع قد يعكر الواقع السياسى.

وقد عرفت القوى الكبرى أوّل ما عرفت فى ممارسات مؤتمر فينا الدبلوماسية عام ١٨١٤، حين خرج الدبلوماسى البريطانى كاسلريه بتصور جديد، يقصر مفاوضات المؤتمر على «القوى الست التى تتميز بثقلها الدولى وكثافتها السكانية» وهى بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا وأسبانيا والدولة المهزومة فرنسا، ولكن الواقع الذى تم أنها اقتصرت على الحلفاء الأربعة، وتكرر ذلك مرة أخرى فى مؤتمر الصلح بباريس عام ١٩١٩، إذ اقتصر على بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان إلى جانب القرارات التى تقدمت بها الولايات المتحدة من قبل، «فالقوىّ، كما يؤكد وايت، قد أصبح قوّةً عظمى، فى انتصاره على قوّة عظمى أخرى» فالقوّة العظمى تفقد مكانتها، ما غلبت قهراً أو هزمت فى حرب، واكتسبت القوى العظمى أوّل اعتراف بها فى عصبة الأمم، عندما احتلت مكاناً دائماً فى مجلس العصبة، وطالما اتسعت مصالحها

وزادت مواردها، طالما كانت لها اليد العليا فى المشكلات الدولية، وتكمن قوتها فى قدرتها على الوقوف وحدها، أما القوى الوسطى التى نتمتع بمكانة خاصة فى الهيئات الدّوْلية كالأمم المتحدة، فإنها تستمدّ كيانها من النوايا الطيبة للقوى الكبرى، كما هو حال المكسيك مع الولايات المتحدة، وبولندا مع الاتحاد السوفيتى، وإن جنحت القوى الكبرى إلى قلة تستزيد من قوتها بعد أن آذنتها الحرب العالمية الأولى بظهور ما يسمى بالقوى العالمية، ولا تملك القوى الصغرى غير الدفاع عن مصالحها المحدودة، أما البعض منها حين يلاحق تلك المصالح بطريقة سلبية من خلال سياسة الحياد، فإنها فى الواقع قوى تتمتع بمكانة خاصة. ومع الثورة التكنولوجية فى معدات القتال اتسعت الهوة بين القوى الصغرى (التى تضمن بقاءها لما لها من صلات تربطها بإحدى القوى الكبرى) والقوى الكبرى، وقد تزداد اتساعاً بالرغم مما يقال عن المساواة بين الدول، وواجب الحكام فى أى نظام من نظم القوى السياسية أن يحموا استقلال شعوبهم ويصونوا مصالحها الحيوية (وهى المصالح التى يمكن أن تشعل حرباً للدفاع عنها) قبل أى مصالح تزاحمها لشعب آخر. والمصالح الحيوية لأىّ دولة هى ماتراه هى لنفسها، وإن كانت لاتقوم على واقع أو إنها عرضة للتغيير، وهى ماتختلف فيه مع قوة أخرى، والهيبة هى الهالة التى تحيط بالقوة، وهى اعتراف الشعوب الأخرى بما لها من مكانة وسلطان، فالقوة تقوم على السمعة، والسمعة تقوم على القوّة.

والأصل فى كلّ صراع ينجم، هو الاتجاه العام لكافّة القوى نحو

التوسع الاقتصادى والثقافى والسياسى، أو التوسع الإقليمى على وجه التحديد. ولا يقتصر هذا الاتجاه على القوى الاستعمارية والإمبراطورية الكبرى كبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة، وإنما يتعداه إلى القوى الصغرى كالبرتغال وهولندا وبلجيكا وقد خرجت كلٌّ منها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى بإمبراطوريات استعمارية تزيد على أضعاف مساحتها كثيراً، «وما من قوّة إلاّ وتتجه إلى التوسع حتى تصل إلى حالة من التوازن، هو نتاج عاملين : الضغط الخارجى، والتنظيم الداخلى» وما من قوّة من القوى جميعاً تسلم بضياع أملاكها دون مقاومة، وإن استثنيت بريطانيا بالذات والولايات المتحدة من تلك القاعدة لأنها تعلمتا مما أصاب الغير كيف تكونان جارتين طيبتين.

أما المبدأ الأساسى للقوى السياسية فهو مبدأ توازن القوى، فمن الناحية الموضوعية، هو تطبيق لقانون المحافظة على الذات «فإذا نمت قوّة ما وغدت مصدر خطر، فإن القوى الأخرى تتجمع ضدّها، ويلعب توازن القوى دوره عندما تحاول قوّة طاغية فرض سلطانها على العالم» ويقوم توازن القوى المركب أشبه بثريّا ذات مصابيح عديدة، وهو ما كان فى أوربا القرن الثامن عشر حيث كانت بريطانيا وفرنسا وأسبانيا تعمل على التوازن فيما بينها فى غرب أوربا وفى أعالى البحار بينما كانت النمسا وبروسيا وروسيا وتركيا تعمل على التوازن فى وسط وشرق أوربا كما يقوم التوزان بين الفريقين على حدٍّ سواء فإذا انقسمت القوى الكبرى إلى فريقين يواجه كلٌّ منهما الآخر فإن الثريا بمصابيحها العديدة تتضاءل

ليحل محلها ميزان ذو كفتين فيما يسمى التوازن البسيط، وهو ما حدث فى أوربا فى ختام القرن التاسع عشر حين تم التحالف بين روسيا وفرنسا عام ١٨٩٣ فى مواجهة التحالف الثلاثى بين ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر، وإيطاليا، وما حدث عام ١٩٣٦ بقيام محور برلين - روما فى مواجهة قوى عصبة الأمم.

والتوازن شبيه بالأمن القومى له معنيان : التعادل، أو الزيادة (كالتوازن المصرفى) وعند ذاك يلعب التفسير الذاتى دوره فالمؤرخون حين يتجردون من عواطفهم فى نظرتهم للنزاع قد يلمون بنوع من التوازن عندما يتساوى الفريقان المتنابذان فى القوّة حيث يرى رجل الدولة التوازن قائماً عندما يبدو جانبه أقوى من الجانب الآخر، وقد انتهى الحوار واحداً بعد الآخر فى الولايات المتحدة حول الأمن القومى إلى فكرتين للتوازن كلٌّ منهما تقرع الأخرى : التعادل مع الاتحاد السوفيتى وهو ما زعمه الدبلوماسيون أو زيادة القوّة الأمريكية وهو ما أعلنه العسكريون، وكان لبعض القوى فى الماضى السيطرة على التوازن حين تتحرك بكل ثقلها من جانب إلى آخر، ويمثل هذا المعنى ما كان من «عزله بريطانيا الرائعة» وما كان من العزلة الأمريكية وبالذات خلال القرن التاسع عشر، إلاّ أن الأمريكيين فى القرن العشرين خدعوا أنفسهم فى إيمانهم بأن حرية العمل هذه سجية باقية مقررة فى سياسة أمريكا الخارجية.

ويدلّل وايت على أن السياسة ليست علماً خالصاً، وليس لها قانون

ثابت يخلو من الشذوذ، وإن كان يصرّ على أن «توازن القوى قانون أساسى من قوانين السياسة طالما سنحت له البوادر: ومن اليسير أن ترى فى التاريخ أنه كان السبيل الذى سلكته معظم القوى لتأمين وجودها فى أغلب الحالات» وقد أخذت به على الدوام كافّة الدول التى تتمتع بالقوة والثقة والتماسك، أما الأمريكيون الذين اختصموا وايت فيما ذهب إليه من استمرار مبدأ توازن القوى فقد فطنوا إلى ما يقوله رجال السياسة من أمثال تشرتشل من أن السلام الذى عرفه العالم منذ الحرب العالمية الثانية إنما قام على توازن قطبين سياسيين، وعلى «توازن الرعب» التكنولوجى، وما من مفكر بين قادة الفكر قد استطاع أن يفسر العوامل الفعالة التى تلعب دورها فى نظام القوى السياسية بهذه القدرة والتفوق والوضوح كما فسرها مارتن وايت. ومهما يكن ما حقق من توسع وإتقان فى مؤلفاته الفكرية الأخيرة فإن نفاذه إلى جوهر الحقيقة فيما كتبه عن القوى السياسية فى بواكير حياته سيبقى وطيد الأركان.

ومن التحيّف أن نكتفى من فكر مارتن وايت بعرض ما كان له من جهد لا يكلّ فى شرح القوى السياسية، فهناك تلك الأبعاد الدينية التى شابت فكره، فقد كان وايت مسيحياً خالصاً وإنجيليًّا ورعاً، كما تأثر إلى حدٍّ بعيد بهربرت بترفيلد ورينولد نيبور، وخلط بين التشاؤم العلمانى والأمل اللاهوتى، ولم يكن الدين لديه زينة تشيع فى وجوده، وتساءل عما إذا كنا نعى أننا نعيش فى تيه، «ولسنا غير خطاة بائسين لا نعى فحوى ما نبذل من جهد، نعيش تحت رحمة القدر.... كما

كان.. كيافوس. فى ولائه للوثنية، وإن كنا نعى تمامًا كما كان من بيلاطس، أننا نصلب المسيح كل صباح. وتناول بسخرية ما يدعى دولة الرفاه، وقال: إن الأمم المتحدة مثال للمسيحية، ونوّه بما يمكن أن يكون للمثل المسيحية فى عالم السياسة من أثر يفوق ما كان لموعظة الجبل من أثر ورأى ضرورة التمييز بين ما وصفه رجال اللاهوت بعالم القياصرة، وعالم الله. وشك فى أن يكون من اليسير قطع دابر الحروب مادامت المسيحية قد عدا عليها الفساد منذ القرن السابع عشر بدعوى التقدم. فإذا أمكن تجنب بعض الحروب، كما تدل الشواهد، فقد بقيت الحرب حلًّا لا يريم، «فالحرب الثالثة - كما كتب عام ١٩٤٦- حقيقة متوقّعة كما نتوقع عودة المذنب هالى». وبقى وايت على تغلّقه بالمسيحية الخالصة لا يريم عنها، وإن قلّت كتاباته الدينية فى السنوات الأخيرة من حياته، فقد ظلّ ما كتب مرجعًا ثابتًا للتعرف على فكره، وكان له من المسيحية المكتملة بديلًا عن الأخلاق العملية وعن وحى الحصافة والفدارة، واستمر على دأبه يبحث عن نظرية للأخلاق الدولية تستوحى حكمة الماضى.

وظهر لوايت ثلاث مقالات هامة فى أوّل مطبوع للجمعية البريطانية للسياسة الدولية، وقام مع بترفيلد بنشره تحت عنوان «الاستقراءات الدبلوماسية» كان عنوان المقال الأوّل: «لماذا لاتوجد نظرية دولية ؟» طرح فيه هذا السؤال: لماذا لاتحتاج عبارة «نظرية سياسية» لنشرح بينما نحتاج عبارة «نظرية دولية» للشرح ؟ فالنظرية السياسية تعنى النظر فى طبيعة الدولة، ولكن النظرية الدولية حين يراها البعض منهجاً لدراسة

العلاقات الدولية، أو أنها لون جديد من ألوان التصور، يراها وايت نوعاً من التأمل فى طبيعة العلاقات بين الدول، فالعلوم السياسية بما فيها من تضارب تتآلف جميعاً فى مضمار النظرية السياسية، وعلى النقيض، لم تتواتر كتب أصيلة عن الدبلوماسية ونظام الدولة خلال القرن التاسع عشر وما قبله، كما تواترات تلك الكتب السياسية الكلاسيكية من بودين إلى مل، وقبيل القرن العشرين بدأ التأمل فى مجتمع الدول نابذا عن القانون الدولى والمصادر التالية :

١ - الكتاب الذين أخذوا يشيرون إلى عصبة الأمم مثل «ارازمس» و «وليم بن» و «أسقف سانت بيير».

٢ - المكيافلليون، أو الكتاب العقليون، ومنهم فريدريش مانيج، أوّل السابقين إلى تناولها

٣ - الفلاسفة والمؤرخون الذين تناولوها على هامش إلحاحهم فى التعرض لمشكلات السياسة الدولية، كما كان « داڤيد هيوم » فى « توازن القوى » و « جان جاك روسو » فى « مشروع للسلام الدائم » و « جريمى بنتام فى « خطة سلام عالمى » و « ادموندبيرك » فى « تأملات فى الشئون الفرنسية » وفى « رسائل عن جريمة قتل السلام » ومقال « ليوبولدفون رانكة» عن القوى العظمى، و«جون سيتوارث» مل عن قانون الأمم.

٤ - أحاديث ورسائل ومذكرات ومقالات الساسة، ورجال السلك السياسى كرسائل « جورج كاننج » الكلاسيكية، عام ١٨٢٣ عن فكرة التكافل، وبسمارك فى « أفكار وذكريات » ولورد سالسبورى فى بواكير

مقالاته عن الشئون الخارجية التي نشرت فى «كوارترلى ريفيو» وكان بيرك وحده بين فلاسفة السياسة هو الذى تحول عن النظرية السياسية إلى النظرية الدولية، وانفرد مكياڤيللى بوصاياه عن العلاقات بين الدول كوصاياه عن السياسة فى داخل الدولة.

ومع الحاجة إلى نظرية دولية جاء الفلاسفة والمؤرخون فرادى ومتفرقين ينكرون الإيمان بالتقدم، والأفكار السياسية عن الدولة كما ينكرون الفردية والخير والحياة الطيبة، فالسياسة الدولية أقل جاذبية لدى دعاة الارتقاء، وما من محاولة لإقامة نظرية للإرتقاء إلاّ ولقيت الإحباط والقنوط بدلا من البحث والتحرى، ويشهد وايت بأن:«البرهان الساطع على الحاجة لنظرية دولية هو مايحملنا على اليأس والقنوط ما لم يكن مقبولا، ولكنه البرهان الذى يسوقه الهيجليون (والكانتيون)... وقد صرخ الشيوعيون عندما اقترب الألمان من موسكو، والنازى عندما تغلب الروس على الألمان، فى صوت واحد بأن الهزيمة لم ترد لهم على خاطر، لأنهم إذا كانوا قد هزموا فلأن التاريخ لم يعد له دلالة» وهناك اتجاهان آخران يسيئان إلى النظرية الدولية ويفسدانها، أقربهما تلك الفكرة الغريبة الشائعة بأن الأسلحة النووية قد غيرت من السياسة الدولية وقضت على الحروب إلى غير رجعة، وتلك فكرة يراها وايت أقرب إلى ما كان خلال القرن التاسع عشر من أن الرأى العام يحول دون وقوع حرب. فالنظرية السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالواقع السياسى، والنظرية السياسية، ولاسيما فى فحواها القانونى لا تدعو إلى

التعقل ولكنها تدعو إلى تغير دبلوماسي. . «فإذا كانت الدبلوماسية عنيفة ماكرة، فإن القانون الدولى يحلق فوق أرجاء القانون الطبيعى، وإذا كانت الدبلوماسية فى حاجة إلى أسلوب معين من التعاون، فإن القانون الدولى يخوض فى مستنقع من الوضعية القانونية» والتوتر الذى يقع بين النظرية السياسية والممارسات الدبلوماسية يكمن فى متاهات النظرية السياسية. وكل ما كان من دراسة للعلاقات الخارجية إلى ما كان من هذا الكم الهائل من الفلسفات السياسية لانراه إلّا فى كتابات «تيوسيد» التاريخية. وعلى الطالب أن يتصدى لدراسة الحكومة الأمريكية والروّاد من آبائها أن يرجع إلى كتابات الفيدراليين، ومن يرد منهم أن يدرس سياسة الحكم فإن عليه أن يقرأ التاريخ العفن كما كتبه «جون سيلىّ» فى «نمو السياسة البريطانية[١]» أو إلى «دبلوماسية عصر النهضة[٢]» كما كتبها «جاريت ماتنجلى» أو ماكتبه «هويلر بينيت» عن «برست ليتوفسك[٣]» من أن يرجع إلى النظرية السياسية فى إطارها المنهجى الجديد.

وحاول وايت أن يبرز التنافر بين النظرية السياسية والممارسة الدبلوماسية الناجمة عن المفارقات الدولية المختلفة، بالقياس إلى السياسة

---

(١) Growth of British Policy.

(٢) Renaissance Diplomacy.

(٣) Brest-Litovok معاهدة أبرمتها روسيا السوفيتية (٣ مارس ١٩١٨) يصلح منفرد مع دول الوسط عندما خرجت من الحرب العالمية الأولى بعد هزيمتها أمام ألمانيا وقيام الثورة البولشفية. (المترجم).

الداخلية «فالنظرية السياسية والقانون هما دليلا التجربة أو طرائق العمل فى غمار هذا العالم من العلاقات المعيارية والنتائج المحسوبة، والنظرية التى تقوم عليها حياة طيبة، فالنظرية الدولية هى نظرية البقاء والاستمرار، أما الحاجة إلى نظرية سياسية فلحالة أبعد وأكثر أهمية (كالثورات والحروب الأهلية) ولكنها بالنسبة لأصحاب النظرية الدولية حالة متواترة» وحدود النظرية الدولية حين ألمت بهذا الجهد النبيل الذى قام به «هوجو جروتيوس» فى وضع قوانين الحرب. لم تكن فى رأى «جوزيف دى ميستر» غير «قانون مفزع مريب» للدمار العنيف. والنظرية السياسية تتناول البقاء القومى كما تتناول الفناء القومى، وما تثيره من قضايا حول التهدئة، وحوار حول الردع النووى أو مسائل الأمن ونزع السلاح، وتتسلل هذه القضايا إلى لغة العلوم الاجتماعية وكأنها مسائل عادية وتضع القوالب للنظرية السياسية بعيدة عن مضمار التاريخ.

ولهذا يلقى وايت الأضواء على المسائل العسيرة فى النظرية السياسية عندما قدم العون للناس على فهم القوى السياسية والتقاليد المسيحية فى تناول المشكلات الدولية، وأنجز فى ذلك جانبين: أوّلهما دراسته المقارنة لنظم الدولة (النظام الحديث أو الغربى للدولة، والنظام اليونانى القديم للدولة) وثانيهما القيم الغربية فى العلاقات الدولية، فالأوّل شبيه بما كان من أبحاث المعاصرين من رجال العلوم الأجتماعية حول طبيعة الدولة وحدودها، وبزوغ عالم من الدول المستقلة المتكافلة، فنظام الدولة - كما يراه وايت - يقوم على علاقات بين الدول لا تعترف بقوى سياسية أعلى، ولها علاقاتها الدائمة أوشبه الدائمة مع بعضها البعض عن طريق

الوفود والمؤتمرات، والاجتماعات المشتركة ولغة الدبلوماسية والعلاقات التجارية. وهناك ثلاثة نظم تجمع بين هذه الخصائص: النظام الحديث أو الغربى للدولة، وقد بزغ فجره فى القرن الخامس عشر ليسود العالم فى الوقت الحاضر، والنظام الهيليني والهيلنسنى اليونانى الرومانى، والنظام الصينى الذى ساد بين الدول المحاربة فى حقبة قديمة. وقد وضع وايت فروقاً هامةً للتمييز بين هذه الأنظمة الثلاثة أبرزها تلك المعايير والقيم التى تبعث الحياة إلى النظام وإلى المؤسسات التى تعبر عنه. ويستلزم نظام الدولة ثقافة عامةً، سواء قامت هذه الثقافة على أخلاقيات عامة وعلى قانون يؤدّى إلى التعايش، أو جنحت إلى الأوهام الدينية أو المذهبية العويصة، وتساءل دون أن يجيب: هل تستطيع هذه القوانين أن تسفر عن ممارسة عامة للجنس البشرى فى سعى الناس إلى قانون طبعى؟ وقد بدأ تمزق الوحدة الثقافية فى الحروب الدينية وفى الثورة الفرنسية حين جنحت النظم إلى التباين الثقافى تستوحيه قوى خارجية. وتساءل وايت أمازالت الوحدة الثقافية قائمة مع امتداد النظام الحديث للدولة إلى غير أوربا. ويعرض أخيرًا لتحليل هذا اللبس الذى يسود عالم اليوم عما هو نظام دولة أو ما ليس بنظام دولة ،وبهذا مهّد الطريق أمام الآخرين لإدراك أوفى لدور التجمعات التى تتجاوز الإطار القومى، والتجمعات القومية الصغرى، والحركات العالمية الثورية:

وظل وايت ملتزمًا بفلسفة الأخلاق والدين فى كلّ كتاباته، وقد راد فى بحث من بحوثه الأخيرة مكانة القيم الغربية فى العلاقات الدولية، فالقيم كما عناها نمط من الأفكار المتماسكة تتركز فيما دعاه تقاليد الهويج

أو التقاليد الدستورية فى الدبلوماسية كما بدت فى شتى ألوانها لدى «هوجو جروتيوس» و «أدموند بيرك» و «الكسيس توكفيل» و «إبراهام لنكولن» و «ججليلمو فيريرو» و «ح. ل. بريرلى» و «هارولد نيكلسون» و «ونستون تشرنشل» و «بول أ. سبيك» وخرج منها بأربعة أفكار بارزة: أولّها الجماعة الدولية التى تقوم «على الصلات المألوفة بين الجماعات المستقلة بداية من البلاد المسيحية فى غرب أوربا إلى العالم أوسع... والتى تتجلى فى النظام الدبلوماسى، والتأييد الواعى لمبدأ توازن القوى للمحافظة على استقلال أعضاء الجماعة، وفى إجراءات القانون الدولى، التى يسلم بها الجميع وإن لم تكن على الدرجة الأولى من الأهمية السياسية، وفى تكافل الدول فيما بينها اقتصاديًّا واجتماعيًّا وتكنولوجيّا، وفى المؤسسات الدولية العاملة» أما الفكرة الثانية فهى صيانة النظام وتقوم على تقسيم حقيقى أو توازن القوى، وإن كان على مستوى عام كمبدأ مقاومة العدوان والتوازن بين النظام والحق. والثالث مبدأ التدخل ويعكس تكافل الدول فيما بينها، كما يعكس مصلحة كلٍّ منها واهتمامه بما يجرى فى غيرها. ويرى وايت أن التدخّل يبدو حقًّا عندما يدعو إليه طارىء أو ضرورة نكدة لما يعتور مبدأ توازن القوى من خلل أو ما هناك من تفاوت فى مستوى القيم بين الأعضاء فمن حيث المستوى الأخلاقى يبدو أن المحافظة على توازن القوى سبب وجيه للتدخل أكثر مما هو فى التعلّل بالقيم الحضارية، وإن كان التعلل بالقيم الحضارية أكثر وجاهة للتدخل من التعلل بالمحافظة على وضع الحكومات القائمة. والخلاصة أن الأخلاق الدولية تدع مكاناً للإدراك الفردى فى السياسة

الدولية ولفكرة الحدود الأخلاقية للعمل السياسي. ويقول وايت «إن الدواعي السياسية تستلزم الرجوع إلى المغزى الأخلاقي لمن تعنيهم تلك الدواعي.. وقد تستجيب للفطنة وتلك قيمة أخلاقية».

وهكذا ينتهي وايت وقد بدأ معارضاً للضمير إلى تبرير الفطنة والحصافة، والأخلاق العلمية، مقرراً للعلاقات الفطرية الثاوية في أعماق القيم الغربية معليًا لها على الحقائق الجامدة للقوى السياسية، وكان يأمل أن تتوافق القوى الدولية مع الأبنية الجديدة كعصبة الأمم، ولكنه يعود في النهاية إلى تلك المبادئ الناوية في محراب التاريخ الدولي.

وكما كان هربرت بترفيلد وقد تتلمذ عليه، ورينولد نيبور الذي أوحى إليه بالكثير من أفكاره كرّس وايت كلّ نشاطه العلمي سعيًا وراء معيار أساسي للسياسة. وقد كان هؤلاء الثلاثة من قادة الفكر عمالقة المؤرخين البروتستانت ورجال اللاهوت من كتّاب الأخلاق والسياسة الخارجية. وقد انتهى الثلاثة بعد حياة حافلة بالفكر إلى أن الفطنة والأخلاق العملية أقوى السبل وأعلاها في تناول الأخلاق السياسية، وغدوا من بعد هداة ومرشدين لمن يجيء على آثارهم، فهذا الحبر الجليل «جون كورتني موري» يكتب من خلال المأثورات التي تدين بها الكاثوليكية الرومانية والأصول التاريخية للقانون الطبيعي، وإن كانت حول الحرب والسلام والتوافق بين فلسفة الأخلاق في الحرب والسياسة الخارجية، فقد خلت من أي تباين حادّ في تفكيره، ومن العسير أن نجد له ضريباً في الثقافات الأخرى خاص معركته بمثل تلك البسالة والشجاعة الفكرية العظيمة ليقيم معياراً أساسيًا حيًّا للسياسة.



الباب الثانى

القوّة والسياسة

جاء المهاجرون إلى الولايات المتحدة طلباً للأمن والحرية، وكان هذا الشتيت من العقول المفكرة من كافّة الأصول والبقاع، ومن موجات الهجرة التى تعاقبت على الزمن، كانت تلك الهجرة من ذوى العقول النيرة بما كان لها من أهمية بالغة فى الفكر الدولى فى الثلاثينيات والأربعينيات فراراً من ألمانيا الهتلرية، ومنهم من شق طريقه فى الوظائف الحكومية، ومن وجد مكانه فى ميدان العلم أو فى الأعمال العامة، ومنهم تلك الصفوة من العلماء اللاجئين الذين شاركوا تحت رعاية جامعة شيكاجو فى مشروع مانهاتن الذى انتهى بهم إلى اكتشاف القنبلة الذرية، ومن أعلامهم فى الإنسانيات والعلوم الاجتماعية «ألفن جوهانسون» الذى قام بإنشاء مدرسة نيويورك الجديدة للبحث الإجتماعى وقد غدت ملاذاً علميًّا لفئة من أنضج العقول الأوربية، منهم «ليوستراوس» و «هانس سبير» و «أرنولد بريخت» و «كيرت ريزلر» و «هانس جوناس» و «اريتش هولا» وكان الكثيرون من أنبغ مفكرى العلوم الاجتماعية فى أمريكا ما بعد الحرب من هؤلاء الهاربين من طغيان هتلر، ويحظون

اليوم بتقدير بالغ لما قدموه للفكر الاجتماعى الأمريكى.

وما من ميدان حظى بأعظم كسب من هؤلاء المهاجرين كميدان الدراسات الدولية ومن العسير إحصاء المبرزين بينهم، فمنهم من برز فى ميدان التعليم، ومنهم من تحول إلى الفلسفة (ليو ستراوس، وحنا أرندت، وهانس جوناس، وإريك فويجلين) أو دراسة الحكومات المقارنة (كارل جوشيم فريدريتش، وفرانز وسيجموند نيومان، وأتوكير خيمر) والمدعى العام برننج، ووالديمار جوريان) أو القانون الدولى (ليو جروس، وهانس كيلسن) ومنهم هؤلاء الرجال الذين يصغرونهم سنًّا من هذا الجبل اللاحق من المفكرين الذين جاءوا إلى الولايات المتحدة ومازالوا فى مرحلة التلمذة وبرزوا فى ميدان الإدارة الحكومية كوزير الخارجية «هنرى كيسنجر» ومستشار الأمن القومى «زبجنيو ك. بريزنسكى» ومنهم من لجأ إلى إنجلترا (جورج شوارزنبرجر، وهيرش لوتير باخت) ومنهم من اختار بلادًا أخرى كسويسرا وأسبانيا، كما حظى التاريخ وعلم الاجتماع والاقتصاد والأدب بغيرهم من أعلام الفكر الأوربيين من أمثال «جاكوب ڤينر» و «فردريش فون هايك» و «كارل مانهيم» و «جوزيف شومبيتر»، ومن العسير أن نجد شبيهًا لهجرة هذا العدد من المواهب على مدى تاريخ الفكر، ومن حسن الطالع أن تستوعب الحياة الجامعية الأمريكية تلك المأثورات التى جاء بها هؤلاء الأعلام البريطانيون والأوربيون.

وقد قام هؤلاء الأعلام من البريطانيين والأوربيين والأمريكيين بجهد بارز فى ميدان الدراسات الدولية أضفى أهمية بالغة على أثر القوة فى السياسة. وقد كان الأمريكيون بنجوة من الحقائق التى تحكم القوى

السياسية لعزلة البلاد الجغرافية عن أوربا وللدور الذى كفى به الأسطول البريطانى الأمريكيين حماية مصالحهم وبالذات عبر الاطلنطى. فعلى مدى ثلاثة قرون استوعبت كلٌّ من بريطانيا وأوربا حقائق القوى السياسية، فالقوّة قد غدت عاملا لامعدى عنه للحكم وللسياسة، وليس من المحتمل أن تتوارى بظهور نظام دولى جديد، وقد كان الأمريكيون وهم يستوحون قيادة الرئيس ودرو ويلسون ومبادئه أكثر أملاً فى القانون الدولى وفى المنظمات الدولية، وقد تبين أتباع ويلسون أن الأساليب القديمة كالمخالفات وتوازن القوى تفسح مكانها لأبنية جديدة تفصح عن المصالح الإنسانية العامة.

وقد كانت سنوات ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية سنداً للتصور البريطانى والأوربى للقوّة، وصرح هتلر علنا بإن استهانة الحلفاء بالقوّة قد مكّنه من غزو أكثر بلدان أوربا، وأبرز هذا الفريق القليل من الدارسين الأوربيين الأمريكيين ممن لجأوا إلى الولايات المتحدة ما ينجم عن وهن القوّة من مخاطر كانت سبباً فى انهيار جمهورية ڤيمار فى ألمانيا، والحاجة إلى قوّة منظمة لمقاومة التوسع النازى، وستكون هذه المؤسسات الدولية وحدها من القوّة كما تنشدها الدول الأعضاء.

وكان أول من دعا إلى إدراك واقع العلاقات الدولية كاتب غير هؤلاء الأوربيين الأمريكيين النازحين إلى الولايات المتحدة، وإنما هو إنجليزى من المملكة المتحدة هو الدبلوماسى والصحفى والمؤرخ «ى.هـ.كار» ففى كتابه «أزمات عشرين عاما»[1] وقد كتبه عشية قيام

---

(١) The twenty years' Crisis.

الحرب العالمية الثانية، يعزو الأزمات إلى فشل الحلفاء فى تنظيم قوة فعالة لمقاومة العدوان أكثر مما يعزوها إلى أفكار ويلسون الدولية (بما فيها الولايات المتحدة)، فما كان لتلك الهوة بين الأفعال والأقوال أو بين التصريحات والسياسات ضريب كما كانت عليه بين الشعوب الغربية، وأصبح على تلك اليوتوبيا الخيالية بكل مالها من مكانة أثيرة فى الفكر الاجتماعى أن تفسح مكانها للواقع إذا ما كان للغرب أن يستمر ويبقى.

وخلف «هانس ج. مورجنتو» كار ولم يكن هناك من هو أكثر منه شدة وصراحة فى دعوته إلى الواقع السياسى، وأيًّا ما كانت الغايات التى تنشدها السياسة، فالقوة وحدها هى الوسيلة التى لامحيص عنها لتحقيق تلك الغايات ولابد للقوة أن تكون من التنظيم بحيث تضطلع بمهمتها فى الدفاع عن الشعوب، وأن تكون من الجلاء والوضوح بحيث تسفر عن المصالح القومية إلا أن جماعة الدارسين فى الولايات المتحدة قد وقفوا من كتاباته الأولى موقف العداء وبخاصة عندما كتب «رجل العلم فى مواجهة سياسة القوة»[٢] و«سياسة الشعوب»[٣] و«الدفاع عن المصالح القومية»[٤] فلما تفاقم الصراع بين أمريكا والاتحاد السوفيتى لقيت آراؤه اهتمامًا بالغًا وأصبحت أكثر قبولاً، ولم تلق أفكاره الفسيحة ولا واقعيته السياسة المركزة ولاسيما نصوّره لحدود القوة من التقدير والاعتبار إلا عندما أخذ يطبقها على أزمات آسيا وفيتنام.

---

(٢) Scientific Man V S. power Politics.

(٣) Politics among Nations

(٤) In Defence of the National Interests.

وكان «أرنولد ولفرز» و «جون هـ. هـرز» همـا الآخـران أوربيـين أمريكيين ممن تصدوّا لشرح القوى السـياسية، وإن حـاولا التـوفيق بـين الواقعية والمثالية مما جعلها أكثر قرباً مـن المثـالية السـياسية فى التقـاليد الأمريكية، ومن أحسن الدراسات الموثقة مؤلف ولفرز «بريطانيا وفـرنسا بين حربين»[1] ويشرح فيه المأساة فى فنسل القوّتين الغربيتين فى الاتحاد لمقاومة التوسع الألمانى، وقد برهن ولفرز على أن السياسة الخارجية للديمقراطيات لاتزيد على خطب الساسة فى عصبة الأمم فى تصميمهم على إقرار السلام.

وحاول كلٌّ من «ولفرز» و «هرز» أن يـبرزا نقـاط الـوفاق بـين مدارس الفكر المتناقضة فى الولايات المتحدة.

وكانت الطريقة العلمية هى الأخرى تصوراً أمريكيًّا فـريداً للسـياسة العالمية، وقد استطاع «كارل دويتش» وهو الآخر من الباحثين الأوربيين الأمريكيين أن يذلّل نظرية الإعلام والسيبرناطيقا والديموجرافيا والتحليل الكمى وأن يصوغ منها جميعًا نظرةً علمية متكاملةً للسياسة الدولية برهنت على أهمية القوّة، وعلى قدر ما بلغه الدارسون الأمريكيون من التصور العلمى للعلاقات الدولية فإن أحدًا منهم لم يدن من قدرة كارل دويتش. وإن لم ينأ إطلاقًا عن مساره الأوربى.

أما الكتّاب الأوربيون الأمريكيون من هـذا الجيـل الـلاحق مـن الشباب من أمثال «جورج ليسكا» و «ستانلى هـوفمان» فقـد أخـذوا

---

(١) Britain and France Between Two Wars.

يعدلون تلك المسارات الأولى، وإن كانوا أوّل من سلّم بتلك المؤثرات المعيارية للكتاب الأوائل، وكان الوقت مواتياً لتقبل الواقعية عندما بدأ كار، ومورجنتو، يكتبان، وذات ليلة أصبحت أمريكا بزعامة العالم وما كانت تدرى شيئاً عما تحتاجه تلك الزعامة من وسائل السياسة والحرب، ولما كان هؤلاء الشباب الكتاب من أصحاب التفكير المستقل، والتشدد فى فكرة المحافظة على القوّة وأنها السبيل الوحيد للزعامة فقد حظيت آراؤهم بالقبول ولاسيما فى أعقاب الحرب.

أ. هـ. كار
(١٨٩٢-   )

ولد إدوارد هاليت كار فى الثامن والعشرين من يونية ١٨٩٢ فى شمال لندن لأب يملك مصنعًا صغيرًا وكان أن عدّ كار من أبناء الطبقة الوسطى، وفى عام ١٩١١ ظفر بمنحة دراسية لكلية ترينتى بجامعة كمبردج وكان كما كان « الفريد نورث هوايتهد » و « أ. ى. هوسمان » و « جيمس فريزر » و « برتراندرسل » محدودًا فى تميزه، وإن ظفر بالأولوية فى الدراسات الكلاسيكية، كما ظفر بجوائز الجامعة فى المقطوعات اللاتينية والشعر اللاتينى والترجمة اليونانية.

وكان من اليسير لو لم تقم الحرب العالمية الأولى أن يصبح كار أستاذاً للكلاسيكيات بجامعة كمبردج، فقد التحق بالسلك الدبلوماسى ليقضى فيه عشرين عاماً، وجاءت أحداث التاريخ لتشكل مساره الفكرى لأكثر من ستين عاماً فبعد عام من عمله فى وزارة الخارجية «كانت الثورة الروسية - بنص كلماته - قد حولته إليها » كما أتاحت له الظروف أن يحضر مؤتمر السلام بباريس ١٩١٩، ثم عمل مساعداً لمستشار وزارة الخارجية لشئون عصبة الأمم. وقد حاول فى كتابه

« أزمات عشرين عاماً » أن يكشف الغطاء عن خبايا السياسة الدولية التى مارسها، وخلال الحرب العالمية الثانية عين مساعداً لرئيس تحرير التيمس، وكان له دوره المتزن فى تعضيد حكومة العمال عام ١٩٤٥، وقد أدّت الحربان ولا سيا الأولى منهما إلى تقلّص ثقته بقيم انجلترا الليبرالية الراسخة وإلى سعيه وراء عالم غير عالم صباه المحافظ، ولم يسلك الطريق الذى سلكه غيره من المفكرين خلال الثلاثينيات حين أخذوا يتغزلون فى اللينينية، ولكنه أخذ سبيله إلى البحث فى الفكر الروسى خلال القرن التاسع عشر وإلى كتابات « فيدور دوستوفسكى » و « ميخائيل بوكانين » ثم عاد إلى الجامعة مرتين، فشغل كرسى ويلسون لأستاذية السياسة الدولية بكلية ويلز الجامعية وترك عمله فى وزارة الخارجية (معلناً أنه مكث بها طويلاً) ليكون أكثر حريةً فى الكتابة عن الثورة الروسية، ورجع إلى كمبردج عام ١٩٥٣، وثوى طوال ربع قرن إلى دراسة تاريخ روسيا السوفيتية. ليخرج منه بأربعة عشر كتابًا صدرت فى عشرة مجلدات، ولم يطلب إليه أحد أن يترك التيمس حين عاد إلى كمبردج، ولكنه تركها حين آلى على نفسه وقد بلغ الثانية والخمسين من عمره أن يعكف على كتابة تاريخه لروسيا السوفيتية بما لها من جاذبية ماثلة فى تفردها بنظام دنيوى مختلف. وقدرتها على صياغة التغير الاجتماعى، وثاريه مجلس اللوردات، كصحفى له « نشاطه الخطير» وعزا إليه « سير راندلف تشرتشل » مسئولية التيمس - بعيداً عن أىّ صلة لها بصحيفة ديلى وركر الشيوعية - فى تبرير سياسة الكرملين » وقد كان وراء التيمس فى تأييد تقرير بيڤردج. والتخطيط لما بعد الحرب بما يماثل

تجربة روسيا السوفيتية، ولما كان له دور فى «مدرسة ريجا» (وكان سكرتيرًا ثانيا فى ريجا عاصمة لاتفيا بين عام١٩٢٥ وعام١٩٢٩) وهى مدرسة عرفت فى الولايات المتحدة بسياستها المتشدّدة تجاه الاتحاد السوفيتى، فاتهمه ناقدوه بأنه قاد التيمس إلى سياسة لينة (ويقول كار إن هذا النقد قد شاع عنه فى آخر عهده بالتيمس حين بدأت الحرب الباردة).

إلّا أن الحكم على إنتاج كار الفكرى لا يصدق على حياته الصحفية والدبلوماسية كما يصدق على كتاباتة فى العلاقات الدولية، وعلى مؤلفه «تاريخ روسيا السوفيتية» وهو مؤلف ينم عن جهد علميّ ضخم، وإن كان من العسير تقديره، ولا يبدو فيه كمؤرخ أنه يمتل اتجاهًا فكريًا مميزًا، ويراه من عرضوا له أنه كتب التاريخ المعاصر بفكر متقلّب، وإن لم يكن قد مرّ عليه الوقت الكافى لينال حقّه من الإنصاف العلمى. وقد راح يمجد فيه المعالم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهائلة للثورة الروسية دون أى محاولة منه لإبداء حكم تاريخى على ما شابها من قسوة بالغة وأوهام جدلية. وتصور مجلداته على مدى ثمان وعشرين سنة موقف بريطانيا من الاتحاد السوفيتى صعودًا وهبوطًا (وقد أعلن كار أنه لو قدم مجلده الأوّل عام ١٩٨٠ لاختلف الوضع عما كتب عليه ليبدى اهتمامًا أقل بالتنظيمات الدستورية وإهتمامًا أوفى بالمحيط الاقتصادى والاجتماعى الذى تقيمه الحكومة السوفيتية فى الوقت الحاضر)، أما وقد كتب تاريخه فى الفترة من العقد الثالث إلى العقد السادس بعد الثورة فقد شابه الإبهام التاريخى وقصور الخيال ونضوب

العاطفة، وبدا أمام ناقديه كما لو كان شديد الحذر فى أحكامه الأخلاقية بينما بدا أمام آخرين أكثر انعطافاً نحو المتغيرات الاجتماعية الجماعيـة، وإن شهد له الجميع بالمثابرة والجهد العلمى فى دراسة السنوات العشر الأولى للحكم السوفيتى ولأنه قد تفرد باستقلاله الفكرى فى الكشف عن المعارك التى يخوضها أصحاب القرار السوفيتى، فقد كان أكثر من أىّ مؤرخ آخر مثابرةً فى الكشف عن القوى الكامنة وراء حوافز قادة السوفيت.

وقد وصل كار طوال حياته بين عمله كمؤرخ وعالم سياسى وعمله كصحفى ورجل مواقف منذ بدأ كاتباً فى وزارة الخارجية عام ١٩١٦، وبعد أكثر من عقدين بعد أن أصبح مساعدًا لرئيس تحرير التيمس يكتب افتتاحيات بدون توقيع عن الحاجة إلى فهم أوفى لروسيا ولدورها فى عالم ما بعد الحرب، ومع خلافه فى أغلب الأحيان مع مقتضيات سياسة بريطانيا الخارجية السائدة، فقد شارك فى لجان دراسية عديدة، وشغل مناصب دبلوماسية فى باريس وفى ريجا لاتافيا، وكان مستشارًا مساعدًا لشئون عصبة الأمم، وسكرتيرًا أوّل بوزارة الخارجية ومديرًا لإدارة النشر الأجنبى بوزارة الإعلام البريطانية. وكتب الكثير عن التاريخ الفكرى والدبلوماسى فى القرنين التاسع عشر والعشرين، وعن فلسفة التاريخ، ودون سير ميخائيل باكونين، والكسندر هرزن، وفيدور دستوفسكى، وجورج سوريل، وقدم دراسات نظرية عن السياسة الدولية. ثم هذا المؤلف الرائع لتاريخ روسيا السوفيتية فى ثمانية أجزاء، شبيهاً بتاريخ روما لتيودور مومسن. وأعظم ما قدمه كار فى الميدان

العلمى للدراسات الدولية هو أنه وضع الأسس التى يقوم عليها الواقع السياسى، ففى كتابه «أزمات عشرين عاماً: ١٩١٩-١٩٣٩» وقد صدر عام ١٩٤٠، عندما علا نجم هتلر واندلعت نيران الحرب العالمية الثانية لتطيح بالأوهام التى سادت فترة ما بين الحربين حين اجتاحتها تلك العارضة، وأخذ الساسة أمثال «ودرو ويلسون» و «وليم هوارد تافت» فى الولايات المتحدة ، و«لورد روبرت سيسل» فى بريطانيا العظمى يعبرون عنها ويبشرون بقيام علاقات دولية جديدة تحول معها صور الخراب القديمة الناجمة عن الصراعات القومية وسياسة القوة.

وبقدر ماكرّس العلماء والمفكرون أنفسهم للإصلاح، بقدر ما كرّسوا جهدهم لدراسة النظام الدولى القائم، وأعلن كار عن خشيته من أن تتردّى الدراسات الدولية فى الجهل والحقائق المبتورة والأتوبيات الخيالية، فقد كان الحكم على السياسات الخارجية وفقاً لمقاييس الخير والشر، فهناك شعوب طيبة وشعوب سيئة، وجماعات دولية خيّرة وجماعات قومية شريرة.

ويقول كار إنه كتب «أزمات عشرين عامًا» عامدًا ليقضى على هذا الخلل الفاضح المهلك الذى شاب كل تفكير على وجه التقريب، فى كافة البلاد الناطقة بالإنجليزية منذ ١٩١٩ حتى ١٩٣٩ وعلى المستويين العلمى والعام وهو أن الأغلبية تنبذ بواعث القوّة، وفى تفسير ذلك يقول كار: إن كلّ علم يمر فى بدايته بنوع من الخيال الأتوبى يخضع فيه التحليل لدواعى الإثارة والتوجيه ففى علوم الحياة أدّت الرغبة الملحّة

لرفع المستوى الصحى إلى العلوم الطبية كما أدّت الحاجة إلى الطرق والجسور إلى علم الهندسة، وفى تلك المرحلة المبكرة من مراحل العلم تطغى الغاية ويشتدّ القصد، وتتضاءل دواعى التحليل وتقصى الأسباب وقد لا يكون لها وجود. وفى العلوم السياسية كانت الغاية من دراسة الحرب تحرير الكيان السياسى مما يضنية، وبينما يبقى العالم فى معمله بعيدًا عن عملية استئصال المرض، ولايتصل بحثه بأحاسيسه، فإن العالم السياسى لا يمكن أن يبقى بعيدًا عن المطالب الاجتماعية العاجلة التى ينشدها من وراء بحثه. والواقع أن ما تنتهى إليه البحوث الاجتماعية ذاتها يغدو عاملاً حاسماً، فرجل الاقتصاد حين ينشد، مثلاً وقاية الرأسمالية أو الماركسية والدفاع عما ينشده، مهما كان منهجه العلمى، فإن تحليله للرأسمالية يصبح كلًّا لا ينفصل عن الغاية فى القضاء عليها، فالموقف الاجتماعى والمرامى الأخلاقية والسياسية لمن يرصدها لابدّ وأن تشكلّ بحثه وتؤثر فيه وتبرز المعنى والاتجاه الذى ينتهى إليه فى تحليله وتفسيره لها.

وفى المرحلة التالية، تحلّ الواقعية فى العلوم الاجتماعية والسياسية محل الأتوبيا فإن ما يحدث يختلف عما يجب، فالواقعية تنشد الحقيقة كما هى لتبحث عن علّتها وعواقبها، وقد تنبهّ ونستون تشرتشل عام ١٩٣٢ إلى اتساع الهوّة، عن أى يوم مضى، بين ما يقوله الساسة وما يحدث فى الواقع، واضطلع كار بالكشف عن الأتوبيا ونقدها وأدرك أن علّتها تكمن فى محاولات أنصارها نقل الفكرة الليبرالية الرشيدة لمجتمع

قومي متجانس فى القرن التاسع عشر وتطبيقها على نظام دولى غير متجانس تسوده الفوضى فى عالم اليوم. فما كانت عصبة الأمم وما كان غيرها من مشروعات الأمن الجماعى إلّا تحويلاً لمبادئ ونظم حققت بعض النجاح فى دول قومية معينة إلى مبادئ عالمية للشئون الدولية تستمدّ كيانها من الإيمان الطبيعى باتساق المصالح بين الشعوب القائم على الفكر الاقتصادى الحر للقرن التاسع عشر. دعه يعمل دعه يمر. وكان الحماس العارم لفكرة منع الحروب هو الاتجاه السائد فى تلك المرحلة الأولى من مراحل الدراسات الدولية، إلّا أن التنديد بالوسائل التى وضعت لها كان هو الشرارة التى أحرقتها وقضت عليها. وكان الدفاع عن « الأمن الجماعى » فيما كتبه كار « ردًّا على النقاد. . . فى عبارة فحواها، ضرورة تحقيق تلك الوسائل. . . أو البحث عن عقار سرى آخر » إذ أن الاتساق الطبيعى بين مصالح الشعوب. وضرورته لفكرة الجماعة الدولية يقف دونه تمزق العالم بين شعوب راضية وأخرى غير راضية، شعوب تملك وأخرى لا تملك، إلى جانب تلك المساومات العنيفة حول المصالح المتضاربة، ومازالت القوّة والمصلحة فى يد الدول القومية المستقلة، وليست العلّة فى هذا التضارب فشل التفاهم بين قادة القوميات، فحسب، ولكنها علّة التنابذ بين الأهداف والمطامع، وإن كان من اليسير تسويتها بالتوفيق فيما بينها وبالوسائل الدبلوماسية، لا بتلك المبادئ العقلية المسبقة، فالسياسة الدولية تفتقد الموضوعية والتجرد الأخلاقى، كما تفتقد الأوضاع القانونية لتسوية المنازعات.

إلّا أن كار، وإن بقى واقعياً طوال مساره الفكرى، فقد قرر أن

الواقعية وحدها لا تكفى، وصرح بأن :. . الواقعية الاصلية تستثنى أربع حالات تبدو جوهرية، لأىّ فكر سياسى : هـدف محـدّد، واسـتجابة عاطفية، وحكم أخلاقى مستقيم، ومجـال للـواقع، فعلى مـدى التـاريخ مسّت الحاجة إلى التفكير الأتوبى كالتفكير الواقعى على السواء، وقد وجدا معاً فى علاقة جدلية، وإن كانت الحـاجة إلى أىّ منهما تشـتدّ فى حقبة أو أخرى، فلما تقوّض جدار الأتوبيا فى فـترة ما بـين الحـربين، اعترف كار بالحاجة إلى نظرة دولية جـديدة للمسـتقبل، خـالية مـن الأوهام.

وأدّت به نظرته لفترة ما بين الحربين إلى الإلحاح فى التغيير السلمى بين هؤلاء الملحين على إبقاء الوضع القائم أو الناقمين عليه، هذا الوضع الذى يستند إلى ما هو حق ومعقـول، ويعـكس التحـول فى عـلاقات القوى الدولية، فإن على هؤلاء المنتفعين الكبار من هذا الـوضع القـائم (كفرنسا وانجلترا فيما بين الحربين) أن يبذلوا نوعًا من التضحية لمن هـم أقل انتفاعاً، والسياسة الخارجية الناجحة هى السياسة الـتى تـراوح بـين قطبى القوّة والتهدئة وتمثل تسوية ميـونخ عـام ١٩٣٨ هـذا التغيـير فى تقسيم القوى فى إطار من توازن القوى الأوربية، والحق البادى فى مبـدأ تقرير المصير، وقد رأى النقاد فى هذا المبدأ العام الذى ينـادى بـه كار ويدعو إلى إقامة صلة بين القوّة والأخلاق مبدأً مقبولاً فى ذاتـه، ولـكن تطبيقه على تسوية ميونخ يسفر عن تسليمه «لطبيعة القـوّة» والـواقع أن كار قد وقع فريسةً لهذا التصوّر النسـبى لـلأخلاق، لاعتقـاده أن القـيم

وليدة القوّة وأن الشعوب تتوافق معها.

ويتابع كار مؤلفه العلمى الكبير «أزمات عشرين عاماً» ببحث أوفى فى تحليل الأزمات الدولية : «أوضاع السلام» (١٩٤٢)، فينبّه من جديد إلى أن الديمقراطيات تواجه الأزمات العالمية، بعقلية القرن التاسع عشر ونظمه، وكان البحث تحت الطبع عندما أدّى الهجوم على «بيرل هاربر» إلى دخول الولايات المتحدة الحرب، وكانت ألمانيا واليابان فى أوج قوّتهما عندما انتهى من أصول البحث، فأضاف إليه أثناء طبعه تذييلاً يعتذر فيه عما انتهى إليه جهده الطبيعى فى النتائج التى خرج بها، عندما وصل من بحثه إلى أن روسيا السوفيتية وألمانيا النازية تمسكان بخيوط المستقبل عندما تمكنا فى الواقع من القضاء على البطالة بتخطيط اقتصادى محكم، فقد أجمعت القوى الكبرى المتميزة، باستثناء الولايات المتحدة على إكبار الماضى، بينما قللت من حسنات الطريقة الجماعية فى علاج المشكلات الاقتصادية، ومن ثم أخذت تضنى بهموم الأمن والتميز، والتشبث برأسمالية «دعه يعمل» ومبدأ تقرير المصير، فى حين أن الألمان والروس يعملون للتوسع وبناء وحدات أكبر بخطة مركزة ودقة بالغة، وبدأ هتلر وقد نعته كار بأنه نابليون القرن العشرين، فى إنجاز هذا العمل الذى بدأه ماركس ولينين، بالقضاء على رأسمالية القرن التاسع عشر، وقد تكهن كار، بأن القضاء على هتلر، لن يؤدى إلى عودة ألمانيا إلى رأسمالية القرن التاسع عشر كما أن سقوط نابليون لم يؤدّ إلى عودة نظام الإقطاع وقد مهد المثاليون فى الشعوب الناطقة بالإنجليزية للكارثة عندما تصدّوا «للوقوف أمام الثورة العالمية الجديدة التى بدأت

تسفر عن نفسها باقتحام النظام الروسى السائد فى الثورة البولشفية عام ١٩١٧ »

وعندما أدّت تسوية السلام عام ١٩١٩ إلى زيادة عدد الدول الصغيرة المتصارعة وفقاً لحق تقرير المصير، وأغفلت الأوضاع الاقتصادية المتهاوية فى وسط وشرق أوروبا، فإن الحلفاء المنتصرين، قد أغفلوا فى الواقع حقيقة السلام وأضاعوه، هذا إلى جانب ما أثير حول معاهدة فرساى من جدل عما إذا كانت إجراءً انتقامياً أم غير انتقامى. وقد ظفر الاتحاد السوفيتى وألمانيا النازية بالسلام لأن قادتهما أدركوا روح الثورة العالمية، وقاموا بتلك الخطة الهائلة للإنعاش بتخطيط اقتصادى محكم، بينما وقف المنتصرون عاجزين يتفرجون، أسارى تفكير القرن التاسع عشر، وبقيت الأحزاب السياسية فى الديمقراطيات تمثل مصالح قوية ثابتة، بينما بقيت الكثرة فى هرجلتها عاجزة أمام القوى الاقتصادية القادرة المنظمة. وليس للديمقراطية بقاء ما لم تبدأ صياغة جديدة وتفسيراً جديداً لحقوق الكثرة أو تنشد غاية أخلاقيةً عامةً قويةً تحمل الأقوياء على التضحية لصالح الضعفاء، وقد عثرت الشيوعية، كما كانت المسيحية من قبل، على ميدانها وحددت هدفها فى غاية مثلى ولابدّ أن يؤدّى هذا التعاون بين شعوب الغرب وروسيا السوفيتية فى الحرب إلى حلّ المتناقضات، حلاًّ عارضاً أكثر منه جوهريًّا بين المثل الدنيوية للمسيحية والمثل الشيوعية، وأمل كار أن تفيد الديمقراطيات من المثل الأخلاقية فى الشيوعية ومما حققته من نجاح اقتصادى.

ويعرض كار فى كتابه « القومية وما بعدها »[1] (١٩٤٥) لتلك التغيرات البعيدة التى طرأت على القومية من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين، وخاصةً ما كان من تغير فى المشاركة السياسية بين الشعوب لتشمل مجاميع اجتماعية جديدة، إلى جانب التآلف البارز بين القوى الاقتصادية والسياسية، وبداية نوع من التكاثر فى عدد الدول القومية التى تدين بمبدأ الحرب بلغ أخيرا أربعة أضعاف عددها الأوّل، وحذّر من فساد القومية الذى أفرزته مذبحة حربين متتاليتين، وما يبدو فى المستقبل من إهمال للدولة القومية التى تعجز بنفسها عن حماية نفسها عسكريًا كما تعجز عن تحقيق مستوى لائق من المعيشة لمواطنيها. وكان لا بدّ من نظام دولى جديد يسمو على تلك النتائج المتفشية لحق القوميات فى تقرير المصير وإن كان من العسير أن يقوم وفقاً لنظام دستوى مقرر، بل يقوم على نوع من المقاصد الجديدة، أو مسعى مشترك من قبيل المسعى العالمى لتحقيق العدالة الاجتماعية، وهى ما يعنيها كار بتكافؤ الفرص. والتحرر من العوز، والقضاء على البطالة، وإن كان يسلّم باستحالة التعاون العالمى، إلاّ أنه يرى أن أقوم السبل لتحقيق تلك المرامى يتمثل فى قيام تجمعات إقليمية متعددة الجنسية، وتخطيط مشترك للعمالة الكاملة أو تقديم العون للمناطق النامية، وفى هذه المرحلة الجديدة من مراحل القومية، يرى كار أن التعاون الأوربى الذى تشارك فيه بريطانيا لتحقيق العدالة الاجتماعية قد يؤدّى إلى بديل للدولة الاحتكارية فى الفكر السوفيتى، وللتعاون غير

---

(١) Nationalism and after.

المقيد فى الفكر الأمريكى.

وفى كتابه «التأثير السوفيتى فى العالم الغربى»[1] (١٩٤٧) وكتابه «تاريخ روسيا السوفيتية»[2] يقوم بدراسة صريحة للتحدى السوفيتى للغرب، وفى السيرة التى كتبها لكارل ماركس، يصف دراسته تلك بأنها «الدراسة الرائدة التى لم يسبقه إليها أحد فى ثورة الفكر الأوربى فى القرن العشرين كما يقرر فى كتابه» «التأثير السوفيتى فى العالم الغربى.. اتصال الفروض الماركسية، فيقول : «إن الديمقراطية الأمريكية ومبادئ ودرو ويلسون قد احتلت ساحة التبشير فى الحرب العالمية الأولى، حتى كانت الحرب الثانية فغلبت عليها الديمقراطية السوفيتية وصورة المارشال ستالين» وأدت الديمقراطية السوفيتية إلى نمو الديمقراطية الغربية وتفوقها كما كان تماماً حين أدّت ديكتاتورية كرومويل واليعاقبة إلى ظهور الديمقراطية السياسية، وأدّت ديكتاتورية نيكولاى لينين وجوزيف ستالين السوفيتية إلى ظهور الديمقراطية الاجتماعية، وكان أوّل مابدا من تأثير الديمقراطية السوفيتية فى الغرب الاهتمام «بالإنسان العادى» وهو نوع من التحدى «من الواجب على ديمقراطى الغرب أن يتدبروا أمره» كما أدّت إنجازات الاقتصاد السوفيتى الموجّه إلى تمهيد الأرض لنظريات «كينز» فى الاقتصاد الغربى. وفى السياسة الخارجية سلّم السوفيت صراحةً بمبدأ القوّة كعامل حاسم فحرروا ساسة عصبة الأمم من الإبهام الفكرى، وبرعوا فى الدعاية لسياستهم الخارجية.

---

(١) The soviet Impact on the Western World.

(٢) A History of Soviet Russia

وتطرق كار إلى جوانب أخرى لتأثير التحدى السوفيتى فيقول : « إن ما تتهم به الثورة الماركسية. . . أنها تثير الجدل حول السلطة الأخلاقية لمثاليات ومبادئ الديمقراطية الغربية حين تعلن أنها صورة للتميز الطبق » وقد أفلت شمس الفردية بعد أربعة قرون ظلّت تطلّ فيها من عام ١٥٠٠ إلى ١٩٠٠، ولم تعد أكثر من واحة للانتقال من احتكار الكنيسة والإمبراطورية للسلطة فى العصور الوسطى إلى النظام الجماعى فى العصر الحديث، وقد انتهت حربان عالميتان، وثورات تجتاح العالم، وتوتر اجتماعى واقتصادى بعيد المدى إلى تغيير المناخ الأخلاقى، وجزمت بأن « الجميع إن لم يكونوا عمياناً أو معلولين يدركون أن الفردية قد فقدت كل قواها وقدرتها على التوافق مع عالم العصر » لذلك كانت طبيعة التهديد السوفيتى الكاسح أخلاقية أكثر منها عسكرية، « والأمن قائم وسيبق » العامل البارز فى السياسة السوفيتية تجاه أوربا، « وليس فى التقاليد الروسية ما يؤدّى إلى اتخاذ إجراء عسكرى تجاه أوربا فيما وراء الكتلة الشرقية » وهى سياسة غدت بالنسبة للاتحاد السوفيتى فى الوقت الحاضر كما كان مبدأ مونرو بالنسبة للولايات المتحدة، وكما كانت البلاد المنخفضة لبريطانيا، والرين لفرنسا » والتهديد الماثل والمحتمل هو تطرق الفكر من الكتلة الشرقية وتغلغه فى الغرب : أما الخطر الذى يناوش العالم الناطق بالإنجليزية، فإنه كامن فى جموده واعتزازه بأمجاد ماضيه. أكثر من اهتمامه بالبحث عن « أنماط جديدة للعمل الاجتماعى والاقتصادى يأخذ فيها بما هو صالح من التقاليد الفردية والديمقراطية التى تتوافق مع مشكلات حضارة جماهيرية».

ويبقى هذا السؤال : ما الذى يبقى من أعمال كار جديرًا بالخلود ؟

وقبل أن نجيب علينا أن نضع المعيار الدقيق للإجابة، فعندما تقوّض الإيمان الأتوبى بالتوافق الطبيعى بين مصالح الدول، كان كار من الروّاد الذين أقاموا بناء السياسة الدولية على أساس من الواقع السياسى. ولجأ إلى المنهج العقلى للمعرفة فى علم الاجتماع ليقيم الدليل على الصلة بين القيم والمثل القومية، والمصالح وقوّة الدولة. وبقيت أدلته قويّةً ثابتةً فمن اليسير أن تحل المنازعات الدولية عن طريق المساومة، وإن كانت عسيرةً عندما تسلّم بتناقض المصالح القومية أكثر مما تحل عن طريق الإجراءات الدولية الشبيهة بإجراءات المحاكم الوطنية أو القضايا القانونية (وتشبيه كار للمفاوضات بين القوى الكبرى بالمساومات العامة من حيث الجهد والمثابرة مما يحتاج إلى مناقشة إذا ما أغفلنا التوافق الأخلاقى فى العلاقات الدولية) إلاّ أن الخطأ الأكبر الذى تردّى فيه كان فى تقديراته الجدلية التى تجاوزت الحدود أكثر مما كانت مخالفة للواقع وإن بقى تحليله النقدى لحدود الفكر السياسى الغربى محل الاعتبار، كما كان تاريخه للثورة البولشفية تفسيرًا لأعمال القادة السوفيت واتجاهاتهم وشرحاً لأصول السياسة السوفيتية.

ومع ذلك يبقى السؤال التالى : كيف استطاع كار أن يمضى فى ضلاله المفجع بتلك الآراء التى ساقها فيما بين الحربين وما بعدهما، عندما عدّ «نيفل تشمبرلن مثالاً للواقع الأخلاقى فى تسوية ميونخ والقياس الذى يحتذى فى أىّ اتفاق سياسى يقوم على المبدأ وعلى القوّة

معاً، واتخذ من هتلر وموسوليني قادةً لثورة ضدّ الديمقراطية الليبرالية كما كان مصطفى كمال، وجوزيف بلسودسكي، وأنطونيو سالازار، ولم يأب أن يقيم نوعاً من التمايز الأخلاقي بين ويلسون وستالين أو بين الديمقراطية الأمريكية وما دعاه «الديمقراطية السوفيتية» واستطاع أن يكتب «ليس.... ثمة تناقض جوهري بين الديمقراطية والديكتاتورية» ولم تكن تلك الأحكام الضالة شيئًا عارضًا وإنما كانت نقطة الضعف الأساسية في كلّ ما كان من فلسفته السياسية.

وهناك تفسيرات أربعة لهذا القصور في فلسفة كار، ولكل منها أصوله في رؤيته الفلسفية المتهافتة: أولها: أن تمثله للماركسية قد ساقه إلى الاتجاه الذي سار فيه كلٌّ من جورج هيجل، وكارل ماركس في التنقيب عن القيم من داخل مجرى التاريخ دون خارجه (وأشار مرةً إلى أنه أكثر ماركسية من هؤلاء الماركسيين الجامدين الذين يغفلون نقدها، والذين لا يثيرون أي سؤال حول فكرتها) كما أنه يفتقر إلى النظرة الأولى الموضوعية في حكمه على الأخلاق العملية. وثانيها: ويتصل بالتفسير الأوّل، إنه كثيرًا ما كرر أن الأخلاق العالية هي والقوّة العليا يتساويان معًا، ولم يعد التبرير الأخلاقي لديه قائماً على الموازنة بين الخير والشر، أو سعيًا وراء الخير، ولكنه كان وسيلةً «للهروب من مغبة المنطق الواقعي» وبسبب هذا التهافت الفكري تساءل نقاده عما إذا كان يفتقد الإدراك الكافي لطبيعة الأخلاق. والثالث، «أن كار وقد ظلّ يستوحي رينولد نيبور في العديد من الآراء لم يجد ما يقوله عن الأخلاق

التلقائية غير القليل ولم يقدم غير القليل من الأحكام الفطرية للحركات السياسية المتنافسة. (وقد كتب نيبور، على النقيض من كار، فى بواكير الأربعينيات أن الناس إذا كانوا عاجزين عن تبين التفاوت الأخلاقى بين الديمقراطية والنازية، فإن أىّ تقييم للأخلاق حينئذ يبدو مستحيلا فى الواقع). والتفسير الرابع: أن كار وإن راح يؤكّد حاجة السياسة إلى معيار من الحكم، فإنه لم يقدم رأياً قميناً بالاعتبار يمكن أن يكون سنداً لظاهرة القوّة. فعلى أى شيء يقوم التاريخ؟ لقد راح يسعى نحو فلسفة للتاريخ يجد فيها سنداً لنظرته تلك، ولكنه يرى فى النهاية إلاّ وسيلة للعثور على معيار موضوعى خارج التاريخ، وكان أقرب ما لديه أن يقرر:

«أن المطلق فى التاريخ ليس مما نعثر عليه فى ماضينا، ولا مما نعثر عليه فى الحاضر طالما كان كلّ تفكير حاضر نسبيًّا لم يكتمل بعد ومازال.. ماضيا على الطريق، قابعا فى ضمير المستقبل الذى نمضى إليه، وكلما مضينا إليه تبلور وبدت صورته، وعلى هداها نسير وكلما مضى بنا الزمن قدمًا، كلما استطعنا أن نصل إلى تفسير للماضى».

فإذا كان هذا ما يعنيه كار، وأنه أكمل صورة لقياس موضوعى، فقد كان عليه أن يفصح عما إذا كان يعنى أن التاريخ وحده هو القاعدة لتفسير التاريخ، وعلى ذلك فإن ما يبقى ولا يزول هو فى الواقع خير. وهذا موضوع قديم كان محكًّا لقدامى المؤرخين، وظلّوا قاصرين عنه وبقى قائماً دون بيان، ويحسم أحد نقاد كار الأمر بقوله: «من

أخطر الأمور أن تكون مكيافيليًّا، ولكن الكارثة أن تكون مكيافيليًّا دون استعداد أو بغير هبة».

ويعقب كار بأن هناك أخلاقيات مطلقة لا ميْن فيها : كالحرية والمساواة، والعدالة والديمقراطية، لها أبعادها الفكرية العريضة، وغالباً ما تبدو مجردةً من أى معنى، ويتعذر تطبيقها ما لم تتضمن مفهوماً معيّنا. ولا تعدو كونها أوراقاً بيضاء لا قيمة لها ما لم تحدد مدى الحرية ومن ينتفعون بها. أو تبين من هم الناس الذين يتساوون معاً، وقد جاءت الحرب العالمية الأولى لتودى بكل ما صاغه القرن التاسع عشر من معانيها، وبعد هذه الحرب التى سفرت عن إفلاس الليبرالية، يقرر كار ألّا محيص من الاختيار بين أمرين: الاشتراكية أو المحافظة، واختار الاشتراكية، لأنه يميل أوّلا إلى اليسار ولأن الاشتراكية كما يراها هى البشير بالتغيير، وتصدّى بكلّ حماس لكلّ من يرى فى التغيير نذيراً بالخطر ومصدراً للشك والأسى والخوف.

وأعلن وهو فى الثامنة والستين من عمره أن :

«عندما حذرنى سير لويس نامير من هذه البرامج والمثاليات»

«وأخبرنى الأستاذ أوكيشوت بأننا نمضى إلى غير غاية، وطلب»

«إلى الأستاذ بوبر أن أبقى على سيارتى القديمة بقليل من»

«الإصلاح، وصرخ الاستاذ تريفور روبر فى أذنى بالراديكالية»

«كان علىّ أن أتقى عالماً يموج بالصخب، وآخر يضنيه العناء»

«وأن أردّد فى إجابتى كلمات هذا العالم الكبير المنمقة»

«ولكنها مع ذلك تدور[1]..»

(١) يشير إلى كلمات جاليليو عند محاكمته حين طلب إليه أن ينكر ما أعلنه عن دوران الأرض وإلاّ نفذ فيه حكم الإعدام حرقًا، فأنكر علنًا أنها تدور، ولكنه تمتم قائلاً: ولكنها رغم ذلك تدور.. (المترجم)

هانز ج. مور جنتو
(١٩٠٤-)

ولد هانز ج. مورجنتو فى كوبرج وهى مدينة صغيرة وسط ألمانيا، وهى الآن جزء من شمال باڤاريا، وكان حاكم الدوقية حفيداً للملكة فكتوريا عرف بحماسه البارز للقومية الألمانية، ثم كان من مؤيّدى نزعة هتلر ضدّ السامية.

وشهد مور جنتو الحرب العالمية الأولى وكان تلميذًا صغيرًا ورأى اندحار الجيش الألمانى العتيد، وفرار رجال الحكم الإمبراطورى، وقيام جمهورية ڤيمار العاجزة على أكتاف البرجوازية والطبقة العاملة.

ولما لم يقع احتلال لأراضى ألمانية بعد انتهاء الحرب، فقد ادّعى خصوم ڤيمار أن ألمانيا قد «طعنت من الخلف» فكانت هزيمتها، وزعم حكامها الأوائل فى البداية (من أصحاب النفوذ الكبير فى المجتمع كآل كوبورج) ثم النازى فى النهاية أن ألمانيا لم تخسر الحرب فى واقع الأمر، ولكن الخونة من الشيوعيين واليهود والكاثوليك والليبراليين، والجماعات الماسونية والنقابية هم الذين دمّروا بنيانها من الداخل، واتخذ الحزب النازى منذ قيامه عام ١٩١٩ من هذه الأسطورة أداةً لدعاية مؤثرة،

أما مور جنتو فقد تعلم من تلك الحقبة التى عاشتها جمهورية ڤيار أهمية القوّة السياسية وانعكاسها على تيار العنف السائد وهى تتحرك بسرعة بالغة كما تسفر عن الضلال السياسى، وكان الألمان فى حاجة إلى من يحملونه أخطاءهم عن الهزيمة والتضخم المتفشى، فنسبوا ذلك إلى اليهود، وتذكر مور جنتو أمه (وكان يعزّها إعزازاً بالغاً) وقد ذهبت إلى السوق بسلّة مليئة بأوراق النقد، وتذكر أباه الطبيب، وهو يتقبل الزبد والبيض والدجاج أو الأقمشة أجرًا بدلاً من النقد الذى لم يعد له قيمة ما. وأدرك فى هذا الوقت المبكر حاجة الحكومة إلى القدرة على الحكم، ومنها القدرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادى.

وعانى مور جنتو فى طفولته من الإحساس بالوحدة القاتلة ومن المرض الذى يعاوده كثيرًا وزادهما شدّةً ما مرّ بأسرته من ملمّات، فقد كان أبوه طاغيةً مستبدًا، ولكن أمّه كانت على قدر كبير من الحنان والذكاء، ولم يشجع ولده على الالتحاق بجامعة برلين الكبرى، قائلاً: «إنك فاقد الوعى، لن تستطيع أن تخطو إليها، اختر لك مكاناً أقلّ» وأورثه سلوك الأب نوعاً من مركب النقص، فعاش طوال حياته يخاف ألّا يلقى قبولاً مع نوع من الحياء لا يستطيع أن يخفيه، وقد أدرك طلابه أنه ما من أستاذ كان أشدّ حدبًا عليهم واهتماماً بمستقبلهم منه، وإن لم يروا على النقيض قريناً له فى تحفظه، وقلة مبالاته، وعزلته.

وكان التزام مورجنتو بإقامة وطن لليهود، وإصراره فى كتاباته الأخيرة على صيانة أمن إسرائيل، مما يرجع إلى أيام نشأته الأولى، فلم

ينس تلك البصقة التى نالته فى مسيرة كشفية للألمان مع كشافة أمريكيين، وكيف نبذه فصله فى آخر سنى دراسته بالمدرسة الثانوية ورفضوا زمالته، ولم ينس ما ناله من هزؤ وسخرية وكان الأول على مجموعته، وهو يتحدث فى الاحتفال بتتويج دوق كوبرج، ففى ذلك اليوم وهو يسير فى طريقه إلى الحفل، أخذ الناس يلوحون له بقبضاتهم ويصيحون ساخرين به مع مزيد من الإزدراء والإهانات للسامية، وحين ظهر فى العرض سدّ الدوق وغيره من النبلاء أنوفهم إشارةً إلى رائحة اليهود النتنة، وكان هذا اليوم بالنسبة للصبيّ الصغير أسوأ أيامه.

وبدأ مورجنتو دراساته العليا عام ١٩٢٣ بجامعة فرنكفورت، وبقى بها بعض الوقت قبل أن يتحول إلى جامعة ميونخ، وكان أساتذته فى كلا الجامعتين من ذوى العلم المعدودين وإن لم تكن لهم مكانة دولية، وقد غلبت الفلسفة والآداب على مرحلته الدراسية الأولى (ولم ينل اهتمامه بالآداب رضا أبيه، وكان ذلك نذيرًا بتحوله إلى ميدان التاريخ الجامد، وهو التحول الذى ظلّ يسيطر عليه طوال حياته) وكان كل أمله أن يصبح كاتبًا، أو أستاذًا، أو يكون شاعرًا، فيكتب عام ١٩٢٣، وكان فى نهاية دراسته الثانوية : «إن ما أنشده لمستقبلى أن أزيح هذا العناء الذى يلم بى من ضغط المحيط الاجتماعى، وأن أجد طريقًا وغايةً لعملى فى المستقبل، ولن يتحقق الطريق والغاية مالم ينزاح هذا الضغط الاجتماعى للبيئة من حولى». وفى هذا المقال يتبين أن علاقته بمحيطه تخضع لثلاث حقائق بارزة؛ إنه ألمانى، وإنه يهودى،

وإنه يدَرك عوَاقب الحرب العالمية الأولى، ولم يرض أن يلعب دور الشهيد المعذّب، وليتصدّى للحملة ضدّ السامية التى مزّقت كلّ قيم الأخلاق، ومهما كان الضغط الخارجي، «فلن يزيدنى ذلك إلاّ عنفًا من جانبى ردًّا على ذلك». وقد رأى نفسه ملزمًا بالاختيار بين طريقين: إمّا أن يسعى إلى الثراء وتكديس الثروة، وإمّا أن يسعى لتحقيق غاية مثلى. وعليه أن يقرر لنفسه ما يريد، وقد رجع فى ذلك إلى عبارة وردت فى سيرة جوهان فون جيتى الذاتية عن «الشعر والحقيقة» يقول فيها: «إن مانَنشده كامن فى قدراتنا القابعة بين جوانحنا.. فنحن نتطلع إلى ما نملكه فى سكون.. فإذا كان مسلكنا يندّ تمامًا عما فى طبيعتنا فإن أىّ خطوة نمضى فيها تحقق بعض مانَنشده».

ولم تكن قراءاته الفلسفية الأولى، فيما عدا بندتوكروتشى تغذيه بنوع من الأمل، فقد خاب أمل هذا الناشئ الصغير فى هذا التناقض البين فى فلسفة المعرفة فيما تحتويه الكتابات الفلسفية من تفرقة فى أحكامها بين فرد وآخر، فنزح إلى جامعة ميونخ لدراسة القانون، وتأثر فيها باثنين من أعلامها البارزين: أولهما: «هنريتش ولففلن» أستاذ تاريخ الفن وصاحب مدرسة فى فلسفة الأخلاق، والثانى «هرمان أونكن» مؤرخ للدبلوماسية درس العلاقة بين التاريخ والشخصيات، وحاضر عن بسمارك وسياسة القرن التاسع عشر الخارجية والعسكرية.

وفى شذرات عرض فيها لحياته الفكرية: ١٩٠٤-١٩٣٢، يكتب مورجنتو: «لأوّل مرة أحس بتأثير التماسك الفكرى، أوّلاً فى هذا

الصفاء الذى تتسم به سياسة بسمارك الواقعية، فكانت. . (عونا) لى على أحكامى الانفعالية البعيدة عما تقوم عليه سياسة العصر الخارجية». وفى ميونخ يحمله الأستاذ «كارل روثنيوخر»على قراءة فلسفة«ماكس ڤيبر» السياسية والاجتماعية، ويكتب عنه بعد ذلك: «كان ڤيبر ككل ما يزعم له زملاءه أن يكون، ولكنهم لم يكونوا (كمواطنين) ممن يهيمون بالمسرح السياسى، وكانوا يرونه عبثاً لا يشاركون فيه كطلاب علم. . (معتبرين) السياسة خاوية من العاطفة (أو) غاية سياسية يمكن أن يعيها أىّ مفكر» وإن كان ڤيبر قد أصبح بالنسبة لمورجنتو مثالاً للعالم السياسى.

وهناك مدرستان فكريتان كان لهما تأثيرهما السلبى البالغ على مورجنتو: الماركسية والتحليل النفسى، وقد جذبت الماركسية الشباب الناشىء من المفكرين كأداة سريعة للقضاء على مجتمع ما بعد الحرب الجائر وإقامة بناء جديد يقوم على العدل والإنصاف، وكان مركزها الأساسى فى ألمانيا معهد البحوث الاجتماعية بجامعة فرنكفورت. وإن كان مورجنتو لا يدين بالكثير لعلم الاجتماع الماركسى، ألاّ أنه نفر منه تمامًا عندما تبناه العدوّ النازى وأخذ جانب الماركسية فى إلحاحها فيه ومكابرتها فى ابتداع المعانى والفقرات والجمل فى أكثر ما تعرض له من بحوث،وعندما أصاخ مورجنتو السمع إلى نداء «كارل مانهايم» ضدّ النازية، داعياً إلى «تحرير المواهب» وأدرك ما تنطوى عليه الماركسية، أبدى رأيه لمتبناه بلغته الفرنسية قائلاً: «أما أنا، فلست ماركسيًا». أما من ناحية التحليل النفسى، فلم يكن لديه شكّ فى أن سيجموند

فرويد، مثله كمثل كارل ماركس قد فتح نافذةً جديدةً للفكر الإنسانى، وقد حاول مورجنتو أن يقيم منهاجاً نظرياً للسياسة على أساس من تصوّر فرويد ومفهومه، ولكنه نبذ المحاولة ولم يحاول أن ينشر ما وصل إليه بحثه فيها «فإن فشل التحليل النفسى فى النظرية السياسية كفشل الماركسية فيها تماماً، يكمن فى عجزهما عن تقدير متناقضات الواقع السياسى، بهذه البساطة من المعادلة النظرية اقتصادية كانت أو نفسية.

وتابع مورجنتو دراساته العليا بمعهد الدراسات الدولية العالى فى جنيف، ودخل السلك القضائى وعمل رئيساً لمحكمة العمال فى فرنكفورت، وقام بتدريس القانون العام بجامعة جنيف، فيما بين عام ١٩٣٢ حتى عام ١٩٣٥، ولم يعد إلى ألمانيا بعد ظهور هتلر عام ١٩٣٣، واشتغل بالتدريس فى مدريد عام ١٩٣٥-١٩٣٦، نزح بعدها إلى الولايات المتحدة، حيث لا معين ولا صديق، ولكنه مع المثابرة والنشاط استطاع أن يعين على التوالى فى الكليات التالية : كلية بروكلين (١٩٣٧-١٩٣٩)، جامعة مدينة كنساس (١٩٣٩-١٩٤٣)، جامعة شيكاجو (١٩٤٣-١٩٧١)، كلية مدينة نيويورك (١٩٦٨-١٩٧٥) وأخيراً مدرسة البحوث الاجتماعية فى نيويورك (١٩٧٥-   ).

أما اتجاه مورجنتو إلى دراسة السياسة الدولية وما تركه من أثر على صفحتها فيستمد قوامه من اهتمامه بالفلسفة والسياسة معاً، وكان أوّل عمل له فى هذا الميدان مؤلفه الكبير : «رجل العلم فى مواجهة القوى السياسية»[1] (١٩٤٦)، ويمتاز بأصالته وعنفه فى الحملة على اتجاهات

(١) Scientific man V.S. Power Politics.

الفكر الغربي الحديث الاجتماعية والسياسية وفلسفته الاخلاقية وآثارها على الحياة السياسية، وأتخذ من انحلال الإمبراطورية الرومانية معالم يستهديها تفسير أزمات النصف الأوّل من القرن العشرين، وانحلال الفكر السياسي فيما يبدو: «من إيمان بقدرة العلم على حلّ كافّة العقبات وبالذات العقبات السياسية» فبالرغم مما يسود من تطيره من المستقبل ومن فشل الليبرالية، فإنه بتأثير رينولد نيبور، يدعو إلى استعادة الإيمان «بقدرة الإنسان وخلاله العقلية والأخلاقية، فهي وحدها القادرة على حلّ مشكلات العالم الاجتماعية»، كما يحمل في دراسته هذه على الإتجاه العلمي في تناول السياسة، هذا الاتجاه الذي ساد الولايات المتحدة، منذ نشر «تشارلس ى. مريام» كتابه «صور سياسية جديدة»[1] (١٩٢٤)، وعندما قرأ الأستاذ «ليونارد هوايت» وكان ظهيرًا لمريام، وفي الوقت نفسه رئيسًا لمورجنتو في جامعة شيكاجو، «رجل العلم في مواجهة القوى السياسية» كلفه بتدريس القانون الإدارى عسى أن يردّه إلى الطريق السوى، وفي شيكاجو تصدّى مورجنتو للتيار الفكرى السائد في العلوم السياسية في معاداته للفلسفة (وكان الإتجاه الذى يسيطر على هذا القسم في جامعة شيكاجو هو الإتجاه إلى دراسة الإدارة العامة والقانون الدولى)، ولم يلق مورجنتو العون والتأييد إلاّ من قيادات الجامعة العليا وبالذات من جانب «روبرت م. هتشنز» ومن بعض زملائه الصغار، وعلى أوسع مدى من جانب تلاميذه، وكانوا يغشون محاضراته وهم في ريبة منه، ولا يبرحونها إلاّ وقد حملوا له كل التقدير والإجلال، وقد

---

(١) New aspects of Politics.

رأى فيه دعاة الخبرة العملية والسلوكيون خطراً يهدّد ما لقيته أبحاثهم من تقدير سخى، إلى جانب المتحاملين على هتشنز رئيس الجامعة، ووقفوا جميعاً يتصدّون لنزعته نحو الفلسفة ويقاومونها.

وعندما نشر كتابه « السياسة بين الشعوب »[1] وبعد كتاب العصر، كانت الحملة عليه تجديداً للحملة على تعريفه للسياسة، ويشرح العنوان الفرعى للكتاب غايته منه، وهو بحث هذا « الصراع الذى يدور من أجل القوّة ومن أجل السلام، فيكتب : « ومهما تكن غاية ما ترمى إليه السياسة الدولية، فالقوّة هى دائماً الغاية العاجلة، فالصراع من أجل القوّة صراع عالمى من حيث الزمان والمكان، وحقيقة لا يمكن إنكارها فى الواقع العملى، ومن العسير فى يومنا هذا أن نتخيل ما يثيره هذا المغزى من الفزع والقلق. وكانت السياسة حينذاك موضوعاً للجدل والحوار فى جامعة شيكاجو، خلاصته ما يمكن أن يترتب على قيام حكومة عالمية وإدارة عامة من استئصال شأفة الشر حتى يتسنى للشعوب أن تعيش فى عالم متحضر، وقد حمل أصحاب النظريات السياسية من الأمريكيين على مورجنتو، واتهموه بأنه « يتناول الأمور على الطريقة الألمانية» أما الساسة العمليون ممن تقوم شعبيتهم على تعضيدهم للغايات الأقل مغبّة بديلاً للقوّة، فسرعان ما فصموا كلّ علاقة، على الأقل فى الظاهر، تربطهم بما ذهب إليه فى تعريف السياسة.

ومن دواعى السخرية، أن النقاد أغفلوا ما دعا إليه مورجنتو منذ

---

(١) Politics among Nations.

وقت مبكر للحدّ من استخدام القوّة، وألّا تستخدم إلّا فى أوضاعها الصحيحة، كما أغضوا عن صلتها الوثيقة بالاتجاهات القومية، والإلحاح فى المصالح القومية، وتناسوا تحليله المسهب للأخلاق الدولية والدور الذى يلعبه القانون وفلسفة الأخلاق، وأنه كتب: «بداية من الإنجيل إلى فلسفة الأخلاق، حتى تلك القواعد الدستورية للديمقراطية الحديثة، فإن ما تهتديه تلك الوسائل المعيارية هو أن تبقى سعير القوّة فى حدود الطاقة الاجتماعية، وفى بحثه الشامل لسياسة أمريكا الخارجية، فى كتابه «دفاعًا عن المصلحة القومية»[1] (١٩٥١) يبرز الخطأ فى اعتبار المبادئ الأخلاقية والمصالح القومية ضدّان لايتواءمان، وظلّ على إصراره بأن: «الاختيار ليس اختيارًا بين مبادئ الأخلاق والمصالح القومية مجردةً من الكبرياء الأخلاقى، ولكنه اختيار بين مجموعة من المبادئ الأخلاقية لا تتفق مع الواقع السياسى، ومجموعة أخرى من القيم الأخلاقية تنتمى إلى الواقع السياسى» وأخذ يدعو الأمريكيين إلى العودة مرةً أخرى إلى تعاليم الآباء فى إدارة الحكم وفى الأخلاق السياسية التى قادت خطاهم، وبقيت، وإن كانت بصورة مبهمة خلال تلك السنوات الأولى من قيام الجمهورية.

ومع كتاباته المتكاثرة عن سياسة أمريكا الخارجية، بقى يختبر ويفحص، ويطبق مبادئه الأساسية عن القوّة والمصلحة و الأخلاق، ففى كتابه «مرمى السياسة الأمريكية»[2] (١٩٦٠) يكتب: «وحتى تكون

---

(١) In Defence of the National Interest.

(٢) The Purpose of american Politics.

جديرة بالتأييد الذى لا يتغير، فإن على الشعب أن يتابع مراميه العليا السامية لتكون زاداً يومياً لكلّ ما تقوم به فى سياستها الخارجية». ومن الواجب تطبيق هذه المبادئ الأخلاقية فى المحيط الدولى على أساس من الواقعية والفطنة. والنظرة الواعية لكل ما يترتب عليها من تبعات سياسية، وعلى القوى العسكرية والاقتصادية ألاّ تكون عوناً على تشتت الوفود العالمية الساعية لخير الإنسانية، وأن تكون أداةً لكبح حتمية المصالح القومية فحسب، وحذّر من أن يكون الخوف من الشيوعية ذا أثر على السياسة الخارجية، وأكد أن العجز عن تصنيف غير الشيوعيين لا يؤدى إلى وضع سياسات مؤثرة، وحين كتب عن مشكلات معينة فى السياسة الخارجية ومنها ما كتبه عن: «فيتنام والولايات المتحدة»[١] (١٩٦٥) و«سياسة خارجية جديدة للولايات المتحدة»[٢] (١٩٦٩) و«الحقيقة والقوّة»[٣] (١٩٧٠)، حمل على تلك النزعة الصليبية التى تسود السياسة الخارجية القائمة على التجريدات الأخلاقية وتطبيقها على آسيا وعلى بلدان العالم الثالث وإن كانت قد حققت بعض النجاح فى أوربا.

وفى منتصف الستينيات أصبح الناقد الأمريكى الأوّل لحرب فيتنام، وأعلن الأسس التى يقوم عليها نقده فى كتابه «السياسة بين الشعوب»: فليس لأى بلد أن يضع نفسه فى موقف لا يستطيع التراجع عنه دون

---

(١) Vietnam and the united States.

(٢) A new Foreign Policy for the United States.

(٣) Truth and Power.

أن يفقد ماء وجهه، والتى لا يستطيع أن يمضى فيها دون خسائر متوقعة، واشترك فى حوار عام مع بعض المسئولين الأمريكيين من أمثال مستشارى الأمن القومى: «ماكجورج بندى» و «زبجنيو بريزنسكى»، واقتحم الساحة العامة فى كثير من التردّد والإحجام، حين أراد أن يقف إلى جانب «ج. روبرت اوبنهيمر» فى تحذيره: من أن الإنسان إذا حاول فى ميدان السياسة أن يقف موقف المنفذ والمراقب فى آن واحد فإنه يفشل فى كليهما وعلى قدر ما كتب مورجنتو عن قصور الفيلسوف فى ميدان السياسة إلاّ أنه كان ينبذ تلك الفكرة فى الواقع العملى، فأتخذ وهوالمعلم المتميز فى تدريسه، من كل ندوة ومن كل الاجتماعات الإدارية المتعاقبة ومن كل اجتماع عام فصلاً دراسيًّا كبيراً، وفى أسفاره العديدة فى شتى بقاع العالم، كان دائم العطاء كأنبياء العهد القديم، لا يتردد فى نبذ ما يراه تعلماً سيئًا أو التصدى لأىّ تهويمات متفشية.

ومن العسير أن نضع معيارًا لتأثير مورجنتو، فمن الكتاب من أمثال «ريموند أرون» من يصمه بالفشل الذريع فى وضع إطار جديد لسياسة أمريكا الخارجية، وكان تأثيره الكبير على مبادئ السياسة الخارجية أكثر مما كان على أسلوبها التكتيكى أو على قراراتها اليومية، وإن لم يكن هناك مسئول فى حياة أمريكا خلال السبعينيات يجرؤ أن يتحدث بنوع من الاستخفاف أو السخرية عن حاجة أمريكا إلى تقدير مصالحها القومية فى وضع سياستها الخارجية، ولم يكن هناك وزير للخارجية

يستطيع أن يدعى أن العالم قد تحرر من المنافسات الدولية أو من سياسة القوّة وما كان لأيّ صحفى متحرر أن يتغافل عن القوى القومية والدولية المتصارعة

ومن المغالاة أن ندعى أن مورجنتو كان الفريد فى تعاليمه، وإن كان من العسير أن يكون هناك مبادئ واقعية يمكن أن تشيع بهذه القوّة بين الناس ما لم يكن هناك هذا الصوت الجرئ الواضح صوت مورجنتو وقد حقق على الأقل رسالته فى ناحيتين، الأولى : أنه استطاع أن يعثر على القضية التى وهب لها نفسه وأن يجد تبريرا أخلاقيًّا وعقليًّا لرحلته فى الحياة، فى هذا البحث الذى بدأه وهو فى الثامنة عشرة من عمره، والثانية : أنه وقف صامداً لتحقيق هذا الهدف، الذى يصفه هو نفسه أجمل وصف بقوله :

« أن ما نتوق إليه وتقوم عليه آمالنا هو ما نبتغى أن تكون عليه التجربة العالمية عما هى عليه فى الواقع فلهذا وبلا حدود، نرى الواقع العملى لا يدين بحقيقة ما نتوق إليه ونأمل فيه.. ونحن فى انتظار الوحى الذى ينزل علينا بالإجابة القاطعة. فلم نخرج إلاّ بأحجبة أصبحت لغزًا مبهما، وإن بقى لدينا العقل الباحث الذى يعى ذاته كما يعى عالمه، يرى ويسمع، ويحس، ويفكر، ويتكلم، ليظفر بالحقيقة العليا خاليةً من الأوهام».

وقد ركز مورجنتو أبحاثه على العلاقة بين القوّة أو المصالح القومية

والأخلاق، وكل ما كان يرمى إليه أن يفسر للأمركيين تقليداً قديماً، فنقل إلى الولايات المتحدة المعنى الكلاسيكى القديم لمشكلات القوة والسياسة الخارجية كما كانت فى التجربة الأوربية، وقد تعلم من فردريك الأوّل، وقد أعلن غداة تتويجه ملكاً على بروسيا التسامح مع اليهود والهوجينوت، تلك النظرة الإنسانية الواسعة، بقدر ما تعلم حقائق القوّة كما تعلم من الفكر الألمانى واليونانى أن الواجب الأوّل للدولة أن تذود عن نفسها، لتغدو حينذاك قادرة على التحدث عن القانون (أفلاطون)، وعلى الدبلوماسية أن تستند إلى القوّة إذا ما كانت ترمى إلى تحقيق الاستقرار والتفاهم الدوليين (فردريك الأكبر) أما النتيجة التى ترتبت عليها فهى ما يدعى أولوية السياسة الخارجية، وقد أدخل عليها بسمارك تقليدًا جديدًا هو التوتر السياسى، وكان فردريك الأكبر مثالاً للأرستقراطية الدولية التى يرى فيها رجل السياسة العالم من خلال ثقافة قومية عليا سامية، وأخذ بسمارك من هذه التقاليد نظرته إلى القيادة فرأى مصلحة الدولة البروسية فى أن تسلك جانب الاعتدال فى سياسة الضغط والتسامح على أسس من الأخلاق والالتزامات السياسية.

وكانت هذه التقاليد بعض فلسفة مورجنتو للعلاقات الخارجية، وهى التقاليد التى نقلها إلى الولايات المتحدة، وقد أدرك أن الأمريكيين ليست لديهم أى فكرة عن المصالح القومية ولا عن أولوية السياسة الخارجية. وكان الأمريكيون قادرين على تناول القانون الدولى والأخلاقيات متحررين من أى ضغط من جانب القوى السياسية بسبب

ما تمتعت به أمريكا من عزلة أتاحها لها موقعها الجغرافى الفريد وحماية الأسطول البريطانى لها فنأت بنفسها عن صراع القوى الكبرى فى أوربا، إلّا أن هذه الميزة الفريدة قد أخذت فى التغير، وعندما جاء مورجنتو إلى الولايات المتحدة كانت قد بدأت جولتها فى القيادة العالمية ولم يعد فى قدرتها أن تتجنب ضغوط السياسة الدولية، وبدأ الأمريكيون يدركون أنهم يعيشون فى عالم يخضعون فيه لقوّة الآخرين وتأثيرهم كما يخضع هؤلاء الآخرون بدورهم لقوّتهم وتأثيرهم، ولم تكن القوّة وحدها هى القاعدة لسياسة خارجية أمريكية ناجحة، ولكنها وسائل الاستقرار والتفاهم الدولية، وليست المصالح وحدها معيارا لسياسة خارجية، إذ أن المصالح القومية إمّا تقاربت أو ابتعدت فى العلاقات الدولية، والدبلوماسية وحدها هى التى تحقق الوفاق والراحة، فعندما يثور النزاع، يصبح على الساسة أن يتجاوزوا المشكلة القائمة، وأن يبحثوا عن إطار جديد يمكن أن يكون أساساً للتسوية، أو تحديد المصالح.

وقد وضع مورجنتو بضعة أفكار عن السياسة الخارجية تتوافق مع تغير المسرح، فترجم بعض الأفكار الأوربية التقليدية فى صورة تناسب التجربة الأمريكية وصاغها فى عبارات شيّقة واستمر يعيد التفكير فيها ويعيد صياغتها حتى تتوافق مع واقع الديمقراطية الأمريكية، هذه الديمقراطية التى دان بها وأعلى من شأنها وخاصةً فى مؤلفاته الأخيرة، وقد لقيت أعماله شهرةً واسعةً، بسبب ما أبداه من حفاوة وإكبار بتفرد الفكر الأمريكى والأنظمة الأمريكية، فى الوقت الذى اضطلع فيه بالدفاع دون مهادنة عما دعاه القانون الحديدى للسياسة الدولية.

وكان فى كل ما كتب يعبر عن مبدأ استوحاه من الفكر اليونانى - الرومانى ومن الفكر اليهودى - المسيحى، هذا المبدأ أن كلّ عمل إنسانى تحكمه المعايير الأخلاقية، وعرف الدور المتغير للحدود الأخلاقية على الواقع وما للقواعد التى تعرب عن الإيمان بقداسة الحياة الإنسانية من تأثير على الحرب والسلام، وأشار إلى سمو الأخلاق وانحطاطها، وقد ميزت اتفاقيات لاهاى بين المحاربين وغير المحاربين عند وقوع الحرب، إلاّ أن قصف الألمان المدمر لمدينة كوفنترى ثم وارسو، وما كان بعد ذلك من جميع المشتركين فى الحرب كان نقضاً صريحاً لتلك القاعدة، فالعلاقة بين الأخلاقيات والسياسة الدولية - وهو ما يؤكده مورجنتو - تتأثر إلى حدٍّ بعيد بالعوامل التكنولوجية كما تتأثر بالثقافة والزمن، والمبادئ الاخلاقية للقوميات وهى تمر فى مصفاة الواقع الثقافى والاجتماعى تتباين وتختلف فى ممارستها عمّا هى عليه فى الواقع العالمى.

وبدت تلك النظرة للأخلاقيات والسياسة الخارجية واضحةً جليةً عندما أثير موضوع حقوق الإنسان. وتقدم مورجنتو بسؤالين فى هذا الصدد: إلى أى مدى يحق لشعب أن يفرض مبادئه على الشعوب الأخرى؟ وإلى أى حدٍّ يمكن أن يجد تطبيق بعض مفاهيم حقوق الإنسان على شعوب أخرى نوعًا من التبرير الأخلاقى والإقناع العقلى؟

ومن قبيل ذلك ما أشار إليه فى التزام الولايات المتحدة الفريد بمبادئ حقوق الإنسان وغيبة ذلك الالتزام إلى حدٍّ ما فى إفريقية مثلاً. كما تساءل عن علّة هذا الإلحاح الأمريكى على كافة البشر فى أن

يسلموا بسياستها الصريحة وتقاليدها الأخلاقية. ولم تكن حملة الرئيس كارتر لحقوق الإنسان، كما يقول مورجنتو من تقاليد أمريكا السابقة التى تضع التجربة الأمريكية أمام العالم كمثال، وإن كان الرئيس ودرو ويلسون قد خرج على تلك القاعدة الأمريكية حين دعا القوميات، وبقية العالم للتسليم بالديمقراطية الأمريكية.

ولا يسلم مورجنتو بالأناشيد الويلسونية فى الأخلاق وفى السياسة الخارجية ولا بالحملة التى يشنها الرئيس جيمى كارتر لحقوق الإنسان العالمية لسببين :

١ - من العسير أن تلزم العالم أجمع بتقبل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

٢ - ولن تستطيع الولايات المتحدة كقوّة عظمى وبمالها من مصالح ضخمة فى كافة أنحاء العالم (وبعضها أكثر أهمية من حقوق الإنسان) أن تتابع سياسة حقوق الإنسان متابعة مستمرة.

وإن كنا قادرين وهو ما يجب أن نقوله للاتحاد السوفيتى أن معاملته للأقليات تتنافى مع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وإن كان من المحتمل أن تكون بعض الوسائل الخاصة الأخرى أقوى أثرًا. وقد غاب عن مورجنتو أن قادة الاتحاد السوفيتى لا يعدون إلحاحهم فى نشر مبادئهم الأخلاقية وسياستهم المعادية تهديدًا لنظامهم السياسى القائم.

إلّا أن مورجنتو لم يكن يرى فى حقوق الإنسان صورةً غير مستوية، ولكنه يراها صورةً عامةً للصلة بين الأخلاق والسياسة الخارجية،

فالناس جميعًا بطبيعتهم أخلاقيون واجتماعيون لا لشيء إلّا لأنهم بشر، ويعملون جميعاً بشتى الطرق على مبادئ الأخلاق، ولكنهم يواجهون العديد من المتناقضات والعثرات الأخلاقية والمنطقية، وما من معركة سياسية أو أخلاقية إلّا وترى كلّ حزب يدعى أنه ينشد وجه الله، ولكن الله لا يمكن أن يكون مع الشيء وضدّه فى آن واحد، والمعيار الوحيد للساسة إذا ما كانوا ينشدون الحق فى الأخلاق وفى السياسة، هو هذا المعيار الذى ساقه لنكولن. ويقوم على : دراسة الحقائق المجردة العارية لطبيعة المشكلة، ومعرفة ما هو محتمل، وإدراك ما هو حق ويقبله العقل.

ويستشهد مورجنتو، على هذا المعيار الذى أخذ به لنكولن طوال حياته فى قيادته السياسية، بما كان من حياته الشخصية، فيقول : إنه لم يعرف إنساناً أكثر إصراراً منه على فعل ما يراه حقاً وصواباً، وما من إنسان غيره جاهد دون خوف أو ملل إعلاءً للحق. وظلّ طوال حياته يواجه العالم وحده دون يأس أو مرارة، وتصدّى لتلك الأعراف الضاربة بجذورها فى الفكر الأمريكى، وأطاح بكلّ ما علق بها من أوهام وثنية، ينشد الحقيقة دائباً، وكان شهماً متسامحاً مع مخالفيه فى الفكر أو العمل، سخيًا غاية السخاء مع أصدقائه. وأردّد ما قاله «ولتر ليبمان» مؤمناً بها : لقد كان فى الواقع أعظم من عرفت من رجال الأخلاق.



نيكولاس ج. سبيكمان
(١٨٩٣-١٩٤٣)

ولد نيكولاس ج. سبيكمان فى مدينة أمستردام بهولندا فى الثالث عشر من أكتوبر ١٨٩٣، ونزح إلى الولايات المتحدة عام ١٩٢٠، للدراسة ونال درجة البكالوريوس عام ١٩٢١، والماجستير فى نفس السنة، والدكتوراة عام ١٩٢٣ من جامعة كالفورنيا، وعمل صحفيًّا بادئاً فى الشرق الأدنى من عام ١٩١٣ إلى عام ١٩١٦، وفى الشرق الأوسط من عام ١٩١٦ إلى عام ١٩١٩، وفى الشرق الأقصى من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٢٠، وعين محاضرًا للعلوم السياسية وعلم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا من عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٢٥ قبل أن يتركها إلى جامعة ييل عام ١٩٢٥، حيث أصبح رئيسًا لقسم العلاقات الدولية، ومديرًا لمعهد الدراسات الدولية من عام ١٩٣٥، حتى عام ١٩٤٠، وقد تركزت كتاباته الأولى فى علم الاجتماع ومن بينها كتابه عن : «نظرية جورج سيمل الاجتماعية[1]» ولكن كتاباته الأخيرة كانت فى أكثرها عن الجيوبولتكس والنظرية الدولية. وفى حياته القصيرة التى لم تتجاوز تسعاً

(١) The Social theory of George Simmel.

وأربعين سنة (توفى فى ٢٦ يونية ١٩٤٣) استطاع أن يقدم نظرةً حصيفةً عن القوى السياسية والمصالح القومية كانت لها آثارها العميقة فى الفكر الأمريكى.

وقدم سبيكمان ما قدمه أساتذة جيله من جهد لإقامة الفكر الدولى على الواقع السياسى، وأطلق على محاولته لفظ جيوبولتكس: «وإذا كان بعض الكتاب قد جاروا على لفظ الجيوبولتكس، وشوهوا معناه، فليس هذا مدعاة للحملة عليها أو نبذ الأسس التى تقوم عليها، فما هى فى الحقيقة إلاّ مسّمى لمنهج فى التحليل، وكم من البيانات على أعظم قدر من الأهمية للوصول إلى قرارات حكيمة فى بعض أمور السياسة الخارجية».

ولم يسلك سبيكمان الطريق الذى سلكه «كارل هوسهوفر» وشيعته طالما نبذوا المنهج العلمى فى تأييد السياسة، وكان يرى أن المدرسة الألمانية قد ضلّت طريقها: وأن هتلر قد اتخذ من الجيوبولتكس إداة لتبرير سياسته.

وكان سبيكمان يرى أن الجغرافيا هى العامل الأوّل فى تشكيل السياسة الخارجية، ولكنه حذّر من اتخاذها قاعدة لكلّ شيء، وإن كان الموقع الذى تحتله الدولة من الحيز العالمى وعلاقتها بمراكز القوى على اختلافها هو الذى يحدّد مدى أمنها، فإذا أرادت أن تعزّز كيانها فإن على الشعب أن يصون أمنه ويعزّزه ويتخذ من ذلك غايته الأولى. وكان صدقه وصراحته سبباً فى اتهامه بالسخرية وأن سياسة الواقع قد غشيته

بسحرها ولكنه يجيب عن هذا الاتهام بقوله : « لقد كان للقوّة مسمّاها السيء، أمّا الالتجاء إلى القوّة فهو وحده موضع الإدانة. . وهناك ميل عند بعض الليبراليين والعديد من المثاليين كما يسمون أنفسهم. لتصديق أن موضوع القوّة فى المحيط الدولى موضوع لا يصح الكلام فيه إلاّ فى حدود الإدانة الأخلاقية » ويمضى قائلاً : » إن التصورات والمثل السياسية ما لم تسندها القوة، تبدو قيماً ذاوية » وأعظم ما كتب سبيكمان كتابه : « الاستراتيجية الأمريكية فى عالم السياسة[1] » (١٩٤٢) ولعلنا لا نعثر فى كلّ ما كتب عن السياسة الدولية، على مثل تلك البراهين والأدلة التى ساقها عن العزلة والمشاركة الدولية دقّةً ومنهاجاً، وقد أدرك سبيكمان أن العناصر التى تقوم عليها كلٌّ من هاتين السياستين أكثر إلحاحاً واستمراراً مما يرى الجميع، وبخاصة من جانب هؤلاء الذين يظنون أن الشعب الأمريكى يستطيع أن يدرك إدراكاً سريعاً الاتجاهات الدولية، فللعزلة مثلا جانبها العاطفى وجانبها الاستراتيجى : فهى من الجانب العاطفى تستهوى المهاجرين وذويهم ممن خلفوا أوربا وراء ظهورهم، ولايحبّون ما يذكرهم بالعالم القديم. أما وقد أخذت الحروب والمنازعات فى العالم الآخر تقتحم عليهم ملاذهم الجديد، فإنهم ينشدون الملاذ فى عقيدة لا تثير لديهم أى اهتمام بأوربا، ثم إنهم قد جاءوا وفى أعماقهم تصور لسياسة خارجية مضى عليها قرنان من الزمان، ففى بواكير القرن التاسع عشر عندما طلبت انجلترا من الدنيا الجديدة أن يكون لها دور فى توازن القوى فى أوربا، وعندما سئلت أمريكا أن يكون لها دور فى

---

(١) America's strategy in World Politics.

مسأله مراكش وفى مؤتمر برلين، وعندما أثار رجال الكونجرس الأمريكى الحوار حول عضوية أمريكا فى عصبة الأمم، كان موضوع الحوار عما إذا كان النظام والتوازن فى أوربا وآسيا مما يهم أمريكا أو يعنيها. ولم ير دعاة العزلة ما يحول دون قيام حيّز دفاعى مناسب من المياه الأقليمية إلى الساحل الكاريبى، أو حتى نصف الكرة الغربى، ويرى سبيكمان أن أمريكا حتى فى الأربعينيات مازالت تبقى على تلك المعالم الآبدة من سيكلوجية «أمريكا الحصينة» فى بعض مواقفها من الأزمات الأوربية.

أما التكامل والتمزق فى منهج سبيكمان فيرجع إلى إدراكه للأساس الفكرى لدعاة الدولية ولدعاة العزلة، وأن كليهما يعوزه السداد، فى الأزمات المتعاقبة، كان أولئك المتحمسون من دعاة الدولية «من هؤلاء الذين يستوحون بواعثهم المثالية، فالبعض يرى المشاركة (فى الأزمات العالمية المتعاقبة) لأنهم أقرب إلى البريطانيين، وآخرون رأوا عندما بدأت الحرب المذهبية أن علينا التزامًا أخلاقيًّا بمدّ يد العون إلى الشعوب التى تشترك معنا فى نظمها السياسية والاجتماعية وبدت قلة برأى صريح قاطع وهو أن خط الدفاع الأول عن الولايات المتحدة هو فى المحافظة على توازن القوى فى أوربا وآسيا، وإلاّ تهاوى خط الدفاع الثانى فى نصف الكرة الغربى.

ومضى سبيكمان يقرع تلك المذاهب السائدة، ويعلن عام ١٩٤٢ : «لن يكون ثمة خلاف من حيث الأساس، بين النظام القديم والنظام الجديد، وسيبق المجتمع الدولى على نهجه ماضياً على نفس المسارات

الأساسية للقوى القديمة، عالم القوى السياسية، أما الشعوب التى تتحاشى مزالق السياسة الخارجية، فإنه ينذرها: «بأن التوازن بين القوى لا يثبت بطبيعته على حال، فهو دائم التبدّل، دائم التغيّر، وليس من الضرورى أن تكون القوى فى المجتمع الدولى مثالية، ولكن طالما نستطيع أن نأسى على ما ينتابها من قصور، فإننا نحسن صنعاً عندما نذكر الحاجة الماسة لقيام نظام دولى من دول مستقلة «وعندما نناقش الأمن الجماعى، وهو ما يندّ عن معنى العدوان، تبدو الحاجة إلى قوّة بوليس عالمية، ولربما لحكومة عالمية» ثم جاء بمبدأ أساسى، إذ يقول: «عندما.. يصبح الضغط غير متكافئ، فإن الحدود تتحرك. ومشكلة الأمن الجماعى هى مشكلة التكافؤ بين هذه الضغوط، وطالما بقيت هذه المشكلة دون حلّ، طالما بقيت ظاهرة التوسع كما هى بادية مستمرة» وبالرغم من كل ما يقال عن عالم شجاع نبيل، فإنه ينذر «بأن التاريخ يشير إلى تكرار ظاهرة التوسع وما ينجم عنها من توالى صور المنازعات، وليس ثمة ما يدعو إلى انتحال أو تغيّر أو اختفاء تلك الأنماط من سلوكيات الدول بتلك الصورة الفجائية» ولا يعنى هذا أن تبقى سياسة أمريكا الخارجية أسيرة الماضى، «فليس التوافق مع الماضى ولكن التفاعل مع الحاضر هو السبيل الوحيد لسياسة سليمة، وليس بالتحديد اختيار أمثلة معينة من تاريخ الولايات المتحدة، ولكنها التجربة العامة للدول هى ما يجب أن تهتديها لعمل مبرمج»

وكلّ ما قلناه جدير بأن يذكر لسببين، أولهما: الخط الجديد فى تناول العلاقات الدولية، من واقع التجارب العامة التى خاضتها الدول،

وتحتل لذلك مكاناً فسيحاً فى دراسة السياسة الدولية. وأكثر من هذا أن سبيكمان فيما يبدو أخذ يتخذ مما يقع فى الحاضر وسيلة لرؤية المستقبل، فنراه يكتب فى الأربعينيات عندما كانت المشاعر طيبة نحو روسيا : «إن دولة روسية فيما بين الأورال وبحر الشمال لا يمكن أن تكون أكثر فطنةً من دولة ألمانية فيما بين بحر الشمال والأورال» بل وأكثر من ذلك جرأة، ما أعلنه خلال الحرب العالمية الثانية : «مرتان فى جيل واحد نمدّ يد العون إلى بريطانيا العظمى، حتى لا تقف هذه الجزيرة النائية الصغيرة فى مواجهة تلك الدولة العاتية التى تقف أمامها على شاطئ القارة، فإذا كان لمبدأ توازن القوى أن يسود فى الشرق الأقصى، فإن على الولايات المتحدة أن تحذو نفس السياسة فى حماية اليابان» وفى فترة ساد فيها الوفاق العلاقات الأمريكية الصينية، كان يرى فى الصين الجديدة الحية والمسلحة بسكانها الأربعمائة والخمسين مليون نسمة خطرًا لا يهدد اليابان وحدها، ولكنه يهدد معها موقف القوى الغربية». ولم يسترح لأولئك الذين كانوا ينادون بتدمير ألمانيا تدميراً تاماً، حتى اتخذ ناقد من موقفه هذا سمة لأغرب ما يمكن أن يتخيله إنسان، إلاّ أن سبيكمان يبقى على إصراره: «فإن مابذل من جهد فى الحرب الحاضرة. كان دون ريب للقضاء على هتلر والحزب الاشتراكى الديمقراطى، ولم يكن أبدًا للقضاء على ألمانيا كقوّة عسكرية» وصاغ نبوءاته تلك فى قالب عقلى متماسك بقوله إن الروعة الكامنة فى القوى السياسية هى ألاّ يضنى أحد فيها بأصدقائه، وكان سبيكمان يتميز بنوع من القدرة على التنبؤ السياسى، ويشترك فى هذا مع أكثر فلاسفة

الحضارة الغربية رجاحة عقل ممن يرون صورة المستقبل على ضوء مايتاح لهم من تصور عام للإنسان وللسياسة:

وكان فى تناوله للواقع السياسى يستند إلى قاعدة أوربية صلبة اتخذ منها أداة تساعد الامريكيين على إدراك مسئوليتهم القومية.



أرنولد ولفرز
(١٨٩٢-١٩٦٨)

ولد أرنولد ولفرز فى جالن بسويسرا فى الرابع عشر من يونية١٨٩٢، لأوتو وكلارا ولفرز، درس القانون بجامعات زيورخ ولوزان وميونخ وبرلين ودرس الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعتى زيورخ وبرلين، ودخل سلك المحاماة عام ١٩١٧ وزاول عمله فى سان جالن من عام ١٩١٧ حتى عام ١٩١٩، وعين محاضرا بالمدرسة العليا للسياسة فى برلين عام ١٩٢٤ وأصبح مديراً لها منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٣٣، وقضى فترة التجنيد فى رتبة ملازم أوّل بسويسرا من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩١٩، وفى أوربا، وقبل أن يرحل إلى الولايات المتحدة نشر كتبه : « التنظيم الإدارى فى الشركات المساهمة »(١) و « الأجور الأمريكية والألمانية »(٢) و « اتفاقيات السعر »(٣).

وقد مرت حياته بأربع فترات حاسمة، وفى قارتين، وكان ما قدمه

---

(١) Die Verwaltungsorgsne der Aktiengesellrchaft

(٢) A merikanische und Deutsche Loebne.

(٣) Das Kartellproblem.

للفكر الدولى انعكاساً لتجاربه العديدة، وما كان من تأثير الثقافتين الأوربية والأمريكية عليه.

ونال ولفرز درجة الدكتوراة فى القانون من جامعة زيورخ عام ١٩١٧، والدكتوراه بأعلى «درجات التفوق والامتياز»[١] من جامعة جيسين عام ١٩٢٤، ودرجات شرفية من «مونت هوليوك كوليج» ومن جامعة روشستر. وعندما توفى فى ١٦ يولية ١٩٦٨ دفن فى وطنه سويسرا، فى «سيلز بازيجليا» بمقاطعة إنجادين. وكثيرًا ما كان يزور سويسرا وألمانيا فى حياته، وأبقى على علاقاته الوثيقة بحكومتيهما الساميتين، وبقادة الجامعات فى كلٍّ من البلدين.

وهاجر ولفرز إلى الولايات المتحدة عام ١٩٣٣، وما لبث أن شغل عملاً أكاديمياً حين عيّن أستاذاً زائراً (١٩٣٣-١٩٣٥) ثم أستاذاً (١٩٣٥-١٩٥٧) بجامعة ييل وظلّ يشغل المنصب طوال أربعة وثلاثين عاماً، وأدّى خدمات عديدة للحكومة، فعمل فى البداية مستشارًا سنوات الحرب وبواكير الحرب الباردة، وفى الحرب الثانية كان خبيراً بمكتب قائد البوليس الحربى، ومكتب الخدمات الاستراتيجية، وأخيرًا بكلية الحرب الأهلية. ومعهد التحليلات الدفاعية، ووزارة الجيش ووزارة الخارجية، وأثبت وجوده كمؤرخ سياسى، ولسمته الأرستقراطيى وسجاياه الاجتماعية استطاع أن يشغل تلك الوظائف الاستشارية واحدةً بعد الأخرى وأن يكون قريباً من مراكز السلطة فى واشنطون.

---

(١) Summa Cum Laudi

وما من تقدير لأفكار ولفرز إلاّ ويبدو أكثر صعوبةً من تقدير فكر هؤلاء الكتاب أمثال «هربرت بترفيلد» و«ى. هـ. كار» أو «هانز مورجنتو» وذلك لأن نظرياته لم تكن قاطعةً.. كما أنها خالية من الغموض، متعددة الاختيارات كثيرة الجوانب، وعمل على أن يبدو فى صورة حميدة لدى العديد من الأساتذة وأهدى كتابه: «التنافر والتوافق»[1] إلى ذكرى الأستاذ سبيكمان «الزميل والصديق المبجل» واستمر يتابع كما كان «ستيرلنج» أستاذ العلاقات الدولية، جهد سبيكمان الرائد فى السياسة الدولية، ومع تأييده لسياسة القوّة، فقد كانت لغته أقل عنفاً وتعصّباً من لغة سبيكمان، وكان حريصاً على أن يعرف عنه أنه لا يقبل ما يؤكده سبيكمان من: «أن السياسى يمكن أن يبدى نوعاً من الاهتمام بالعدالة والصدق والتسامح ولكن إلى الحدّ الذى لا تعوقه تلك القيم أو تؤثر على ما ترمى إليه القوّة» وإن كان «وتنى جريزولد» رئيس معهد ييل للدراسات الدولية وكان مؤرخًا لايخفى نقده للطريقة الجديدة التى ابتدعها «فردريك س. دن» و«كلاوس نور» لتلك الدراسات، قد رأى ولفرز لنضجه التاريخى أكثر قبولاً، واشترك هؤلاء الكتاب المعتدلون من أمثال «لوسيان و. باى» و«هارولد ك. جاكبسون» و«روجر هلسمان» و«داڤيد ماكليلان» فى حفل تكريمه عند إحالته إلى التقاعد بكلمات طيبة ضافية، وكان ولفرز أكثر ميلاً إلى الدراسات العلمية من أولئك النقاد المتشدّدين تجاه السلوكيات السياسية، وإن كان يشجع طلاّبه على قراءة هؤلاء السلوكيين، من أمثال «روبرت

(١) Discord and Collabaration.

دال» و«كارل دويتش» وكان شغوفًا بالتلاعب بالنظرية، والادعاء، والبحوث الكمية فى العلوم السياسية ومما هو جدير بالذكر أن اتجاه القسم فى ييل إلى النظرية السلوكية قد بدأ عندما كان ولفرز أستاذًا لستيرلنج.

ويرى رينولد نيبور أن ولفرز فيلسوف سياسى وليس عالماً سياسياً، وكتب عنه : « إنه فيلسوف، فلا يمعن النظر فى شتى النظريات ويزنها ويزن مدلولاتها وكوامنها، أويناقش الصور الكبرى للعلاقات الدولية، ولكنه كأىّ فيلسوف نابه، كان يتحرّى الجانب العلمى فى اتخاذه من الحقائق التجريبية الثابتة معياراً أساسياً لدقّة التصورات، أو صحة الفروض العامة، وإلى جانب التاريخ والفلسفة كان ولفرز معنيًّا بالسياسة، فهو كما يقول نيبور : « إن كل ما يتناوله دكتور ولفرز من مسائل يأخذ طابعاً أكاديمياً، فتراه يطرق بها أتون العلاقات الخارجية المتفاقمة وينفذ إلى صميمها » وقد عكف طوال الإحدى عشرة سنة الأخيرة من حياته على إدارة وتوجيه «مركز واشنطون للسياسة الخارجية»، ورعاية المدرسة العليا للدراسات الدولية بجامعة جون هوبكتر، بالتعاون مع « بول هـ. نيتز» المدير السابق للتخطيط السياسى بوزارة الخارجية، ويلخص تلاميذه حصيلة فكره على الوجه الآتى : « تميز أرنولد ولفرز بأنه جعل النظرية مطابقةً للسياسة، وتحليل السياسة خاضعاً للبصيرة التى تسبق النظرية المنتقاة » وقد مزج ما بين العبقرية النظرية لأوربا والعبقرية البرجماتية لأمريكا وحاول أن يخب بالاثنين معاً.

وكان أوّل كتبه، ولعله أهمّها جميعاً، كتابه : « بريطانيا وفرنسا

فيما بين الحربين»[1] (١٩٤٠)، ويسفر عنوانه الفرعى: عن موضوعه: «استراتيجيات السلام المتضاربة منذ فرساى حتى الحرب العالمية الثانية» وفى التعريف به يكتب: «إلى صديقى السيد. نيكولاس ج. سبيكمان، بكل ما أدين به له من عرفان بالجميل لنقده الواعى ونظرته الثاقبة.. ونصيحته التى لاتخطئ وتوجيهاته الغالية» ويبدو تأثير سبيكمان أكثر ما يبدو على ولفرز فى دراسته القديمة تلك أكثر مما يبدو فى مؤلفاته اللاحقة، ففى هذا الكتاب «بريطانيا وفرنسا فيما بين الحربين» نراه يقدم وصفًا لفترة ما بين الحربين يختلف إلى حدٍّ بعيد عما قدمته الكتابات الأمريكية حين اتخذت من فشل عصبة الأمم ورفض أمريكا لها تفسيرًا للأحداث المؤسفة التى أدّت إلى قيام الحرب العالمية الثانية، وردّ ولفرز على ذلك بتحليل السياسات القومية المتصارعة: «فليست هناك قوّة كبرى لا فى داخل أوربا ولا فى خارجها لم تكن سببًا فى مزيد من المتاعب... فالاتحاد السوفيتى يسعى لتقويض النظام الاجتماعى فى أوربا الغربية، واليابان وهى تبدأ حقبةً جديدةً من التوسع الاستعمارى، والولايات المتحدة بانتقاضها المفاجئ على سياسة المشاركة.. ورجوعها إلى سياسة العزلة، وأخيرًا فقد كان لكل دولة أوربية من المتاعب مالا يحصى.. (ولكن) عندما تمزقت تسويات مابعد الحرب، وغرقت أوربا فى الحرب مرةً أخرى، فإن سياسة كلٍّ من فرنسا وبريطانيا أكثر من غيرهما كان من نصيبها الفشل الذريع».

---

(١) Britain and France Between two Wars.

واتفق البلدان، وهما أكثر ما يعنيهما هـذا الأمـر، على الأهـداف النهائية لإقرار السلام ومقاومة أى تمرد مـن جـانب القـوى الأخـرى النافرة، ولكنهما اختلفا حول تحقيق هـذه الأهـداف، فقـد رأت فـرنسا الغاية فى سياسة الأمن. وقيام قوّة كبرى فى مواجهة ألمانيـا، بينما تـدعو الاستراتيجية البريطانية إلى إزالـة أسـباب التمـرد، والمضى فى إقـرار ما نصت عليه تسوية السلام، ثم كان الوجه الثالث من التعقيـدات فى استراتيجية ويلسون الداعية إلى الأمن الجماعى، وإقامة أنـظمة ديمقـراطية فى بلدان وسط أوربا. وكان على دول وسط أوربا بالاشتراك مع بـريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة أن تقيم عصبةً مـن الـدول الـديمقراطية تحقـق الأمن والنصفة للجميع، وجد هذ الخلاف الثلاثى حول وسـائل صـيانة السلام، ومع أن ولفرز لم يشأ أن يغفل دور الولايات المتحدة، فقد فضل أن يركز على هاتين الاستراتيجيتين المتباعدتين لكلٍّ من فرنسا وبريطانيا والتى مضت كل منهما فى إتجاه يناقضُ الآخر، وانتهت إلى تفسخهما بدلا من أن تكون كل منهما قوِّة للأخرى، وبتأثير سبيكمان يعزو ولفرز اختلافهما إلى مـوقعهـما الجغـرافى الفـريـد ومـدى قـربـه من ألمـانيـا،فقـد شغلت فرنسا إن لم يكن قد ألم بها الذهول خـوفاً مـن تهديـد ألمانيـا لأمنها إذا ما تجاوزت قوتها الحدّ الـذى رسمتـه معـاهدة فـرساى، أما بريطانيا وهى تحتل موقعاً نائياً فإنها كانت أكثر ميلاً لاسـتعادة ألمانيـا قوّتها تأكيداً لمبدأ توازن القوى فى أوربا ولتحـول دون انفجـار الشـعوب التى لا تملك، وأدت سياسة التحدى التى سارت عليهـا بـالتوسع شرقـاً دونها غرباً إلى تعثّر الوحدة الإنجليـزية الفـرنسية، فقـد رأت فـرنسا أن

استقلال النمسا ووحدة بولندا وتشيكوسلوفاكيا الإقليمية مما يتصل بمصالحها القومية، أما بريطانيا فإن هذا الشرق هو الموقع المثالى لإرضاء ألمانيا وإذعانها، إلاّ أن أنصار الأمن الجماعى فى بريطانيا كانوا يتفقون مع فرنسا فى نظرتها إلى بولندا وتشيكوسلوفاكيا. ولكنهم لم يتجاوزوا فى رأى ولفرز «الاهتمام الأكاديمى، فليس من اليسير أن يتحمل شعب التضحية بمصالحه القومية من أجل عصبة مهما كانت أهميتها»

أما القضية الأساسية لفترة ما بين الحربين (وهى نفس القضية التى تنبأ ولفرز بأنها ستكون قضية ما بعد الحرب العالمية الثانية) فهى كيف يتسنى كبح جماح قوّة ألمانيا - حدودها، وتسليحها، وتأثيرها الاقتصادى، والحد منه إلى المستوى الذى يحول دون مقاومة ألمانيا وتمردها يمكن أن يصبح خطرًا يهدّد الاستقرار الأوربى.

«وقد تكون هناك فرصة لاستقرار دائم إذا استطاعت فرنسا وبريطانيا وألمانيا أن تصل معًا إلى اتفاق حول المستوى الذى تكون عليه قوّة ألمانيا يرضى به الطرفان.. وتدل التجربة على أن توازن القوى هو السبيل الوحيد ولا سبيل سواه، وليس هو توازن القوى بمعناه القديم حيث كان التوازن بين بريطانيا وكافة القوى الأخرى، بل هو التوازن الذى يضعها جميعاً فى كفّة واحدة... وقد يشعر البعض بالقنوط إذا ما رأى أن أوربا تسير نحو هذا المنزلق الخطر فى لعبة توازن القوى إلاّ أن هؤلاء القانطين، لابدّ وأن يدركوا، إذا ما تحرروا من الأوهام أن أى حلٍّ آخر لن يلقى قبولاً، فطالما كان هناك هذا العدد الكبير من

الدول المستقلة صاحبة السيادة فى أوربا، طالما كان توازن القوى هو البديل الوحيد لسيطرة شعب على غيره من الشعوب أو سيطرة جماعة منها على غيرها »

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية مضى ولفرز فى كتاباته عن السياسة الخارجية والحاجة إلى السلام. ونشر فى إبريل ١٩٤٥ مقالاً فى الكتاب التذكارى لمعهد ييل عن : « التناحر والتوافق فى سان فرانسيسكو » قسّم فيه المشتركين فى مؤتمر الأمم المتحدة لوضع نظام دولى إلى ثلاثة كبار، وفرنسا، والقوى الأقل، وحذّر : « من أن ينتهى هذا الاهتمام البالغ بتحقيق الوفاق بين القوى الكبرى، والذى بدأ فى دمبارتون أوكس، واكتمل فى يالتا، إلى غير جدوى، ما لم تنل القوى الصغرى التى دعيت للمفاوضات أى ترضية لمطالبها » وقدم تحليلاً لمساومات القوى الكبرى المشتركة. وحدّد نقاط الجدل بما فيها هذا الجدل الذى تناول العضوية الدائمة للقوى الكبرى فى مجلس الأمن، كما تناول متغيرات السلام المناقضة لسلامة القصد فى تسويات الحدود (كهذه التسويات المشئومة بعد فرساى) وعلاقة الإقليمية والمعاهدات فى هذا النظام الدولى الجديد للأمن. وفى كافة هذه المسائل كان ولفرز يصرّ دائماً على أن تقوم بريطانيا والولايات المتحدة بدور السمسار الأمين فى سان فرنسسكو. وعلى الولايات المتحدة ألّا تبدو وهى تساوم أنها تبذل أىّ مقابل لتتجنب فشل المؤتمر. وتبدو توصياته السياسية عند قيام الأمم المتحدة أقلّ أهمية من كل ما قدّم من تصورات وما أنجز من فكر،

وقد عدّ قيام الأمم المتحدة على هدى السياسات الخارجية التى تنطوى عليها آمال أعضائها، كما عدّ من قبل عصبة الأمم فى كتابه المبكر « بريطانيا وفرنسا فيما بين الحربين » ففى كلا المرتين كان أستاذ ييل سابقاً على عصره، فقد ذهب أكثر معاصريه إلى اعتبار الأمم المتحدة بناءً تنظيمياً، وأغفلوا تحليل السياسات الخارجية وتأثيرها على قضايا السلام، وإن كان ما تفردّ به ولفرز مما يعزى إلى حدٍّ ما إلى تأثير التقاليد الأوربية التى غلفت فكره.

وقد أصدر معهد ييل عام ١٩٥٠ كتاباً تذكاريًّا آخر بقلم أرنولد ولفرز، بعنوان : « ألمانيا الغربية : أمحمية أم حليف[1] ؟ » جعل منه دراسةً مشتركةً تعاون معه فى إعدادها صفوة المسئولين فى الولايات المتحدة وفى ألمانيا، فى تلك الفترة وقد بدا فيها تجدّد التهديد الألمانى حينذاك بعيد الاحتمال، اختفى هذا التهديد تماماً فى حمىّ الصراع بين الشرق والغرب، وبدا الاتحاد السوفيتى وكأنه يحاول أن يضم ألمانيا إلى نطاقه يوماً ما، وأخذ ولفرز يناقش السياسة الأمريكية تجاه ألمانيا، وأن عليها ألاّ تحدّ من قوّة ألمانيا وأن تتخّذ منها صديقًا جديرًا بثقتها فى العالم الغربى، وأخذ يقارن بين ما ترجوه وتتطلع إليه جمهورية بون فى الخمسينيات فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وما كانت تتنشده جمهورية ڤيار فى العشرينيات بعد الحرب العالمية الأولى، ورأى أن موقف جمهورية بون أكثر سداداً، وأثنى على نظام « كونراد أديناور » وأخذ يفنّد كلّ نقد

(١) West Germany – Pratectorate or ally.

وجهه الصحفيون الأمريكيون لحكومة ما بعد الحرب فى ألمانيا. وأشار إلى نجاحها فى مقاومة النازية، وقرر أن « الوقت قد حان لوضع نهاية لأى محاولة منّا لإقامة ديمقراطية لا تجد لها قواماً أو كياناً فى بلاد ترتبط بنا سياسيًّا فى الوقت الحاضر» أما موضوع. نزع سلاح ألمانيا أو إعادة تسليحها فقد كان يعزز فكرة إعادة تسليحها «فإعادة تسليح ألمانيا وفقًا للمستوى المرسوم للبلاد الأوربية، سيتقرر مع الزمن - وإن كان من الأجدى ألاّ يمر وقت طويل عليه». واقترح أن تتحوّل الحماية الأمريكية على ألمانيا الغربية إلى تحالف جديد كامل: «وأن يسمح لها بالتسلح إلى الحدّ الذى تتطلبه الخطة الاستراتيجية العامة التى تملتها، على أن يبقى الوضع القائم على ما هو عليه » حتى تقوم ألمانيا الحليفة لتشارك فى الحلف الدفاعى لمعاهدة شمال الأطلنطى، فالضروره الملحة لتقوية الدفاع الأوربى، وهو ما يراه ولفرز غير واف إلى حدٍّ مؤسى، فى حاجة إلى قوّة ألمانيا العسكرية لتأخذ مكانها فى ساحة التوازن.

ومهما تكن الأسباب التى أحاطت بموقف ولفرز عام ١٩٥٠، فإن الشواهد تدلّ على أنه قد بدّل من نظرته تلك، ففى عام ١٩٤٧، كان يعرض فكرة ألمانيا الموحّدة فى إطارها الاقتصادى والسياسى.

فعلى الرغم من الأخطار الناجمة عن تلك الوحدة... فإن قيام ألمانيا الموحدة أخفّ الضررين... ومنع تسليح ألمانيا، فإن الكيان العسكرى والاقتصادى مع السيطرة الدولية على صناعات الرور أقوم سبيل للنجاح» وبدا تشيعه لإعادة تسليح ألمانيا عام ١٩٥٠، وعارض

أى تأخير أو شك قد تثيره أى محاولة (وهو ما يمكن أن يواجه الفشل فى النهاية) لخفض القوات المتحالفة والقوات السوفيتية فى كلٍّ من ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية فى إطار تسوية سياسية عامة.

وفى كتابه هذا عن ألمانيا الغربية يسفر ولفرز عن ارتباطه بالمؤسسات السياسية والعسكرية الأمريكية، وأعلن عن معارضته للسياسيين الواقعيين من أمثال «ولترليبمان» و «جورج ف. كينان» و «هانز ج. مورجنتو» ومع أستاذه «نيكولاس سبيكمان» وكان الساسة الواقعيون يعتزون باستقلالهم التام عن أقطاب السياسة الخارجية الذين يقصرون نفوذهم على الإدارة، أما ولفرز فقد بدا بالقياس إليهم شديد الولع بأروقة القوّة. (وقد لمست فيه التطلع إلى الصدارة عندما زارنى، وكان موظفًا صغيرًا بمؤسسة روكفر - فبينما كنا ماضين فى حديثنا كان دائم الإلحاح على رؤية «دين رسك» رئيس المؤسسة) فإذا كان مورجنتو وكينان أكثر ابتعادًا عن أصحاب السلطة فإن ولفرز كان دائم السعى إليهم.

وفى عام ١٩٥٦ قام مع تلميذه « لورنس ى. مارتن » بتقريظ كتاب للقراءة عن « التقاليد الأمريكية الإنجليزية فى الشئون الخارجية » وفى عام ١٩٥٩ اشترك مع هيئة الابحاث فى مركز دراسات السياسة الخارجية بواشنطون فى إعداد وطبع أوّل دراسة كبرى عن « سياسة التحالف فى الحرب الباردة » ووصف سياسة التحالف بأنها « كافة الجهود التى تبذل لمنع البلدان الأخرى من اتخاذ جانب المعسكر السوفيتى » وكان الكتاب عن الحرب الباردة وجرياً مع الاتجاه السائد حينذاك أشار إلى الخطر

الكامن فى نموّ القوّة السوفيتية الصينية (ولم يعط أىّ دليل على توقّع أىّ انفصام بين هاتين القوتين الشيوعيتين) وشبهّ مسئولية أمريكا بمحور عجلة ذات أذرع عديدة ينتهى كل ذراع منها إلى صديق أو حليف يسيطر على نهاية الذراع الذى يمتد إلى أرض الهامش، فإذا حلّ الخطر بحليف على طرف هذا الذراع عرفت به الولايات المتحدة عند المحور، إلاّ أن هذا الخط الدفاعى القوى قد يواجه ندًّا له فى تلك البلدان التى تقف فى مواجهة تلك الأذرع على الجانب الآخر أوعند الهامش الذى يرتكز عليه، ويخشى حلفاء الغرب الأسيويون من التركيز الأمريكى البالغ على النطاق الأوربى من الهامش، أو العكس وتلك هى المشكلة التى لاتجد لها حلاًّ فى نظام التحالف الأمريكى، وأحيانًا ما يقع الكثير من اللوم على الأمريكيين بسبب تلك الهستريا التى يسمونها التهديد السوفيتى، وإن كان من رأى ولفرز أن «تركيا أقرب إلى الولايات المتحدة منها إلى الدنمارك، وكذلك تايوان أقرب إليها من باكستان، ولوجود أمريكا عند محور العجلة فإنها وحدها دون القوى الأخرى التى تحمل مسئولية مايقع على الهامش ويمتد إلى المركز» ويبدو أن ولفرز ورفاقه فى مركز واشنطون لم يلقوا بالاً لما ينال أمريكا من مذمّة بسبب الدور البوليسى الذى تلعبه فى العالم ومايسببه من إغفال لمصالحها الحيوية، إلى جانب ما نجم عن المشاكل والعثرات فى كوريا وفيتنام، فلا يظهر لها أىّ ظلٍّ فى الكتاب.

وفى عام ١٩٦٢ نشر ولفرز مجموعة مقالاته التى دعاها: « التنافر والتوافق » وكانت عرضًا هامًّا للنظرية الدولية، مبتدئاً « بأقطاب السياسة الدولية » ومنها مقال عن « النظرية السياسية والعلاقات الدولية » (ومن

واجب الطلاب الذين يبغون المقارنة بين نظرة ولفرز ونظرة مارتن وايت أن يقرأوا تلك المقالة الأخيرة مع مقال وايت: «لماذا لاتوجد نظرية دولية ؟» وتصوّر تلك المقالات التنظير الدولى تصويرًا بانوراميًا بدايةً من دواعى قيام الدولة حتى إصدار القرار، وما من كتاب آخر يدانى ما كتب ولفرز فى تحليله الفلسفى للتركيب الفكرى الأمريكى والأوربى، ومن قبيل ذلك:

«لاتستدعى أى نظرية شاملة تقسيمًا للسياسة الدولية، إلى شقين، يقف أوّلهما على دور الدولة فى سياسة القوى (التصور الأوربى) ويقف الثانى على الدور البشرى والتكتلات الجماهيرية بكلّ خصائصها النفسية، ونزولها على رغبات الناس (التصور الأمريكى). وبدلاً من ذلك يجب أن يقوم تصوّر أحداث السياسة الدولية وتفهمها فى آن واحد على زاويتين، تستدعى أولاهما التركيز على سلوك الدول بوصفها تجمعًا منظمًا من البشر. وتستدعى ثانيتهما التركيز على الإنسان بمايعكسه من ردّ الفعل السيكولوجى على السلوك الذى تدين به الدولة ويتغلغل فيها أخيرا» وقد عمد الكتّاب الآخرون عندما نقلوا التقاليد الأوربية والتصور الأوربى فى دراستهم لسياسة أمريكا الخارجية، كما رأينا إلى ترجمتها وتطويعها للجانب الأمريكى، ولكن ولفرز أخذ يوائم بين الاثنين فى تركيب فلسفى واحد. وإن كان ولفرز قد نجح فى تقديم عمل يتواءم مع شقٍّ هامٍّ فى المجتمع الفكرى الأمريكى، وأضفى على كتاباته النظرية طابعاً تجريبيًا فقد كان يفتقد الثبات والدقّة، والتحديد، أكثر من كتابات أولئك الكتّاب

الآخرين. ويبدو ولفرز فى كتاباته الأخيرة كما لو كان فى حوار دائم مع نفسه، ومع محاولته التوفيق بين هذين الجانبين من التقاليد الأوربية والأمريكية، فيكتب مقالاً قبل عامين من وفاته، يقول فيه: «ليست هناك معركة حقيقية حول المبدأ القائل بأن الحكومات القومية تستهدى مصالحها القومية فى كلّ سياساتها» ويمضى فى قوله: «ولكن الخلاف أو الخصومة يدور فى الواقع حول العوامل التى تكوّن المصالح القومية، أو أى مصالح قَومية لأى شعب فى أى زمن» وحتى يوفق فى القياس بين الاتجاهين، فقد أخذ يؤكد حقيقة المصالح القومية (وهو ما تتميز به الكتابات الأوربية) كماأخذ يتعرّف على السمات المشتركة بينهما وبين المصلحة والقوّة واختار لذلك كتاب «القوة والغاية[1]» لتوماس كوك ومالكولم موس فى نقد التصور الأوربى وبعد أن استعرض الاتجاهين معًا قرّر فى لهجة لا تختلف كثيراً عما كانت عليه الفكرة التقليدية عن المصالح القومية: «فحماية الوطن الأمريكى من أى عدوان عسكرى ـ أو بمعنى أدق حماية النصف الشمالى من القارة الأمريكية - هو أبرز ما تقوم عليه المصالح الحيوية، وقد تحتل القمة بين هذه المصالح، وهو ما لم يعد موضع بحث». ومن العسير أن ندرك الفروق بين هذه النتيجة والنتائج التى يبرزها الساسة الواقعيون من اعتاد ولفرز أن يتناولهم بالنقد بين حين وآخر.

وعلى أى صورة كان تفكير ولفرز وكانت كتبه فقد قدم معبارًا بديلاً

(١) Power Through Purpose

لذلك المعيار الذى أخذ به الكتّاب الأوربيون الأمريكيون، وقد بدا أمام طلّابه «رائدًا من روّاد الواقعية.. وعامل إزعاج لهؤلاء الكتّاب المناليين ذوى النزعات الطيبة ممن بذلوا أقصى الجهد لتشكيل (تشويه) دراسة العلاقات الدولية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى» وفى نفس الوقت «كان قريبًا قربًا شديدًا من عالم الساسة الواقعيين إلى حدّ الجمود ولم يتسن له أن يكون سياسيًّا واقعيًّا» فحيثما كان ولفرز يلم إلمامًا كافيًا بمسئوليات رجل السياسة، كانت تلفه رؤى مبهمة حول تعريف المصالح وتحديدها، وإن كان قد فطن تمامًا إلى أن سياسة الدولة تمضى فى الواقع بين قطبين يحكمانها، يتعلق القطب الأول بمعطيات القوّة والثانى بالتباين النسبىّ فى القوّة، وقد رفض ولفرز ما زعمه الآخرون من تفرقة بين الأخلاق الفردية والأخلاق الدولية، وأكد أن: «طبيعة ردّ الفعل الأخلاقى للإنسان حيال المشكلات الحساسة تتحدّد بطابع المحبّة أو العداوة التى تسفر عنها المشكلة أكثر مما تتحدّد بأفعال الفرد كفرد، أو فرد يحمل مسئولية توفير الرفاه لدولته».

وفى نهاية حياته كان ولفرز قد ترك وراءه من طلابه المعجبين به ممن لايقلون عددًا عما كان لأى أستاذ آخر فى ميدان العلاقات الدولية منهم «روبرت س. جود» و «روجر هيلسمان» و «هارولد جاكسون» و «لورنس ى. مارتن» و «دافيد س. ماكلولان» و «لوسيان باى» و «ريتشارد سترلنج» و «ى. هوارد ريجنز» وليس هناك من يمارى فى إصراره طوال حياته على وضع فلسفة تركيبية للفكر الأوربى الأمريكى أثارت الكثير من الحماسة وأثارت مشاعر هذا الفريق من طلائع الباحثين، وإن كان كلٌّ منهم

قد انطلق مستقلاًّ بفكره، ولكنهم جميعًا يدينون بالفضل إلى هذا الأستاذ الذى دفع بهم إلى هذا الميدان من المنظمات والأساليب والأفكار الحافلة فى عالم السياسة، وإذا كان ولفرز قد أدّى ما عليه عندما اقترب بفكره من أولئك الأمريكيين التقليديين، فإنه ولاشكّ قد وجد فى تلك الطليعة من مفكّرى الشباب الأمريكى ممن زوّدهم بأفكاره وغذاهم بها. وقد كان له من الأثر على سياسة أمريكا الخارجية ما لم يكن لأى مفكر أوربى أمريكى آخر، حيث أقام الحجة على دقة تصوره الأوربى.

التوفيق بين
الواقعية والمثالية

جون هيرز
(١٩٠٨-   )

ولد جون هـ. هيرز فى دسلدورف بألمانيا عام ١٩٠٨ وتلقى تعليمه بجامعة كولون، وحصل منها على درجة الدكتوراه فى القانون العام، وكما كان أولئك العلماء الألمان البارزون ممن فرّوا من وجه النازية - ممن راح بعضهم يكمل دراسته أو يشتغل بالتعليم فى البلدان المحايدة كسويسرا وأسبانيا - هاجر هيرز إلى الولايات المتحدة عبر سويسرا قبيل الحرب العالمية الثانية، فعمل خلال الحرب مع هيئة مكتب الخدمات الاستراتيجية ووزارة الخارجية مع غيره من الألمان اللاجئين ممن أصبحوا أعلاماً فى السياسة الألمانية وفى الشئون الألمانية فى أعقاب الحرب، وقد بدأ حياته فى التدريس الجامعى بجامعة هوارد ثم بجامعة كلومبيا فمدرسة البحوث الاجتماعية الجديدة، وأخيراً مدرسة فلتشر للقانون والدبلوماسية، ولكن عمله الدائم كان بكلية مدينة نيويورك أستاذاً للعلوم السياسية مع الإشراف على دراسات الدكتوراه لخريجى جامعة مدينة نيويورك، كما كان على صلة وثيقة بالجامعات الألمانية سواء عن طريق البحوث أو التدريس بجامعة ماربورج أو جامعة برلين الحرة، ومن مؤلفاته عن ألمانيا وأوربا،

كتبه: «القوى الخارجية الكبرى»[١] (١٩٥٢) و«حكومة ألمانيا»[٢] (١٩٧٢) و «الحكومة والسياسة فى القرن العشرين»[٣] (الطبعة الثالثة ١٩٧٣)، كما قام بأبحاث لحساب بعض مراكز البحث التى تموها الحكومة، ونال منحة فوليرايت للأستاذية بألمانيا، وتعاون فى أبحاثه وكتاباته مع «جويندولين م. كارتر» وهو من روّاد العلوم السياسية للشئون الأفريقية حكومةً وسياسةً.

وقبل أن يسود هذا النمط الدارج للربط بين السياستين الداخلية والدولية بزمن طويل، كان يخوض بقلمه فيه، وكانت الموضوعات التى يكتبها فى السياسة المقارنة أكثر شهرةً لدى طلابه من كلّ ما كتب فى السياسة الدولية، وكان إيثاره لمنهجه هذا فى البحث قد فتح له ميدان الصحافة العلمية على اختلاف اتجاهاتها وفلسفاتها (مثال ذلك: أن هيرز كان واحدًا من أولئك القلائل المتمكنين من السياسة الواقعية ممن يدعون للحديث عن السياسة العالمية)، وقد استطاع بقدرته على التوفيق بين النظريات السياسية المتضاربة كالنظرية الواقعية والنظرية المثالية، أن يروض هذا التنافر بين الاتجاهين العقلى والتقليدى.

ثم إن هيرز، ممن يعدّون فى نفس الوقت من بين تلك القلّة من الدارسين الأوربيين الأمريكيين ممن كان لهم دور بارز فى دراسة السياسة الدولية فى الولايات المتحدة، ولا يقل دوره أهميةً عن دور « هاترج.

---

(١) Major Foreign Powers.

(٢) The Government of Germany.

(٣) Government and Politics in the Twentieth Century.

مورجنتو» و «كارل دويتش» و «أرنولد ولفرز» (وكانت سيرته مع سيرهم في تقديم «الدولة القومية وأزمة السياسة العالمية»[1]) ومع اتساع آفاقه واهتماماته الدراسية كان ممن يعدّون بين أساتذة الحكومات المقارنة، أكثر من كتّاب السياسة الدولية (وكانت كتاباته في السياسة الدولية أقلّ بكثير مما كتب «مورجنتو» أو «دويتش».

ولو أن هيرز قد أخلص البحث في السياسة الدولية دون غيرها لعلا نجمه فيها ولحقق فيها من المجد ما يفوق ما حققه في غيرها. وإن كان أكثر من نصف ما كتب حول السياسة المقارنة، كما كان المحرر المناوب لمجلة «السياسة المقارنة» وقد كانت دراسته الأولى في ألمانيا وفي معهد الدراسات الدولية العالي بجنيف في القانون لا في السياسة، وكان راعيه وموجهه «هانز كيلسن» صاحب «النظرية الخالصة للقانون» وكان بزوغ نجم هتلر قد شدّ هذا الفتى الصغير شدًّا عنيفاً إلى الدور الذى تلعبه القوة في الشئون الدولية، وكان أوّل مؤلفاته «فكرة الاشتراكية الوطنية عن القانون الدولى»[2] (طبع تحت اسم مستعار عام ١٩٣٨) حذّر فيه من خداع الحزب الوطني الاشتراكي، في منشوراته التي يحاول أن يحجب فيها نزعته العسكرية في بداية قيام النظام النازى، وانقشعت غمامة الوهم الذى يسود العالم عن عينيه مع فشل الأمن الجماعى، وانهيار الاشتراكية في روسيا تحت مطارق ستالين، وفوز النازية في ألمانيا.

---

(١) The Nation State and the Crisis of World Politics.

(٢) The National Socialist Doctrine of International Law.

إلّا أن ماحلّ به من خيبة الأمل لم تقض على مثاليته الوليدة أو نزعته الرومانسية التى لم تهن والتى اتسمت بها كل كتاباته من بعد، ففى مقاله الأوّل فى كتاب « الدولة القومية وأزمة السياسة العالمية » بعنوان « القوى السياسية والتنظيم الدولى » نراه يرسم صورة دقيقة « للنظام البين بين » وهو النظام الذى يقع وسطاً بين فوضى القوّة والفكرة المبهمة لحكومة عالمية. وقد شرح مذهبه فى المزج بين المثالية والواقعية فى مؤلفه الأصيل « الواقعية السياسية والمثالية السياسية : دراسة فى النظرية وفى الواقع»[1] (١٩٥١) وقد كتب فى فترة ما بين الحربين، وتعود أهميته إلى ما حواه من أفكار سياسية أصيلة لها قيمتها (مثال ذلك: مشكلة قوّة الأمن) أكثر مما تعود إلى صدق نظرته السياسية (وقد اعترف بفشله فى التنبؤ بانقسام العالم إلى كتلتين، وظهور الأسلحة النووية)، وكان مؤلفه التقليدى الثانى: «السياسة الدولية فى العصر الذرى»[2] (١٩٥٩)، لم يكتف فيه باستكمال النقص فى كتابه الأوّل فى شرحه لحقائق ما بعد الحرب، ولكنه أضاف إليه تصورات جديدة: منها مثلاً « عدم التدخل » لدى الدول المجاورة، وتصوره لانقسام العالم فى أعقاب الحرب وفى فترة الحرب الباردة إلى دول تابعة ودول صديقة، كما شرح استراتيجية الردع النووى لتجنب خطر الفناء النووى، وكان هذان الكتابان اللذان صدرا خلال الخمسينات ما رفع هيرز إلى الذروة بين مفكرى السياسة الدولية.

(١) Political Realism and Political Idealism: Study in Theories and Realities.

(٢) International Politics in the atomic age.

إلاّ أن أثر هيرز الخالد كصاحب نظرية، قد حدّ منه ثلاثة عوامل معينة : أوّلها، أنه يمثل - كما يقول - الأستاذ الفرد الذى يعمل مستقلاًّ بتفكيره الخاص، ونادراً، إن لم يكن إطلاقاً ما اشترك مع غيره من أصحاب النظريات بما فيهم أولئك الذين يشاركونه أفكاره، وقد يدين لهم ببعض الفضل، وثانيها : أن تطور أفكاره يتم عن اتجاهه لاحتواء المواقف الليبرالية الأتوبية (وقد ادّعى مرةً أنه ليبرالى واقعى) لا عن طريق النقد الذاتى أو الحوار الجدلى كما فعل رينولد نيبور، ولكن بأن يدفعها بحماسه الرومانسى. وثالثها : أن قدرة هيرز على إحكام أفكاره وترتيبها وفقاً للحقائق الجديدة قويّة ومحدودة فى آن واحد.

وقد قضى هيرز الحقبة الأولى من حياته فى دراسة الأمن الجماعى ومشكلات العصر الذرى الذى يعوق قيام الدولة الإقليمية ويحول دون نشوئها. أما كتاباته الأخيرة فتتناول العلم والتكنولوجيا والإسراع فى تحسين كافّة صور العلاقات الدولية، ولم يكتف بأن يؤثر باهتمامه مشكلات الغذاء والإسكان والإسراف فى استهلاك البيئة والموارد، و « بقاء الأخلاقيات » (وهى التى يغفلها أكثر الساسة الواقعيون)، بل خاض إلى جانبها فى القوى الثقافية والإنسانية وأثرها فى تلك الميادين الحيوية، وسلم بأن « أقل ما يبقى من القدرة على التمييز » يستطيع أن يقضى على مخلفات الماضى من المعايير الأخلاقية للعلاقات الدولية التاريخية لدى الأفراد والجماعات، وإن كان فى يأس شديد من إصلاح مساوئ الدولة القومية والعقبات التى تحول دون تطبيق المبادئ الأخلاقية فى أكثر

قرارات السياسة الخارجية ولا سيما فى الولايات المتحدة، والخطر الذى يتهدد الوجود الأمريكى انقسامه الداخلى إلى مجتمعين : مجتمع نشيط ومجتمع متوان (وهذا المجتمع المتوانى متخلف فى مستواه المعيشى)، والإسراف فى الاستهلاك وسيطرة المؤسسات وأنانيتها. واختفاء أشباح الديمقراطية فى حمأة التسلط الحميد أو ما نسميه «الفاشية الأليفة» فى أعقاب الحرب الفيتنامية.

وقد همّه وأقلقه «تضخم قوّة» القوى الكبرى، وقصور نظرتها وتطلعها إلى التفوق الذرى والسيادة الصناعية، كما أهّمه انصراف الناس عن التفكير دون فزع فى نهاية الحضارة (وأخذ يدعو إلى نوع من التأمل فى «وصية أخلاقية رقيقة» أو الاستعداد لمفارقة الحياة)

وكانت حياة هيرز الفكرية سفراً للأزمات المتتالية وما كان لها من أثر على مفكر ليبرالى واقعى مثله. وقد بدأ مسيرته بالبحث عن نمط من المعايير المنطقية، واجتازها إلى التفكير فى طبيعة الدولة (قصورها عن النفوذ، أو قدرتها عليه) وتشابك السياسات النووية الخارجية، وتطرق منها إلى دراسة السعى الإنسانى الحثيث إلى البقاء بالرغم مما يهدّد البشرية من مخاطر الفناء، وانتهى بها، بالرغم من المثالية التى بدأ بها، إلى رومانسية قانطة مكربة تلوذ فى قنوطها إلى حكمة «رينى ديبوا»- ما كل ما يأمله المرء يدركه[1] - وما لم يكن مثل هذا التحول الجذرى فى المعايير والمواقف والسياسات يسيرًا لدى هيرز، لما كان هناك مستقبل

(١) وهى حكمة شرقية أيضا. المترجم.

أمام البشرية، وقد يبدو حقًا أنه ألقى بالكثير من التبعات على كاهل السياسة الخارجية، وإنه ترك لنفسه العنان فى الكتابة عن الواقعية السياسية فى مؤلفاته الأخيرة، وقد يتساءل ناقد منصف عما إذا كان عزوفه عن روح الواقعية السياسية هو علّة ما انتابه من قنوط لفشل مرائية المتسامية واحدًا وراء الآخر، أم لأن رؤياه العالمية فى أخريات أيامه بما شابها من اهتمام متزايد بعوامل الانهيار العالمى كانت تنبىء بنهاية الحضارة؟ ومن الإنصاف أن نشير إلى أن هيرز كان عليه أن يضفى نوعاً من التماسك على نزعته الإنسانية العالمية، وكان عليه أن يختطّ طريقاً آخر يسلكه الناس والشعوب لتوفير الطعام، وللحدّ من الانفجار السكانى، وحماية البيئة من التلوث، وليعرف الناس فى هذه الساعات الأخيرة كيف يتحركون من واقعهم الذى يعيشون فيه إلى الواقع الذى ينشده لهم.

ومع ذلك فليس هناك من يشك فيما قدمه هيرز من فكر مستقل فريد باق فى رؤيته الأوربية الأمريكية، وقد كان أكثر من غيره من الأساتذة والدارسين الأوربيين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة قدرة على الاستجابة للتغيرات العالمية، وكلما جدت مشكلة كان يفسح لها ميداناً من فكره أو يعيد النظر فيها، ومع أنه كان يعيد النظر فى رؤيته لأهمية القوّة والمصالح القومية كلّما جدّ تغيير على مسيرة السياسة الدولية، فقد ظلّ على تمسّكه وإصراره بما للمناهج الجديدة من جاذبية فى دراسة السياسة الدولية، وظلّ على وفائه للقيم السامية للتاريخ السياسى وللنظرية السياسية الصحيحة.

وقد تبدو أهمية هيرز فيما كان له من تأثير بارز على الفكر الدولى بالرغم من وقوفه فردًا وحيدًا فى ميدانه الفكرى، فلم يترك مدرسةً فكريةً وراءه ولم يكن له من روّاد يتشيّعون له، وكان ميدانه التعليمى فى معاهد لا تتمتع برامجها بشهرة كافية، ولكن العلماء والمفكرين قد أخذوا نظرياته مأخذًا جادًّا، وأكبروا من دراساته وما اتسمت به من أصالة وتميّز.

كارل ولفجانج دويتش
(١٩١٢-   )

ولد كارل دويتش فى الحادى والعشرين من يولية ١٩١٢ بمدينة براج، تشيكوسلوفاكيا لأبوين هما مارتن دويتش، وماريا دويتش، وتلقّى تعليمه بالجامعة الألمانية وجامعة تشارلس ببراج حتى عام ١٩٣٨، حين غادر تشيكوسلوفاكيا إلى الولايات المتحدة هرباً من نظام هتلر، والتحق بجامعة هارفارد «قسم دراسة الحكومات» حيث حصل على درجة الماجستير عام ١٩٤١، ودرجة الدكتوراة عام ١٩٥١، وعندما كان يعدّ للدكتوراه، بدأ حياته معلّماً فى معهد مساشوسيث للتكنولوجيا من سنة ١٩٤٢ إلى سنة ١٩٥٢، وأستاذاً للعلوم السياسية من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٨، جذب إليه خلالها أنظار زملائه وتلامذته بسعة معلوماته فى العلوم الاجتماعية، وأستاذًا فى جامعة ييل حتى عام ١٩٦٧، حيث انتقل إلى جامعة هارفارد أستاذاً لعلم الحكومات حتى عام ١٩٧١ ومنها إلى ستانفيلد أستاذًا للعلاقات السلمية. وكثيرًا ما كان يلقى محاضراته فى كليات أركان الحرب الأمريكية، وكان أستاذًا زائراً بجامعة هيدلبرج عام ١٩٦٠، وكلية نافيلد بأكسفورد عام١٩٦٢، وجامعة جيتى بفرانكفورت

ألمانيا عام ١٩٦٨، وجامعة جنيف فى العامين الدراسيين: ١٩٧٠-١٩٧١ و١٩٧١-١٩٧٢، وجامعة مانهيم عام ١٩٧١، وجامعة باريس عام ١٩٧٣، وكان زميلاً لمعهد الدراسات العليا للعلوم السلوكية عام ١٩٥٦-١٩٥٧.

ومع أن دويتش كان من أولئك الروّاد الذين وضعوا بما قدموه من أبحاث باقية لا تزول الأساس العلمى لدراسة السياسة الأمريكية والسياسة الدولية فقد أبى أن يقصر جهده على أبحاثه بعيداً عن المجتمع، ولم يكن بين علماء السياسة غير قلّة هى التى تسهم بنشاطها فى الأوساط العلمية المحلية والدولية، ففى عام ١٩٦٥-١٩٦٦ كان رئيساً لجمعية العلوم السياسية فى نيوإنجلند، وفى عام ١٩٦٩ اختير رئيسًا للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية، وفى عام ١٩٧٠ كان نائب رئيس ثم رئيساً للجمعية الدولية للعلوم السياسية. وكان عضو المجلس القومى للبحوث، والأكاديمية القومية للعلوم من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ١٩٧٠، ولم يكن هناك غير قلّة من علماء السياسة هى التى تفوقه شهرةً فى الأوساط العلمية، وكان موسوعيًّا فى إلمامه بكافّة فروع العلوم الطبيعية، وعندما رغبت جمعيات العلوم الطبيعية العمل مع رجال العلوم الاجتماعية لم يجدوا خيراً من دويتش يرجعون إليه، وكان لا يملّ الحديث عن جدوى العلوم الاجتماعية السلوكية، ويذل جهدًا فريدًا فى ربط العلوم الاجتماعية بالعلوم الطبيعية، وكثيرًا ما كانت تكلّفه وزارة الخارجية ببعض المهام، فأوفدته خبيرًا إلى الهند عام١٩٦٢ وإلى ألمانيا عام ١٩٦٤ وإلى

بولندا وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٧ وفى كافّة هذه المهام، كان يسفر عن طاقة عقلية هائلة ونشاط بدنى لا يكل، سواء أكان فى كمبردج أم واشنطون أم طوكيو أم ريوديجانيرو.

وقد تمكن دويتش الذى درس علم الحكومات فى هارفارد، كما درس فى مسقط رأسه التاريخ السياسى من هذا الكمّ الهائل من المعرفة البعيد عن دراسة العلوم السياسية، وكانت دراسته الرائدة « القومية والإعلام الاجتماعى »[1] (١٩٥٣)، فتحاً جديداً يتميز بالجرأة فى بحثه لأصول القومية، وكان أن أقحم هذا السؤال : « لماذا تلق الأفكار القومية هذه الإثارة فى زمان ومكان معينين بينما لا تلق مثل هذه الإثارة عند آخرين ؟ » ولماذا يؤدّى النمو الاقتصادى إلى الوحدة القومية، بينما يؤدّى فى وقت آخر إلى الفرقة القومية ؟ كما تناول بالبحث الدقيق تأثير القومية العنصرية على الحكومات، وراجع كلّ ما كتبه أقطاب العلوم الاجتماعية عن قيام وتطور القومية والأصول والمصادر التى رجعوا إليها فى ذلك، وما عاق الفكر عن إدراك معنى القوة السياسية واعتماد القوة السياسية على الإعلام الاجتماعى « فهل كانت الأحداث التى جرت فى العقود القليلة الأخيرة ترمى إلى وحدة عالمية أم أنها أدّت إلى التمزق أكثر مما كانت ؟ » وأىّ من تلك القوى ساد وسيطر فى النصف الأوّل من القرن العشرين : أهو الاتجاه الدولى أم الاتجاه القومى، أهو الشرعية أم الثورية، أهو التسامح أم القهر، أهو السلام أم الحرب، ولا يرى دويتش أن الاجابة على هذا الحدّ من البساطة، أو التفرد، ولكن

(١) Nationalism and Social Communication

العلوم الاجتماعية وحدها هى الكفيلة وحدها بتقديم إجابة مقبولة من بين كل الإجابات القائمة، فمؤرخو القوميات وفلاسفة السياسة هم الذين زوّدوا أصحاب النظريات بهذا الكمّ الهائل من البيانات التجريبية ووسائل الاستيعاب للأبعاد النوعية للقومية. أما ما ينقصنا فهو المعايير الكمية، وحقائق التكهنات.

وقد وقع موضوع القومية فى ربقة الفروع العديدة للعلوم الاجتماعية، فاللغويون يكتبون عن اللغات القومية، والجغرافيون يكتبون عن الإطار القومى للإقليم، والاقتصاديون يكتبون عن القومية الاقتصادية، مما يقتضى وضع تصوّر آخر، يشير إليه دويتش فى كتاباته، فيقول: «إذا استطعنا أن نعثر على نسيج متكامل من التصورالفكرى لكل فرع من فروع العلوم الاجتماعية له فحواه فى تعريف القومية والانتماء القومى، فإننا نستطيع أن نتبين ما إذا كان هذا التصور الفكرى فى كلٍّ من هذه الفروع يتّسق إجمالاً مع النسيج الذى يقوم عليه الواقع الاجتماعى الذى تعرض له كافّة هذه الفروع وتخوض فيه»فمن علم الاجتماع يفرز دويتش معنى المجتمع والطائفة والطبقة، ومن الجغرافيا يتبيّن الميدان النووى وطبيعة المساحات، ومن علم اللغات يدرك الجماعات اللغوية والكثافة التى تقوم عليها لغة معينة، ومن علم الاقتصاد يعرف مصادر الثروة والبضائع والأسواق فى مكان معلوم، وأشار بأن تكون هذه التصورات جميعًا موضع الاعتبار عند دراسة هذه المواقع الثابتة، وحتى ندرك ما تسفر عنه الوحدة القومية فى إقليم ما، كنيجيريا فإن علينا أن نضع

خريطة ذات دوال عديدة تبين التجمعات السكانية وتحركاتها والتوزيع اللغوى ومراكز التجارة والتسويق والخدمات، ومناطق العصبيات القبلية والطائفية ومضى يقول: إن هذا النسق لا يؤدّى إلى معرفة الأسباب الكامنة وراء فشل بعض القيادات والحركات السياسية أو نجاحها، فى بناء وحدة قومية، ولكنه «يزودنا بخلفياتها، ومدى الصعوبات التى تواجهها»

فنى إطار القومية والإعلام الاجتماعى، يتخذ دويتش من نظرية الإعلام أساساً للتعريف بالقوّة السياسية «دليلًا على القدرة على وقاية الطاقة السلبية فى إطار الطاقة الايجابية المحدودة فى أى مكان» فالقوّة قادرة على حماية أى نمط أو أى ترتيب، أو وضع ترتيب جديد لنظام ما، إذ أنها تقى البناء الداخلى فى أى نظام من التنافر بإجراء تعديلات كبرى بين الأنظمة المتصارعة: «فالسياسة... تقوم على إبراز، واستخدام، وتوزيع السلطة، كما تقوم على تحقيق التوافق الاجتماعى المتكامل والنمو المطرد بعيدًا عن هذا الميدان المحدود للسلطة وحدها.» ويرى دوتيش أن هذا التعريف العنيف الجامد للسلطة، أضيق من أن يدلّ على الحقيقة كاملة، عندما يغفل العوامل التى تقنّن السلطة.

فلماذا إذن بقيت السلطة مقيّدةً أمام الوحدات العنصرية والإقليمية والقومية؟ ويجيب دويتش عن هذا السؤال بأن السلطة التى تفرض على الناس، تقوم على أمرين: «أوّلهما الحاجة إلى مجلس له بناؤه الداخلى المؤثر والمتكامل، وماضيه القومى لدى الفرد والجماعة، وثانيهما، أن يكون

لهذا المجلس ومسائله التى تتيح له نوعًا من التأثير على تناقضات البناء الداخلى، ليقيم منه بناءً مستوياً أمام العالم الخارجى »، فالمصدر الأساسى للسلطة السياسية فى أى مجتمع، إنما يقوم على ما يلقاه الإعلام الاجتماعى من تيسيرات، والقدرة على إثارة الذكريات والقيم وبعثها من جديد. وتؤدّى هذه التيسيرات إلى تحويل الناس إلى جماعة للإعلام الاجتماعى، ويمكن لهذه الأفكار الكمية أن تطبق على الإحصاءات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية للتكهن بالتوافق أو التباين القومى، والعامل المؤثر فى هذا هو الحراك الاجتماعى الذى يصاحب التقدم التجارى والصناعى ونموّ المدن وقد يدلّ فى النهاية على قلّة عدد الأميين ونموّ وسائل الإعلام بين الناس فالقومية وقد زادتها الثورة الصناعية قوّةً، قد فصلت بين الشعوب، ولكنها فى الوقت نفسه أخذت تغذّ السير بها إلى وحدة عالمية أكبر مما عرفها الماضى على امتداده التاريخى. وإن تعثّر بها طريق التواصل الاجتماعى والثروة القومية، ويختم دويتش دراسته بالعبارة التالية : «لن تغرب شمس القومية. ولن يزول التباين بين الشعوب، ما لم نصل إلى تلك الشعوب الغفيرة التى تعيش فى القاع، وما لم نخفف من وقر الظلم والخوف، أو نقضى على الفقر المتفشّى فى آسيا وأفريقية عن طريق التصنيع أو نعمل على رفع مستوى المعيشة ونشر التعليم »

وفى هذا الميدان من ميادين البحث فى القومية والإعلام الاجتماعى يبرز اهتمام دويتش الدائم بالتكامل السياسى، فى كافة مؤلفاته : « الجماعة

السياسية وساحة شمال الأطلنطى[١]» (١٩٥٧)، و«القومية وبدائلها[٢]» (١٩٦٩) و« القومية والتطور القـومى : دراسـة ببلـوجرافية مشـتركة[٣] » (١٩٧٠) و«تطابق القانون الدولى[٤] » (١٩٦٨). وينم تفكيره عـن نـزعة تجريبية، واتجاه إلى طرق علم الاجتماع والوسائل الإعـلامية الـتى تتخـطّى حواجز القومية فى الوقت الحاضر.

ففى كتابه « الجماعة السياسية وساحة شمال الأطلنـطى » نـراه يتنـاول مع مساعديه، المسار التاريخى لكلٍّ من ألمانيا، وإمـبراطورية الهـابسبورج، والنرويج والسويد. والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، فى تصوّره لإقامة جماعة سياسية كبرى، وقد تم هذا البحث تحت رعـاية « مـركز أبحـاث المؤسسات السياسية العالمية » الذى أنشأته جامعة برنستون عـام ١٩٥٠، وزيادة على البحوث المتناثرة كالبحث الذى قـام بـه « روبـرت أ. كان » عن « إمبراطورية الهابسبورج : دراسة فى الاندماج والفـرقة » يقـوم المركز ودويتش بالذات بدعم التعميات المقـارنة عـن الجماعـة السـياسية، وتأييدها، وكل ما كان ينشده المركز مع دويتش. رائد هذه النظرية أن يضع حدًّا للحرب بالتوسع فى هـذه الجماعـات السـياسية والعمـل على تنميتها. وخاصةً فيما يتعلق بساحة شمـال الأطلنـطى. ويشـير دويتش إلى

---

(١) Political Community and the North atlantic area.

(٢) Nationalism and alternatives.

(٣) Nationalism and National Development: an Interdisciplinary Bibliography.

(٤) The Relevvance of International Law.

أن الحرب قد امتنعت لأسباب عملية فى مناطق عديدة يقول عنها إنها جماعات سياسية أو «وحدات اجتماعية يغذيها إعلام سياسى، وقوى آلية دافعة، ونوع من التوافق فى الطباع والعادات العامة» وإن لم يتسّن لكلّ جماعة سياسية، أن تحول دون الحرب إطلاقاً (وقد عانت الولايات المتحدة نفسها من مأساة الحرب الأهلية). فإن منها ما استطاع أن يحقق الاندماج السياسى عن طريق جماعات الأمن، ويرى دويتش: «إذا ما تم اندماج عالم حقيق كجماعة تنشد الأمن فإن الحروب ستنتهى تلقائيًا» كما كان دويتش يفرّق بين الجماعات التى قامت وحدتها نتيجة اندماج وحدتين أو أكثر من الوحدات المستقلة فى حكومة موحدة أو اتحادية (كالولايات المتحدة مثلاً). وأغلبية جماعات الأمن التى استعادت حكوماتها المنفصلة استقلالها الصحيح (ككندا مثلاً، والولايات المتحدة فى إطار الحقوق المشروعة لكلّ ولاية). وجدير بالمنظمات الدولية القائمة أو من يخططون لها أن يلموا بالإجراء الذى أدّى إلى قيام جماعات تنشد الأمن «إذ أننا نعنى بالاندماج الإحساس «بالجماعة» داخل حدود معينة، وكذلك الإحساس بالمؤسسات والممارسات إحساساً كافياً وشاملاً، بما يكفل لأمد طويل توقع أكيد «لمتغيرات سلمية» بين أفراد الجماعة.

وقد اختار دويتش ساحة شمال الأطلنطى ليقرر ما إذا كانت تستطيع أن تؤلف جماعة، وحدد هذه الساحة جغرافيا بالبلدان الواقعة شمال المحيط الأطلنطى، أو بحر الشمال، أو المناطق التى تحيط به، وأخذ يتفحص بعض التصورات السائدة عن الاندماج السياسى، ويمعن النظر

فى تلك الأفكار الجارية التى ترى فى المواصلات السريعة والإعلام الذى يسم حياة العصر ما يجعل الاندماج أمرًا محتملاً، ويرى أنه: «لا دراسة أحوالنا، ولا تلك البيانات المحدودة عن هذا العدد الكبير من البلدان مما يوحى بأى تأييد لتلك الأفكار الجارية» وعندما رأى بعض الحالات القليلة التى نجح فيها توحيد دولتين أو أكثر من الدول ذات السيادة فى الوقت الحاضر، فقد تساءل عما إذا كان الحذر من الفوضى أو الخوف من الحرب هو الحافز الأصيل لهذا الاندماج السياسى. ومع أنه قام ببحث بعض الأفكار الشائعة عن الاندماج السياسى، فإنه يؤكد أن الوحدة للأمن والوحدة بالاختيار لهما جذورهما التاريخية فى اتجاههما إلى الاندماج، والاختيار (كندا والولايات المتحدة) دون غيره هو الاتجاه الصحيح للوحدة طالما كان على الأقل، له مثل هذا الأثر فى تحقيق السلام بما حققته من اندماج جماعاتها، ولم تبد شعوب شمال الأطلنطى من الاستجابة ما يكفى لاندماج سياسى، وإن رأى دويتش أن التعلم الاجتماعى (معلومات أكثر وتواصل أقوى) يسرع بذلك، ولكنه يدعو بالتالى إلى تبادل علاقات أوسع مدى كالاتفاقيات التجارية والتبادل السكانى الواسع والعلاقات الاجتماعية القوية، وقد سلمت دول شمال الأطلنطى ماعدا أسبانيا والبرتغال بثمانية شروط من أربعة عشر من شروط الاندماج. وهناك من الخبرات العملية ما يعزّز الاتجاه إلى الاندماج كالاتحاد الأوربى للفحم والحديد. ولكن كيف يتسنى للناس أن يعرفوا أن الاتجاه إلى الاندماج يسير فى طريق عكسى؟ ويرى دويتش أن الإبهام ناجم من التحليل الكمى لاطّراد التعامل الاجتماعى

فيما بين البلاد كالعمليات التجارية وشئون البريد،ففى التجارة يرى «أن الجانب الغربى من القارة الاوربية لم يقم بأى محاولة ظاهرة لوحدة اقتصادية تيسّر تدفق التجارة فيما بينها حتى عام ١٩٥٢...... وبالأحرى فإن معظم التجارة الأساسية يتدفق من الدول الكبرى نحو البلاد الناطقة بالإنجليزية» أما نقل البريد داخل بلاد شمال الأطلنطى، «فإنه لا يتم فيما بينها ولكنه لايتم منها إلى البلاد الناطقة بالإنجليزية أيضًا» وإن كانت المراسلات البريدية فى تلك الفترة المعنية أكثر يسرًا فيما بين البلاد الأوربية مما كانت المبادلات التجارية إلا أن البيانات - كما يقول - كانت مهوشة لا تفصح عن بينة، وإن تبين من دراسته أن المبادلات التجارية كانت أضخم فيما بين بلدان شمال الأطلنطى منها فى غربى أوربا عامة مما يعنى أنها كانت أكثر تكاملاً منها فى الثانية.

أما «القومية وبدائلها» (١٩٦٩) فقد كتبه دويتش للقارئ العادى منه إلى العالم المتخصص، فيبدأ بعرضه للقومية فى غربى أوروبا وينتهى بها إلى شرق أوربا والعالم الشيوعى فالدول النامية والاتحادات الإقليمية، قد تشابهت خطواتها فى كلٍّ منها إلى حدٍّ بعيد، فالتطور القومى كان على وجه الإجمال اندماجًا سياسيًّا ناجحًا إلى حدٍّ ما «فعندما اتحدت شراذم السكان نتيجة تعاملها مع بعضها البعض فى مكان ما، أوبسبب شبكة من الطرق تربط بينها،أومواصلات أكثر يسرًا، أونشاط اقتصادى أعم، فإن الناس أخذوا يفكرون فى ذواتهم كأبناء بلد واحد»، والبلد كما يراه دويتش أرض تتكامل باعتماد بعضها على بعض، فأثمان

الأرض والأجور وتكلفة البضائع والخدمات، يتصل كلٌّ منها بالآخر تماماً، كما يشعر الناس فيه بالمصير المشترك، فتتوحد اللغة، وتصبح الصفوة الاجتماعية عنواناً للمجتمع، ويتحوّل الشعور القرابى من إطاره القبلى إلى إطاره القومى، وتتشابه العادات، ويزداد اتصال الناس بعضهم ببعض، وتندمج الوحدات الإدارية المنفصلة فى وحدة سياسية، ويفسّر « الدولة القومية بأنها دولة يتميز فيها الناس بأنهم شعب واحد » وتتم التعبئة الاجتماعية عندما يلفح التمدين الناس، وتقوم وسائل الاتصال بإعداد النظارة والمستمعين، ويصبح لكل شيء قدره، وينتشر التعليم وتتسع المهن غير الزراعية ويتجه الناس إلى الحضر، ويزداد عدد المأجورين، كما تتزايد الهجرة الداخلية، وللقومية نقائضها، فتعلو سلطة الدولة وتتضاءل النظرة الواعية لكلٍّ من المشكلات المحلية والعالمية، إلّا أن التمثيل القومى واللغوى فى أوربا الشرقية وفى البلدان النامية، وخاصة فيما بين الأقليات القائمة، لم يتم كما يجب، وبقى البناء القومى ناقصًا، فإذا كنا ننشد التميز القومى فإن علينا أن نعود إلى الصرب فى بداية القرن العشرين حين أورت نيران الحرب العالمية الأولى، ففى بعض الأحيان كانت نشأة القومية فى شرقى أوربا دعوةً زريةً إلى بلقنة الدولة العثمانية، وأصبحت أمراً مؤسياً، ويستشهد دويتش بعبارة جون ديكنسون التى يقول فيها : لخير للأحمق أن يرتدى قميصه بنفسه من أن يُلبسه أياه عشرة من العقلاء.

ولم تكن القومية فى مثل تلك البلدان كشرق أوربا هى البديل الوحيد ففى فترة ما بين الحربين، « غدت حكرًا وامتيازًا للقلة مغلقةً

بوهم الخوف من الفقر» وكان الامتعاض الذى ساد شرق أوربا من الظلم الاجتماعى، والرغبة فى التميز الذاتى قد وجد متنفسه فى الحركات الشيوعية، وغدت القومية والشيوعية سندًا لبعضهما البعض، فلم تلغ الشيوعية الدولة القومية، وعبر الحدود الفاصلة للصراع بين الشرق والغرب يلتق العالم الشيوعى والعالم غير الشيوعى وجهًا لوجه فى كفاحهما لحلّ هاتين المعضلتين المزمنتين فى العالم: القضاء على الفقر والجهل، وقيام الدول القومية على التفاوت والخوف والشك وترقب الحرب، فلما تعذر استيعاب المعضلتين، تقدم دويتش بنداء لكلٍّ من الشرق والغرب أن يعترفا بفشلهما «وأن يرشدانا إلى تجنب هذا الصراع القاتل بين أيدولوجيتين مختلفتين وإن تساوتا فى الجهل» وكان البديل فى آسيا وأفريقية للشيوعية قيام ديكتاتوريات محلية تسندها حكومات أجنبية وتعتمد على المعونة الخارجية «والخطر ماثل من أن تتواءم كلٌّ من القومية والشيوعية فى تيار جارف من الكراهية للغرب، وطوفان عام من العداء يهدّد مواردنا وقوّتنا البشرية المحدودة تهديدًا خطيرًا مما يجرنا إلى سلسلة من الصراعات لا يعرف مداها» ومن الجدير بالملاحظة أن دويتش، وهو الأوربى، كان يرى فى محاضراته التى يلقيها على الأمريكيين أن الديمقراطية دون غيرها من ألوان الحكومات هى الباقية ما بقى الذين يستظلون بظلها أحرارًا طلقاء يبدعون ويتعلمون.

لذلك كان ما قدمه دويتش إلى الباحثين وأصحاب القرار ذا شقين: أوّلهما إيمانه الذى لا يريم بالديمقراطية كخير ما ترنو إليه

البشرية،فى كل ماكتب سواء فيما كتبه عن القومية وفيما كتب من تحليلات، ككتابه «قوة الحكومة»[1] (١٩٦٣) و«السياسة والحكومة : كيف يقرر الناس نصيبهم»[2] (١٩٧٠) وكتابه «حلف الأطلنطى والحدّ من التسليح»[3] (١٩٦٧)، وثانيهما أنه خط على صفحة العلوم السلوكية تصورًا جديدًا للفكر والتحليل، وكانت كتبه مجالاً بصورة تقل أو تكبر لبحوث الدارسين، منهم «بروس م. رسيت» و«هوارد ر. الكر» وإلى حدٍّ ما «داڤيد سنجر» كما نحس فى كتاباته هذه النغمة الإنسانية السافرة، وقد ورثها عن الفكر الأوربى القديم، وهذا الاهتمام البالغ بمستقبل الإنسانية، وكان كأكثر روّاده عالما اجتماعياً لا يشقّ له غبار فى أسلوبه الفنى وإن كان أكبر من أن يقاس بذلك، فقد استطاع أن يزاوج بين الأسلوب الفنى الجديد فى تناول العلوم الاجتماعية والتصور التقليدى القديم للفلسفة السياسية والنظرية الدولية، وفى هذا فهو جدير بأن يكون من سادة الفكر.

---

(١) Nerves of Government.

(٢) Politics and Government: How People decide their Fate.

(٣) Arms control and the atlantic alliance.



الباب الثالث

الصراع وأزمة العصر

لقد أعدّ رجل العصر نفسه لحياة يوتوبية، إلّا أن العالم فى حقيقته مليء بالصراع والأزمات التى لا تنتهى، وما من صراع أشدّ كثافة وما من أزمة أبعد غورًا من الحرب الباردة، مأساة القرن العشرين الكبرى، فصراع العصر مليء بالأحن تحف به المتناقضات من كلّ جانب، ينمّ عن مشكلات لا حلّ لها وصراع من القيم، فالرجال ممن لقنوا التفكير فى النصر أو الهزيمة عليهم أن يعايشوا الضرّ والبلوى، فإن ما تقوم عليه الحرب الباردة غير ما تقوم عليه الحرب حيث تتقارع الشعوب والأسلحة لمآرب واحد. والحرب الباردة أقرب إلى مكنون المآرب الإنسانية، فالصراع لتحقيق الذات والأمن والتسليم بما هو واقع صراع لا ينتهى، والمآرب الواحدة فى دنيا السياسة محدودة وخاطئة ومبهمة ولكنها تفرق بين الناس والشعوب، والحرب كالمباريات الرياضية، النصر والهزيمة صورتها ومعيارها، والسياسة والحرب الباردة أقرب فى التعريف بهما إلى الكفاح الذى يصفه «والت هويتمان» بأنه زاد لطبيعة الأشياء عندما يحدوها الأمل إلى النجاح دون اعتبار لما يحدث فيجعل

من هذا الصراع الأكبر أمرًا ضرورياً »

وقد حاول بعض قادة الفكر، كلٌّ على نهجه، أن يضعوا صورةً جليةً لطبيعة الصراع القائم بين الشرق والغرب، وإن اختلف الأمر بينهم فقد اتفقوا جميعًا فى فروضهم الأساسية وفى نظرتهم العالمية، ورأوا أن على رجال السياسة أن يمارسوا عملهم فى دنيا لاتنم إبدًا عن عالم يوتوبى، بل هى دنيا من دول قومية لها سيادتها فى تنظيم دولى مبتسر ألمت بها الأخطار منذرةً بتفاقمها منذ عام ١٩٤٦، وأصبحت أسيرة موقف عسير، وحتى تصون أمنها أخذت تعدّ للحرب وهى تعرف أن مثل هذه الحرب كفيلة بالقضاء على أى أمل فى بقاء البشرية مما حمل أربعة من الكتاب على تأييد الوسائل الدبلوماسية والدعوة إليها، والإلتزام بتوازن القوى، والعودة إلى تلك الحكمة القديمة «ما يستغنى به الحاضر شرلما بعد» وأن يكون بقاء البشرية المحور الذى تطوف حوله القيادة.

ومن هؤلاء الأربعة كان «والتر ليبمان» وقد وصف بأنه «أعظم صحفى ترك بصماته جلية فى القرن العشرين» وكانت كتاباته من القوّة والجلاء، بما لا يدع لأىّ سياسى قدرة على مجاراتها، وقد بدأ حياته فى الميدان الدولى، يتابع فكر ويلسون، ويدعو إلى الاشتراكية، وكان من ناقدى سياسة ويلسون (التى تغفل آفاق السلام السياسية وتغضى عن إطاره الإقليمى)، كما كان محافظاً حين يعرض للتقاليد والإجراءات الاقتصادية، وداعياً إلى التسوية السياسية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، ثم كان فى أيامه الأخيرة من دعاة القانون الطبيعى والرشد

السياسى، و«جورج كينان» وقد جمع هو الآخر بين العمل فى وزارة الخارجية، والاشتراك فى مسابقات التاريخ السياسى، ولا يقلّ مهارةً فى الكتابة عن ليبمان، وكان فيما يدعو إليه من سياسات وما ينشط إليه من تأييد موقف معين واضحًا وصريحًا، وكثيرًا ما كانت أراؤه تبهم على مواطنيه، فلا يدركون ما يقصده، ومن قبيل ذلك موقفه من سياسة الاحتواء التى وضعها الرئيس ترومان حين دعا كينان إلى إعلانها دون تحفظات، ولم يكن له ضريب بين الكتاب فى إصراره وقدرته حيث يدعو إلى الاعتدال أو الشدّة فى السياسة الخارجية.

أما لويس هال فقد بدأ حياته واقعيا مغرقا فى واقعيته والتحق بخدمة وزارة الخارجية عضوًا فى هيئة التخطيط للسياسة الخارجية، ويعتبر كتابه «الحرب الباردة كتاريخ» قوامًا للواقع السياسى، كما كان كتابه «بعيدًا عن التشوش» جولة فى التاريخ العالمى على غرار ما كان «أرنولد توينبى» و«أزفلدشبنجلر» فى تاريخ العالم، وما من معلق فى أمريكا أوأوربا قد اتخذ من الماضى حجةً عقلية قوية غالبة فى عرضه للأزمة فى إطارها التاريخى.

وآخر الأربعة «ريموند آرون» ويدعى «والتر ليبمان الفرنسى» وكان لعموده الصحفى أثره التاريخى والاجتماعى البارز، وعندما كان أستاذاً فى السوربون، وأصدر كتابه التذكارى «الحرب والسلام» وبما عهد عن الفرنسيين من صراحة، استطاع أن يقدم هذا الإطار التحليلى لدراسة أزمة العصر واستيعابها دون إهمال للمعايير الأساسية للسياسة الدولية.

فإذا جمعنا بين هؤلاء الأربعة الكبار فإنهم يزودوننا بصورة متكاملة لأزمة العصر.



ولتر ليبمان
(١٨٨٩-١٩٧٤)

ولد ولتر ليبمان بمدينة نيويورك فى الثالث والعشرين من سبتمبر ١٨٨٩ وتوفى الرابع عشر من ديسمبر ١٩٧٤ فى الرابعة والثمانين من عمره، وقد هاجر آباؤه من ألمانيا قبل نصف قرن من هجرة يهود شرقى أوربا ممن كانوا يرونهم أدنى منهم، وقد يفسّر ذلك ما نسب إليه من اللامبالاة بالمسألة اليهودية، ولإيمان أبويه، جاكوب وديزى ليبمان، بقيمة التعليم، ألحقاه بمدرسة الدكتور جولياس ساش الأكاديمية فى منهاتن، وصحباه إلى أوربا، وشجعا فيه ميله المبكر إلى الفن والنقد الأدبى وفى عام ١٩٠٩ تخرج فى هارفارد حيث لفت إليه أنظار «جورج سانتيانا» و «وليم جيمس» واستمر فى دراساته العليا أربع سنوات أخر درس فيها الفلسفة، وبقيت صلته بجامعة هارفارد لا تنقطع طوال حياته، وكان عضوًا بمجلس العرفاء بها من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩.

ومنذ بواكير حياته عرفت أمريكا له قدرته الصحفية والسياسية، وفى أوربا كان على صلة بكبار مفكريها، من أمثال «هـ. ج. ويلز» و«جورج برناردشو» و «جون مانياردكينز» و«برنارد بيرنسون» و«هارولد

نيكلسون»، وقد اكتشف فيه «لنكولن ستيفنز» المؤرخ والناقد الاجتماعى «العقل القادر على التعبير فى كتاباته عما يدور بخلده.. إذ يدرك تمامًا كل معنى ألم به وتعلّمه» ورأى فيه الليبراليون والمفكرون الاشتراكيون شعاعًا جديدًا يشرق بضوئه، والتحق بالجمعية الفابية، وفى الرابعة والعشرين من عمره، دعاه «هربرت كرولى» للعمل فى صحيفة «نيوربيلك» ونشر «أشعار بول ماريت»[1] (١٩١٣) و«مقدمة للسياسة[2]» (١٩١٣) وقد عدّه «أرنست جونز» مؤرخ سيرة فرويد أوّل تطبيق للفرويدية على السياسة، وكتاب «التبعية والقيادة»[3] إلى جانب العديد من المقالات والموضوعات التى نشرها فى «نيور بيلك» منها مقالة عن «الإرغام والأفكار»[4] فى عددها الأول.

ولم يقف جهد ليبان فى بواكير حياته تلك على الإنتاج الأدبى، فقد كان النشاط السياسى، وإن كان خفيًا حينذاك خلّة من خلاله طوال حياته، وإن كان قد حذّر زملاءه من الصحفيين من الاقتراب من رجال السلطة، فقد لجّ لجًا عنيفاً عام ١٩١٦ فى تأييد مجلس الشيوخ لترشيح «لويس د. برانديز» للمحكمة العليا، وساعد على تحوّل «آرثر فاندنبرج» إلى الدولية، وأيد تعيين «ماك جورج بوندى» وزيرًا فى حكومة «جون ف. كيندى» وعرف بنشاطه فى هارفارد، فلما ارتحل إلى

(١) Poems of Paul Marrett.

(٢) Preface to Politics.

(٣) Drift and Mastery.

(٤) Force and Ideas.

نيويورك عام ١٩١٢ ليعمل مع عمدتها الاشتراكى المتدين «جورج ر. لند» فسئل عن مقود حبه، قال: «إنه العالم الحى» وفى الحرب العالمية الأولى أدّى الخدمة العسكرية نقيباً فى المخابرات الحربية، وعمل مع المقدم «إدواردم. هارس» و «إيزيا بومان» فى وضع شروط الصلح الأمريكية (وقام بإعداد ثمانى نقط من الأربع عشره نقطة) واشترك بعدها فى مؤتمر الصلح بباريس. وبقى يشارك فى تحرير «نيو ريبليك» حتى عام ١٩٢١. وكانت فترة من النمو الفكرى الهادئ. مرّ فيها تفكيره بالعديد من المتغيرات، يكتب عنها «أرثر شليزنجر. الأصغر» فيقول: «أما وقد ولد فى ذلك العهد الفكتورى الهادئ عام ١٨٨٩، ليجد نفسه فى مواجهة عصر يجيش بالتقدم، فاعتنق الاشتراكية قبل أن يبرح هارفارد عام ١٩١٠، إلاّ أن اشتراكيته سرعان ما تلاشت ولم تجمد، فخلفت وراءها فضلةً بدت فى صورة من الإيمان بضرورة التخطيط العقلى وسداد النظرة للتحكم فى فوضى المجتمع الحديث البادية » وكان مؤمناً، قبل أن يكتب ذلك، بأن الناس يعيشون حقبةً ثائرةً حافلةً بالقلق، تمرّ فيها القيم بنوع من التغير البعيد لا يدرك مداه، وصرح فى كتابه «مقدمة إلى الأخلاق[1] » (١٩٢٩) أن «أحماض التمدين» تذيب القيم السائدة، وقد رأى فى حملة «تيودور رورفلت» عام ١٩١٢، أوّل جهد سياسى من نوعه يتصدّى لتحديات النظام الصناعى، إلاّ أن حماسه لروزفلت تضاءل بردّة روزفلت إلى العدوانية، ومن بعد جاء «ودرو ويلسون» ليرى فيه

---

(١) A Preface to Morals.

هو وصحبه أمل أمريكا إن لم يكن أمل الإنسانية جمعاء. إلا أن الانحراف والعمل الذى لا يقوم على خطة فى الديمقراطيات يضرّ بالمجتمع، وتتعرض الحكومة النيابية للخطر إذا ما فشلت فى توجيه الموارد القومية توجيهاً مثمرا يتواءم مع المتغيرات الحادّة لهدف محدّد مرسوم. وقد أصيب الكونجرس بالخلل ويحتاج إلى تنظيم جديد. وإلى ما قبل السبعينيات بزمن طويل حين كانت رئاسة الجمهورية موضوعاً للنقاش. حذّر ليبمان من هذا النشاط المحموم فى المركز والقصور البادى فى كافة الجهات الأخرى، والرئيس مثقل بكلّ أعباء الطاغية المحسن، ولكنه يأبى أن يجعل السلطة ذات أثر بين. ويكتب ليبمان :

> «إننا نتوقع من هذا الإنسان الفرد أن ينطلق بلسان الشعب وأن يصوغ مطالبه، وأن يضع لها البرامج الكفيلة بتنفيذها كما نتوقع منه أن يلقى بها وبالبرامج المعدّة لها إلى هذا النظام الحزبى المتطفل، وأن يحمل حزبه على تأييدها، وأن يبدع نظامًا إداريًّا هرميًّا عفًّا طاهرًا يحقق له أهدافه وخططه. ونتوقع منه أن يلقى نظرة إلى الروتين الذى يسيطر على اهتمامات الجماعة، وأن يعدّ للمستقبل وأن يكون له نصيب فى كلّ مايبدر. وما من إنسان يستطيع أن يقوم بذلك».

ومن الواضح أن ما كان يحدوه فى كتاباته الأولى إيمانه بدور الاشتراكية فى التخطيط، وكانت هى الصدى لروح العصر، إلاّ أن هذه النظرة العامة كانت تخفى وراءها نزعة أصيلةً للمحافظة، وتأييداً للنظام

وإيماناً بهدى العقل وبقى حفيظاً على هذه النزعة فى مؤلفه الأخير الكبير « الفلسفة العامة[1] » (١٩٥٥) (وهو كتاب لقى، على غير المألوف القليل من التقريظ) ويتناول « هانز ج. مورجنتو » فى عرضه للكتاب، ما طاف به من آمال فى وضع مستويات موضوعية تغلف العمل السياسى وتحدوه، فيقول :

«إنه كتاب يبعث الأمل النبيل فى إحياء مثالية القرن الثامن عشر العقلية، والإعلاء من شأن العقل لتغيير الفلسفة التى يحتذيها الناس ويعينسون حياتهم عليها، فالسيد ليبمان يؤمن بأن الناس قادرون فى سلوكهم وأفكارهم السياسية على أن ينهجوا مؤمنين منهجًا عقليًّا طيبًا، وأن هذا الاتجاه هو الأساس الثابت لفلسفة عامة، وقد حاولنا هربرت بترفيلد، ورينولد نيبور وأنا وآخرون غيرنا، أن نبرز مدى ما يحيط بالعلاقة بين العقل والسياسة من خلط وإبهام بأكثر مما ساقه ليبمان بإيمانه العقلى المتواضع».

ويعترف مورجنتو أنه غالى كثيرًا فى نقده وفى تقريره لهذا القصد، إلاّ أن عقلية ليبمان السياسية كانت ركيزة كتاباته، ففى مقاله فى أوّل عدد من أعداد نيو ربابليك، يبدأ بقوله : « ما من إنسان عاقل إلاّ ويدرك تماماً أن بناء مدينة أصعب بكثير من هدمها، وأن فلاحة حقل

(١) The Public Philosophy.

أكثر جهداً من تخريبه، وأن غزو شعب أيسر من رعايته والقيام على خدمته» وأمل الإنسان فى أفكاره لا فى بنادقه ومدافعه، وأفكاره وحدها هى أعظم سلاح لقهر النزعة إلى الإرغام، وعقل الإنسان هو الذى يعى معنى السلاح وهو الذى يقرر حشد الجيوش وتسليحها، والناس هم الذين يقيمون ترسانات الدمار حتى اتسعت إلى حدٍّ لم يعد فى قدرتهم السيطرة عليها. إلاّ أن هذا الإنسان هو القادر وحده، إذا ما أراد، فى المستقبل على قمع الحرب وهو الذى يتخذ القرار بالقضاء عليها، وعليه أن يصون الحضارة فلا يتسنى لأىّ آلة أن تكون أداة للغدر بها. وإن احتاج ذلك إلى عقل كبير ليصنع المحراث كما يصنع السيف، وإن كان عليه أن يتسلح بقيم إنسانية عليا قبل أن يفضل صناعة المحراث على السيف».

وقد بدأ ليبمان مساره العقلى بتلك الأفكار التى قامت صحيفة نيوربيلك تدعو إليها: الاشتراكية. والويلسنيّة، ومعارضة توازن القوى، ويكتب فى السابع والعشرين من يناير ١٩١٧: «لم يؤد توازن القوى إلى صيانة السلام فى أوربا، ولن يتحقق له ذلك، وحين كوّن الرئيس ودرو ويلسون جماعةً من الأخصائيين للإعداد للسلام بعد الحرب العالمية الأولى اختاره سكرتيراً لها، وأسهم فى وضع النقاط الأربع عشرة، وعاون فى كتابة الديباجة الرسمية التى عرضها الكولونيل هاوس فى المفاوضات التى سبقت الهدنة. وأيّد اتجاه الرئيس ويلسون فى اعتباره أن هدف الحلفاء من ألمانيا أن يكونوا «صانعى سلام وليسوا أرباب فتح»

وأن تسوية ما بعد الحرب يجب أن تقوم على الوفاق بين القوى دون العمل على توازن القوى.

وبعد ما كتبه هذا بأقل من شهر، حاول فى السابع عشر من فبراير ١٩١٧، أن يحذّر الرئيس من أن الأخلاق والشرعية لا يكفيان وحدهما، وألّا غناء عن استراتيجية فعالة للحرب والسلام. «فالشعوب الضعيفة هى التى يسيل لعابها للحرب» ثم أضاف : «ولا تدرى لماذا، ولا كيف ولا أى الأمرين» وليس هناك من يستطيع أن يدين الحصار البريطانى، أو حرب الغواصات الألمانية طالما يدين الحرب عامةً، وعلى أية حال، فإن الاختيار بينهما، لا يعنى أن تختار الولايات المتحدة الشرعية على اللاشرعية أوالرحمة على القسوة،ولكن كمايقول «إذا كنا لانرضى بانتصار ألمانيا، فإن ذلك لا يعنى أن نغلق البحار فى وجهها، وأن تبق مفتوحةً فى وجه الحلفاء» وفى عبارة يتوقعها من «كينان» يعلن : «نحن قوم لا نرضى بغير الشرعية، وقد حجبنا اتجاهاتنا الحقيقية فى غلالة من المصطلحات الفنية... فنحن ننشد مساعدة الحلفاء، ونريد أن نعوق ألمانيا، إلّا أننا نود بالتالى أن نبقى بعيدًا عن الحرب، ولهذا انساقت حكومتنا إلى الخلط بين هذه المصطلحات الفنية والنقطة الفاصلة، وحجبنا مرامينا اللاحيادية تماماً فى أردية من تعبيرات الحياد».

ويرى ليبان أن ما يحارب من أجله الأمريكيون هو أمن الأطلنطى وسلامته :

«لماذا؟ لأن على ضفتى الأطلنطى اتسعت شبكة المصالح البالغة

تجمع إليها العالم الغربى كلّه، بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وحتى أسبانيا وبلجيكا وهولندا والشعوب السكندنافية مع الجماعة الأمريكية فى وحدة تامة من المصالح الهامة.... وهى مصالح تربط بينهم جميعاً فى هذا المحيط الذى يصل بينهم... فإذا انهارت هذه المجموعة فإننا لابدّ وأن ندرك مدى خسارتنا، ومن ثم فإن علينا أن نعى تماماً ما تعنيه حدود كندية مفتوحة، والحماية المشتركة التى تضطلع بها الأساطيل البريطانية والأمريكية لأمريكا اللاتينية»، فإذا كانت ألمانيا قد نقلت ميدان الحرب إلى الأطلنطى، عندما خرقت حياد البلجيك فى غزوها لفرنسا، وضربها لبريطانيا ومحاولتها إزعاج الولايات المتحدة، فإن الحياد عملاً وقولاً يغدو لغوًا بعيدًا عن الحقيقة، وإذا انتصرت ألمانيا فى أعالى البحار فإنها تتزعم الشرق ضدّ الغرب، وبعد ذلك تقود التكتل الألمانى الروسى اليابانى ضدّ دول الأطلنطى، وينقلب ميزان القوى إلى صالحها، وهو ما لا تقبله الولايات المتحدة.

وبعد ذلك بعامين، وفى الثالث من سبتمبر ١٩١٩، انفصم تمامًا ما بين ليبمان وويلسون، فعلى الرغم من تقادم العزلة الأمريكية، فإن ليبمان يتساءل عما يمكن أن يحل محلها، ويعلن ويلسون: «إن ما جرى لم يدر فى خلدنا من قبل، ولكنها إرادة الله.... ولا نستطيع أن نعود إلى الوراء، وعلينا أن نمضى قدمًا بجباه مرتفعة، وأمل غامر لتحقيق هذه الرؤيا» إلاّ أن ليبمان يرى مثل هذا الرأى أشبه بما كان يروى منذ إحدى وعشرين عامًا من أنه لايستطيع أن يعود إلى الوراء وأن عليه أن

يمضى قدمًا لتحقيق رؤياه، ولكن أية رؤية، وأين؟ وبلغته الواضحة، يتجه إلى الرئيس شارحًا رأيه:

«من الملامح البالغة لفكرة اللاعزلة الجديدة أنها تقود إلى الدمار، فالفكرة القديمة كان لها على الأقل معالمها البارزة، أما الفكرة الجديدة فلا تعدو كونها انحرافًا إلى خط جديد غير محدد، ولهذا، فإنى أرى أنها لا تعدو ما كان فى العام الماضى، فإذا كنا قد اخترنا أن نكون «شركاء» فإننا قد نسينا أن نحدد، وقررنا أن يكون لنا دور فى الشئون العالمية، إلاّ أننا فى فرحتنا قد نسينا أن نعرف إلى أىّ مدى وفى أى وضع».

وقد عادت هذه الفكرة إلى الظهور عندما أخذ ليبمان يندد بسياسة احتواء الشيوعية فى شتى بقاع العالم.

واستهدى ليبمان صوت العقل فى عالم مكفهر غاضب خال من الرشد. وهناك سمتان ثابتتان فى كتاباته جديرتان بالتنويه: اعترافه بالتغير والاستمرار، فقد أجمل رسالته فى محاولته الوصول إلى تعريف محدد للخلل المتزايد الذى يسود المجتمع الغربى، وفتح من جديد باباً للحوار حول المسائل الكبرى، وأخذ يعيد النظر فيما كان من احتمالات بما فيها احتمالاته هو نفسه، يجاهد جهادًا عنيفًا فى عصر تسوده الفوضى وحيث «دوامة السرعة هى الملك المسيطر» كما يقول أريستوفان، ليحمل الناس إلى مرفأ للفكر أمين، ينشد لهم حقائق ثابتة لا تتغير تصبح أساسًا لحياة رصينة.

وليس هناك من يمارى فى أنه أحسن صحفيى عصره ولربما أقواهم تأثيرًا وما من ضريب له فى كتاباته الصحفية - كما يرى آرثر شليزنجر الصغير - (وخاصةً عموده اليومى : اليوم وغدا) ولا فى سلاسة لغته، ولافى تقصّى كلّ ما يتصل بموضوعاته التى يكتبها ولا فى نظرته البعيدة التى لا تخيب. ولا فى رغبته الجياشة أن يهدى الناس إلى حقائق السياسيتين الخارجية والداخلية، وما من أحد غيره تصدّى لبيان قوّة التقاليد وقوّة التغير، أو استطاع أن يبعث الإجلال والتوقير لقيم خلدت على الزمن، أو أن يصور ربكة الحياة العصرية التى بدلت النسيج السياسى والاجتماعى وما كان له من أثر فى تشكيل القيم الخالدة وإعادة صياغتها.

وكرجل ينشد الرشد ويسلك سبيل العقل بقى ليبمان يضىء الطريق ويكشف عن حقيقة المشكلات التى يضطرب بها العصر دون ادعاء بأنه قادر على حلّ «العقدة الفريجية»[1]،وفى عموده المتميز الذى يكتبه فى «نيويورك هيرالد تريبيون. لم يدع إطلاقاً أنّه قادر على تقديم إجابة صحيحة، وكانت تعليقاته المتوالية عن السياسة العامة الحاضرة توحى إلى قرائه بأن السياسة القائمة مبهمة وخاطئة، وأنها أقرب إلى مضاعفة أسباب العلّة منها إلى شفاء المرض الذى تعمل من أجله، إلاّ أن ليبمان

(١) العقدة الفريجية gordian knot تشير إلى العقدة التى عقدها ملك فريجيا كما تقول الأسطورة اليونانية فلايفكها إلاّ من يحكم آسيا، ومصداق الأسطورة أن الإسكندر الأكبر هو الذى حلّ العقدة، وتعنى الحلّ اليسير السهل لأىّ مشكلة عسيرة. (المترجم)

استطاع أن يعى النوايا الطيبة وخفايا السياسة التى تتحكم فى مجرى التاريخ، وبالرغم من ضيقه بالعاطفية والسخف العقلى، لم يكن مجرد آلة حاسبة، ولم يكن مجردًا من العاطفة والتأثر الإنسانى، فى كتابه «رجال الأقدار»[1] (١٩٢٧) تناول فى صورة طريفة لماحة تقييمه لكل من «سنكليرلويس» و «هـ. ل. مينكن» وباقة من أحسن نقاد الأدب الذين يحبهم، وعّبر فيه عن نظرته العميقة إن لم تكن ساخرة للتفاعل بين الأشخاص والقوى التاريخية، وكانت أحاديثه الخاصة تزدان بأحاسيس البطولة والضلال معًا، وبعد وفاة فرنكلين ديلانو روزفلت كتب : « إن الحكم الأخير على أىّ زعيم هو بمقدار ما ترك فى الناس من اصرار ويقين على المضىّ قدمًا » وإذا كان « جورج ف. كينان يتحدث عن « رينولد نيبور » أبينا جميعا، فما من صحفىّ جاد بعد ليبمان. يستطيع أن يغفل ما خلفه من لقانة وصفاء فى صحافة العصر.

وما من حكم من أحكام التاريخ، له وزنه وقيمته، إلاّ ويقع فى الدائرة الفسيحة لتفسيراته للمجتمع والسياسة العامة. ومنذ ظهر كتابه الفريد «دعائم الدبلوماسية»[2] (١٩١٥). فى البداية حتى كتاباته الأخيرة عن العلاقات السوفيتية الأمريكية: «عالمنا والعالم الشيوعى»[3] (١٩٥٩) و«الاختبار القادم مع روسيا»[4] (١٩٦١)، ثم كتاباته عن الحضارة الغربية

---

(١) Men of Destiny

(٢) The Stakes of Diplomacy

(٣) The Communist World and Ours.

(٤) The Coming Test with Russia

ومنها كتابه «العزلة والتحالف»[1] (١٩٥٢)، وكتابه «الوحدة الغربية والسوق المشتركة»[2] (١٩٦٢) وهو يصول بفكره حول غاية فريدة لاتتغير، فقد كان على يقين بأن الولايات المتحدة يعوزها خلال القرن العشرين سياسة خارجية ثابتة مقبولة، ولهذا فإنها بسبب هذا القصور تبدو عاجزةً عن الإعداد للحرب، أو صيانة السلام، وكان يرى أن الولايات المتحدة كانت لها سياستها الخارجية الحكيمة منذ تلك الفترة التى تلت حرب ١٨١٢ حتى نهاية الحرب مع أسبانيا عام ١٨٩٨، ووقفت سياسة البلاد طوال القرن الأوّل من تاريخها عند حدود مياهها الإقليمية، وإن كان الشعب قد انقسم على نفسه فى انتخابات الرياسة عام ١٩٠٠ حول نتائج الحرب مع أسبانيا. ومنذ ذلك التاريخ لم يتسنّ للرئيس أن يعتمد فى سياسته الخارجية على تأييد يتفق عليه الشعب، ومنذ أعلن مَبدأ مونرو حتى نهاية الحرب مع أسبانيا لم يكن لدى الشعب الأمريكى أىّ اهتمام بوضع سياسة خارجية، وكان النسيان أو التغاضى هو السمة البارزة على السياسة الخارجية - وهو وحده الكفيل بتسوية أى جدل أو حوار - حيث تقف الالتزامات والقوّة على حدٍّ سواء. ويكتب ليبمان «ما من سبيل للتفكير فى سياسة خارجية دون الحفاظ على المبدأ القائل بأن الشعب يحقق أهدافه كما يحقق قوّته على حدٍّ سواء، وأن تكون نواياه متفقة مع وسائله، ووسائله مساوية لنواياه، وأن تتفق التزاماته مع قدراته، وقدراته مناسبة لالتزاماته». (ولم يقف ليبمان موقف الخصومة مع أى رئيس أمريكى بدايةً من تيودور

---

(١) Isolation and alliances

(٢) Western Unity and the Common Market

روزفلت حتى ريتشارد نيكسون، وكل ما كان يأخذه عليهم فشلهم في تطبيق هذا المبدأ) وقد طلقت أمريكا الحرب والسلام وفصلت بينها وبين كافة المثل والاهتمامات، وأى التزام لها بمحادثات التسليح والمواقع الاستراتيجية، ولايعنيها حليف محتمل أو عدو متوقع، وفى السياسة الخارجية تتوازن الأهداف والوسائل، وعلى الشعوب أن تؤدى ثمن ما تريد، ولاتريد إلّا ما تقدر على أداء ثمنه، وقد فشل الأمريكيون لأنهم كانوا على الدوام فريسة الرأى المبتسر عن تخومنا وقوتنا العسكرية وعن حلفائنا، وهو رأى لا أخلاقى ومنير «وكان هذا الرأى المبتسر رأى ودرو ويلسون، وكان تأثيره أقوى وأعمق فى أيامه الأخيرة على أتباعه من أمثال «كوردل هل».

ولم يكتف ليبمان بهذا النقد العام، فقد أبدى رأيه بصورة بينة قاطعة بقولة : إنما أعنى بالالتزام الخارجى ما يجاوز الحدود القارية للولايات المتحدة، وهو ما يؤدىّ فى النهاية للتصدىّ له إلى إعلان الحرب. كما أعنى بالقوّة القدرة على الإرغام الذى يحول دون وقوع الحرب، أو كسبها إذا تعذر منعها، ومما يدخل فى مضمون القوة الضرورية، القدرة على الإرغام العسكرى الذى يمتاز بحرية الحركة داخل حدود الولايات المتحدة، كما يمتاز بالتعزيزات التى يمكن أن يمدنا بها حلفاؤنا الذين يعتمدون علينا.

والبحث الأساسى الذى يدور حوله تفكير ليبمان فى السياسة الخارجية هو موازنة التزامات الشعب بقوّته، وتكوين قوّة كبرى

لا تثقل عليه قد تدعو الحاجة إليها : « فإذا أمعنّا النظر فى المثل، والبواعث، والمطامح التى تجد تأييدا فى الخارج إذ أن قياس قدرة (أصحاب القرار) يتجلّى فى حقّهم الشرعى فى حشد ما يقدرون على حشده من القوات فى أرض الوطن، وما يجدونه من عون خارجى من شعوب لها نفس المثل والبواعث والمطامح وقد يختلف الحدّ الذى يمكن أن يقف عند هذا التوازن الخالص (كما يختلف تمامًا بين أسرة فقيرة وأخرى ميسورة وثالثة ثرية) ولكن الأساس يجب أن يكون معروفًا وأن يتحقق ليحول دون وقوع الكارثة.

وفى بداية تاريخ الولايات المتحدة من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٨٢٣ بما شابها من خصومات مريرة بعيدة الغور، مما دعا الرئيس جورج واشنطون إلى إعلان خوفه على الجمهورية من أو ضار الفرقة والتحزّب، وهى يلق خطاب الوداع بإنتهاء مدة رياسته. وقد كاد التحزب لفرنسا والتحزب لبريطانيا أن يقود البلاد إلى الحرب، مرةً مع هذه وأخرى مع تلك. ويعلو على كفاح الشعب للمحافظة على كيانه ما يتوقعه من التدخل المسلح للقوى الكبرى المتجمعة فى وسط أوربا، وقد سرت إشاعات بالانفصال وخاصةً بين ولايات نيوإنجلند ـ ولم تكن هناك فكرة موحدة عن غايات ووسائل السياسة الخارجية ـ بدت بصورة مؤسية عندما ثارت أزمة أخلاط المواطنين.

وفى عام ١٨٢٣، قام ثلاثة من فرجينيا هم «جيمس مونرو» و«توماس جيفرسون» و«جيمس ماديسون» بوضع حلول وأسباب لسياسة أمريكا

الخارجية، ومع مبدأ مونرو والتفاهم الضمنى، وإن كان واضحًا تمامًا مع القوّة البريطانية، توافقت الالتزامات والبواعث الحيوية. ولم يقف هؤلاء الفرجينيون وحدهم، وقد يفوقهم «جون أدمز» نفوذًا، إلا أنهم جميعا قاموا بإعلان المبادئ التى تقوم عليها السياسة الخارجية دون استهواء لمشاعر الجماهير،أو استجابةً لأى إلحاح عنصرى أو لأى جماعة من جماعات الضغط، ويشرح ليبمان البواعث الحيوية بأنها تلك البواعث التى لايختلف الجميع فى الدفاع عنها حتى الموت. ومع هذه التقافات العديدة، والقوميات المتنوعة تعلو مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد وبقائه. حتى المهاتما غاندى وقد مارس المقاومة السلبية، لم يحسب لحياته أى حساب بجانب الدفاع عن البواعث الحيوية للجماعة، ومثل هؤلاء الرجال على استعداد للإضراب عن الطعام حتى الموت جوعًا أو التضحية بحياتهم ولايهجرون مبادئهم.

ويثور السؤال التالى : ما هى البواعث الحيوية للولايات المتحدة؟

وتبدو هذه البواعث الحيوية فى كتابات ليمان المبكرة، فى الدفاع عن حدود الوطن المعترف بها. ولم يحجب إعجاب جيفرسون بفرنسا ما يمثله الجيش الفرنسى المعسكر فى نيو أورليانز على فوهة المسيسبى من تهديد، وقد أدّى ابتياع لويزيانا إلى حصول الولايات المتحدة على الأراضى اللازمة لحماية نيوأورليانز،واعترف جيفرسون بحقائق البواعث الأمريكية، وإن لم ينل تأييد المحكمة العليا إلاّ بعد ذلك بخمسة وعشرين عامًا، واستقرت أوضاع هذا الوطن القارئ الأمريكى الأكبر، ولكن السنوات

التالية شهدت حاجة هذه الامتدادات القارية على الحدود الكندية والمكسيكية ومن الأطلنطى إلى الباسفيكى إلى نقط خارجية وامتدادات قارية جديدة للدفاع القومى، وكان الغزو الفرنسى للمكسيك عام ١٨٦١ قد أغضب الأمريكيين ولم يأت عام ١٨٧٣ حتى كان نصف الكرة الغربى داخل الحدود المعترف بها، وأصبح قواماً لنظام الأمن ومحور القوّة فى النظام الدولى الأبعد مدى.

ويفصل بين الولايات المتحدة وجيرانها مادعاه ليهان محيطاً من الماء والهواء، وما أمريكا الشمالية والجنوبية إلاّ جزيرتان فى هذا المحيط كما أنهما جزيرتان فى صلة كلٍّ منهما بالأخرى، فأمريكا الجنوبية إلى أسفل الانبعاج البرازيلى أقرب إلى أوربا وأفريقية منها إلى الولايات المتحدة فى المسافة بينها وبين المراكز العسكرية فى أوربا، وأمريكا الشمالية أقرب منالاً لبريطانيا، وأوربا الغربية وروسيا واليابان منها إلى أمريكا الجنوبية والصين أو جنوب الباسفيك، وأقرب جيرتنا من القوى الكبرى إلينا هى بريطانيا، والاتحاد السوفيتى، واليابان، إلى جانب ألمانيا، وقد استطاعت ألمانيا لمرتين أن تهدّد التوازن النمطى باجتياح واحد أو أكثر من القوى الكبرى لتصبح أقرب الجيرة لأمريكا، وطالما كان الدفاع عن أمريكا الجنوبية باعثًا حيويًا للولايات المتحدة، وطالما كانت أمريكا الجنوبية قاصرةً عن إعداد قوّة عسكرية أساسية داخل أراضيها وطالما كانت عرضةً للتهديد من جانب قوّة كبرى تجتاح نصف الكرة الشمالى، ولمنع أى تهديد لإمريكا اللاتينية يصبح من الأمور الحيوية على أصدقاء

الولايات المتحدة الكبار أن يفوقوا أعداءهم قوة أو يتساووا معهم على الأقل..

وتلتزم الولايات المتحدة بالدفاع فى حالة وقوع الحرب عن الأرض والجو والماء من ألاسكا حتى الفيلبين وأستراليا ومن جرينلاند حتى البرازيل وبتاجوينا، وقد استطاعت أن تحمى تلك المنطقة إلاّ قلةً ضئيلةً من أى سيطرة عسكرية لقوّة كبرى خارجية، وبسبب تفوّق القوات المشتركة للعالم القديم تفوقًا ساحقًا على قوات نصف الكرة الغربى، فإن أمريكا لا تسمح لأى مكان فى نصف الكرة الغربى أن يقع تحت سيطرة قوّة كبرى حاكمة أو أى قوى تستطيع أن تتسلل بنفوذها إلى الولايات المتحدة، وحتى تضمن حماية نصف الكرة الغربى فإن عليها أن تحافظ على توازن القوى فى أى مكان فى العالم، وقد يؤدّى تغيّر تكنولوجيا الحرب إلى تغيير نظام الدفاع الأمريكى، وقد تغير من حلفائها تبعا لمقتضيات أمنها، ومهما يكن «فهذا هو طابع القوّة الذى تعيشه الولايات المتحدة، ومازالت تعيش فيه.»

وفى كتابه «أهداف الولايات المتحدة من الحرب[1]» (١٩٤٤، يرى ليبمان أن مبادئ ميثاق الأطلنطى، والحريات الأربع لا تستوعب كلّ مادار حوله الجدل من أهداف، وإن بدت نوراً يهدى الشعب طريقه، إلا أنها لم تكن من المعالم التى يمضى إليها قدماً شعب مهيض الجناح، ويكتب: «إن السلام الذى يمكن أن نناله... هو السلام الذى خطته

(١) U.S. War aims.

نيران الحرب ومن التحيّف أن ننكر هذا السلام وندعى أننا قادرون على غيره «وقد قام السلام على علاقات ثابتة وطيدة بين الحلفاء، واعترف بقيام الكتلتين : جماعة الأطلنطى، وجماعة السائرين فى الفلك الروسى. وروسيا. كما يقول كتلة أرضية متماسكة لا ثلمة فيها، بينما الولايات المتحدة بمثابة النواة فى جماعة الأطلنطى «وبين الروسيا والعالم الغربى شكوك تمتدّ إلى عهد بعيد.. إلى عهد الانشقاق الدينى فى العصور الوسطى المظلمة التى جعلت من الكنيسة كينستين : كينسة روما وكنيسة بيزنطة». وتقصى أهداف الحرب على الولايات المتحدة :

- أن تعزّز الروابط الاستراتيجية والدبلوماسية بين جماعة الأطلنطى.

- أن تسلم بالوضع الاستراتيجى للكتلة الروسية وتستوعبه بما فيها الدول الواقعة إلى الشرق من ألمانيا وإلى الغرب من الاتحاد السوفيتى.

- التسليم بوضع الصين كإطار ثالث للاستراتيجية قدّر له أن يشغل الحيز الأكبر من شرقى آسيا.

- التسليم بأن لكلٍّ من الشعوب الإسلامية والهندوكية والشمال الأفريقى (المغرب) والشرق الأوسط، استراتيجيته الخاصة التى يراها لنفسه.

- لتضع نصب عينيها أن أى تسوية فى الشرق الأقصى أو أوربا يجب أن تستبعد اليابان وألمانيا من أى ميزان للقوى الكبرى فى المنطقتين.

- ولتضع نصب عينيها فى أى تسوية تعقب الحرب أن تنزع سلاح دعاة الحرب، وتحمى دعاة السلام بأن تجعل من الهزيمة هزيمة حاسمة ومن السلام دعامةً قوية

ويرى ليبان أن جورج كليمنصو كان على حق فى تسويات السلام لما بعد الحرب العالمية الأولى وأن ودرو ويلسون كان على خطأ « فأن يكون السلام عامة بديلاً لسلام من نوع ما، فهذا هو ما غفل عنه الرئيس ويلسون فيما يتصل بألمانيا فى واقع الأمر » إذ أن ويلسون « قضى على التآلف الذى كسب الحرب، وقام وحده بتدشين التسوية، وأثار خصومة مؤذيةً لا جدوى منها مع إيطاليا حول ميناء فيومى ». وفى هذه الخصومة التى إستغلها «جبرائيل دانزيو» بدأت الفاشية تفرخ فى إيطاليا. وبعد الحرب العالمية الثانية أخذ ليبان يؤكد بأن السلام يجب أن يقوم محدداً وواضحًا وفقًا لوضع العالم حينذاك. وعلى قوى الحلفاء المشتركة أن تحمى السلام.

وفى كتابه « الحرب الباردة[1] » (١٩٤٧) تصدىّ ليبان للادعاءات المعيبة فى مبدأ ترومان، ولمقال « جورج ف. كينان » الشهير « مستر إكس » المنشور فى « الفورن أفيرز » واتفق مع كينان على أن القوّة السوفيتية تقوم على التوسع مالم تواجهها قوّة مضادة فى المواقع التى تختارها أمريكا، إلاّ أن سياسة الاحتواء قد اختارت أن تواجه السوفيت فى مواقع مناسبة لهم، وألقت بالمبادرة إلى أيدى الروس، وتصورت

(١) The Cold war.

وضعًا للقوات . المسلحة الأمريكية لا يناسبها ويهدّد بالخطر علاقة أمريكا بحلفائها الطبيعيين فى جماعة الأطلنطى. وقد يبدو إخلاء أوربا من القوات العسكرية الأجنبية سياسة أكثر جدوى إلاّ أن بقاء الجيش الأحمر فى وسط أوربا هو المعضلة التى لا حلّ لها، والانسحاب هو الوسيلة، الوحيدة لاختبار نوايا الروس، وهو الأساس الذى يعيد للدول الأوربية، استقلالها، ويؤيّد ليبان مشروع مارشال، ولكنه يعارض مبدأ ترومان ويرى أنه استراتيجية بشعة.

وفى كتابه « العزلة والأحلاف[1] » (١٩٥٢) يدعو إلى فهم أبعد للمتغيرات العالمية التى أثّرت فى سياسة أمريكا الخارجية منذ عام ١٩٤٠، بعد أن غدت المصالح الأمريكية والبريطانية فى شبكة واحدة، هى التى أشار إليها « ونستون س. تشرتشل » فى حديثه إلى الاجتماع المشترك لمجلس الكونجرس عام ١٩٥١، وكأنه وزير يطرح الثقة به أمام مجلس لا يؤيده. وقد مرت سياسة أمريكا الخارجية بمرحلتين : « العزلة » وقد استمرت حتى بداية الحرب العالمية الثانية واتسمت باستقطاب القوّة الأمريكية للقارة حتى الفبلبين وجزر الباسفيك. والمرحلة الثانية ظهورها كقوّة، إساسية فى الميدان العالمى، واضطلعت الولايات المتحدة فيها بإقامة تآلف جديد. وأصبح أمن أوربا الحرة والدفاع عنها ضرورة حتمية للأمن الأمريكى. وتمثل هذا الهدف المشترك فى تأليف أوربا ووضع حلٍّ للمشكلة الألمانية وقد أصبحت المحور الذى تدور حوله الحرب الباردة.

(١) Isolation and alliances.

وعاد ليبمان فى كتابه « الفلسفة العامة » (١٩٥٥) إلى ما كان يقلقه دائمًا - انحلال وأحياء المجتمع الغربى. وكتب عن علّة الدول الديمقراطية، وخلل القوى والمصالح العامة وراقه أن يذود عن الرقة والتلطف وأن تحيا الفلسفة العامة. ودعا الأمريكيين لاكتشاف تراثهم ومثلهم وأن يلمّوا بالقوانين العامة، ومع ماواجه كتابه الأخير من نقد حاد حين أخذ يوفّق على مزاجه بين اتجاهات القانون الطبيعى، فقد نجح فى جذب الانتباه لحو المصالح المشركة بين الأمريكيين وأصدقائهم فى الخارج، كما بدت فى هذا الإيمان الخفى بقداسة الروح البشرية.

وفى عام ١٩٦٦ غادر ليبمان واشنطون بعد ثمان وعشرين سنة وعاد إلى نيويورك حيث عاش حتى وفاته عام ١٩٧٤، وقد قلّت كتاباته خلالها ولكنه بقى يحظى بتوفير صانعى السياسة لأفكاره الصائبة، حتى أولئك الذين يخالفونه الرأى. ومع وقوفه خلال الخمسينيات إلى جانب قرار الأمم المتحدة الخاص بكوريا فى البداية فإنه سرعان ما أخذ يحبذ الهدنة ويدعو إلى التسوية السياسية ويعارض تقدم الجنرال « دوجلاس مكارثر» إلى نهر يالو، وبخصوص فيتنام كان يخشى منذ البداية أن يؤدىّ تورط الأمريكيين إلى حرب برية على أراض صينية، وعاد مرة أخرى إلى فكرته عن القوّة الاقليمية، وأخذ يعارض الاتجاه الأمريكى فى الالتزام الزائد بما لا يعنيها من مصالحها الحيوية. ولم تكن أفكاره لتلقى قبولاً لدى العديد من الرؤساء واحداً بعد الآخر أولدى وزراء الخارجية، وبقى مع ذلك يحتلّ مكانةً سامقةً بين الذين يعتزّ برأيهم، وصدقت الأحداث

بعض مانوّه به، وتتمثل قدرته فى المبادئ التى نادى بها أكثر مما تتمثل فى الخطط التى أشار بها. وقد ساعده على الاحتفاظ باستقلاله أكثر من أىّ كاتب أو صحفى من البارزين أنه ظلّ بعيدًا عن تلك الصفوة الذين يديرون السياسة الخارجية التى تتمركز فى مركز العلاقات الخارجية بنيويورك، وقد وضع مستويات للمعلقين لم يتسنّ لغير القلّة أن يسايروها، وكتب عنه «ريتشارد روفير» يقول: « على كل صحفى وكل من له اهتمام باللغة الإنجليزية أن يلمّ بأسلوبه فى الكتابة، فقد استوى على القمة بين أساطين الكتاب الأمريكيين المحدثين « أما عن مادّة كتبه، فإن روفير . ينوّه « بمراجعة أعماله ككل فإننى قد رأيت فيها من الكمال فوق ما كنت أتوقع.. وقد استطاع أن يدرك معنى الوجود العسكرى والسياسى للسوفيت من البلطيق إلى البلقان، وتنبّأ بخلل النظام فى الصين الوطنية، كما توقّع المشكلات التى نجمت عن تعميم مبدأ ترومان، إلّا أن المؤرخين قد يتعذر عليهم تقييمه تقييماً كاملاً إذا ما كان تقييمهم له قاصراً على حكمته الاجتماعية والسياسية.. فقد استطاع أن يجسد أجمل ما فى التقاليد الليبرالية والإنسانية، وأضفى على الصحافة الأمريكية مهابةً ووقارًا ».

ومن العسير حقًّا أن يحتلّ مكانته آخر.

جورج ف. كينان
(١٩٠٤-   )

ولد جورج ف. كينان فى ميلووكى، ويسكونسن فى السادس عشر من فبراير ١٩٠٤، وقد توفيت أمه بعد ولادته بقليل، وقد تركت وفاتها فى نفسه -كما يقول- جرحًا لايندمل طوال حياته، وكان أبوه من سلالة الروّاد الفلاحين الذين نزحوا إلى الولايات المتحدة من أيرلندا فى بواكير القرن الثامن عشر، ونزل ڤيرمونت قبل أن يغادرها إلى أعالى ولاية نيويورك لينتهى به الرحيل إلى ويسكونسن. ويغلب على أسلافه العناد، واستقلال الرأى والاعتزاز بالحرية الفردية إلى أبعد الحدود، وكانوا من مستورى الحال لا هم بالفقراء ولا هم بالأغنياء، ولم يكونوا عمالاً لأحد، ولم يستخدموا أحدًا، لذلك بقى تفكيره خاليًا من تلك التعبيرات الماركسية عن الاستغلال والمستغلين، ولايتقبل غيرها من الفتاوى الماركسية، وكان جدّه، كما كان أبوه الذى ولد عام ١٨٥١، يفضل القرن الثامن عشر على القرن التاسع عشر، وتمثل كينان بعض ماكانوا يدينون به من قيم إلى جانب مااستوعبه من أخلاقيات والتزامات القرن العشرين، وكان لابن عم لجده، يدعى هو الآخر جورج كينان، من الأثر عليه

أكثر مما كان لأبيه، وقد ولد مع أبيه فى يوم واحد وفى عام واحد، وسارا معاً فى طريق واحد، وكان لهما نفس الاهتمام بالشئون الروسية، مما أوحى إلى «جورج ف. كينان» إنشاء «معهد كينان العالى للدراسات الروسية فى مدينة واشنطون، بالاشتراك مع مؤسسة سمثونيان»

وقد تلقى كينان تعليمه الأول بمدرسة ميلووكى الابتدائية ثم بأكاديمية سان جون العسكرية فى ديلافيلد ويسكونسن، واختار له عميدها «هنرى هولت» مثلما أوحت له قراءة، قصيدة «ف.سكوت فيتزجرالد» «هذا الجانب من الفردوس» الخدمة فى السلك الأجنبى، فلما التحق بجامعة برنستون عام ١٩٢١، كان أوّل ما انتابه الذهول من بنائها القوطى المهيب، وكان يعرف ما يعتوره من ربكة طفولته وفجاجة طباع الغرب الأوسط، خجولاً منطوياً على ذاته، ولكنه كان حساساً عظيم الكبرياء يأنف أن يطلب عون أحد وكان لاثنين من الأساتذة التأثير الكبير على تفكيره : «ريموند سونتاج» أستاذ التاريخ الدبلوماسى، و «جوزيف س. جرين» وهو الذى قام بوضع نظام الامتحانات للمتقدمين للخدمة فى السلك الأجنبى، وكان تأثيرهما عليه فكريًا أكثر منه قائماً على صلة خاصة، وترك كينان برنستون بحفنة قليلة من الأصدقاء لائذاً بوحدته، حالما دون أن يعنى بمعرفة خفايا التنظيم الجامعى أويلم بسوانح الحياة الاجتماعية والثقافية، بعيدًا بما جبل عليه من جفوة للمواجهة عن الخلافات الشخصية أو الجماعية، ولكنه وهو فى برنستون عرف ما يتمتع به من صفاء ذهنى وقدرة على الإبانة، وسلبية إلّا عند التحدّى،

وإحساس جيّاش بعالم الأفكار، إلى تحرّر من أى فكر مسبق، وقد أورى حبّه للأدب، والأدب الكلاسيكى بالذات غرامه بالسياسة والتاريخ الحديث (وكان غرامه العارم بالمدوّنات التاريخية الكبرى للمؤلفين العظام من أمثال «إدوارد جيبون» ماترك أثره البالغ على أسلوبه فى الكتابة، كقوله : «القوةّ هى الوسيط الذى نعمل من خلاله»).

وقد تخرج فى برنستون عام ١٩٢٥، مسلحاً بالقدرة على النمو الفكرى فى المستقبل، وإن لم تسفر عن اكتمالها تماماً، «وإن استثارها غموض الليبرالية التى نادى بها ويلسون، فانتابه الأسى لعزوف الولايات المتحدة عن الاشتراك فى عصبة الأمم، بقدر ما كان إيمانه بالاقتصاد الحرّ وجدوى المنافسة، ونفوره بالتالى من رفع التعريفة الجمركية» وكانت دراسته فى برنستون عوناً له على إبراز تلك الاهتمامات متحررةً من القالب الأيدولوجى الجامد الذى يبهم على الفكر الناقد.

ومما أثار دهشة كينان أنه كان بين سبعة عشر مرشحاً ممن اجتازوا الاختبار للتعيين فى السلك الخارجى. (وقد رأس لجنة الامتحان الشفاهى وكيل وزارة الخارجية جوزيف س. كرو) وبعد أن أدّى فترة التدريب بمدرسة الخدمة الخارجية فى واشنطون، عين تحت الاختبار بالقنصلية العامة فى جنيف، تم نقل نائبًا لقنصلية همبورج بألمانيا (وكان قد زار ألمانيا فى طفولته، ثم مرة أخرى قبيل تقدمه للاختبار، ولهذا كان قادرًا على الحديث باللغة الألمانية). وفى عام ١٩٢٨ درّب ليكون خبيراً فى الشئون الروسية، وقضى السنوات الخمس ونصف السنة التالية

فى برلين وفى عاصمتى ولايتى البلطيق : تالين وريجا، وبعد ذلك أشرف على الترجمة إلى اللغة الألمانية فى برلين عام ١٩٢٩، ثم سكريتراً ثالثاً فى ريجا عام ١٩٣١، وموسكو عام ١٩٣٤، وقنصلاً فى فينا عام ١٩٣٥، وسكرتيراً ثانياً فى موسكو عام ١٩٣٥، وسكرتيراً ثانياً عام ١٩٣٨، ثم قنصلاً عام ١٩٣٩ فى براج. وسكريتراً ثانياً عام ١٩٣٩، وسكرتيراً أوّل عام ١٩٤٠ فى برلين، ومستشاراً لمفوضية لشبونه عام ١٩٤٢، ومستشاراً للوفد الأمريكى فى اللجنة الاستشارية الأوربية بلندن عام ١٩٤٤، ووزيرًا مفوضاً فى موسكو عام ١٩٤٥، ثم نائباً لمدير الشئون الخارجية فى كلية الحرب بواشنطون عام ١٩٤٦، ومديراً لإدارة التخطيط السياسى بوزارة الخارجية عام ١٩٤٧، وسفيراً لدى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٥٢، ويوغوسلافيا من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٣. وقد اضطربت حياته العامة عندما اختير عضوا بمعهد الدراسات العليا فى برنستون خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٢، وبعد أن أحيل إلى التقاعد من الخدمة فى وزارة الخارجية أصبح أستاذاً دائماً بالمعهد حتى تقاعده وأصبح غير متفرغ عام ١٩٧٤، وقد جمع فى حياته بين الدبلوماسية والأستاذية على مستوى لم يتسّن لأحد غيره، وكانت خبرته بالشئون الروسية، كما كان عمه من قبل، ذات أثر بالغ فى تقدمه وارتقائه.

وكان كينان فيما بين العشرينيات والثلاثينيات أحد القلائل الذين اختيروا لعلمه باللغة الروسية والإلمام بالتاريخ الروسى والثقافة الروسية، وكان من زملائه «تشارلس بوهلن» (الداهية) و«للويلن تومبسون»،

وقد شغل كلاهما منصب السفير لدى الاتحاد السوفيتي فى فترة الحرب الباردة الحرجة، وكانا على درجة عالية من الخبرة العملية أهلتهما للمشاركة فى وضع القرار فى وزارة الخارجية، ولمناصب تنفيذية متعددة، وكانت لهما خبرتهما البالغة فى التعامل مع البيروقراطية، أما كينان وكان أكثر الثلاثة أصالة فكرية فقد بقى على فزعه من التنظيم الإدارى، ويبدى رغبة عارمة فى الاندماج بالعمل الدبلوماسى، والتخطيط السياسى والتكهن بخفايا السياسة ،ورأى فيه خلاّنه بعضاً من المعالم الرومانسية، ففى خلال الخمسينيات عنّ له أن يشارك فى الحياة العامة كعضو فى الكونجرس، وأعدّ نفسه لترك مسئولياته نحو العلاقات الخارجية ليقود حملة عامة لتجديد المدن المنهارة. ومرة أخرى يبالغ ويخطئ تقدير قدرته على التأثير مما أدّى إلى تناقض الرأى فيه، فهو إما متغطرس بالغ الغطرسة أو متواضع شديد التواضع. وعندما يكتب عن إخفاق شخصيته كتلميذ، يردّه إلى الكبرياء. والحساسية الزائدة، والإباء الممضّ لأى عزاء، والإصرار على معرفة الشر والتمرّس به «لأحظى أكثر من الغير بالجاذبية والمشاركة الوجدانية» وكيفما كانت قدرة كينان على التغلب على ما سلم به من فشل فى صباه، فإنه، باستثناء الفترة التى رأس فيها معهد برنستون، لم يصل إلى ما تؤهله له ملكاته العقلية وأخلاقه العالية من رفعة وسمو.

وقد ألم به الفشل كما ألم به النجاح فى حياته الوظيفية، وبالرغم من أن كتاباته قد بلغت الذروة فى تبرير العمل فى الوظائف العامة،

فإنه ظلّ قاصراً عن تحقيق هذا الهدف فى الواقع، وبتعبير أدق فإن كينان الرومانسى الحالم كان فى نزاع دائم مع كينان الموظف، وبقى يسأل زملاءه من الموظفين : «هل أقول غير ما أفعل». وفى عام ١٩٥٢ طلب الروس عودته سفيراً لبلاده لديهم، بعد مقابلة فى مطار برلين، قارن فيها بين ضغوط الحياة الثقيلة فى الاتحاد السوفيتى وتلك التى كانت فى ألمانيا الهتلرية. وقبل ذلك بعث به وزير الخارجية «دين اتشيسون» عام ١٩٥٠ إلى أمريكا الجنوبية، كما يذكر «لويس هال» ليقلع عن عناده القابع فى رأسه وكان أن كتب مذكرة، استعان فيها بما تزوّد به من رحلاته، عن الحكم والسياسة فى أمريكا اللاتينية، كان فيها صادقًا، وإن نمت عن صورة كئيبة لبعض القوى والاتجاهات المتسلطة على تلك القارة المزعجة، وكانت الفروض والنتائج التى أجملها فى تقريره مغايرة تمامًا لكل ما سارت عليه سياسة أمريكا الخارجية، وعبرت تعبيرًا دقيقًا عن يأسه وقنوطه من تلك القارة، مما أدى إلى صدور الأمر بتمزيق النسخ الإضافية والتخلص منها تماما أما النسخة الأصلية فقد قبرت فى محفوظات وزارة الخارجية، وقد حذّر كينان فيها: «من ذلك العجز المخيف الذى يبدو فى الأفق والوهن البادى يخيم بظله على أمريكا اللاتينية» والقادة والزعماء فيها عاجزون أو يأبون مواجهة الحقيقة، وقد رأى فى كل عاصمة من عواصمها نوعًا من التقوقع البالغ حول الذات، والصلف، والإصرار المؤسى على نثر الأوهام عن الذكاء والشجاعة وادعاء إنجازات بعيدة عن الواقع. «فالمجتمع فى أمريكا اللاتينية يعيش.. سلسلة من الادعاء الكاذب وليس الادعاء المقنن الهادف للشيوعية الروسية، ولكنه ادعاء مفرق فى الذاتية والفوضوية، يدور

فيها كل فرد أشبه بالشرنقة حول ذاته، لكل منهم دنياه الصغيرة من الدعاوى الذاتية» وكان لمدينة المكسيك أقسى الآثار وأشدها عنفًا عليه «فلم أحس أبدًا أنها تهجع بليل (ولربما لأننى لم أكن لأهجع)» أما «كارا كاس فكانت» صورة «بالغة السخافة من الحضر.. وسط جبالها الصفراء العديدة» كما (كانت) ريو فى غاية البشاعة» وبقيت «سان باولو» أكثر بشاعة.. وحينما ذهب كينان كان ينوشه «إحساس غريب من الخوف الممتزج بالكآبة» فإذا تمعن فيما كان من قبل، فإنه يرى: «أن الحقيقة البادية، أننى فى كل جولاتى واستجابتى لكل مايثير لا أملك إلاّ أن أكتب هذه الصفحات، بينما تبقى وزارة الخارجية على ما هى عليه. تقوم بواجباتها كما كانت تقوم بها من قبل، لاتملك إلاّ أن ترفض هذه الصفحات وتأبى أن تأخذ علمًا بها.. (وأبدت) من المنطق ما وضع نهاية لتلك الحياة الناقصة التى أزاول فيها عملى فى واشنطون، وقامت بنقلى إلى الخارج لأواجه حياةً مؤسية مملّةً فى إعداد الملخصات والتمعن فيما لايجدى.. وليس فى الإغضاء عنه مايضر.» وحتى عندما استدعاه الرئيس «جون ف. كينيدى» من التقاعد ليعود سفيرًا لدى يوجوسلافيا عام ١٩٦١ غشى نفوذه تردّد واشنطون فى الاستجابة إلى إلحاحه فى استغلال الشقاق فى دولة شيوعية استغلالا كاملا فى أوربا الشرقية، وكان كينان على عكس مايرمى إليه رؤساؤه، يرغب فى إقامة علاقات ثقافية واقتصادية مع يوجوسلافيا، وكان طوال حياته سابقًا لزمنه، فهو يؤمن بأن القوتين الكبيرتين أو العظميين تتجنبان العداوة ولكنهما لن يكونا صديقين، ويرى أن ما ينشده هارى هوبكنز من التصالح بينهما لا يعدو خداع الذات.

وكان كينان على خلاف شديد مع وزير الخارجية دين أتشيسون، وجون فوستر دلاس (وكان حينذاك مساعدًا لأتشيسون) ودين رسك مساعد وزير الخارجية، والسفير فيليب جيسب حول قبول الصين الشيوعية بالأمم المتحدة. وكان الخلاف قد ثار حول هذه المسألة عام ١٩٥٠ وتناول النتائج السلبية والإيجابية لعضويتها بالأمم المتحدة، ورأى كينان نفسه «أغلب الأحيان وحيداً فى موقفه، وأنه وحده الذى يعارض.. الشركاء» ممن يرون أن قبولها بالأمم المتحدة لايتعدّى إقرار الأمر الواقع، وأنه، كما يعتقد، يخفف من الإبهام والشك الذى يحيط باتجاهات أمريكا حيال آسيا، ويقضى على الأتهام الذى يوجهه بعض الآسيويين على الأقل بأنها بتأييدها «تشانج كاى تشيك» تسعى فى إطار خطتها الإمبريالية إلى السيطرة على قلب الأرض، واقترح كينان فى هذا الحوار أن تعترف أمريكا أو تصوت إلى جانبها، ولكن عليها أن «تعلن علانية أن نظام بكين لا يبدى نوعاً من الالتزام الكافى بمسئولياته الدولية، وأن سلوكه الدولى سلوك عدوانى.. وإننا لذلك لم نعترف به. ولا نرى ما يدعو إليه» ومهما تكن دواعينا (حول عضوية الصين بالأمم المتحدة) منذ غدت موضوعاً لتساؤلات عديدة، ومنذ بدا الزعم بأن لنا أغراضاً خفية، فإننا قد أعددنا أنفسنا... للامتناع إطلاقاً عن الاشتراك أبعد من ذلك... فيما يتصل بإثارة ذلك فى أروقة الأمم المتحدة، أو التصويت عليه، أو بأى صورة من صور الضغط أو التدخل لدى القوى الكبرى فى الإدلاء بصوتها ولم يلق دلاس بالاً إلى رأى كينان، خوفاً من أن يؤدى رأيه إلى حيرة الرأى العام الأمريكى، أو أن يؤدّى إلى

لتهوين من البرنامج الدفاعى للرئيس. ويشرح كينان وجهة نظره، فيقول :

«أما عن رسك وغيره فإننى أعتقد أن هناك نوعًا من الإدراك الحقيقى للتبرم الأخلاقى بالشيوعيين الصينيين؛ إذ أنهم، بعد كل هذا، يطأوون نفس الدرب الذى وطئه الروس من قبلهم طوال عشرين عامًا منذ أول تجربة لنا مع الديكتاتورية السوفيتية، وما كنا يومها، كما نحن اليوم بغافلين عن التناقض الفلسفى بين المثل التى ندين بها، ومثلهم التى يدينون بها، إلا أننا كنا نسلك تجاه هذا التناقض كما نسلك مع غيره من المسائل الدبلوماسية التى تقع فى إطارها والتى نراها شبيهة بها وتناولناها خلال قرون من قبل. وقد تعلمنا ألّا ننبذ صراع القوى أو ننأى عنه كأمر مفزع أو شاذ، فهو ذريعتنا.. ولن نضفى على اللعبة شيئًا من الأناقة أو نوشيها بشىء ما».

وعلى أمريكا أن تؤمن إيمانًا عميقًا بأنها على حق، فما هى، فى السياسة الدولية إلّا واحدة من دول عديدة تسعى لتأمين نفسها وحماية مصالحها القومية، وما كان لنوازعها أو طموحها، حتى فيما يتصل بأعدائها، أن تتوارى، أو تحاول أن تواريها بتلك المأثورات الشرعية أو الأنظمة الفلسفية. وكان الخلاف عميقاً فى ذلك الحوار الذى دار حول الصين، حتى أن «دلاس» فى تصريح صحفى، قال إنها مع ما يحمله من إكبار لجورج كينان، إلا أنه يراه على درجة كبيرة من الخطورة فى

دفاعه عن قبول الصين بالأمم المتحدة، وتوقّف الولايات المتحدة عن عملياتها العسكرية فى كوريا عند خط ٣٨.

فإذا كان ثمة دروس مستفادة من هذا الحوار، فإنها قد أثارت ثلاث مسائل معينة :

– أكان لسياسة أمريكا الخارجية فى آسيا أن تتغير إذا ما غلب رأى كينان ؟

– أمن الأجدى فى مثل هذا الحوار الذى يتناول سياسة خارجيةً معينة أن ندعى لهؤلاء المفكرين بما يصدرون عنه من أدلة وأفكار مليئة بالمراوغة والإبهام أن يبق لهم الرأى الثانى ؟

– أهناك جدوى فيما لو أن كينان قد نجح فى التأثير على السياسة الخارجية لتسلك طريقًا مباشرًا ومقننا من طريقين – سياسة الاحتواء التى أجملها فى برقيته المؤرخة ٢٢ فبراير ١٩٤٦ من ثمانية آلاف كلمة بعث بها من موسكو أو تلك المقالة التى نشرها « مستر اكس » فى مجلة « فورين أفيرز » بما لها من تأثير معروف (فى يوليه ١٩٤٦) تحت عنوان : « أصول القيادة السوفيتية ؟ وقد بين الصحفى » « آرثر كروك » بصحيفة نيويورك تيمز بعد مقارنة بين البرقية والمقال. أن كاتبها واحد. ويرى كينان أن الورقتين قد اتسمتا بالقصور فى ثلاث مسائل : فقد نسيتا أن تشيرا إلى البلاد التابعة فى أوربا الشرقية وما يمكن أن تؤدّى إليه من انهيار قوّة السوفيت. وأنهما لم يبرزا إبرازاً كافياً معنى احتواء القوة السوفيتية وأنه ليس احتواء عسكريا ينذر بتهديد مسلح،وإنما هو

احتواء سياسى ينذر بتهديد سياسى، كما أنهما لم يوضحا أن هذا الاحتواء ليس من الضرورى أن يمتدّ إلى كلّ مكان ،كما أراده ترومان، وإنما هو احتواء لبعض المناطق الجغرافية التى تهم الولايات المتحدة وتؤثر على أمنها. أما الشواهد التى أثارت المزيد من الجدل فى مقال «مستر اكس» فقد بدت فى دعوته إلى مواجهة الروس بقوّة مضادّة ثابتةَ «فى كل مكان يبدو منهم أى دليل ينذر بخطر يتهدد أمن العالم».

وتبع ذلك سلسلة من المقالات كتبها ولتر ليبمان، يحمل فيها على كينان، بلغت اثنى عشر مقالاً ثم نسرها فى كتاب على غرار كتابه «الحرب الباردة» إلحّ فيه بالتركيز على الأقاليم الحساسة فى أوربا وعلى انسحاب القوات السوفيتية والأمريكية والبريطانية من أوربا، وحذّر من أى محاولة لاستقطاب ألمانيا الغربية فى حلف ضدّ العصبة السوفيتية، وكان فى كل ما ذهب إليه متفقاً اتفاقا واضحاً مع ما جاء فى كتابات كينان الأخيرة، ومحاولته المتأخرة لشرح ما يقصده، وفى بواكير عام ١٩٤٦، وفى أعقاب برقيته الطويلة، عاونه «جورج فورستال» وزير البحرية فى العودة إلى واشنطون ليعمل بكلية الحرب الوطنية، وحمل وزير الدولة «جورج س. مارشال» على ترشيحه لرئاسة هيئة تخطيط السياسة ،ولم يكن لمآخذ كينان على الالتزامات الكاسحة التى قام عليها مبدأ ترومان كبير أثر فقد عمّ مفهوم الاحتواء وشاع عالميًّا، فنراه يكتب «لقد صدمتنى جفوة الأمريكيين الموروثة لاتخاذ قرارات محدّدة فى مشكلات محددة وإصرارهم على اتخاذ صورة عامة أو مبدأ يغلفون به

أعمالهم ويبررونها » ولستة شهور سابقة وأخرى لاحقة لم يكن لبيانى كينان أثر يذكر، وعلى حدّ تعبيره : « لقد مضى كل هذا يفصح عن مدى ما لهذا من أهمية تعلو على طبيعة ما يسفر عنه الواقع الحقيق عند ما يصبح الأمر متعلقاً بإصرار واشنطون على نظرتها للعالم، والمبادرة الذاتية للرسميين بها لمعرفتها أو معرفة طبيعتها » وظلّ كينان على رأيه هذا فى كلّ ما كتب عن سياسة الاحتواء التى اعتنقتها أمريكا فى أعقاب الحرب، وأخذ بعد ذلك يحس بأنه يمضى بعيداً عن المسئولية.

ويسفر فى لقاءاته المتتالية مع « وزير الخارجية » هنرى كيسنجر عما يراه فى العلاقات السوفيتية الأمريكية وما يعوز سياسة أمريكا الخارجية، وكان الحديث عن احتواء الكرملين، ففى حديث أدلى به الوزير كيسنجر فى ٣ فبراير ١٩٧٦، يعلن : « لأوّل مرة فى التاريخ يصبح الاتحاد السوفيتى قادراً على تهديد المناطق النائية إلى أبعد مما تمتدّ إليه كتلته الأوراسية، بما فيها الولايات المتحدة أيضاً » ومع التكنولوجيا النووية والنظام الدولى لما بعد الاستعمار « يعرب الاتحاد السوفيتى لأول مرة عن مصالحه وأهدافه العالمية شاقًّا طريقه إلى الشرق الأوسط وأفريقية وآسيا » (ومن المثير أن ينسى رجل له مثل هذا الإلمام الواسع بالتاريخ كهنرى كيسنجر إيران ومصدق، وكوريا وفيتنام، وعبد الناصر فى مصر، وأزمة الصواريخ الكوبية) وإن يكن كيسنجر قد تخير كلماته التى تناسب الإجراء المباشر للسوفيت، فإنه ينوّه بأن « أنجولا تمثل لأوّل مرة كيف تحرك السوفيت عسكريًّا عبر هذه المسافة القاصية ليفرضوا نظاماً من

اختيارهم، وللمرة الأولى تفشل الولايات المتحدة فى الوقوف أمام التحرك العسكرى الروسى خارج الفلك السوفيتى، ولأوّل مرة يعطل الكونجرس قراراً قوميًّا فى مشكلة الشرق الأوسط» وكانت العواقب، كما يرى كيسنجر، مؤسية، وهذا الفشل بادرة سوء، وسيكون الثمن غالياً فى المستقبل «فإذا قيل إن أنجولا ليست بلداً مهما، وليس للولايات المتحدة مصالح فيها، فإن ذلك يؤدّى إلى السؤال التالى، إذا رأت الولايات المتحدة ألاّ تتصدى للكتلة السوفيتية ورأت ألاّ تقف دون التدخل الكوبى، فماذا تكون عليه مشاعر زعماء العالم إذا ما عن لهم أن يتخذوا قراراً يتصل بأمنهم فى المستقبل؟ وما هى الخطوات التى يمكن أن تتخذها قوّة عظمى لا تثير أى معارضة إذا ما كانت المناسبة التالية تؤدّى إلى التدخل؟»

وكانت استجابة كينان مقننّة كريمة عطوفةً وقد صيغت على أساس من المبادئ خالية من أى لعب بنواحى القوّة أو الضعف فى الأشخاص، وقد حمد لكيسنجر، أنه «مفكر يتحدث لغة الساسة» ويبدى الفروق بين احتواء التوسع السوفيتى فى الوقت الحاضر، وما كان عليه عام ١٩٤٧، عندما ظهرت هذه الكلمة أوّل مرة، وسلم «بأن الاتحاد السوفيتى لديه القدرة الآن أكثر مما كان منذ ثلاثين عاماً، على الإدلال بقوته فى مناطق تبعد عن تخومه كثيراً» وأخذ يذكر كيسنجر بما كان من مبالغات الدوائر العسكرية فى الولايات عن قوّة العدو، وبنوع من الكياسة رأى أن يتسلح كيسنجر فيما يقوله بالقدرة والإفصاح

والتحوط: «ففى البداية عليه أن يدرك تماماً أن الأماكن ليست سواء فى أهميتها من هذه الناحية» فلكوريا وكوبا من الأهمية الاستراتيجية البالغة لا للأمريكيين وحدهم ولكن لكافة القوى الكبرى الأخرى، وقد تكون للأماكن النائية بعض الأهمية الاستراتيجية المحلية ولكنها لا تؤثر على ميزان القوى العالمى، وبالتالى فإن على الرائى أن يحسب مدى الخسارة والمكسب لأىّ قوّة كبرى إذا ما رأت أن تمد نفوذها إلى منطقة بعيدة عن حدودها، فالعجز عن احتلالها احتلالاً كاملاً أو التغلب على الحكومة الوطنية، واستغلال مواردها لصالح هذه القوى الدخيلة يصبح مثاراً للعديد من المشكلات، وعلى هذا الأساس تصبح كوبا أشبه بحجر الطاحون الذى يطحن المال السوفيتى، ومن العسير أن يكون لمصر دور فعال، «وليس ثمة داع لإحساس الولايات المتحدة بأى التزام لحماية أى قوّة أخرى من انتحال مسئوليات يمكن أن تكون عبئاً ثقيلاً عليها أما الأمر الثالث، فإنه يحتم على أمريكا أن تتبصر أمر حلفائها والقوى التى تعمل معها. فإذا جدّ صراع مدنى، فإن من اليسير قصر المعونة الأمريكية على جماعة معينة أو حزب من الأحزاب» فإذا ما كان حزباً عسكريًّا أو سياسيًّا فإن ذلك مما يكيف مسلكنا نحوه. وإذا ما أهمل عامل ما، وبلغ من إهماله أنه أدّى إلى إنكار ما سبقه من جهود على شاكلته، فإنه هو ذلك. (ولنعتبر بما كان مع شانج كاى تشيك فى الصين وما كان فى فيتنام) وليس من اليسير أن يكون النجاح حليف كل إنسان، مهما كان له أو لقى من عون خارجى» وأخيرا فإن هناك من المواقع ماتحاول الولايات المتحدة أن تصنع لها قدمًا فيها، وإن كان ذلك

لايتسنى لها إلاّ من خلال الرأى العام العالمى أو الإقليمى على الأقل، وهو ما تفتقده أمريكا وتعانى منه حين تبدو كما يبدو المنافسون تماما «فالناس تنتابهم الحساسية مع استعراض القوة، وإن كانت تنتابهم الحساسية فى مواقف أخرى أيضًا».

ولايمكن أن تعثر على الأصول العميقة لا تجاهات كينان فى محاوراته السياسية (ونراه يعلن أنه بطبعه ومواهبه عاجز فى هذا الجانب) وإنما نراها جلية فى مؤلفاته العديدة القيمة، ففى كتابه «الدبلوماسية الأمريكية ١٩٠٠ - ١٩٥٠[1] » (١٩٥١) وهو عبارة عن محاضرات ألقاها بجامعة شيكاجو خلال العام الأوّل لتركه خدمة وزارة الخارجية : يطرح سؤالاً محدداً : ما هو السبب فى فشل سياسة أمريكا الخارجية فى النصف الأوّل من القرن العشرين؟ ويجد الإجابة فى اتجاه أمريكا الأخلاق والقانونى فى عالم خارجى ملئ بالإحن وخيبة الأمل، فالولايات المتحدة، القانعة أعظم القناعة بالنظام الدولى السائد وبالقوانين التى تحكمه، لا تستطيع أن تتصور وجود آخرين يسعون إلى تحطيم النظام قوّة وغصباً، ولم تكتف الولايات المتحدة بإضفاء نوع من الشرعية على الوضع القائم فى دفاعها عنه، ولكنها ضاعفت من عوائقه بتبريراتها الأخلاقية وبدلاّ من أن تسلم بالواقع المرير للصراع بين المصالح القومية، وتبحث عن حلول على الأقل لاضطراب الحياة الدولية، تلجأ إلى المعايير الشرعية لحلّ الخصومات، إلاّ أن القانون فى مجتمع دولى نصف

(١) American Diplomacy. 1900-1950.

فوضوى يبدو شروداً عنيداً وأقل طواعية من الدبلوماسية لتسوية صراع المصالح، ولم يكن له من جدوّى فى حماية البلاد التابعة فى شرق أوربا أو فى الحدّ من انتشار الحروب الأهلية، كما أضفت أهمية بالغة على العقوبات الدولية وما تتوقعه من إجراءات عسكرية تقوم بها جماعة دولية. فلماذا إذن ساد القانون سياسة أمريكا الخارجية؟ هذا لأنها أوّلاً وقد نجحت فى تطبيق القانون فى بلادها، قد ظنت أن ذلك يمكن أن يتحقق بين الجماعة الدولية، ومن ناحية ثانية لأن رجال القانون كانوا هم الذين يصوغون السياسة الخارجية، فكانت تلك الصورة البادية من إقحام الأحكام والحقيقة على عالم لايعرف الحقيقة، ولأن الأمريكيين ورجال القانون كانوا أحراراً فى حركتهم داخل وخارج الحكم.

وأقوم من هذه الشرعية كياناً لدى كينان كانت نزعته الأخلاقية فى تناوله لشئون الدولة على أساس من الحق المطلق أو الخطأ المطلق، فأولئك الذين يدعون أن هناك قانوناً للأمم يغضبون لأى ثلمة تنال القانون ويحسون بما للأخلاق من مكانة تعلو عليه، فإذا كان للسخط أن يقمع السياسة العسكرية فإن الوضع القانونى والأخلاقى ينشد التسليم دون قيد أوشرط ويتصدّى للقضاء على كلّ من يثلم القانون حتى يستسلم صاغراً. ومن السخرية أن تقوم الحروب فى ظلّ من المبادئ الأخلاقية التى تفرز العنف، وهى أدعى إلى القضاء على كل استقرار سياسى من كل حرب تقوم من أجل المصالح القومية، وما الحرب الشاملة والتسليم دون قيد أو شرط إلاّ أثر من آثار هذا المنحى الذى

يتسم بالشرعية والأخلاقية، وما التاريخ إلاّ شاهد عدل على أن الحروب التى قامت من أجل أهداف محددة قد استطاعت أن تحدّ من طبيعة الحرب، فإذا كان الهدف منها أخلاقيًا أو من أجل عقيدة ما، يرمى إلى تغيير المواقف والتقاليد التى تحكم كافة الخلق أو طبيعة النظام، فإن النصر لا يتحقق عن طريق العمل العسكرى، وقد يكون القانون للشعوب «أداة رقيقةً لتهذيب الأحداث» وإن كان من الأقوم للزعماء أن يدركوا أن المصالح القومية قد تكون أقصى ما يمكن أن يعرفوه أو يلموا به فإذا كانت الأهداف الوطنية معتدلةً قويمةً، لايسوبها كبرياء أو نوع من الكراهية للغير، بعيدة عن أوهام الاستعلاء، فإن ذلك هو الطريق القويم لعالم أكثر راحةً وسلاماً مما يمكن أن ينشده قانون عالمى أو مبادئ أخلاقية مجردة.

أما كتابه «حقائق سياسة أمريكا الخارجية»(١) (١٩٥٤) ويضم محاضرات كينان القليلة بجامعة برنستون، فإنه يناقش السياسة الخارجية، ويرى أنها وسيلة وليست غاية، وأن أكثر ما يهم فيها هو ما يتناول شئون أمريكا داخل أراضيها، فما هى تلك الغايات والمقاصد التى يبتغيها المجتمع الأمريكى؟ إنها أوّلاً: ما يعرض للحكومة التى تصون للفرد ممارسة حقوقه المشروعة: حق الحياة وحق الحرية، وحقه فى أن ينعم بحياة هانئة، وهذا الحق الذى يعود إلى الروّاد من آبائه الفلاحين،

(١) Realities of american Foreign Policy.

ويقيمون عليه فلسفتهم : حق التملك وحرية التصرف فيما يملك. فالفرد يدرك تماماً حقيقة مصالحة، وليست الحكومة أكثر من «كلب الحراسة» الأمين عليها (وإن أخذ كينان يشير فى كتاباته الأخيرة إلى واجب الحكومة فى مقاومة الفساد الذى يجتاح البيئة الاجتماعية) وغاية الحكم أن يكون عوناً لمجتمع منظم على تحقيق ما يبتغيه، ويبنى على هذا هدفى السياسة الخارجية وهما : حماية الشعب من أى تدخل عسكرى أو سياسى، وحماية الأمريكيين فى الخارج فى كل ما يضطلعون به من عمل خارج ديارهم. وهما وحدهما الهدفان الأساسيان اللذان ينبثقان من الأهداف الأصلية للمجتمع الأمريكى. وفى خفايا التاريخ الأمريكى القديم أدّى هذان الهدفان إلى مفهوم محدود ومتواضع ومقيد للسياسة الخارجية ولم يكن لمثل هذين الهدفين أن يؤدّيا إلاّ إلى قاعدة ضيقة للأريحية الدولية، أو المزاعم السامقه أو الاستعلاء الأخلاقى، فلم تجعل من أمريكا دنيا الخلاص، أو مجتمعاً تغدو إصلاحاته الاجتماعية دواء للعالم من كل داء، وحالت هذه الاهداف الأصلية ليحل محلها حلم يراود أمريكا يشوبه سمة من البراءة القاتلة والجهل القائم بما يثور فى بقية العالم.

وقبل أن يحول القرن وحتى الثلاثينيات من القرن الحالى ربطت أمريكا نفسها بأحكام عالمية واتفاقيات للتوفيق، وشبكة من الإتفاقيات الدولية بلغت سبعاً وتسعين اتفاقية لم يكن منها غير اثنتين تتسمان بنوع من الرجاء، وبينما كان هتلر يخطو إلى القوّة دون أن يلحظه أحد، كانت أمريكا تقوم بمحادثات لا تنتهى للحدّ من التسليح وخطط :

لا تسفر عن شيء لإدانة العدوان. ومرة أخرى، أخذت أمريكا خلال الحرب الثانية تشرع لتنظيم عالمى دون أن تلق بالاً إلى ظهور الاتحاد السوفيتى، وأنه يشكل تهديداً جديداً للتوازن الأوربى، فلما ثارت الحرب الباردة صحا الأمريكيون فجأةً ولأوّل مرة أو أن هذا هو ما بدا على تلك الحقيقة المزعجة لعالم ما بعد الحرب، وعلى أن هذا الشريك الجاد المستبشر قد اختفى وعلى غرّة من أمريكا ترى نفسها فى مواجهة مسخ هائل غامض أكثر تهديداً لها من كل الآخرين وأنه يحتكم على نصف موارد العالم.

وتلك هى الحقيقة الأولى فى سياسة أمريكا الخارجية - خامة ناشئة لقوّة منافسة تدين بالنظام الشيوعى ،أما الحقيقة الأخرى فهى أهون وأكثر رحابة: هذا العالم غير الشيوعى الذى يتكلم أهله لغة مألوفة، عالم فيه مكان لأمريكا وأحلامها. ففى العالم الشيوعى ليس ثمة ما نلقى غير هذا الصراع الذى لا يهدأ وقانون الغاب، ويتساءل كينان: كيف يتسنى لأمريكا فى مثل هذا العالم، أن تجد مبدأ واحدًا يجمع بين هاتين الحقيقتين معاً لتتخلص من هذا الخبل وذاك الانفصام العقلى؟

« فإذا كان ثمة درس عظيم، علينا نحن الأمريكيون، أن نتعلمه، فإنه درس عن النهج الذى تسلكه السياسة الخارجية - كما يقول كينان-فحين نتناول الشئون الخارجية فإن علينا أن نتناولها على طريقة البستانى وليس على طريقة الميكانيكى. وأن نرى تطور الحياة الدولية وكأنه عملية عضوية لا ميكانيكية» فليس الأمريكيون وحدهم هم الذين ابدعوا

كل هذه القوى التى تعمل عملها فى العالم وعليهم أن يتعلموا
كيف يرون تلك القوى ولما كانت، وأن يتخذوا منها أداة ناجحة للعمل
لنا ومن أجلنا، وعلى الأمريكيين أن يتعلموا الصبر، وألاّ يتوقعوا أبداً
أن تأتيهم كل أثقال الأرض مستسلمة لمعايير قاهرة أو مشوشة، فهناك
من يرى أن تكون غلبة الاتجاه الأمريكى على الروس بالعمل ضدّه
مواجهة، ويرى كينان أن العكس هو الأصح، فالروس يرقبون
ولا يتأثرون إلاّ بما يجرى داخل أمريكا ذاتها وبما يعمله الأمريكيون أكثر
منهم بمايقولونه.

وفى كتابه «روسيا، الذرة والغرب»[1] (١٩٥٧) يناقش كينان وضع
الاتحاد السوفيتى فى العصر النووى، ويذكّر سامعيه فى بريطانيا (حيث
كان يلقى محاضراته التى كانت أساساً لكتابه هذا) وأمريكا بأن الغاية
من القوّة العسكرية والتهديد الذرّى أن تكون درعاً ينمو من ورائه
إدراك جديد للطريق وللغاية فى المجتمعات الغربية، وعلى الدفاعات
الأمريكية والبريطانية أن تتيح لهذه البلاد بعض الوقت حتى تستطيع أن
تغير من وضعها لتأخذ مكانها على حافة هذا العدو بنظامه الجماعى
القوى. ونشرت التيمز اللندنية فى افتتاحيتها، تقول: «إن رجلاً واحداً
بإحساسه القوى وفكره الخلاق، قد استطاع أن يحقق تغييراً سياسيًّا ،إنه
هذا التيار الذى يتحرك تحت الثلوج» لقد دعا إلى وحدة أمريكية

(١) Russia, The Atom and the West.

إنجليزية وأوربية أقوى وأعمق، وأن يسحب كلّ من الفريقين قواته من قلب أوربا، فالمشكلة الألمانية قابعة فى أى تسوية حول أوربا. وطالب كينان بأن يعالج مستقبل ألمانيا بكثير من المرونة والصراحة، وكان على خلاف أنداده فى وزارة الخارجية ممن يرون أن أى محاولة لسحب القوات الغربية ستترك أوربا مجردة من أى دفاعات أمام أى تقدم سوفيتى، وقد أغضبت مقترحاته قادة ألمانيا الغربية وجلبت سخطهم عليه، وهيأت لمنافسه الفكرى القديم « دين أتشيسون » وزير الخارجية الفرصة ليحمل « جيمس ريستون » على كتابة ما يلى : « إلى الأمام من نصب لنكولن التذكارى، وأنت ترى مستر دين اتشيسون وهو يشد شعر رأسه تحت ضوء القمر، فإنك لتشهد دون ريب أعظم المشاهد إثارة فى العاصمة » وإن بقيت ألمانيا الغربية لتشهد سياسة الشرق، وترى الأمريكيين يوقعون اتفاق هلسنكى الذى يعترف بالحدود المشروعة لنفوذ كل من الشرق والغرب. ولقد كانت رؤى كينان لأوربا الغربية أكثر صدقاً من ناقديه كما كانت أحكامه سديدةً محققة.

ومؤلفات كينان عن روسيا هى فى الواقع ثمرة السنوات التى قضاها فى ربوعها وأكثرها سداداً لمن يتخصصون فى الشئون السوفيتية، وقد ظفر كينان بجائزتى بانكروفت، وبوليتزر، وشهادة الكتاب القومى عن كتابه : « روسيا تتخلى عن الحرب[1] » (١٩٥٦) كان الجزء الأول منه عن العلاقات السوفيتية الأمريكية ١٩١٧ - ١٩٢٠ تبعه الجزء الثانى « قرار

(١) Russia Leaves the war.

التدخل » (١٩٥٨). ومضى فى دراساته للتاريخ الدبلوماسى فى الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر، بينما قلت كثيرا أحاديثه عن المسائل ذات الأهمية المعاصرة، وفى أخريات الستينيات أصدر كتابه « الديمقراطية والطالب اليسارى[١] » (١٩٦٨) عبارة عن حوار مع المتطرفين من الطلاب اليساريين، يعزو إليهم فيه القصور عن الهدف البناء. كما ظهر جزءان من مذكراته الأوّل عام ١٩٧١ والثانى عام ١٩٧٢، وبين عشية وضحاها، أصبحا مرجعاً لكل حديث عن الحرب الباردة.

وفى « غيوم الخطر : حقائق معاصرة فى سياسة أمريكا الخارجية[٢] » (١٩٧٧) تقدم كينان بتوصياته عن السياسة الخارجية لحكومة كارتر القادمة، وكل ما جاء فيه مما يدور حول العلاقات السوفيتية الأمريكية، ودعا فيه دون إبهام أو غموض إلى مزيد من الجهد البالغ لنزع رداء التنافس العسكرى الأحمق، والسعى بكل السبل لنزع السلاح. لمسح تلك الغيوم المدلهمة التى تحيط بالبشرية، كما عرض بالنقاش لمشكلات السياسة الخارجية فى مناطق العالم الكبرى. إلى جانب المشكلات العاجلة التى تنوش العصر. كما تناولتها محادثات سولت، وحقوق الإنسان والوفاق. وأراد أن يستخلص إطاراً كبيراً متماسكا لشتى الاتجاهات التى سلكتها سياسة أمريكا الخارجية، فإذا كان قد حقق ثمة نجاح فلأنه قد عبد الطريق لصانعى السياسة فى المستقبل أما إذا كان

---

(١) Democracy and the Student left.

(٢) The cloud of Danger: current Realities of american Foreign Policy.

الفشل نصيبه فقد وضع نسقاً من الأفكار العامة والمبادئ تبدو قاصرة فى عالم من المتخصصين.

وبقى كينان حفيًّا بهذا الأثر البالغ العنيف للرأى العالم على السياسة الخارجية، فقد حبذ بسمارك تقييد المناقشات التشريعية للسياسة الخارجية ورفض أى مناقشة برلمانية للتقديرات العسكرية، وهو اتجاه، كما توهم يؤدّى إلى خفض الإنفاق بنسبة ١٠ إلى ٢٠ فى المائة، أما ما يراه كينان وعلى النقيض مما رآه «الرئيس دويت د. أيزنهاور» فهو هذا العدو الفطن فيما يراه من أوضار الصناعة العسكرية على سياسته الخارجية، ولا يرى كينان إلّا أن يعترف بأنه لا يرى حلًّا للمشكلات الكامنة فى نظام أمريكا السياسى، فأمريكا لا تستطيع أن تدير علاقاتها الخارجية دون حلفائها. إلّا أن هذه العلاقات تتشابك وتتعقد فى مناقشات الكونجرس وما يتناولها من رأى عام تحدوه نزعة صليبية عسكرية وسياسية.

وبالرغم من الحدود الضيقة التى أضفاها على الأخلاقيات، فقد كان فى أعماقه أخلاقيًّا، ويراه المقربون من أخوانه على قدر كبير من الحماسة والولاء أكثر مما يراه الناس عامة، وبالرغم من تحفظه وعزوفه من الحديث، فإنه كان على صلة وثيقة بمن يجلهم ويثق فيهم، وما كان لإنسان أن يستريب فى أنه يتمتع بقدر كبير من الألمعية والذكاء والأصالة، وقلّما وجد قرين له فى إدراكه للسياسة الخارجية فى أمريكا فكراً وعملاً.



لويس ج. هال. الصغير
(١٩١٠-)

ولد لويس ج. هال لاسرة ثرية فى السابع عشر من نوفمبر ١٩١٠ بمدينة نيويورك، وحصل على درجة البكالوريوس من هارفارد، مع التخصص فى التاريخ والاقتصاد وعلم الحكومات عام ١٩٣٢، وعمل فى شركة وسط أمريكا للخطوط الحديدية، وقد بقى اهتمامه بالجنوب الأمريكى يصاحبه طوال حياته الوظيفية، كما عمل محررًا فى دار للنشر، وقضى عاماً بالمدرسة العليا بجامعة هارفارد لدراسة الأنثربولوجى، وأمضى فترةً قصيرة فى خدمة القوات المسلحة، حتى التحق أخيراً بوزارة الخارجية عام ١٩٤١ وظلّ بها حتى عام ١٩٥٤ فيما عدا فترة قصيرة قضاها فى خدمة حرس الحدود.

وينقسم عمله فى وزارة الخارجية إلى فترتين متميزتين، فحتى صيف ١٩٥١ ارتبط بشئون أمريكا اللاتينية وبالذات فيما يتصل بالتعاون الفنى وسياسة التنمية الممتدة لكافة بلاد أمريكا اللاتينية، ثم عين بكلية الحرب حيث لفت إليه أنظار «جورج ف. كينان» و«جوزيف ى. جونسون» الذى تولى فيما بعد رئاسة منحة كارنيجى للسلام الدولى، ثم

أصبح عضواً فى هيئة التخطيط لوزارة الخارجية تحت إشراف كلٍّ من «جورج ف كينان» و«بول هـ. نيتزى» وغدا على علاقة طيبة بوزير الخارجية «دين أتشيسون» ووسعت مسئولياته كلّ جوانب سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وشغل تماماً بكل تصوراتها، وتطورها وتخطيطها وأضفى على عمله هذا من التعميم ما تؤهله له ثقافته العريضة وخبرته السياسية الواسعة، فكان مثاليًّا فى كلّ ما يعده ويقوم به.

وفى أغسطس ١٩٥٤، عندما تولى «جون فوستردلاس» وزارة الخارجية، تركها إلى منصب الأستاذية بقسم ودرو ويلسون للشئون الخارجية بجامعة فرجينيا. وفى تلك الفترة من التأمل والدراسة استطاع أن يتميز بإنتاجه العلمى وحياته الدراسية،وأتيح له أن يؤلف بضع عشرة كتاباً فى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. وفى جامعة فرجينيا أضفى على حلقته الدراسية مزيجاً من التصور التاريخى والتحليل الواقعى للسياسة الخارجية تميز به وغدا علماً من أعلام التحليل السياسى فى العالم الغربى وكان له من مزاجه وأسلوبه ما حمله على الاستقلال العلمى، فلم يحاول أن يخضع موهبته لأى منحى جديد من مناحى الدراسات السلوكية.

وقد ترك الولايات المتحدة عام ١٩٥٤ عندما دعاه «جاك فريموند» لمنصب أستاذ سياسة أمريكا الخارجية بالمعهد العالى للدراسات الدولية بجنيف، سويسرا حيث بقى حتى تقاعده، واكتسب الجنسية السويسرية عام ١٩٧٧، حيث قرر أن يتابع حياته العلمية فى جنيف، وأن يتناول

سياسة أمريكا الخارجية، من حيث نفعها لأوربا، وكانت له محاضراته الدورية فى الولايات المتحدة وفى بعض المراكز الأوربية، ولكنه أبى كل فرصة مواتية للعودة إلى الولايات المتحدة، وفى جنيف قام بإعداد أكثر مؤلفاته، وشغل بعضاً من الزمن، بالاوضاع الاستراتيجية للسياسة الخارجية التى سادت خلال الفترة المعاصرة من تاريخ الغرب وكانت حلقاته الدراسية أداةً للكشف عن أفكار جديدة وتجربتها، وازدان بها كتاب حوى كل ما تناوله فى حلقاته الدراسية الشهيرة بجنيف.

ولم تكن مؤلفاته الستة عشر لتثير دهشة من عرفوا كتاباته الأولى، وقد بدأ حياته الأولى كأحد كتّاب التاريخ الطبيعى، ونشر كتباً ساحرةً شيقة منها كتابه « الطيور ضد الإنسان[1] » (١٩٣٨) وكتابه « نهر الخراب[2] » (١٩٤١) و « ربيع فى واشنطون[3] » (١٩٤٧) وقد بقى له طابعه الكلاسيكى البسيط، ولم يكن تصويره العميق للطبيعة ولحياة الطيور لينم عن قدراته على الكتابة فحسب، ولكنه يكشف عن اهتمامه بالعالم من حواليه أيضاً، فإذا لم يكن له من هذا الأهتمام غير هذا القليل، لكان قد لاذ بحياته الأسرية الهنيئة فى أعالى مقاطعة وستشستر وقد تبدو كتاباته السياسية المبكرة بعيدة القياس، مطردةً لا رابط بينها فلسفية، أقل من أن تثير نوعاً من الجدل كذلك الذى أثارته كتابات

---

(١) Birds against Men

(٢) River of Ruins

(٣) Spring in Washington.

كينان، ومورجنتو، ونيبور، الصريحة والمنيرة للجدل، وإن كان لا يدانى كتابه «الحرب الباردة كتاريخ»[١] (١٩٦٧) كتاب من تلك الكتب التى صدرت فى أعقاب الحرب فى ملكة التفسير التاريخى. ولم يكن لأولئك الذين عرفوا كتاباته المبكرة، واهتماماته الثقافية الواسعة وملكاته الفكرية المتأججة أن يباغتهم ما انتحاه فى سنواته الأخيرة من تصور للنظام العالمى الناجم عن قلقه حول مايخفيه الزمن من تشوش وغموض.

وما بين كتبه فى التاريخ الطبيعى، وجولته الرائعة فى التاريخ العالمى، بعيداً عن التشوش والغموض، كتب هال العديد من الكتب التى لا نظير لها مما يضفى الضوء على شتى مناحى السياسة الخارجية فى أصولها النظرية وفى إطارها الثقافى والتاريخى، منها كتابه «الحضارة والسياسة الخارجية»[٢] (١٩٥٢)، وقد وصفه دين أتشيسون وزير الخارجية بأنه «كتاب من نور» يقدم فيه منهجاً وطريقةً للتفكير فى السياسة الخارجية، ففى هذه الدراسة المبكرة يبحث هال عن الأصول العامة للسياسة الخارجية، ليجيب عن هذا السؤال: لماذا سياسة خارجية؟ كما يناقش عناصر القوّة، والسيطرة على القوّة قهرا أو رضا، والقيادة أو التسلط. ويعلق أتشيسون وزير الخارجية فى تقديمه للكتاب: «نتعمد نحن الأمريكيون فى كلّ مانكتبه عن العلاقات الدولية أونقوم بدراسته منها،أن نغفل التحليل النظرى والمنطق الفلسفى للمادة التاريخية

---

(١) Cold War History.

(٢) Civilization and Foreign Policy.

وفى هذا القرن بالذات،تغلب شهوة السرد واستعراض الروايات وتكاثر الأحاديث عن مشكلات المنظمات الدولية » ولم تكن الغاية التى ينشدها هال من كتابه « الحضارة والسياسة الخارجية » إلّا إرساء هذه النظرية، التى يقول عنها أتشيسون : « يعتقد مستر هال أن الجيل الجديد، قد يتناول بالحديث أولئك الذين جاءوا بتلك الخبرات العملية العميقة التى يعجز عنها المنظرون منا. وأولئك الذين كانت مواهبهم الباهرة وخبراتهم التى تضفى على النقص كمالاً ». فهذا الجيل الذى يضفى عليه كلٌّ من هال واتشيسون هذا الثناء يحفل بهذا العدد من الرجال أمثال « جورج ف. كينان » و« بول نيتزى » و« س. ب. مارشال » وهم إلى جانب هال كانوا « الباحثين والنقاد للسياسات المقررة، وهم الذين يعيدون تقييم المسائل، ويتكهنون بما يقع منها ويثيرون الاتجاهات الفلسفية الجديدة والجهود التى يضعونها لكل ما يجدّ فى المستقبل » وحتى يتسنى لهم القيام بذلك فإنهم فى حاجة إلى كيان عملى للنظرية فى منطقة تحفل بالأفكار الفلسفية والعلمية. وللحقيقة فإن صاحب النظرية على ما يقوله أتشيسون، رجل يضع قدماً فى السماء وأخرى على الأرض، ويضم كتاب هال هذين العنصرين معاً مما يتيح للقارئ نظرةً عالميةً ثابتةً وكليةً، وهو هدف يضع كلّ ما كتبه هال موضع التنديد. وأبرز ما يند به الكتاب تلك التفرقة التى يضعها هال بين المسئولية والفكرة، فمن ناحية، تعبر عنها كلمات أتشيسون : « أن مسيرة العلاقات الخارجية للولايات المتحدة تقع، ويجب أن تقع على عاتق رئيس الولايات المتحدة. فهو صاحب القرار وعلى كاهله تقع مسئوليته » وعلى كثرة

ما ينشد الرئيس من شورى أو نصح، فإن وزير الخارجية هو ناصحه ومشيره الأوّل. وعلى هذا «فإن الوزير.. . هو الأمين على كل أفكاره، وإليه وحده ترجع المشورة الواعية البينة التى تسبق الإجراء» والوزير فى حاجة إلى العون حتى يستطيع أن يقدّم المشورة «فالأحكام والتصريحات المحددة، والاحتمالات، والسياسة والإجراء هى جميعاً فى حاجة إلى جهد تعليمى مما يستدعى أن يكون إلى جانب الوزير جهاز من أقوى الأجهزة الفعالة فى العالم: هو وزارة الخارجية» وما من مفكر وحده أو جماعة من المفكرين تستطيع أن تضع الأساس لمثل هذه التصريحات المتشابكة المعقدة، «وقد يبقى كل شيء معلقاً حتى يتم طبخ القرارات» ويأتى ضغط العمل اليومى ليجعل من النظرة الواعية البعيدة أمراً عسيراً، وتمضى الإجراءات وراء أسبابها التى أبت أن تسلم بوجودها من قبل، والعجالة تحجب الحقيقة ولهذا، فإن هناك من ناحية أخرى واحد أو جماعة مسئولة أمام الوزير مهمتها أن تبرز اتجاهات وزارة الخارجية، وكانت تلك هى المهمة التى اضطلع بها هال ورفقته، ويعرض فى كتابه «الحضارة والسياسة الخارجية» للتخطيط السياسى وللنظرة البعيدة المدى عن التحدى الحضارى فى الصراع القائم بين الحضارة الغربية وأعدائها.

ويختلف «الحضارة والسياسة الخارجية» فى مادته وأسلوبه عن كل ما كتب هال من قبل أو من بعد، فكتابه «فى مواجهة العالم[1]» (١٩٥٠) كان رسالةً منه إلى ابنه جون. وقد تعمد فى الكثير من

---

(١) On Facing the World.

فصوله أن يدلى فيها بشيء من فلسفته الخاصة. أما « اختيار البقاء[1] » (١٩٥٨) فقد أخذ يتساءل فيه كمؤرخ عن الخيار السياسى، ومضى فيه ليتناول تأثير الثورة النووية على الاختيارات المعاصرة. فقد أدّت هذه الثورة إلى «تزايد الاحتمالات التى ترجح اتقاء حرب طويلة.... (ولكنها أيضًا) قد ضاعفت عقاب من يفشل فى اتقائها وفى «الحلم والحقيقة»[2] (١٩٥٨) يلقى الضوء على الجانب الإنسانى فى السياسة الخارجية والمحور الأساسى لفكرته، هو أن الحكومات هى أولئك الناس الذين تختل لديهم التصورات وتخطئ، والتى يحكمها الخوف، وتخضع لبروق الأمل والوهم أو الحلم والحقيقة، ومع إلمام هال بتاريخ الدول الأخرى، فقد ركز على الولايات المتحدة، وقد غاصت فى دنيا القوى السياسية منذ عام ١٨٩٨، تسعى طوال نصف قرن وراء التوفيق بين سياسة العزلة والسيطرة الاستعمارية فى أعالى البحار، وخطوة بعد أخرى، انتهى العمل والفكر الأمريكى بتلك المأساة الشبيهة بمآسى شيكسبير فى بيرل هاربر. ومع هذه السياسة الجديدة التى انتهجتها أمريكا فى أعقاب الحرب. بدأ الامريكيون. كما يعتقد هال - يوائمون بين الحلم والحقيقة، وأخذوا يصدرون بنغمة من التفاؤل والأمل، لم يكن لهم منها نصيب خلال الستينيات والسبيعينيات. «فبعد خمسين عاماً من التخبط، نرى شعبنا يسلك فى النهاية مسلك الحكمة والعقل، لم يكن له مثيل، منذ أيام الأباء الرواد».

---

(١) Choice for Survival

(٢) Dream and Reality.

ويمضى هال فى كتبه الثلاثة التالية بإثارة المسائل الأساسية فى الفلسفة السياسية والدولية، ففى كتابه «الناس والشعوب»[1] (١٩٦٢) يكشف عن الأصول الفلسفية فى فكر الإنسان العادى، وفى «مجتمع الإنسان»[2] (١٩٦٥) يعود هال إلى بحث النظرية والتطبيق فى السياسة - كيف استطاع الناس أن يوفقوا بين عالم منظم رتيب فى تصوراته الفكرية، وعالم وجودى مشوش، فإذا كانت الحياة فى عالمين تتباعد هذا التباعد الهائل، وهو ما يدين به الفكر الماركسى اللينينى كما يؤكد هال، فإن العواقب وخيمة، فإذا جدّت ثورة تؤدّى إلى تنظيم عالمى جديد، فإن الإنسان قد يمضى قدماً فى عمل مشترك وفى دنيا تتقسمها ثنائية فى الفكر والعمل نحو مجتمع عالمى جديد.

وفى كتاب « الحرب الباردة كتاريخ » (١٩٦٧)، يحذو هال حذو ثيو سيديد - الذى شارك فى حرب البلوبرنيز - فى وصفه تلك الحقبة الأخيرة من التاريخ كما لو كان قد مضى عليها مائة عام. أما من ناحية تأثيره على الموقف من الأزمة الحاضرة، فإن هذا الكتاب قد يعدّ بحق أبقاها أثراً من كل ما كتب هال، ففيه يعرض للأصول، وللقوى والاتجاهات الخفية، والأحداث الأصلية، والشركاء القادرين فى هذا الصراع، بعيدًا عن نظرة أولئك الذين يرون الحرب الباردة كما لو كانت تحمل كل بذور الشر لأمريكا، وأولئك الذين لا يرون فيها ممكناً

---

(١) Men and Nations.

(٢) The Society of Man.

للخطر، وأخذ يقتفى معالم السياسة السوفيتية من مواقف الروس وأهدافهم التاريخية، ويبين أن سلوك أمريكا ما هو إلّا امتداد تجربة تاريخية كان الأمريكيون فيها يتصدّون للروس. (ما من عدو استطاع أن يخترق الحدود الأمريكية جيلاً بعد جيل. وقد وقف الامريكيون دون المركزية والقمع، ولم يتجاوزوا التسليم بإقامة المستوطنات دون خوف أو حواجز جمركية) وقد استطاع هال أن يضع صورةً بارعةً لفراغ القوى على جانبي الروسيا حيث كانت تنشد طوال تاريخها التوسع والامتداد، أخذ يحلل نوايا الوس نحو أوربا الشرقية فى أعقاب الحرب، فكانت ماساة بولندا، وسقوط رومانيا والمجر وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا، كتحليله لردّ الفعل الأمريكى من خلال مبدأ ترومان ومشروع مارشال، والناتو (حلف الأطلنطى) وصاغ تاريخه، لعهد نيكينا خروشوف، والتعايش، وكوبا، وبداية فيتنام، وصور الحرب الباردة كدراما إنسانية يتنازع فيها الأقوياء والضعفاء للسيطرة على القوى التاريخية المحيطة بهم، والقصة كما بدت لهال لم تكن قصة الصراع بين الخير والشر، ولكنها كانت صراعاً مأساويًّا متعسّفاً لا يمكن تحاشيه. تورّط فيه الطرفان فى مشكلة عويصة لا حلّ لها ولا مخرج منها، لا يملك أى رقيب لها غير الأسى لكلا الجانبين.

ويعدّ كتاب لويس ج هال «بعيداً عن التشوش»[1] ملحمة متسقة كتبت بنفس الدوافع والاهتمامات التى حفل بها فكر «أرنولد ج.

---

(١) Out of Chaos.

توينبي » و « أوزفلد شبنجلر » و « جاكوب بوركهارت » ففى حنايا كلٍّ منهم تلك البذور العديدة من القلق، والضنى الوليد. قد تحجب تلك الشرذمة من المعرفة المتخصصة كل بحث عن جدوى الحياة، فالمؤرخون يدونون أحداث الماضى ويشرحونها، أما فلاسفة التاريخ فإنهم يكشفون عن الأحداث كما وقعت ثم يعملون على سبر غورها، فمنذ ثيوسيديد حتى هال كانت غاية هؤلاء الفلاسفة أن يضفوا أصولاً حيّةً على التاريخ وفكراً وطيداً لكل دراسة تقوم. فالبحث عند توينبي يقوم على إيمانه بأن الحضارات العالمية « تحمل جميعاً نفس الإطار إذا أردنا تحليله تحليلاً صادقاً » هذا الإطار يمكن أن يقتفى أثره من خلال مشاهد ثلاثة : يراها فى النموّ والتطور، والأزمات والفشل، والانتعاش، ثم الفناء الأخير. ويكتب المؤرخ البريطانى الكبير « هـ. ا. ل. فيشر » عن تويبنى، وكان فيشر ممن لا يؤمنون بالتكهن السياسى، أنه « لا يحصر نفسه فى دائرة الحقائق تماماً، وإن كانت أفكاره التاريخية ريانةً خصبةً حافلةً بالمقارنات الواعية. . . (لأنه) لا يتحيّز » أما بوركهارت وهو الآخر مؤرخ يلتزم بالعلمية، فإنه يضع الواقعة والمغزى نواةً لكتاباته التاريخية : « فمهمة التاريخ إجمالاً أن يبرز الصور المتواثمة، متميزةً ولكنها متطابقة، يبدأ بالواقعه فهى، فى جوهرها وفى أى إطار يمكن تصورها، لها وضعها التاريخى فتبدو من خلاله وكأنها متغيرة. . . تشكل جزءًا من الكلّ لا يتسنّى لنا أن نتكهّن بها، هذا أوّلاً، وثانياً فإن كلّ حدث ينمّ عن جوهر يشارك من خلاله فى الخسّة والفساد » والإنسان فى التاريخ مخلوق وخلاق، يخضع لقوى يمكن أن يحكمها إلى حدٍّ ما، ولكنه على خلاف

غيره من المخلوقات، يستطيع أن يصوغها وفق ما يشتهى». وقد أوحت الواقعة لشبنجلر تلك النظرة المقننة «فالإنسان هو الذى يبدع أسلوب حياته - وهذ هو سرّ عظمته وسرّ هلاكه، أمّا القوّة الخفيّة فى إبداعه فهى التى نسميها ثقافة».

ويختلف كتابه «بعيدًا عن التشوس» اختلافا بارزاً، فى أصوله، وفحواه وهيكله عن كل ما كتب توينبى، وبوركهارت، وشبنجلر فى التاريخ، ففى عام ١٩٢٢ بدأ توينبى وهو فى الثالثة والثلاثين من عمره كتابه العظيم «دراسة التاريخ» وكان هال حين بدأ عمله العظيم، وألف ستة عشر كتاباً فى شتى الموضوعات: فى السياسة الخارجية، وفى الفلسفة، وفى السياسة، وفى التاريخ الطبيعى قد نيف على الضعف من عمر توينبى حين بدأ كتابه ذلك. وكان توينبى ومن سبقه قد حصروا أنفسهم داخل الصنعة والدراسات التقليدية للتاريخ، ولكن هال بكل ما فيه من جرأة مثيرة قد أخذ على عاتقه أن يقتنص كل جوانب المعارف الأساسية، فبدأ بدراسة العلوم الطبيعية وعلم الأحياء، ثم اقتحم هذا الميدان المضنى بمراسلة مؤلفى المراجع الأساسية، وبجهده الذاتى فى التحصيل أخذ يتابع المثل التى سادت عصر النهضة، وبكل ما أتيح لى من معايير، أعرف أنه حقق ما ينشده، ففى الجزءين الأوّلين من كتابه الذى تبلغ صفحاته ستمائة وخمسين استطاع أن يبرز قدرته ومواهبه العقلية الفذّة فى الإنسانيات وأن يحيط بكل مظاهر الكون المعقدة، وبكل معالم التطور فى حياة هذا الكوكب، الأرضى، فإذا كان قد تحقق

له ذلك بكل ما ألم به من دراسات متكاملة، ولم يكن لـه غـير ذلك لكفى، ولم تكن تلك الحصيلة الكبرى من المعارف المتكاملة لهذا العقـل الفرد، كل ما يؤثر عنه، ولكنه كان فى عرضه لها دقيقاً وواضحاً، حتى ليذكر جيمس ريستون عرضاً لكتاب قديم من كتـب «جـورج ف. كينان» ألصق صديق لهال، يقول فيه عنه: «إنه يملك الفكرة ويستطيع الكتابة... لم تطل حياته بالجامعة... لتخمد أفكاره فى غبار المتـاهات الأكاديمية» وفى هذا الكتاب، يسبر هال أغوار التجربة الإنسـانية بمـا لم يتصدّ له غير قلّة من علماء الإنسانيات. ويتناول الجزء الثـالث العقـل، فى فصول تتناول: «أصل العقـل» و«مجئ الإنسـان» و«تـطور المخ» و«بداية الثقافة الإنسانية» و«الرجل البروميثى»[1] و«المخيلة» و«اللغة» أما الفصل الرابع والخامس والسادس، والخاتمة، فقد اختـار لهـا عنـواناً «مؤشرات» وهى أقرب إلى الطابع الفلسفى للتـاريخ، مـع فـرق واحـد بيّن. وتتناول الدراسة فى الفصول الثـلاثة الأولى، والـتى يعتمـد فيهـا اعتماداً كلياً على علم الحياة والعلوم الـطبيعية عـرضاً تـطبيقياً ملخصـاً للتاريخ الثقافى والسياسى، ولم يكن يتوسل بالعلم ليضفى على كتابه نـوعاً من الوقار المفتعل ولكنه أراد أن يثريه بتلك المعرفة التى أضـفاها العـلم على الفكر الإنسانى، وكان ذلك العلم الـذى يعنيه هـو على الإبـداع النظرى فى الرياضيات والعلوم التجريبية، وليس ذلك العلم الـذى يقـوم

---

(١) فى الأساطير اليونانية أن بروميثيوس سرق النار من الآلهة ووهبها الجنس البشرى، وعاقبه زيوس كبير الآلهة على فعلته. (المترجم).

على البحث الضيق كما عرف، «فالبحث العلمي يقوم بفك الساعة ليعرف أجزاءها ويقيسها، أما العلم النظرى فإنه يرى تلك الأجزاء المبعثرة مهوشة مختلطة، ليتخيلها بعد ذلك كلًّا واحداً».

أما العمل العلمى الكبير الذى قام به هال فقد انتهى به إلى أن الإنسان فى الحضارات التاريخية التى امتدت نيفاً وستة آلاف عام هو الذى جاء بالنظام من غمار الفوضى تحفزه قواه العقلية والروحية وإقامة معيار للنظام، وما من حضارة إلّا وكانت ثمرةً من ثمار الإيحاء مغلفاً بالمعايير العقلية فى صورة دين أو عقيدة، والحضارات، كأىّ كائن حىّ لها امتدادها التاريخى من الطفولة إلى الشباب فالشيخوخة ثم الفناء، ويدلل هال على أن الحضارة القائمة التى امتدت إلى طرفى المعمورة بقوّة العلم والتكنولوجيا قد بدأت حياة الشيخوخة،وكان مولد هذه الحضارة الغربية فى نهاية الألف الأخيرة من الميلاد، تنفض عنها غبار العصور المظلمة تشدّها رؤيا الأبدية (كاتدرائية القوط) كما تشدّها نظرة معقدة للتوفيق بين كافة القوى (هذه الأقواس التى يتسم بها البناء القوطى بالقياس إلى الأعمدة والعقود اليونانية) المليئة بالاستقطاب والتوتر. وعلى مدى التاريخ كان انهيار الحضارات عندما تتهاوى لديها معايير الرؤية وتحل محلها القوة العسكرية وحدها. وكان الطغيان والاستبداد القيصرى والدولة البوليسية آخر ما نجم عن الفوضى الاجتماعية المطردة من آثار بدت فى توسع الإمبراطوريات العسكرية وامتدادها ثم تفككها وانهيارها.

وفى مثل تلك اللحظات التاريخية ، يبدو المستقبل كما يراه هال فى

صورتين: مستقبل لايمكن لأىّ إنسان أن يتكهن به، ومستقبل تفتقد الثقافة فيه مراسيها ويتمزق فيه إحساس البشرية بالاستقرار النفسى، وحتى يتسنى للناس فى الغرب أن يسوسوا حياتهم، وأن ينظموا سلوكهم، وأن تقوم قراراتهم على نظام يستند إلى تقاليد ثابتة، تستمد سلطانها من العادات والأخلاقيات التى يجمعون عليها، لتكون أساساً لنمط من القيم المتدرجة تقوم على التمييز بين الخطأ والصواب، وعندما ينهار هذا البناء من التقاليد والعادات التى تزن الحياة، يفقد الناس مراسيهم الأخلاقية دون أن يكون لهم بديل عنها من القيم الجديدة، ويصبحون فريسة أساليب مستهجنة وغوغائية سياسية، وحركات جماهيرية متشنجة، ولما كان التغير أسرع من أن تلحق به التقاليد والعادات، فإن هال يتوقع أن تعم الفوضى ويشيع الخلل بما لم يسبق له مثيل خلال القرنين أو القرون الثلاثة القادمة، ويخيم خطر السلاح النووى، بقوته التدميرية الرهيبة القادرة على أن تمحق خلال أيام قلائل كل حياة تجرى على سطح الأرض لتتركها خراباً يباباً.

ويتساءل هال، كما يتساءل توينبى عما تصبح عليه البشرية إذا ما استهدت طريقا آخر، إن اتفق الاثنان على أن الحضارة الغربية تمرّ بمرحلة من الإنحلال. إلاّ أن توينبى يأبى تطيّر شبنجلر ولا يدين بأحكامه العشوائية عن الغرب وهو ما يتفق مع ما يراه هال إلى حدّ كبير. إذ يأمل توينبى أن تتم تسوية سياسية بين الشرق والغرب فى وقت قريب وقيام حكومة عالمية، ويرى هال أن مثل هذه التسوية محتملة،

ولكنه لا يرى أملاً فى قيام حكومة عالمية فى الوقت الحاضر. كما يقرر توينبي أن الموجة الحضارية تتكرر وتتواتر، إلاّ أن «الموجة الدينية المتصاعدة قد تكون فى صالح دورة حضارية وبداية لها حيث تولد لتموت، وتولد من جديد «فالدين، والمسيحية بنوع خاص هو الأمل المرتجى عند توينبى، ويختم هال كتابه هذا الكبير بكلمات مأثورة لتوينبي : «باستثناء حقيقة واحدة، لا نستطيع أن ندّعى معرفة أى شيء. وهذه الحقيقة المستثناة قد جاءت على لسان ديكارت.. أنا أفكر، فأنا موجود... وأفكارى مغلفة باللاهوت، وهناك هو اللاهوت.. فاللاهوت الذى يغلف أفكارى ماثل فى النظام الذى يخرجنى من الظلمات إلى النور.. وحيث تتسع آفاق المعرفة لدينا عن هذا العالم، فإننا.. نراها ونلمحها فى صورة نظام مهيب رائع يعيه الإنسان ويدرك فحواه.»



ريموند أرون
(١٩٠٥-)

ولد ريموند أرون فى الرابع عشر من مارس ١٩٠٥، فى باريس، فرنسا، لأبيه جوستاف أميل وأمه سوزان آرون، وكان أبوه استاذًا للقانون، والتحق أرون الصغير بمدرسة النورمال بباريس، ونال منها درجة «الأجريجا سيون» عام ١٩٢٨ (وكان الأوّل على فصله وكان جان بول سارتر الثانى) ثم الدكتوراه فى الآداب عام ١٩٣٨، وعمل محاضرًا بجامعة كولون فى ألمانيا من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣١، وعضوًا بهيئة موظفى المعهد الفرنسى فى برلين من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٣٣، وأستاذًا للفلسفة فى الليسية بالهافر فرنسا من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٣٤، ثم سكرتيراً لمركز المعلومات الاجتماعية بمدرسة النورمال العليا فى باريس من سنة ١٩٣٤ إلى سنة ١٩٤٩، وأستاذًا للاجتماع بجامعة تولوز، فرنسا عام ١٩٣٩ ومحررًا لصحيفة فرنسا الحرة بلندن، انجلترا من سنة ١٩٤٠ - ١٩٤٤، كما عمل طيارًا فى قوات فرنسا الحرّة خلال الحرب العالمية الثانية، وطوال الحرب كان مرافقًا للجنرال شارل ديجول، وقيل فى أعقاب الحرب إنه كان عالم السياسة الوحيد الذى

لا يفوت الجنرال قراءة ما يكتب، وكان لأرون عدد كبير من القراء فى أمريكا. وقد عرف بنزعته المتشككة وواقعيته الليبرالية، وكثيرًا ما كان يقارن بوالترليبيمان، ودعاه «هربت ج. نيوكولاس» «رجل المؤتمرات المفكر الذى لا غنى عنه» و «الإنسان الرزين الذى يفيض هوًى بالرتابة والوضوح»

وفى فرنسا ظفر بأطيب مقام فى مجالين عمل فيهما: الأستاذ المتميز فى علم الاجتماع السياسى، فقد كان أستاذًا للاجتماع فى الكوليج فرانس منذ عام ١٩٧٠ وأستاذًا بكلية آداب السوربون منذ ١٩٥٥ حتى ١٩٦٨، وصحفياً يكتب عموده الملئ بالحكمة وشريكاً فى تأسيس «تامب مودرن» وعضوًا فى هيئة تحرير «كومبات» عام ١٩٤٦، وكاتب العمود المنتظم للفيجارو منذ ١٩٤٧، وقد نأى بنفسه عن الاشتراك فى الشئون السياسية والدينية. إلّا أن نظرته السياسية المحافظة كثيراً ما قادته إلى جدل عنيف مع مفكرى الماركسية. (وأحرقت دمية له فى حرب فيتنام).

وقد صاغت الأحداث فلسفته، وأضفت تجربته المباشرة مع نشأة الجماعية فى ألمانيا ظلالها على نزعته الكانتية المتفائلة فلم يعد يؤمن بفكرة التقدم التاريخى، وعندما كان يناقش رسالته للدكتوراه، سأله الممتحنون عما إذا كان هناك علّة لنظرته المتشائمة، وأجاب بأن إحساسه بوقوع الكارثة لا يشيع فى نفسه الفرح، وفى أخريات الثلاثينيات كان قد تميّز باتجاهه الواقعى فى الفكر الاجتماعى، يعنى بالحاضر أكثر مما يعنى بالماضى أو المستقبل. ويرى «ستانلى هوفمان» أن أرون قد تأثر بفكر « «البارون

دى مونتسكيو» و«ماكس ڤيبر» أكثر مما تأثر «بكارل ماركس» أو«كانت» وإن كان تأثره بمونتسكيو، وتوكڤيل قد جاء متأخرًا وفى أخريات حياته.

ويتبع أرون المجرى المعاصر للفكر الأوربى الخالص أكثر مما يلحق بالفكر الاجتماعى والسياسى للمتأمركين الإنجليز، وتسنّم مكانه فى القمة من ذلك الحوار العظيم بين النظرة الكلاسيكية والنظرة العلمية. وكان رجال علم الاجتماع الأوربيون فى أخريات القرن الثامن عشر يدينون باتجاهات أوجست كونت العلمية، وينكرون تطبيق المناهج العلمية الضيقة على العلوم الإنسانية، وكغيره من الكتاب الأوربيين ،اعتبر أرون أن علم الاجتماع وفلسفة التاريخ هما دائرتا التبادل الفكرى، وفى بحثه للدكتوراه قدم أدلة قويةً عن النسبية التاريخية. فالفكرة التاريخية تتحرك فى اتجاهات ثلاثة : الأوّل هو : الخيال والأسطورة والملحمة، والثانى : التاريخ، والثالث : التحليل النقدى، وهو لا يأبى المنهج العلمى، وإن كان يشير إلى قصور العلم التاريخى، وكان بحثه للدكتوراه «مقدمة إلى فلسفة التاريخ» (١٩٦١) قد تضمن فصلا عن : «قصور الموضوعية التاريخية»، وكان أوّل مؤلفاته الهامة بعد بحثه للدكتوراه كتابه «علم الاجتماع الألمانى[1]» (١٩٦٤) يناقش فيه اتجاهات «ماكس ڤيبر» فى العلوم الاجتماعية، ومحاولته الوصول إلى مضمون عام ثابت للحقيقة والمصادفة، فالعلم كما يراه فيبر لا يقوم على حقائق أبدية ثابته ولكنه محاولة للوصول إلى الحقيقة، والعلم الحقيق هو ما يمكن أن يقوم على

---

(١) German Sociology.

معرفة عامة ثابتة، وليس لنا أن نتوقع ذلك فى العلوم الإنسانية، أما العلوم الطبيعية فإنها تقوم على نتف من الواقع يمكن عزلها وقياسها، ولكن الأحداث التاريخية لا يتيسر استيعابها وإدراكها إلاّ من خلال المزج والتركيب، وقد رفض كلّ من ڤيبر وأرون مزاعم كومت وشيعته ممن يرون أن كل دراسة هى دراسة علمية، وإن كان ڤيبر قد وضع تفرقة حادّة بين الحقائق والقيم وهو ما لا يمكن تحقيقه كما يرى أرون؛ إذ يرى ڤيبر أن الحقائق الاجتماعية مشرذمة مهوشة، إلاّ أن علماءها قادرون على إضفاء نوع من الموضوعية عليها يسمح باجابات ثابتة عامة، ولا يقبل أرون هذا التعميم المصطنع طالما يعتقد أن ذاتية الرائى لا يمكن أن تنسلخ أبداً ،وليست الأحوال التاريخية فى رأى ڤيبر غير وقائع جرت بعيدًا عن القيم، ويتساءل أرون قائلاً أترى من اليسير قبول هذه التفرقة بصورة كلية ؟.

وفى كتابة «عصر الحرب الشاملة[1] » (١٩٥٤) يتناول أرون تغير أداة الحرب منذ سيراجيفو حتى هيروشيما، ففى حروب القرن الثامن عشر المحدودة لم يكن الجندى فى حاجة لأن يسأل، لماذا يحارب، أما فى القرن العشرين فقد أصبح الجندى والمواطن كلاًّ واحداً وقد لحق بهما التغيير معاً، فإذا سيق الناس للحرب فلابدّ لهم من شحنة من الحق والخلق تحملهم عليها، فإذا ما انتهت الحرب قضت مشاعر الجماهير والمعتقدات العلمانية على الأنظمة القديمة ودمرتها، وكان من اليسير أن

(١) Century of Total War.

تحقق الاستقرار بدلاً من هذا العنف. وقد اقتحمت أوربا عصر الحرب الشاملة بالحرب العالمية الثانية، وفقدت السيطرة على تاريخها، وانجرّت نحو تيارات متناقضة بين التقنية والانفعال. وكما تحولت الحرب القومية إلى حرب استعمارية فإن ما يخشاه أرون أن تقوم الحرب الثالثة بسبب العنف الناجم عن سلسلة من ردود الأفعال.

ويسأل أرون كيف يتسنّى للناس أن يحكموا انفعالاتهم فى عصر الحرب الشاملة. ويتوقع توينبى أن السلام يحل عندما يضنى الناس بالعنف، وعندما تقوم الدولة العالمية لتخضع الدول المتحاربة لحكم القانون. ويكتب ماركس عن الوعى بالتاريخ فهو وحده القادر على التغيير، وقد تهاوى التأثير الأوربى فى العالم الثالث عندما اجتاحته الماركسية بنظريتها الجذابة عن الاستعمار وما أحرزته من مكانة حملت الاقتصاد الغربى على السعى وراء الإمبراطوريات الاستعمارية ليتحاشى الانهيار الاجتماعى والاقتصادى. إلاّ أن أرون وقد مضى عليه ثلاثون عاماً فى نقد الماركسية يرى أن الحاجة الاقتصادية لم يكن لها تأثير كبير على الاستعمار، وخاصة بالنسبة لفرنسا «فلم يكن هناك من ينكر أن الرأسمالية تتجه إلى إدماج البلدان النامية فى نظامها..... (إلاّ أنه) لا الحرب العالمية الأولى ولا الثانية قد استطاعت أن تتبرأ من الصراع حول المستعمرات بصورة صريحة» فقد طغت الاهتمامات السياسية والدبلوماسية على الاقتصاد وتقدمته. «فالاقتصاد الحديث يؤدّى إلى التكافل والتضامن بين الشعوب جميعاً، فاقتسام المغانم أو نهب الثروات

لم تعد من طبيعة العصر وإنما تنتمى إلى عصر سلف، ففى عصر الصناعة والتجارة، تصبح الحرب كارثة يضنى بها كل فرد، المنتصر والمهزوم على السواء»، وقد كان هتلر يقدم المصالح السياسية على المصالح الاقتصادية.

وقد اجتاحت الحرب فى هذا القرن الدول جميعاً، وما الحروب إلاّ صورة للمجتمعات التى تورى شرارتها، وقد يجمل القانون الأعلى للشعب حين الحرب كلمتان هما: النظام والترشيد، فعندما تقع الحرب تعلو السلطة المركزية على ما عداها، وتقع الدولة فى قبضة الجنرالات ورجال الصناعة، أما الحديث عن حرية الإرادة وحرية التعبير وحرية التقييم فيغدو من قبيل الكماليات، ويصبح الحشد الجماعى خطوة إلى النظام الجماعى، ويندّ احتكار الدولة للإعلام والفكر بالحاجة إلى حماس غامر منظم، وقد أتاحت الحرب العالمية الأولى الفرصة لاستيلاء البولشفيك على السلطة فى روسيا، كما أتاحت الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ السبيل إلى ظهور الاشتراكيين الوطنيين فى ألمانيا. ولما كانت الحرب العالمية الثانية لم تسفر عن وضع متميز يفصل بين حالتى الحرب والسلام، فقد ابتليت الديمقراطيات فى الحرب الباردة بكارثة الحشود الدائمة، «وإذا امتدت الحرب الباردة سنوات أخرى، فإن البلاد ستتحول إلى قلاع حصينة، ما لم تؤثر الحقائق التى تدعو إلى نبذ المواجهة والتصدى على الأباطيل التى تدعو إلى المقاومة والصراع».

وأمام هذه الظروف يدعو أرون إلى «إيمان خال من الأوهام.. فإذا

ما قارن بين حقوق الفرد، وظروف المعارضة السياسية وتأثير الإنتاج على رفاه الجماهير ورخائها فى النظامين الأمريكى والروسى فإنه يراهما على طرفى نقيض، وعندما تواجه الحضارة الغربية مصيرها المحتوم فلا مناص من الصراع بالرغم مما ينادى به دعاة الحياد. ويبقى سؤال فى حاجة إلى جواب: هل يتسنى لآسيا وأفريقية أن تعيا طبيعة هذا الصراع كما نعيه، فالتباين مازال قائمًا بين الدول المتقدمة والدول دون النامية، وسيبقى لا لحقب معينة ولكن لقرون طوال، فالمعاناة والمجاعات التى تعانيها هو الجزاء الأوفى لقصورها عن استثمار مواردها، ويرى أرون أن التقدم المادى يسير على العالم النامى، ولكنه فى ريب من أن يتبع التقدم المادى تقدم اجتماعى أو فكرى، فالعامل الفرنسى مع أنه يتقاضى أعلى أجر لأقل ساعات عمل، قد أصبح فى شك (وهى شكوك يغذيه بها المفكرون) فى أنه لا يجد ما يدافع عنه «فالجسد الاجتماعى... فى خطر من أن يقضى على الالتحام والتماسك فى النظم الجماعية التى ترى النجاح المادى غاية آمالها» وكان أرون من الشجاعة حين كشف عن الشك الذى أخذ يسفر عن ذاته فى جدوى القواعد الأخرى، (وليست القاعدة التى يسير عليها الإنتاج الاقتصادى وحدها) -كحكم القانون.. والحياة الممهدة للموهبة والإبداع. والثقة المتبادلة بين كافة عناصر الجماعة المتباينة، والتقدم العلمى من خلال حرية البحث» والعلوم التقنية محايدة بطبيعتها وأخلاقياتها، وإن كان العلم زادًا للعنف حين سخرته الدولة الحديثة لذلك، ولكن الدواء كان خير شفاء. ولم تكن الثورة الصناعية أداة للوحشية، «وقد نقص سكان ألمانيا إلى النصف بعد حرب الثلاثين عامًا، بينما كان معدل الزيادة بين سكان غرب

أوربا عام ١٩٣٩ حوالى ١٠٪، وكان الرومان يبتاعون الرقيق، وكان قدامى أهل الصين يقننون التعذيب، فالعلم لا يعلم الرجل أن ينبذ رفيقه، ولكن يزوده بالوسائل المهلكة لذلك. «فالإنسانية لاتفقد ذاتها بالسيطرة على الطبيعة ولا تدين نفسها بالنسيان».

وعندما كتب روائى عن الصراع بين الديمقراطية والشيوعية فإنه كان يدفع فى الأولى بنصف الحقيقة أمام أكذوبة تامة. فالمجتمع السوفيتى يدعى أنه فى طريقه إلى الكمال، وما أكثر مايخجل الناس من الواقع إذا ماقورن بما هو منالى والبعض يرى إمبراطورية الشيوعية العالمية وكأنها أتوبيا، بينما يرى أرون «أن مثل هذه الامبراطورية ليست أكثر من حلم وأنها كابوس مزعج» فالثقافة العالمية تتعدد وتتنوع، وقد شاعت القوميات فى العالم حملها الأوربيون إلى كافة القارات يحدوهم حماس طاغ إلى إقامة إمبراطورية عالمية، فالغرب: «يجب أن يتمتع بحقه فى اختيار ربه، وحقه الحرّ فى إدراك الحقيقة، وحقه فى ألّا يكون تحت رحمة البوليس أو الرسميين ولا للأساليب التقنية للقهر النفسى فهى جميعًا من القيم التى لايسلم بغيرها تسليم الاتحاد السوفيتى بفوز الستالينية» وعلى المدى الطويل يبدو هذا الولاء لمثل تلك القيم التقليدية أبديًا يمسك بالرقاب أكثر مما تمسك بها ثائرة التعصب، فأصحاب الدعوة إلى الجماعة يندفعون فى الواقع إلى الوراء بإحياء «الطغيان العلمانى» وكهنوت البيروقراطية.. ولم يتسن لها أن تقيم الدليل على أن الأنظمة الجماعية ليست أكثر من حدث عارض فى عالم ملىء بالحروب، ولكن الأمل باق فى انتصار المجتمعات الليبرالية».

وما تلك الأهداف إلّا الأمل الذى يغذى به أرون عالماً يتهيأ للحرب، وهى الأهداف التى تقبع فى أخيلة علماء الاجتماع، وأخذ جانب ڤيبر فى تطلعه إلى اختبارات جريئة مقدامة فى عالم متناقض من القيم تتصارع معاً، ولكنها بطبيعتها ليست عسيرة على التوافق، فالشعوب التى تبقى أسيرة هذا العالم الذى تخيله هوبز، ترى فلسفة المسئولية - كما عناها ڤيبر - أكثر سدادًا من فلسفة الإدانة. وعلى القرارات السياسية أن تحذر ما تحمله النوايا، وأن تتجنب ما يسميه أرون اختيار العقل. والفطنة والتوافق هما السبيل إلى التوفيق بين هاتين الفلسفتين، فالعلم، كما يرى ڤيبر، ليس له غير القليل من الصلة أو لا صلة له إطلاقا بالاختيار السياسى. ولكنه يستطيع أن يكون عونا على التحليل عند الاختيار، فحالة الطبيعة هى السمة التى تتميز بها العلاقات الدولية، وعلى النظرية الرشيدة أن تضع ذلك فى حسابها، وهو ما تناوله أرون فى كتابه «السلام والحرب»[1] (١٩٧٠)، فإن ما يميز الميدان الدولى عن غيره هو مدى الشرعية فى استخدام القوة العسكرية، ففى العلاقات الدولية تنشد الدولة أن يكون الحق معها. وحالة الطبيعة هى حالة الحرب، ما دامت العلاقات الدولية تتقرر فى ظلال الحرب، ويتفق أرون مع مونتسكيو فى وصفه الحرب كظاهرة اجتماعية وليست ظاهرة طبيعية، وما ينشده رجل الدولة هو أن يخفف ويهدئ من ضراوة الحرب دون القضاء عليها. وعلى الشعوب فى حالة السلم أن

---

(١) Peace and War.

تقدم كل ما يمكنها من خير لغيرها، أما فى حالة الحرب فعليها أن تقلل من أوضارها وتضطلع العلاقات الدولية على هذه الصورة بجانب اجتماعى وجانب آخر غير اجتماعى، فهناك فى هذه العلاقات ما هو أبعد من الصراع، ولكن الصراع لن يختفى أبداً.

وتقوم النظرية المعيارية فى تميزها عن النظرية العقلية، على استقلالها فى الاختيار من أحداث التاريخ، ومن حدود المعرفة أو المذهب، ومن الحاجة إلى الترشيد. ويتصل الإختيار، كما صوره أرون، بالنظرية وبالتطبيق وهما القوّتان التى تقوم عليهما النظرية المعيارية فى الشئون الدولية. وما من سبيل هين فى النظرية، كالعلم بالنسبة للنظرية كعمل والواقع أن المشورة بعمل ما،أو الإحساس بالسياسة الخارجية لا يستمدّ كيانه من العلم كما يستمدّه من النظريات الأخلاقية، وإن كان التطبيق العملى للنظرية يتحدّد دائماً وفقاً للنهايات غير الثابتة، والوسائل غير المحددة، كما أن الظروف الطارئة قد لا تجد القياس، فالدبلوماسية لا تثبت على حال، والحاكم الذى يخضع للقواعد قد يواجه الهزيمة أمام أولئك الذين لا يلتزمون كثيرًا بما يرون.

والفطنة فى السياسة الخارجية جماع حاجيات اجتماعية وغير اجتماعية فى النظرية المعيارية، فإنها لا تستطيع أن تصل إلى حلٍّ للتناقض فى الطبيعة الثنائية للأخلاق، وإن جهدت فى الوصول إلى نوع من الوفاق، فالحالة الأولى للاختيار الأخلاقى بين الشعوب، هو الاعتراف بمسئوليات القيادة عن أمن الدولة، فإذا كان المثاليون يأبون الإلتجاء إلى القوّة،

فإن الحاكم قد يلجأ إليها وقايةً لـذاته، وتستدعى الفـطنة والحصـافة العمل وفقاً لحقائق ثابتة فى الأوضاع الـدولية، دون الاستجابة السلبية لأهداف مطلقة، ومن دواعى الفطنة الحدّ من العنف عقاباً للمعتـدى، وهو عنف غالباً ما يصل إلى سند لا فحوى له فى إدانة المذنـب، وكلّ ما تنشده النظرية المعيارية فى الواقع وضع أهداف أخلاقية ثابتة ومقبولة. وليس البحث عن أهداف أخلاقية قاصرة. ومـن اليسـير وضـع إطـار أخلاقى عندما تبين الأحاسيس الأخلاقية وتظهر، فالفطنة تعنى العمل فى عالم بعيد عن الحقائق القائمة وغير المحددة، مدركة تماماً لحـدود الشرعيـة فى الإلتجاء إلى القوّة، باحثة عن أسباب الـوفاق القـانونى، بـدلاً مـن الإدانة المسبقة والمتكررة للعنف.

فهل استطاع أرون أن يلتزم فى تفـكيره وكتـاباته بهـذا الإطـار الأخلاقى، أم أن منصبه قد حملـه على التنـكر لـلأخلاقيات فى مـواجهة الصراع الدائم؟ وبمعنى أوسع، هل تعنى الفـطنة إقـامة بنـاء للتصـور الأخلاقى، أم تعنى إنكار كلّ مبدأ أخلاقى؟

ومن الناحية النظرية، يعد اتجاه أرون نوعًا من الاتجـاهات العقليـة الآلية، يقوم على تفسير الوقائع، ويخضـع السياسة للـوقائع الميسـورة، ويبحث عن المضمون الأخلاقى فى المحتوى الواقعى، ومن الناحية المعيارية فإنه يرفض أخلاقيات الإدانة التى تؤدّى إلى اتخاذ إجراء سريع، ويفضل عليها المسئولية الأخلاقية، وهو ما بـدا فى صـورة محـدّدة فى السـياسة الخارجية للحرب الباردة، عنـدما أدت المسئولية الأخـلاقية بـالغرب إلى

الاستمرار فى تحديه للاتحاد السوفيتى، ورفض أى استراتيجية تدعو الغرب لغزو شرق أوربا، والمحافظة على التوازن مع الاتحاد السوفيتى فى الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية، أما استراتيجية الحرب الباردة العسكرية فإن مسئوليتها الأخلاقية تتطلب منها الإعداد العسكرى والقوّة الكافية لحماية الغرب وردع أىّ محاولة للحرب ما أمكن.

وفى تقديره للحدّ الأقصى لقيم الغرب فى صراعه مع الاتحاد السوفيتى، يمضى أرون فى اتجاهين، فعلى الرغم من أن كلا الجانبين يدّعى الحفاظ على القيم الديمقراطية، فإن التقييم الذى يضعه عالم الاجتماع يبرز أن الاتحاد السوفيتى يقف عند الجانب النظرى للديمقراطية، وقد يكشف عالم الاجتماع بعض صور الحرية فيه، أما التحليل الفلسفى فإنه يقود أرون إلى نبذ البراهين الشيوعية الباطلة فى ادعائها بأن الحتمية التاريخية تضفى نوعاً من الحق الأخلاقى على طموحها السياسى، فالأنظمة من الناحية التاريخية تدّعى حقيقة مطلقة لتكون أساساً للقهر والاستبداد الذى تفرضه على المجتمع، ولا يستثنى الاتحاد السوفيتى من ذلك.

وأخيرًا، فإن أرون لا يأمل أن يكون هناك سلام عالمى، وليس هناك احتمال لتغيير أساسى فى المجتمع الدولى، وعلى قادة الشعوب من ذوى النزعة الإنسانية والأخلاقية أن يجاهدوا ما حقّ لهم الجهاد لتحقيق الأناة والهدوء والاختيار الصائب، وأن يستهدوا فطرتهم وحصافتهم.

الباب الرابع

نظريات النظام العالمى

لا يستقيم أى بحث فى الفكر الدولى إذا ما أغفل أولئك الذين وضعوا نظريات النظام العالمى، ولا يعدّ مثل هذا البحث مكتملاً أو متكاملاً، والوضع العالمى فى حاجة إلى دراسة تحليلية عميقة وافية للدوافع القومية والدولية، وتتناول الدراسات الدولية المعاصرة الطبيعة الثنائية للتنافس القومى من ناحية والتعاون الدولى من ناحية أخرى. ويؤكد أغلب المفكرين فى الفصول الثلاثة الأولى أهمية السيادة القومية وإن لم يكن إلى الحدّ الذى تهمل فيه مصالحها الدولية العادية، بينما ذهب آخرون إلى إضفاء نوع من الأهمية البالغة على المصالح العالمية النامية وحاولوا أن يقيموا نظريات للنظام العالمى.

وإلى جانب الكتّاب الذين عرضنا لهم، توجد قائمة من كتّاب النظام العالمى البارزين ممن اخترناهم وإن لم تكتمل القائمة بهم، فهناك هذا العديد من المحامين الدوليين، ورجال العلوم السياسية، والمؤرخين ممن وضعوا اللبنة الأولى فى هذا العلم وحملوا الآخرين على اقتفاء آثارهم فى دراسة النظام العالمى ووضع تصورات ونظريات جديدة حفلت بها

حقبة السبعينيات، ومازال هذا المعهد الذى يرأسه «صول مندلووتز» لدراسة النظام العالمى، وذلك المعهد الذى قمت بإدارته لدراسة السياسة العالمية، دليلان بارزان على الاهتمام البالغ بدراسة النظام العالمى، وما من قائمة لمنظّرى النظام العالمى إلّا وتضم إليها أمثال «كوينسى رايت» و«دافيد ميترانى» و«شارل دى فيشر» و«أرنولد ج. توينبى» وإن كتاباتهم لتبرّز فى محتواها العلمى وقوتها النظرية، تلك الكتابات التى تساير الأحداث لأولئك الأعلام من قادة حركات «السلام عن طريق القانون»[1] أو حركة «الفيدراليين العالميين»[2]، وبقدر ما كانت عليه من جلال وتأثير إلّا أنها أخذت تفقد الكثير من سدادها خلال السبعينيات، وإن بقيت مؤلفات أولئك الكتاب من أمثال «رايت» و «ميترانى» ذائعة لايستطيع أن يغفلها دارس فى الوقت الحاضر.

وقد عمل «كوينسى رايت» على إنشاء مدرسة شيكاجو، وكان أوّل من كوّن لجان الدراسات المشتركة للعلاقات الدولية فى أى جامعة أمريكية، وكان من تلاميذه «هارولد لازويل» و«وليم ت. د. فوكس» و«فردريك شومان» و«ناثان ليتز» و«ريتشارد فولك» و«ماركوس رسكن» وغيرهم ممن أنشأوا مراكز للدراسات الدولية فى جامعات أخرى، وكان رايت أستاذاً لا يقارن، يسبر أغوار كل النظم القائمة، ليلقى من خلالها الضوء على مشكلات الحرب والسلام والمصلح الذى

(١) Peace Through Law.

(٢) World Federalists.

لا يكل للنظام الدولى، وما من أستاذ مهما علا شأنه أو أى منظمة مهنية إلاّ وراحت تنشد منه التوجيه، وما زالت دراسته للحرب أبعد من أن تقارن فى نظرتها الموسوعية بكل ما كتب فى اللغة الإنجليزية.

أما «دافيد ميترانى» فأقل إنتاجًا فى دراساته المعتمدة، ولكن نظريته عن التوظيف تحيط بكل ما سبقها من كتابات عن القوميات المشتركة والتداخل بين الدول المستقلة، ويسترعى كتابه «إدارة السلام»[1] الانتباه إلى النشاط الذى تقوم به الشعوب لإقامة مجتمع دولى، وبينما يتجه الكتاب الآخرون إلى السياسة الدولية، يتجه ميترانى إلى الاهتمام بالتعاون الدولى باستخدام الطرق المائية والاتصالات البرقية والبريدية إذ يأمل أن تؤدى إلى تآكل السيادة القومية لتجرفها الأعمال الدولية فتحيلها إلى عالم يسوده التعاون السياسى الدولى.

وبين هؤلاء الكتاب والمشرعين والأساتذة من رجال القانون الدولى، يقف القاضى البلچيكى «شارل دى ڤبستشر» على القمة فى تأثيره، ويشهد له الفقهاء من الكتّاب الأوروبيين والأساتذة الأمريكيون من أمثال «برسى كوريت» (الذى قام بترجمة كتابه «النظرية والواقع فى القانون الدولى العام»[2] إلى اللغة الإنجليزية) و«فيليب جيسب» و«مايرز مكدوجال» بأنهم قد تأثروا بكتاب ڤيستشر بكل مقوماته. وقد تناول دى ڤيستشر العلاقة بين النظرية والتطبيق فى القانون الدولى، والصلة بين الأخلاق الدولية

(١) Working Peace System

(٢) Theory and Reality in Public International Law.

والقانون الدولى، ودواعى الإرغام ومشكلاته بالتالى، وكان دى ڤيستنر فيلسوفا أخلاقيا كما كان مشرعا دوليا.

أما أرنولد ج. توينبى فقد كان مؤرخاً يشرح قيام الحضارات العالمية وانحلالها إلى جانب احتمالات النظام العالمى، وكان من فلاسفة التاريخ أكثر منه مؤرخاً، وقد طاف بإحدى وعشرين حضارة، وأبدع نظريةً للتاريخ تحيط بمولد الحضارات ونهايتها، وتنبأ بمستقبل الحضارة الغربية واشتباكها بالنظام العالمى فى الوقت الحاضر، وسيبقى كتابه الضخم «دراسة التاريخ»[1] أعظم تحليل معاصر للتاريخ العالمى، والختام الجدير بهذه الدراسة لقادة الفكر.

---

(١) Study of History

كوينسى رايت
(١٨٩٠-١٩٧٠)

ولد كوينسى رايت فى الثامن والعشرين من ديسمبر ١٨٩٠ فى مدفورد ماشوسيت، وهو أحد أبناء ثلاثة لفيليب واليزابث رايت فى أسرة أنجبت الكثيرين من أقطاب العلم وأعلام الأساتذة، فكان جده الأعلى «اليزور رايت» من روّاد الحساب الإكتوارى، حتى سمى أبوالتأمين على الحياة، وقد بدأ أبوه «فيليب جرين رايت» حياته بدراسة الرياضيات ثم وسعت دراساته من بعد الفلك والاقتصاد والآداب، ويذكره «كارل ساندبرج» أستاذاً ملهماً بكلية لومبارد فى جالزبرج، الينوى، وأنه نشر له أوّل كتبه. ومما يذكر له بحثه فى التعريفة والاقتصاد الدولى والتجارة الخارجية لمعهد بروكنجز، كما نشر تقريراً عن البطالة عام ١٩٣٢، بعنوان «بعيداً عن الفاعلية[1]». وبدا اهتمام الأسرة البارز فى العلوم فيما كان من آثار أخوين لكوينسى فى هذا الميدان: «سيويل» وقام بتطبيق قواعد الرياضيات على التكاثر السكانى «وتيودور» الأخ الأصغر وكان له إنجازات ضخمة فى هندسة الطيران ومبتكراته

(١) Out casts of Effeeciency.

وكان لكوينسى نصيبه من هذا الإنجاز العلمى فى كتابه « دراسة الحرب»[1] (١٩٤٢) وبالذات عندما قام بتطبيق طريقة «لويس رتشاردسون » الإحصائية، وكان قد استخدم الرياضيات فى تحليل الحرب وغيرها من الظواهر الدولية الأخرى.

وقد نال كوينسى درجة البكالوريوس من كلية لومبارد عام ١٩١٢ ثم درجة الماجستير عام ١٩١٣، ودرجة الدكتوراه عام ١٩١٥ من جامعة الينوى. وإلى جانب اهتمامه بالرياضيات أبدى اهتمامًا مبكرًا بالوسائل المعيارية وإصلاح النظام الدولى، ففى عام ١٩١٢ ظفر مقاله « المسيح فى جبال الأنديز»[2] بالجائزة، وقدم فيه تحليلا للتحكيم فى النزاع المرير حول الحدود بين شيلى والأرجنتين (ويشير عنوان المقال إلى النصب التذكارى الذى أقيم تخليدًا للتسوية بين البلدين)، وكان رايت طوال حياته يدعو إلى إصلاح القانون الدولى والنظم والسياسات الدولية وتغييرها بما يتفق مع العقل، وقد استطاع بما ناله من سمعة طيبة وأستاذية رفيعة لموضوعيته وتبشيره بنظام دولى جديد أن يمزج بين صرامة العلوم الإنسانية والقدرة على الاصلاح الإجتماعى، وتزعم الدعوة إلى قانون دولى جديد فى كتاباته، ولما كان مستشارًا أثيراً للقاضى « روبرت جاكسون » فى محاكمات نورمبرج وأحد الأعضاء المؤسسين للجنة التى أخذت على عاتقها دراسة تنظيم السلام، فقد كان لدراسته أثرها فى

---

(١) The Study of War.

(٢) The Christ of the Andes.

الأساس الذى قامت عليه الأمم المتحدة بعد الحرب. وأبدى المزيد من الهمة والنشاط فى الدعوة لقيام الأمم المتحدة داخل الولايات المتحدة، وكان الأستاذ الأمريكى الوحيد الذى ظفر برئاسة الجمعية الأمريكية للقانون الدولى، والجمعية الأمريكية للعلوم السياسية، والجميعية الدولية للعلوم السياسية، ورابطة أساتذة الجامعات الأمريكية فى آن واحد. ومما هزّنى فى مذكراته الخاصة أنه استطاع أن يجمع بين كلّ هذه الاهتمامات النظرية المتعدّدة بالسياسة وبالدراسات الفذّة لكافة المشكلات.

وغالباً ما كان نقد النقاد لهذا الكمّ الهائل من الكتابة عن العلاقات الدولية والنظريات التى يقدمها أصحابها لا تتفق على رؤيا معينة للمشكلات، وأن الطلاب الذين يقومون بدراسة السياسة الخارجية لا يأبهون كثيرًا بالتعميمات الفلسفية والعلمية. وأن الفكرة الأساسية السائدة فى كل ما يكتب اليوم هى أنها تفصل بين النظرية والتطبيق، وغالباً ما تترك الدراسة للحكماء والمراقبين من المغامرين والمتحلّين بالجسارة ممن يتصدّون لمثل تلك المشكلات المعقدة. وكانت تلك هى النبرة التى سادت مذكرات كوينسى رايت الخاصة حين ساق صورةً مختلفةً إلى حدٍّ بعيد للنظرية والمشكلة. فازدانت محاضراته بمناقشات متواترة وممتدة عن مشكلات السياسة، وكانت محاضراته الثلاث الأولى التى استمعت إليه فيها عن العلاقات الأمريكية السوفيتية، وعن محاكمات نورمبرج ودور الأمم المتحدة ومداه فيها.

وكانت طبيعة العلاقات الدولية فى النصف الأوّل من القرن

العشرين تحتّم على أقطابها من أمثال رايت أن يكونوا علماء وعمليين فى آن واحد، وكان المجتمع الدولى فى علاقاته لا يطلب منهم غير إطار للتحكيم، ومشورة فيما يتصل بالمنظمات والمحاكم الدولية وأن يقوموا بدراسة المشكلات العملية، ولم تكن الفجوة بين من يديرون السياسة الخارجية ومن يكتبون عنها بمثل ما هى عليه اليوم من عمق واتساع، وبالذات بعدما رفض السناتو الأمريكى الاشتراك فى عصبة الأمم، وقام رجال من أمثال رايت يشرعون أقلامهم دفاعاً عن ربط السياسة الخارجية بالمنظمات الدولية وعلى رأسها العصبة، وكانوا دعاة الإصلاح الأخلاق فى المجتمع الدولى، فأخذوا يستنهضون المشرّعين ورجال السياسة لإعادة النظر فى علاقة الولايات المتحدة بعصبة الأمم، ولما كان ما يقدمونه لتغيير المجتمع الدولى فريدًا وبسيطاً فقد وجدوا أذناً صاغيةً من رجال السياسة، وكان للطابع الأنجيلى المتسامح فى دعوتهم للإصلاح ما ضاعف منها وزادها تأثيرا، ولم يكن فى قدرة رجال السياسة أن يغفلوا شأن هؤلاء الأساتذة الذين حملوا هذا التيار إلى طلابهم وإلى الرأى العام، ومنحتهم مراكز الدراسات الدولية الجديدة كمركز بروكنجز مدىً أوسع لأفكارهم بنشر كل ما يكتبونه حول تلك المشكلات. وفى أخريات عام ١٩٤٥ أخذ رايت يتنقل ما بين شيكاجو وواشنطون، سعياً وراء توجيه السياسة الخارجية، وكان هناك بعض الغموض، إذا ما وجد، فى علاقته بالحكومة. والواقع أن الجوّ الذى يحيط برجل يشتغل بمثل تلك المسائل قد اكتنف رايت وأضفى على نظرياته مزيداً من الجدّية، وكان الاتفاق على أهداف السياسة الخارجية أقوى حينذاك

مما كان عليه فى السبعينيات، ولا أستطيع أن أعود إلى مرجع فى كتاباته عن النظام، لأن إدراك المجتمع للنظام كان متكاملاً، حتى أن الحوار الذى جرى بين رايت وهانس ج. مورجنتو فى جامعة شيكاجو مضى فى نفس الإطار وعلى هدى النظام، وكان لغيبة الاختلافات الحادّة ما شجّع الأساتذة على النظر فى المسائل السياسية، وكان إنتاج رايت العلمى هائلاً - يضم ١١٥٥ عنواناً لموضوعات نشرت، منها ٢١ كتاباً، و ١٤١ مقدمةً أو فصولاً كتبها لآخرين، و٣٩٢ مقالاً صحفيًّا، و ١٢٣ موضوعاً لدوائر المعارف، و ٤٢٣ عرضاً للكتب، و٥٥ إذاعةً نشرت بعد إذاعتها، وليس مما يثير الدهش وقد عرفت له اهتماماته المعيارية والعلمية، أن يظهر نصف ماكتب من هذه العناوين منشورا فى صحف قومية ودولية، وأن النصف الآخر قد نشر فى صحف العلوم الاجتماعية والفلسفة والتاريخ، وكانت كتاباته برغم علميتها ودقتها واضحةً وعمليةً، ويعد كتابه «دراسة الحرب» أعظم أعماله، وقد نشر أوّل مرّة عام ١٩٤٢ وأعيد نشره عام ١٩٦٥، مع إضافات عن الحرب منذ ١٩٤٢. (وقامت زوجه لويز رايت بنشر تلخيص له فى مجلد واحد، عام ١٩٦٥).. ويقع هذا الكتاب فى أربعين فصلاً تملأ ١٠٨٠ صفحة، فضلاً عن ٤٢٠ صفحة فى أربعة وأربعين تذييلاً علميًّا لدراسات متنوعة عن الحرب والسلام والعلاقات الدولية مع تحليل نقدى للفروض والبدهيات فى كل من هذه الدراسات، ولا يعّد هذا الكتاب - دراسة الحرب - عملاً رائعا لاستيعاب الحرب وفهمها، ولكنه إلى جانب هذا، يتضمن الكثير من آراء رايت الهامة فى العلوم

الاجتماعية وفى الدراسات الدولية، وإن لم يجن دوره كعالم اجتماعى ومفكر معيارى على مكانته العظيمة كمنظّر للنظام العالمى، فقد كان يستهدى بالكثير من تعاليمه فى تناوله للسياسات الدولية والنظام الدولى والحرب والسلام، والواقع أن تعاليم الأستاذ رايت لا تقلّ أهميةً عن كتاباته العلمية وإنتاجه العلمى الكبير، وكثيرًا ما ازدادت تصوراته عن الحرب والسلام والتنظيم الدولى والسياسة الخارجية، فى دروسه التعليمة ثباتاً ورسوخاً ووضوحًا.

ففى ذلك الوقت المبكر خلال الثلاثينيات وكوينسى رايت يتصدّى لمشكلة الحرب فى محاضراته وبحوثه، وقد رأى الحرب دستورا اجتماعيًّا وسياسيًّا دائما ومستمرًّا، ومع اختلافه مع ما ذهب إليه «كلاورفتز» فى تعريفه للحرب بأنها استمرار للسياسة بوسيلة أخرى، فقد سلم بأن السياسة الداخلية والاستراتيجية الدولية عاملان جوهريان لا يمكن إغفالهما، وكما لحظ آخرون، كان رايت قد اندمج تماماً فى حركة فكرية بارزة عندما كان فى شيكاجو فقد رأى قسم العلوم السياسية فى الجامعة وكان من رجاله أن يطوع كل مصادر العلوم الاجتماعية لدراسة المشكلات السياسية والاجتماعية، وكان من الطبيعى أن يبدأ رايت، وإن كان مشرّعا دوليًّا، بحشد كلّ زملاء الدراسة وغيرهم من أصحاب الدراسات البعيدة ليعينوه فى دراسة، الحرب. فقد تناول هذه الدراسة فى إطار موسوعى ورجع فيها إلى علماء الأحياء والنبات فى النظر إلى الحرب كنظام طبيعى، وإلى علماء النفس والنفسانيين لدراسة الحرب

كنوع من المرض، وإلى علم الإنسان (الانتروبولوجى) وعلم الآثار لاستيعاب الدروس عن الثقافات القديمة والسكان الأقدمين، واقتبس فيه الكثير من أقوال «واردر س. ألل» و «برونو بتلهايم» و«لويس ف. رتشاردسون» و «كارل روجرز» وكانت جامعة شيكاجو كغيرها من الجامعات فى البلاد، زاخرةً حينذاك بحشد من الأصول الفكرية، وكانت المدارس المهنية هى الأخرى مهداً لأبحاثه، ولم يترك كليات الحقوق والطب بدورها بحثاً وراء الأفراد المهتمين بالصراع والعدوان والعنف، حتى غدا لمن جاءوا بعده من الدارسين هادياً ومرشداً بما نقلوا عنه من إيحاءات وحلول.

ومن أقيم ما يذكر به فى «دراسة الحرب» تلك الأدلّة التاريخية التى يسوقها رايت على فشل عصبة الأمم والأمم المتحدة وغير ذلك من الاتفاقيات الدولية فى إدانة الحرب أو الحدّ منها بين الشعوب، وسار على نهجه جيل الستينيات الجديد من رجال العلوم الاجتماعية والطبيعية فى بحثهم المضنى عن حلٍّ للنزاع، ولن يتسنّى لأحد أن يدّعى اليوم أن البشرية قد أضنتها دراسة الحرب أو البحث عن أنماط للسلام. فالصراع باق وقائم فى كل منحى – فى العالم الشيوعى وفى العالم غير الشيوعى– وفى الدول حديثة الاستقلال وفى الدول الأقدم.

ومن العجيب أن تكون دراسة رايت لحنًا هادر النغم فى وقتنا هذا أكثر مما كانت بالنسبة للروح التى سادت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى. ففى وقت ما نبذت الولايات المتحدة عصبة الأمم التى نادى بها

وعمل على إقامتها «ودرو ويلسون» بأحاديثه وكتاباته، وانقلب الشعب. على النبى الذى دعا إليها، ونبذ السناتو ومعه حفنة من ذوى الرأى العنيد فكرة الدولية، ولم ين العلماء وأرباب النشاط عن أن يهبوا أنفسهم فى نزعة عارمة للعمل على إقامة منظمة دولية تقضى على الحروب، وصرح وزير الخارجية «كوردل هل» بأن الأمم المتحدة ما هى إلاّ أداة للقضاء على المنازعات القومية وسياسة القوّة من الآن وإلى الأبد، فأسباب الحرب معروفة كما ندعى - فهى ثمرة نظام معين من العلاقات الدولية، تستأصل شأفته المنظمة الدولية الجديدة، وليس من المستغرب أن يقوم عدد من المشرّعين الدوليين وأن ينهض نبت جديد من رجال العلوم الاجتماعية بدراسة السلام. وقد برم بعض المثاليين بما جاء فى كتاب «دراسة الحرب» لتركيزه البالغ على الجوانب الاجتماعية والنفسية للعدوان، ومناقشته للغرائز الفطرية، والبحث عن دوافع الشعوب وصراعاتها التاريخية، ويفضلون عليها التركيز على إنشاء نظام دولى يحول دون الحرب، بدلاً من دراسة تواتر الحروب على مدى التاريخ، وقد كان رايت حفيا أشدّ الحفاوة بقيام عصبة الأمم والأمم المتحدة، ولكنه كان يريد أن يقرر أوضاع السلام بالفهم العميق لأسباب الحرب.

وكان رايت أحسن حظًّا فى كتابته للتاريخ خلال الثلاثينيات والأربعينيات منه خلال الستينيات، فقد كان الناس فى تلك الأيام أدنى من أن يغوصوا فى أعماق تلك الأيام ليتخذوا من مؤتمر فينا أو من

دبلوماسية الإمارات الإيطالية مثلاً وقدوةً، وكان هناك نوع من الإكبار لتاريخ فى سبيله إلى الزوال. وقد كان «هانتس ج. مورجنتو» نتاجًا لهذه الممارسة التقليدية للتاريخ الأوربى، وإن كنت أعجب أحياناً من أن رايت ومورجنتو كانا على حدٍّ سواء فى إلمامهم بتفاصيل تاريخ القرن الثانى عشر أو السادس عشر الدبلوماسى، ومع حماسة البالغ لإصلاح المجتمع الدولى، كان رايت يدرك أن الناس والشعوب قد اجتازوا هذا الطريق من قبل، وكان يودّ أن يعرف وأن يذكر كيف كان الناس يفكرون ويعملون فى تلك الأزمنة السابقة من التاريخ، وغالباً ما كان يذكر بذلك التشابه التاريخى، وبالرغم من حذره من ذلك التشابه فقد كان يرى فيه إيعازاً إلى أمرٍ ما. وأخذ يدوّن الملامح الساخرة للقتال، كما يدون للتغير البالغ فى كثافة الحرب الحديثة، بكل ما يملك المؤرخ من علم ومهارة. ومن المسلم به أنه أفاد من بحوث الآخرين التاريخية، فما من دارس يستطيع وحده أن يقوم بكل ما يتطلبة مثل هذا البحث الأصيل : « دراسة الحرب ».

وفى كل هذا كان رايت يحس بالتوافق مع توينبى، وكان قد وجّه بعض طلابه منذ البداية إلى ما بين الفلسفات التاريخية والعلاقات الدولية المعاصرة من صلة وتوافق، وإن كان ماحيّره من توينبى إغراقه فى التعميم دون سند، وكان وايت فى بعض نواحيه كلفًا بالمؤرخين التجريبيين ممن يحرصون على الجانب العملى فى التاريخ. إلاّ أن اتساع آفاقه وقدرته على الاختيار حملاه على حثّ الآخرين على التنقيب فى

فلسفة التاريخ، وكان صاحب نظرية تاريخية جريئة فى ميدان واحد على الأقل، إذ إن أفكاره عن العمليات الحربية، وتقييدها تبرز كفلسفة تاريخية محدودة. وإن أغضبت تعمياته العديد من الدراسين المتخصصين، ولكنها كانت مزوّدةً بالوثائق والدراسة الواتية ولم يستطع أن يتخذ لنفسه خطًا بارزاً كالخط الذى اتخذه توينبى فى فلسفة التاريخ. وإن غلبه وتأثر به إلى حدٍّ بعيد.

وقد اتخذ تاريخ المؤسسات مجاله على عهد كوينسى رايت فبدأ الناس يكتبون عن مؤتمر ڤينا، والنظام الأوربى، والمراحل الأولى لقيام عصبة الأمم، وبدا ذلك فى بعض المنظمات الإصلاحية التى أفرزها مؤتمر لاهاى عندما أشرف القرن على نهايته، وكان رايت حفيًّا بالعمل الذى قامت به تلك المؤسسات ومؤثرات هذه الأبنية الجديدة، وكيف كانت ممارسة التشريعات فى الواقع. ولماذا كان لبعض المنظمات ما ليس لغيرها من عمل فى السياسة الدولية. وأبدى اهتمامًا بالغًا بوزارة الخارجية بوصفها مؤسسة، وتناول أعمالها فى أبحاثه ومشاوراته، كما أيّد ما قام به معهد بروكنجز عندما بدأ تحت إشراف «ليو بازفولسكى» فى دراسة المنظمات الدولية دراسة شاملة.

ولسبب آخر يقوم رايت بعمله كرائد من روّاد تلك المؤسسات، فقد وجد نفسه على غرّة منه وسط هؤلاء الروّاد الذين ينادون بإصلاح تلك المؤسسات وفى جملتهم ومنهم روبرت هتشنز و«مارتيمر ادلر» وأقطاب جامعة شيكاجو، وكان هتشنز يعتقد بأن هذه المؤسسات

الجديدة قادرة على تغيير السلوك الإنسانى. وفى حواره مع رينولد نيبور يفرر آنه بالرغم من حاجة المجتمع العالمى الماسة والملحة إلى قيام حكومة عالمية إلاّ أنها لم تتحقق، وإن كان من اليسير أن تتحقق إذا ما كان هناك نوع من التفاعل بين المجتمع والحكومة العالمية، فالحكومة العالمية ضرورة كما يرى هتشتر. ولذلك فإن قيامها ممكن. وكان لرايت نصيب من هذه الرؤية، ولكن ارتطامه بالبحث التاريخى والقانونى جعله فى ريبة من رؤية هتشنز وإن تعاطف فى نفس الوقت مع مايراه. فيغدو مرة إخرى وقد غرق فى هذا التبادل الفكرى الساحر مع تلك العقول الكبيرة التى تنشد إطارًا عامًّا للرؤى العديدة المتباينة. وكثيرًا ما تكلم وأفاض فى الشرح والتعليق فى كل ندوة يعقدها هتشتر. وكثيراً ما قام بالدعوة العامة لأشتات من الناس تباينت آراؤهم لندوات على مدى الأسبوع برعاية مؤسسة نورمان ويت هاريس يناقشون فيها المجتمع العالمى، والمؤسسات الدولية، والأمم المتحدة، وكوّن فريقاً منه ومن «وليم فيلدنج أوجبرن» و«لويس ويرث» من أقطاب علم الاجتماع فى شيكاجو لإثارة حوار حول العلاقة بين المجتمع والجماعة والنظم، وكان على الدوام أسير هذا السؤال : أى وحدة من المجتمع يمكن أن تصلح لأىٍّ من هذه النظم، وما كان لأحد أن يصمه بضيق الأفق فى رؤيته للأنظمة ليضع فاصلاً بين المنظمات وإطارها الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، فقد كان مشرّعًا، وكانت الأنظمة هى المحور الأوّل فى كل ما يكتب ويدرس من تاريخ النظم. أو الدراسات السياسية أو نظرية المنظمات (وكان حفيًّا بكتابات «هربرت سيمون» و «ناثان ليتز»

و« هارولد لازويل » المبكرة)، وعندما تضاءلت النزعة ضدّ النظم، رجع الباحثون مرةً أخرى إلى آراء رايت فى النظم، كما رجعوا إلى اتجاهاته التاريخية والتشريعية بحثاً عن رؤيا جديدة للمشكلات المعاصرة، وأكثر من هذا أهمية، أن نظريته عن مشكلات النظام قد أصبحت درساً لكل هؤلاء الذين كانوا يفصلون أحيانا بين النظرية والتطبيق.

ومازال عرض رايت للصراع والحرب عظيماً فى قيمته، إذ إن المشكلات التى تناولها ومزج ما بينها وبين الأصول الفكرية للعلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية والمدارس المهنية باقية ثابتة، فقد عرف أن للحرب خوافيها الكامنة فى طبيعة الإنسان وفى أعماق المجتمع - فالصراع حول الموارد الطبيعية والافتقار إلى الأمن فى ذات الإنسان وفى العلاقات الدولية، وقصور النظام والقانون على المسرح الدولى، وكانت تلك هى معالم الأربعينيات وبقيت من معالم السبعينيات والثمانينيات كذلك.

ودرس كوينسى رايت النظام العالمى والمنظمات الدولية دراسة عمليةً مستفيضة. نتعلم منها الكثير، إذا ما تفحصنا أراءه حول كيان دولى معين، كما فى كتابه « الانتداب فى ظل عصبة الأمم[1] » (١٩٣٠) وفى محاضراته التى ألقاها عام ١٩٤٦ عن مجلس الوصاية، فقد تناولت محاضراته عن مجلس الوصاية، أنه أحد معالم أساسية خمسة للأمم المتحدة، وأن المشكلات التى تتلمسها لها جذورها التاريخية البعيدة، ففى القرنين الخامس عشر والسادس عشر كانت البلاد غير المستقلة بعض

(١) Mandates Under the League of Nations.

ما يشغل الاهتمام الدولى، حين أبحرت الحملة وراء الحملة من أوربا لاكتشاف آسيا وأفريقية وأمريكا واستعمارها، ومازال ربع المساحة العالمية وخمس سكان العالم عام ١٩٤٦ لايتمتع باستقلال سياسى، وإن تقلص ذلك يوماً بعد الآخر، إلّا أن أشكالاً جديدةً من التبعية تبدو فى الأفق، وهو ماتبينه رايت بحق، ونبه إلى أن هذه البلاد قد تتمتع بالمساواة القانونية ولكنها ستبقى من التوابع فى واقع الأمر، كما أشار إلى التباين فى معاملة تلك الشعوب التابعة حتى فى ظلّ المنظمات الدولية، ففى بعض المستعمرات كان الحاكم يعين ليحكم المواطنين الذين لا يتمتعون بأىّ حق من حقوق الاستقلال، أما المحميات وهى نمط آخر من أنماط الاستعمار، فإن الدولة قد تتمتع ببعض الحقوق، ولكنها جميعاً دون حقها فى السلطة.

وفى كافة هذه الصور الاستعمارية تقررت مبادئ معينة: «أولها: أن تقوم الحكومة فى المستعمرة لمصلحة المحكومين، وعلى الحكام أن يضطلعوا» برسالة الرجل الأبيض ولايتحرّون فى حكمهم منفعةً تعود عليهم، وأن يقوموا بنشر التعليم وتيسيره، ومن الطبيعى أن يكون الواقع مختلفاً، فإن أكثر هذه الشعوب الخاضعة قد خضعت فى الغالب للعبودية أو للسخرة، وثانيها : أن هذه الشعوب التابعة يجب أن تؤهل للاستقلال، أو لتكون على الأقل على نفس مستوى الحكم، وقد صرح «سير سيسل هيرست» بأن المستعمرات البريطانية تمضى بخطى سريعة إلى وضع الدومنيون. وعلى كافة الشعوب التابعة أن تمضى على نفس

الطريق سواء بسواء، وقد بدأ هذا الاتجاه فى وقت مبكر منذ حققت الولايات المتحدة استقلالها، ففى القرن التاسع عشر كانت الهند والباكستان وبورما والملايو وجزر الهند الشرقية الهولندية تختط طريقها إلى وضع الدومنيون، وحقق الكثير من الدول استقلاله قبيل الحرب العالمية الثانية وفى أثنائها وبعدها بقليل، ومن بين الدول السبع والخمسين الأعضاء فى الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ كانت ثلاثون دولة منها دولاً غير مستقلة حتى منتصف القرن الثامن عشر، عدا ست منها بقيت غير مستقلة حتى قيام الحرب العالمية الثانية. وثالثها : أن الدولة الحاكمة ليس من حقها أن تحتكر تجارة توابعها (سياسة الباب المفتوح)، ولما كانت بريطانيا قد أخذت بهذا المبدأ فقد ارتبطت مستعمراتها بشبكة من المصالح الاقتصادية المشتركة، خففت من شدّة الاتجاه الاحتكارى فى المركز. ورابعا: وعلى الحكم فى البلاد التابعة أن يكون فى إطار المسئولية الدولية ولا يصح أن يقوم هذا الإطار من العلاقات تبعاً لإرادة الحاكم، وإنما يجب أن تحكمه معاهدات دولية ورقابة دولية، ومنذ ذلك الحين تقرر الانتداب الذى أصبح عام ١٩٤٦ وصاية.

وقد تقررت هذه المبادئ منذ وقت مبكر يرجع إلى مؤتمر برلين عام ١٨٨٥، ونصت عليها المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، وكان الميثاق فى رأى رايت نوعًا من التوفيق. فقد أرادت بعض الشعوب أن تضم إليها توابعها المجاورة، إلاّ أن نقاط ودرو ويلسون الأربع عشرة قد حالت دون ذلك، فقد طالب بعضها بالاستقلال، بينما طالب البعض الآخر

بالعودة إلى أصحابها الأصليين، وجاء التوفيق باقتراح الانتداب تقدم بـه سياسى عجوز من جنوب أفريقية، هو «جان كريستيان سمطس» وقامت لجنة تضع نظام الحكم الذى يحقق مصلحة المحكومين، وبقيت أكثر هذه البلاد خاضعة للانتداب حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وحقق نظام الانتداب نجاحًا كبيرًا خلال العشرينيات، فلما تضاءل شأن عصبة الأمم تضاءلت معه المبادئ العامة التى قام عليها فانتهكت من جانب حكومات باغية كاليابان التى أخذت تعدّ الجزر التى تخضع لانتدابها للحرب، فلما جاءت الأمم المتحدة واجهت نفس المشكلات ونفس الحلول.

أما نظام الوصاية الذى ابتدعته الأمم المتحـدة فهـو شـبيه بنـظام الانتداب إلى حدٍّ كبير بالرغم مـن بعض الاختـلافات البسـيطة فجـاء تعبير الائتمان والولاية فى المادة ٢٢ من ميثاق عصـبة الأمم، وهـو يحـدّد تماماً أن تدار تلك البلاد لصالح المحكومين، وأن تقودها تلك الإدارة فى النهاية إلى النضج القومى والاستقلال، وجاء ميثاق الأمم المتحـدة ليـؤكد من جديد على الوصاية، وأن يكون الحكم فى الشعوب التـابعة لصـالح بلادها ذاته ولا يكون ذلك قاصراً على البـلاد الـتى تخضـع للـوصاية (الباب الثانى عشر)، بل يعدوه إلى « البـلاد الـتى لا تتمتـع بـالحكم الذاتى » (الباب الحادى عشر) وعلى الدول التى تـدير تلك البـلاد الـتى لاتتمتع بالحكم الذاتى، أن تفى بالتزاماتها حيالها، كما كان من الولايات المتحدة ليورتريكو، كما أشارت الفقرة إلى تطور تلك البلاد نحو « الحكم الذاتى » ويختتم رايت قوله بأن الكيان الدستورى لمجلس الـوصاية

وتركيبة السياسى يوحى بأنه سيكون أداةً قويةً لاستقلال الشعوب غير المستقلة، وذلك هو الوضع فى حقيقته.

ولم يكن تقييم رايت لما عرف بالوكالات المتخصصة، أو لوحدة الأمم المتحدة الممزقة إلاّ على ضوء السياسة الدولية وعلى ضوء القانون الدولى بالتالى. فعكف على دراسة التوقعات التى تنتظر الأمم المتحدة على ضوء التشريعات التى وردت فى الميثاق وعلى ضوء الحقائق التى تواجه السياسة الخارجية، كما كان أكثر معاصريه اهتماماً بالأثر الحاكم للتاريخ فلم تكن الأمم المتحدة بعيدةً عن الإطار الذى قامت عليه عصبة الأمم، وكانت الصعوبات التى تواجه هذه المنظمة الجديدة تمتدّ بجذورها من النجاح والفشل إلى ما كان من قبل، فقد كان ذلك هو الوقت المناسب للتمسك ببدعة التنظيم الدولى، وإن كان رايت قد أنكر تلك البداية وتجنب الخوض فيها. مما يعنى أن تعاليمه التى تعكس تناوله لتلك المشكلات، وأن كتاباته التى تتميز بالنظرة البعيدة للمشكلات الممتدة، مازالت سديدة حتى وإن تغيّرت الملابسات التاريخية.

ففى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة وفى عام ١٩٤٦ بالتحديد يضع رايت دراسةً عن طبيعة العلاقات الخارجية الأمريكية، وكان قد نشر كتابه «توجيه علاقات أمريكا الخارجية»[١] قبل ذلك بوقت مبكر عام ١٩٢٢، وكان الأساس الذى قامت عليه دراسته فى أعقاب الحرب العالمية

---

(١) Control of the american Foreign Relations.

الثانية، هو ما كان من بوادر الحرب الباردة، وإنى لأذهل عندما أراجع مذكراتى عن تلك الدراسة، لموضوعيتها وسموها وآفاقها التحليلية البعيدة. وقد بدأ مناقشته لسياسة السوفيت الخارجية بإبراز ماتحتويه من متناقضات، ومنها أثر الستالينية على النظرية الماركسية اللينينية إلى جانب تقلب السياسة السوفيتية، ففى العشرينيات وقف الاتحاد السوفيتى ضد عصبة الأمم، ثم أصبح فى الثلاثينيات من أعضائها البارزين، ومن بعد، عندما وقع الخلاف على توقيع العقوبات، ثم التصويت على إقصاء الروس عن العصبة، ثم إن الرأى العام فى روسيا يختلف عنه فى الغرب والرأى العام - كما يرى رايت - ليس قوّة مستقلةً بذاتها، وإنما تخلقه الصحافة بامتثالها للسياسة الحزبية، فإذا ماتحوّل الاتجاه الحزبى تحول معه الاتجاه الرسمى للصحافة، ومن ثم يتحوّل الرأى العام تبعًا له.

ويتناول رايت الإتجاهات الكبرى للعلاقة مع السوفيت عامى ١٩٤٦-١٩٤٧، ففى ذلك الوقت. كان وزير الخارجية «جيمس بيرنز» يدعو إلى التشدد فى مواجهة التوسع الروسى، بينما كان «هنرى ولاس» يتزعم الدعوة إلى الوفاق مع هذا الصديق الغامض، ويرى رايت أن سياسة بيرنز هى التى كسبت الجولة فكان مشروع مارشال، وقيام حلف الأطلنطى وازدادت الحرب الباردة حدّة، ويستطرد رايت فيقول إن صور التكتيك السوفيتى تبدو مغايرة فى تفسيرها للأهداف السوفيتية، كما كان مقال مستر (اكس) فى الفورين أفيرز فى يولية ١٩٤٧ ويستشهد رايت، مع بعض التقدير بآراء جورج كينان (فقد كان رايت كمستشار لوزارة

الخارجية أحد القلائل الذين يعرفون أن مستر (إكس هو كينان) بضرورة التشدد مع الروس. وكان الاتحاد السوفيتى جرياً على أيدولوجيته وأوضاعه القائمة يؤكد لشعبه استمرار خطر الهجوم الغربى، والديكتاتورية العنيفة والصحافة المحكومة لا تبق ولا تجد التأييد ما لم يكن هناك خوف من عدوان أجنبى؛ ولهذا كان الكرملين حريصاً على إثارة هذا الخوف، وطالما بق هذا الخوف قائماً، كما يرى كينان، فإن الاتحاد السوفيتى لا يرى الوفاق سياسية واقعية؛ ولهذا كانت سياسة الاحتواء ضرورة حتميةً لمواجهة التقدم الروسى، كما يستشهد رايت أيضاً بتفسير «والدمار جوريان أف نوترادم» الذى يقول فيه إن الاتحاد السوفيتى يتبع سياسة مرنة ولكنها سياسة رشيدة ترمى إلى غزو العالم، ويفسر جوريان ذلك بأن السوفيت شعب مريب متشائم بطبعه، يخشى احبال أبناء المدن كما يفعل الفلاحون أحيانًا ولكنه يتمتع بكل ما للفلاح من غريزة المكر.

ويخرج رايت من هذه النظريات بنظرتين عريضتين : أولهما أن السياسة السوفيتية عدوانية بطبيعتها وأنها ترمى إلى اجتياح العالم، وثانيهما : أن التوسع الروسى ليس إلاّ تحقيقاً للأمن. ومازلت أذكر تماماً محاولته للتوفيق بين هذين الرأيين. وعلى من يتصدّون لدراسة السياسة السوفيتية من الطلاب أن يضعوا فى اعتبارهم تلك النزعة الحادة للعدوان والنزعة إلى تحقيق الأمن، فما من شعب إلاّ وتتملكه نزعة إلى التوسع ونزعة إلى تحقيق الأمن فى سياسته، وينشد الروس الاثنين معاً. والقومية الروسية والتطلع الشيوعى إلى العالم هما أصل هاتين النزعتين

أما القومية الروسية التى وضعت القيصرية سياستها التقليدية، فقد كانت وحياً للشيوعية الروسية فى اتخاذ قاعدة أرضية وقوّة كبرى إذا ما أرادت أن تصون كيانها فى هذا العالم، وكان على الروس ضماناً للبقاء وتحقيق الأمن أن يقوموا بدورهم التقليدى القديم بين القوى السياسية، وفى غيبة تنظيم عالمى مؤثر كان عليهم أن يضاعفوا من قوتهم القومية وأن يتخذوا مواقع استراتيجية جديدة. وبالذات عندما انقسم العالم إلى قوتين، فكل منهما: الشرق أو الغرب تبغى أن تفوق الأخرى بقوتها إلى حدٍّما، وإن كان من العسير قياس هذه القوّة، ويبقى ما ينشدانه واقعاً ماثلاً، وبقى خوف الروس من «حزام الأمن» فى أعقاب الحرب العالمية الثانية كما كان فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، حيث بدأت الولايات المتحدة وتوابعها تطوق روسيا فى آسيا وفى غرب أوربا.

ولا تقل الأيدولوجية الثورية قوّة عما كان من أهداف روسيا التقليدية القديمة بعد أن ورثها الاتحاد السوفيتى، فلم يكن الروس ليؤمنوا فحسب عندما اعتنقوا الاقتصاد الشيوعى وأنه السبيل الوحيد لرخاء الجنس البشرى، وأن التوزيع العادل لعائد الإنتاج يزيد من نصيب الرجل العادى (وهو ما دافع عنه «ى. هـ. كار» فى كتابه «التأثير السوفيتى فى العالم الغربى») بل إنهم يؤمنون أيضًا بأن الرأسمالية تحمل فى داخلها بذور فنائها، وفى النهاية تفوز الشيوعية بالغلب عن طريق القوّة مادام العنف هو السبيل الوحيد للقضاء على فلول النظام الرأسمالى الزائل.

ويرى رايت أن التاريخ يعزّز النظرة السوفيتية إلى حدٍّ ما، ويذكر قادة الشيوعية كستالين أن حفنةً صغيرةً من أناس لا يذكرون قد بدأوا حركتها، وقد ظلّ ماركس عاكفاً على عمله فى المتحف لا يلحظه أحد، حتى أن أمين المكتبة لم يكن يدرى ماذا يحدث له، وعلى مدى ثلاثين عاماً استطاعت هذه الحفنة الصغيرة أن تفوز بالسيطرة على شعب هائل وأن تفوز بانتصارين عسكريين وأن تضم إليها توابع وأن تحرز توسعاً ملحوظاً لتصبح واحدةً من القوتين الكبيرتين فى العالم، وأن يكون لها أحزابها المنحازة فى فرنسا وإيطاليا وفى شرق أوربا.

وكان لهذا الكسب المزدوج من التوسع الإقليمى والانتشار الشيوعى سوابقه العديدة، فيما كان من انفساح إمبراطورية العرب فى القرن السابع، والحملات الفرنسية الصليبية فى العصور الوسطى واتساع إمبراطورية الهابسبورج فى عصر الإصلاح، وبالذات عندما تصدّت للدفاع عن الكاثوليكية فى حرب الثلاثين عاماً، ويرى رايت أن ذلك هو ما حدث أيضًا فى الولايات المتحدة عندما اجتازت المحنة التى عصفت بالجمهورية على عهد إبراهام لنكولن، فقد كان الأمن وكانت المشيئة البارزة هما العلّة حينذاك كما كانتا عام ١٨٢٢ عندما أعلن جيمس مونرو عطفه على كفاح اليونان، وعلى أية حال فإن حيوية الأيدولوجية تتضاءل مع التغير الثورى كما حدث فى الثورة الفرنسية، وكذلك عندما خرجت الولايات المتحدة من كفاحها لتتكفل بنشر الديمقراطية، فإذا ما حدث ذلك للأيدولوجية السوفيتية فإن هذا ما تسفر عنه الأيام..

ولا تحمل قوّة الاتحاد السوفيتي المتزايدة رايت على الاعتراف لـروسيا بأنها القوّة العظمى، فـالولايات المتحـدة تملك القنبلـة الـذرية كما تملك اقتصاداً نامياً، ولها الصوت النـافذ فى مجلس الأمـن بتسـعة أصـوات لصوتين. وفيها هذا التأييد للاقتصاد الحر وليس هنـاك مـا يـنم عـن ضموره، وعلى هذه الصورة من القوّة، لا يرى رايت لـلاتحاد السـوفيتي منها ما يهدّد استقلال الولايات المتحدة.

وتعانى روسيا من بعض المتاعب التى بدت جلية بعد الحرب العالمية الثانية بنوع خاص، وقد تـراكمت حـتى غـدت عـويصةً، كما أن الدبلوماسيين السوفيت قد أصابهم الجمود كأنهم دمى يحركها الـكرملين، وغرقت الحكومة المركزية فى أثقال من الأعباء ضلّت معها كل رغبـة فى التوجيه، ويرتفع مستوى المعيشة فى الولايات المتحدة عن مثيله فى روسيا بعشرة أضعاف، فالروس شعب يطحنه الفقر يسعى عبثاً أن يعيـد بنـاء ما دمرته الحرب التى أودت بثلثيه، وينم عـن سـخطه الحـكم البـوليسى الذى يسيطر عليه ودورات التطهير المتعاقبة، وهذا السخط لا يراه رايت عارضاً بل حتماً قائماً (والواقع أن نظريات التوسع السوفيتي الـتى نـاقشها رايت، لا تردّ هذه القفزة التى قفـزتها الشـيوعية إلى انهيـار الـرأسمالية كما تردّها إلى البؤس الإنسانى، وهى فى حـاجة إلى هـذا الـوقود مـن التعاسة لتبقى شعلتها مورية، ولهـذا كان على القـوى الغـربية أن تقـاوم الشيوعية بالقضاء على التعاسة والبؤس الإنسانى)

وفى هذا الإطار يتوقع رايت أن تسلك السياسة السـوفيتية سـبيلها،

ولم يكن هناك محيص عن تلك العلاقات التى تربط التوابع فى شرق أوربا، ففى عام ١٩٤٤ يحدد ونستون تشرتشل وأنتونى إيدن نطاق النفوذ لجوزيف ستالين بعد أن استبعدا منه اليونان، ووقف روزفلت دون ذلك وحاول أن يمنعه فى يالتا، ويرى تلميذ من تلاميذ رآيت هو « فردريك شومان » أن قادة الروس يعتقدون أن اتفاق يالتا قد منحهم يداً مطلقةً فى السيطرة على شرقى أوربا، ولهذا كان إحساس الروس بأن معارضة الغرب لسيطرة السوفيت على التوابع لا تقوم على أساس من الحق، فأخذوا ينشدون تأييد أوربا الشرقية، ومن ثم اليونان وتركيا، وتابعوا سياستهم تلك فى شمال آسيا،محاولين تحقيق مصالحهم فى شمال الصين وإيران ومنغوليا وكوريا الشمالية وفى الهند وأندونيسيا، كما كانت المستعمرات الأخرى ميداناً لدعايتهم، وبدت روسيا وكأنها تدافع عن حق تقرير المصير، ومارسوا حقّهم فى الڤيتو فى الأمم المتحدة، ومع أنهم قد حاولوا كسر الجمود فى محادثات الاستخدامات السلمية للقوى الذرية إلّا أنهم لم يقوموا بشىء ما أكثر من الحديث.

وبالاختصار فإن رايت يعى تلك العناصر والقوى العديدة التى تلعب دورها فى تحديد السياسة السوفيتية، فقد تبين تماماً الأخطار والمصاعب الكامنة فى التطرف الثورى، وإن كان يرى أن الزمن كفيل بالتخفيف من غلواء التطرف، فأخذ يؤكد أن الاستقرار فى ظلّ القانون ضرورة لعالم متسيب، وعلى الدول أن تتسامح فى خلافاتها الأيدولوجية، لتصل إلى ما سمّاه الرئيس « جون ف. كيندى » « عالم حق بالتعدد »

أما اتجاه كوينس رايت الكاثوليكى، وهو ما يبدو فى دراسته للحرب كظاهرة اجتماعية، فإنه قرين دراسته للتنظيم الدولى فى حقبة متغيرة لعالم من شعوب تابعة لعالم تسوده دول مستقلّة، وقد واجه الحقائق التى ندّت فى منتصف القرن العشرين، ملمًّا بالمؤثرات المتخلفة عن القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وعارضاً لقوى التاريخ فى الأزمنة المعاصرة وفى المستقبل، ومع احترافه للعلوم السياسية والتشريع الدولى، فإنه يحس إحساس المؤرخ باستمرارية التاريخ. ولا يرى الاتجاه اليوتوبى مجدياً فى إرشاد صانعى السياسة، وله من القدرة على الاختيار فى تناوله للعلاقات الخارجية ما يمكنه من المزج بين نظرة المشرّع ونظرة السياسى الواقعى والنظرية السياسية.

وفى تحليله لظهور الاتحاد السوفيتى كقوّة دولية كبرى، أبدى اهتماماً بالغا بالعلاقات التاريخية والاجتماعية والنفسية المتشابكة، فالسياسة الروسية تقوم أصلاً على الإحساس الروسى التاريخى بعدم الأمن، ثم اهتدت سبيلها إلى التوسع على هدى الأيدولوجية الماركسية اللينينية كما عبّر عنها ستالين، ولم يؤخذ كوينسى رايت على غرّة عندما تحرّك نيكيتا خروشوف بالسياسة السوفيتية إلى الأوضاع العادية مع الغرب، فقد كانت قدرته على الاختيار والانتقاء والطريقة الصريحة التى يعالج بها موضوعاته سياجًا لإلمامه بسباسه الشعوب ومافيها من استمرارية وجدة.

وعلى المنهج ذاته، يرى رايت أن المؤسسات الدولية صورة متكررة ومستمرة فى النظام السياسى والاجتماعى المتغير، ومن قبيل ذلك تحوّل

نظام الانتداب فى عصبة الأمم إلى نظام الوصاية فى الأمم المتحدة. حين عجلت نهاية العالم الاستعمارى بنظام الوصاية، فعاقت وقطعت الطريق على الاستقلال حين غدا مجلس الوصاية فى الأمم المتحدة طريقاً غائماً ومعوجاً يوجّه الاستقلال ويتحكم فيه، وكانت نظريته التى أعلنها عام ١٩٤٦ نذيرا بأن مجلس الوصاية يمكن أن يكون قوّة أساسيةً إذا ما رغبت الشعوب أو كثرتها أن تسلحه بالقوّة؛ إذ أن هذا الأثر البارز الذى بدا فجأةً كشهاب لامع لتلك الشعوب الجديدة فى الأمم المتحدة ما يؤكد قدرة مجلس الوصاية على تقرير المصير القومى، فإذا كان المجلس قد قام بدوره على حدٍّ سواء فى تأييد هذه الدول المستقلة الجديدة وقدرتها على الحكم الذاتى، فإن ذلك لم يشغل بال رايت ومازال يبحث له عن إجابة. وإن كان مما أنعم الله به عليه حقاً هو تلك الرحلة العقلية الطويلة المثمرة التى عاشها. وأخيراً نراه فى دراسته للحرب والسلام يضع أمامه كل أبعاد المشكلة، فكتابه «دراسة الحرب» ذخيرة كبرى لطلاب الدراسة فى الوقت الحاضر، وتعد بعض الأبحاث والمناهج فجّة أمام التقدم العلمى؛ ومازال هناك حتى اليوم من يرى فى الأدوات التى اعتمد عليها رايت عملاً مهجوراً لم يعد له وجود، وإن لم يتسنَّ لهم أن ينالوا من إنجاز رايت وقيمته العظيمة، فإن لم يعد له فى الواقع إلاّ أنه أصبح مرجعاً للعلوم الاجتماعية فى كل ما يتصل بكافة ألوان الصراع ومسائل الحرب وما من كتاب إلا ويذيل بالرجوع إليه لكفاه ذلك مأثرةً خالدةً. ففى كل هذه المجالات التى عرض لها وتناولها، كان يكرس كل ما فيه من قوّة وإصرار للبحث والدراسة، وكانت

طلاقته ووضوح ما يكشف عنه السمة التى تزدان بها مؤلفاته، وهانحن نعود إليها تحدونا وتلهمنا بالرشد لتلك الحقب القادمة.

وكثيراً ما قيل عن تخبط ما شرعه لمسيرة العلاقات الخارجية، فى إصرارها على ما يجب أن يكون، وعلى ما يلمّ بها من إبهام وتجريد فى تصورها لقواعد السلوك الدولى، فأغضت عن الحقائق القاسية فى ممارسة السياسة الخارجية وأخطأت ما هو خارجى لاعتبارها أن ما هو داخلى متمرد ساخر عندما يقرر ما يجب أن يكون لمصلحة الشعب، وانتهت إلى وضع هزيل عندما بدلت بالسخرية المثالية وظنت أن ذلك يصلح ما فسد، وبالاختصار، فإن الشرعية قد تجاهلت أولوية المصالح القومية، والإبهام الذى يحيط بالاختيار واتخاذ القرار.

وكان هذا النقد لكوينسى رايت من بعضنا إن لم يكن منا جميعًا، فعندما راجعنا مؤلفاته، لم نتردد فى أن نشير إلى الصعوبات التى تعترض تطبيق آرائه، ومنها ما ذهب إليه مع آخرين عندما أخذوا يؤكدون أن الشعوب ستهتدى بالتشريع الذى وضعوه وتتبعه. والواقع أن هذه الفروض التشريعية التى أعدّها كانت أكثر مما تقتضيه حاجة أولئك المسئولين عن السياسة القومية، ويصدق ذلك ما كتبه رايت عن تعميم عضوية المنظمة الدولية بدلاً من العضوية الفردية فى القانون الدولى، كما كان فى محاكمات نورمبرج عندما أنيط بالأفراد مسئولية الدولة، واحتمال أن يغلب الإلتجاء إلى القوّة فى السياسة الخارجية، وإنصافا لرايت، علينا أن نقول إنه فى هذا وفى غير ذلك من الحالات استطاع

أن يدرك أن ما ينادى به أقرب إلى المثالية منه إلى الواقعية عند التطبيق، وهناك ما يشير حقيقة إلى أنه كلما تقدم به الزمن ازداد تشاؤماً من سلوك الدولة، وهى حقيقة بدت، كما أرى، عندما رأى أولئك الناس الذين يجلّهم ويحمل لهم كل توقير فى حياتهم الخاصة، قد سلكوا فى حياتهم العامة ما عدّه انتهاكًا للمبادئ والقيم، وعندما تحدثت إليه فى أخريات أيامه أحسست بالأسى دون السخط يعصف به عندما جرّنا الحديث إلى فيتنام، أو سياسة الصين، أو تهافت الأمم المتحدة، ولعل ذلك بعض آثار السن، وإن أحسست من ناحيتى أنه الأسى لمثل ذرتها الرياح لما أصاب الحياة الدولية من العجز والفشل،إلاّ أن الشرعية التى نادى بها رايت قد لا يتسنّى التعبير عنها ما لم نضعه فى إطار واحد مع أولئك المشرّعين والأخلاقيين ممن شاعت آراؤهم؛ وذلك لأسباب ثلاثة كان رايت فيها مشرّعاً عملياً أكثر من أولئك الذين تزعموا تلك الحركة.

أولها : أنه كان فى حوار دائم إما بنفسه مباشرة أو عن طريق تلاميذه مع مورجنتو وروداه، ولعل تاريخ الدراسات الدولية لم يشهد مثال هذا الحوار المثير من قبل، وكان هذا الحوار لقاءً بين عقليتين متفردتين لا يمرّ دون أن يثير الانتباه، وكان هناك قدر كاف من الاهتمام، تكشفت من خلاله مواطن الخلاف بين الفريقين ولم يبلغ الصدام بينهما من الشدّة ما يستحق الذكر، فقد كان كلاهما يحمل للآخر كلّ توقير وودّ حتى عندما يشتدّ بينهما التلاحى ويعنف، قد

تفصح عنه الذكريات الخاصّة، فعندما تقدمت إلى الدراسات العليا بجامعة شيكاجو، والتقينا فى حفل يوم الأحد بفندق وندرمير، رأيت جماعةً من اثنى عشر أو خمسة عشر نفراً على مائدة مستطيلة أغلقت عليهم وكأنهم فى ملاحاة لا تحدث إلّا فى مثل تلك اللحظات النادرة عندما تتصارع المذاهب وتطغى على الحياة الإنسانية، وقد أخطأت فهم الحوار وظننته مما يدور حول الحياة الخاصة أو أحداث العام العالمية، حتى أدركت أن نصفهم كان من تلاميذ رايت والنصف الآخر من تلاميذ مورجنتو، وذكرتنى مناقشاتهم بذلك الحوار الذى أتصور أنه كان يدور فى عصر الإصلاح أو فى الثورة الفرنسية، وفضّت تلك التجربة مغاليق الواقع القائم للصراع الفكرى بين رجل التشريع ورجل الواقع، ولاح لى أن المشرّع يقترب كثيرًا من البرجماتية بعيداً عن دينامية التفاعل فيما بينهما.

والسبب الثانى، أن رايت كان ولوعاً باستيعاب أكبر قدر من المعرفة الإنسانية، وكان جادًا فى اكتشاف ما يصل إليه العلماء والإنسانيون والسيكلوجيون إلى جانب التفاسير العامة، ولشدّة ولعه بتطبيق ذلك الكم المتعدد من المعارف على العلاقات الدولية، كانت نظرياته وتناوله لتلك العلاقات الدولية يتّسم بالشمول والاختيار مما يميزه بصورة بارزة عن غيره من أصحاب النظريات «الجافة» فلم يكن هناك هذا العامل الفرد فى تحليله لها. وغالباً ما كان يصل بين الأفكار والبيانات جميعاً، فتبدو وكأنها للوهلة الأولى قليلة الأثر إذا ما أدّت

العلاقات المتداخلة إلى إثارة بعض التساؤلات عن التوافق والإنسجام فيما بينها، أو تؤدّى إلى الدهشة أن يكون رايت قد خرج بهذا المقال الأخير من حلقات الدرس أو قراءاته الحديثة، ولقد داهمنى هذا الإحساس أنا نفسى عندما كنت أستمع إلى شروحه التى يستمدّها من الفلسفة السياسية أو من اللاهوت (وكثيرًا ما قلت بينى وبين نفسى إن لوك أو كانت أو نيبور قد يعجزون عن إدراك أفكارهم عندما يردّدها رايت) إلّا أن أهم ما يبدو هو أن رايت فى إلمامه الواسع بهذا الكم الهائل من المعارف قد جعله على استعداد دائم لأىّ بديل، وقدرة بالغة على أن يعيش ويفكر فى حدود ثابتة.

وكانت تجربة رايت فى نظرياته ترياقاً لتشريعاته، مّما يسر له أن يضع أربعة احتمالات يكون من بينها الاحتمال الذى ينشده، وحمل ناقديه على التقول عليه بأنه يرمى إلى اجتذاب أولئك التساؤليين إلى صفّه، وإن كنت أرى أن رايت كان يرى فى تلك البدائل ما يضع منهاجه موضع النظر، إذ أنها تحميه من الوهم، أو أن رأيه هو الحلّ الوحيد للمشكلة، وكانت عوناً له على وضع ما يختاره من [illegible] مواضع التفكير.

وكان له من أصراره على الدراسة وجهده الذى لا يـ[illegible] فى التحصيل عوناً له على دعم آرائه، وكثيراً ما استوعبت تذييلاته ثلاثة أرباع الصفحة لنصٍّ لا يزيد على أربعة أسطر فى أعلى الصفحة، ودائما ما كان يعثر على نقيض للمثل أو للحالة، وكان يتحاشى أن يربط نفسه

بتشريع واحد مسبق بل يتناول كل سابقة سلفت ومن بينها تلك السابقة التى خرجت بها صحيفة نيويورك تيمز صباح نفس اليوم وكان مكتبه مكتظا بالكتب بصفحاتها وأوراقها المعلّمة مما قرأه وأحاط به خلال شهر، ولم يكن بطبعه ليبدأ حديثًا برأى بسيط، مفضلاً أن يتناول الملامح والسوابق التى تقودك أو تقوده نحو الرأى الأخير، وكان ما تعلّمه هائلاً، يجدّده ويضيف إليه باستمرار، ومنذ اتسع وامتد إلى ما وراء فكره التشريعى، أصبح من العسير عليه أن يبقى مشرّعًا بالمعنى الضيق.

وثالث الأسباب، أنه كان عضوا بمدرسة العلوم السياسية بشيكاجو، مما جعله قريباً من الواقع السياسى والعملى، وقد يعود إلى «تشارلز ى. مريام»كآخر من يستشهد به فى مناقشاته السياسية،وكان فى حوار دائم مع مريام، وهارولد لازويل، ووالتر جونسون، ومن يتشيّعون لهم، وقد تمّ المقارنة بين القانون الدولى وقانون المجالس المحلية مع رايت فى فترة الغداء بالكلية مع مريام وغيره، فإذا كانت صلته بتلك الجماعة التى ترى السياسة قاصرةً على الإطار التشريعى مضلّلة إلى حدٍّ ما إلاّ أنها كانت تمدّ رايت بالمزيد من القوّة، إذ كان له من مريام وجماعته مزيد من الخبرة القائمة على السياسة العملية، وقد وصف مريام الأعمال الداخلية التى يقوم بها مجلس مدينة شيكاجو بالبيزنطية والتلاعب، تتجلى فى الإبهام والتناحر البادى حول المصالح، ويصبح الحديث عن نظرية صحيحة للقانون مجالاً فى هذا الإطار من الناحية العملية، ولابدّ أن يكون رايت قد أدرك أن أىّ قانون يتناول تلك المحليات ما هو إلاّ

و «هانز ح. مورجنتو» و «لويس ج. هال» اعتزازا بمكانته العلمية الكبيرة فانزلق إلى التعلاّت المتغيرة التى لا ثبات لها، وكثيرًا ما أُهمل فى أيامه الأخيرة لكثرة ما كان يدلى به من آراء يتحدث فيها عن خطط كبرى تتناسب مع الماضى أكثر مما تتناسب مع الحاضر أو المستقبل، ولم يكن ليفصل أبدًا بين السياسات والنظريات التى يتحيز لها ويدافع عنها، كما كانت بعض تصوراته الجريئة لا تؤدّى به إلى رؤيا دولية صحيحة ولكنها تقوده إلى سلسلة متعاقبة من المنحنيات الضالة، أما آماله البهيجة وقصور فلسفته السياسية عن الالتحام والتماسك، فكانت من أسباب ضعفه أكثر منها سندًا لقوّته، أما وقد خاض فى كل المشكلات، فقد أعوزته الأصالة كما أعوزته النظرة العميقة، وقد بدا للكثيرين وكأنه «دون كيشوت» الفكر الدولى أكثر منه مفكرًا منهجيا.

ولكنه ظلّ حتى الساعات الأخيرة من سنواته الثمانين المثمرة معيناً لا ينضب وشخصية حيّة لا تكل نشاطاً وأملاً، وكان مثلاً مضيئاً لتلاميذه كعالم وإدارى، يمضى فى الطريق الذى يرى فيه خير العالم، وبقى وحياً وأملاً لمن اتصل بهم فى حياته فى الولايات المتحدة وفى الهند وتركيا أو فى شرق أفريقية.

و «هانز ح. مورجنتو» و «لويس ج. هال» اعتزازا بمكانته العلمية الكبيرة فانزلق إلى التعلّات المتغيرة التى لا ثبات لها، وكثيرًا ما أُهمل فى أيامه الأخيرة لكثرة ما كان يدلى به من آراء يتحدث فيها عن خطط كبرى تتناسب مع الماضى أكثر مما تتناسب مع الحاضر أو المستقبل، ولم يكن ليفصل أبدًا بين السياسات والنظريات التى يتحيز لها ويدافع عنها، كما كانت بعض تصوراته الجريئة لا تؤدّى به إلى رؤيا دولية صحيحة ولكنها تقوده إلى سلسلة متعاقبة من المنحنيات الضالة، أما آماله البهيجة وقصور فلسفته السياسية عن الالتحام والتماسك، فكانت من أسباب ضعفه أكثر منها سندًا لقوّته، أما وقد خاض فى كل المشكلات، فقد أعوزته الأصالة كما أعوزته النظرة العميقة، وقد بدا للكثيرين وكأنه «دون كيشوت» الفكر الدولى أكثر منه مفكرًا منهجيا.

ولكنه ظلّ حتى الساعات الأخيرة من سنواته الثمانين المثمرة معيناً لا ينضب وشخصية حيّة لا تكل نشاطاً وأملاً، وكان مثلاً مضيئاً لتلاميذه كعالم وإدارى، يمضى فى الطريق الذى يرى فيه خير العالم، وبقى وحياً وأملاً لمن اتصل بهم فى حياته فى الولايات المتحدة وفى الهند وتركيا أو فى شرقى أفريقية.



إلى العمل بعيدًا عن السياسة

داڤيد ميترانى
(١٨٨٨-١٩٧٧)

ولد داڤيد ميترانى أوّل يناير ١٨٨٨ فى بوخارست رومانيا، لموسكو وجانيت ميترانى، ودرس العلوم السياسية والعلاقات الدولية بمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، واستهلّ حياته فى الشئون العالمية فى هيئة تحرير المانشستر جارديان من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٢، وأستاذًا زائرًا فى هارفارد وييل، وسمث كوليج وكان النائب الأوربى لرئيس تحرير موسوعة التاريخ الاجتماعى والاقتصادى للحرب العالمية من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٢٩ «تحت رعاية مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى» واختير عام ١٩٣٣ أستاذًا بمدرسة الاقتصاد والسياسة بمعهد برنستون للدراسات العليا.

وترجع شهرة ميترانى إلى كتاباته عن العمل الوظيفى (التوظيف) بخلاف مؤلفاته الأخرى: «صعوبة العقوبات الدولية[١]» (١٩٢٥) و«ماركس غريم الفلاح[٢]» (١٩٥١) و«نهضة الحكومة الدولية[٣]»

---

(١) The problem of International Sanctions.

(٢) Marx against the Peasant

(٣) The Progress of International Government.

(١٩٣٤) إلى جانب كتب عديدة عن جنوب شرق أوربا، أما كتبه المتداولة عن العمل الوظيفى، فمنها: «طريق السلام العملى: عرض لتطور عمل المنظمات الدولية»[1] (١٩٤٤) و«النظرية العملية للسياسة»[2] (١٩٧٥) والعديد من المقالات والتعليقات، ولم يكن ميترانى ذا مكانة ملحوظة فى ميدان العلاقات الدولية، ولم يل منصبًا علميًّا فى أىّ جامعة أوربية أو أمريكية، وإن عرفت مكانته عندما تميز باختياره لمعهد برنستون للدراسات العليا، ولجامعتى هارفارد وييل، ولم يحظ حتى أيامه الأخيرة بأىّ اهتمام أكاديمى، وإن لم يتردّد أساتذة أجلاء ودون حياء أحياناً فى الرجوع إليه كملاذ أخير، حتى أن بعض أساتذه العلوم السياسية المعروفين يدعون أنفسهم أصحاب الاتجاه الوظيفى الجديد أو دعاة التكامل، دون اصطلاح العمل الوظيفى الذى استخدمه ميترانى.

ولا يقف ميترانى عند فلسفة بعينها، ولم يتمرس بحرفة التعليم، وإنما كان يستمد أفكاره من الليبرالية والراديكالية والنقابية والاشتراكية الفابية والتفكير العقلى للقرن التاسع عشر ونظريات الاقتصاد المختلط وتجارب التيوديل. وكان من رجال المخابرات فى فترة الحرب، وصحفيًّا ومراسلاً خارجيًّا، ومخطّطاً لما بعد الحرب ومقرراً فى المناقشات والحلقات الدراسية، ومستشارًا سياسيًّا لأعمال دولية كبرى وهو بعد ذلك صاحب نظرية تقليدية فى السياسة، ولم يرأس فى حياته مركزًا للأبحاث، ولم

(١) Working Peace System: an argument for the Functional Development of International organization.

(٢) The Functional Theory of Politics.

يصنع جيلاً ولم يتتلمذ عليه أحد ولم ينشىء صحافةً علميةً أو شعبيةً، ولكنه بعد هذا كله ترك من التعاليم ما كان له أبعد الأثر.

ولا يعرف حتى الآن علّة ما كان لميترانى من أثر، وما الذى دعا رينولد نيبور لأن ينعت كتابه «طريق السلام العملى» بأنه «أحسن ماقرأ فى هذا الموضوع» أو أن يحمل «هانز ج. مورجنتو» على الزعم «بأن مستقبل الحضارة العالمية يرتبط ارتباطا وثيقا بالأداء الوظيفى للمنظمات الدولية؟»، ولماذا أذاع الملحق الأدبى لصحيفة التيمس فى فبراير ١٩٧٤، أنه «ما لم يكن للأداء الوظيفى جدوى، فأى سبيل آخر له جدواه؟ وما هى دلائل الأداء الوظيفى التى يمكن أن تجبه الأساتذة والمراقبين وتثير اهتماماتهم وتورى ملكاتهم الذهنية على اختلاف مناهجهم وآرائهم؟ ولكن التمعن فى صيغته وحدوده ومصاعبه قد يجيب على هذا كله. فأما صيغة الأداء الوظيفى للفكر الدولى، فإنها تقوم على ثلاثة اعتبارات على الأقل:

١ - أنها تضع إطارًا لصورة التعاون الدولى فى الميادين الاجتماعية والاقتصادية الناشئة.

٢ - أنها تقدم حلولاً معقولةً لمشكلات النظام العالمى، وتقضى على الفجوة القائمة بين الفوضى الدولية والجماعة العالمية.

٣ - وأنها تضيف أبعادًا جديدةً للفكر الدولى الذى ارتبط طويلاً بالمسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية.

فالأداء الوظيفى فى مداه كنظرية عقلية متماسكة لا يقوم على تلك الأوضاع الثابتة كما يقوم على طبيعته الأوتوبية البعيدة عن الاتجاهات السياسية والدستورية، فالمدى المحدود يعكس تأثيراً إيجابيًّا وإن حفّ به خطر المغالاة والمشكلات تنجم من فشل التنبؤ التاريخى، والاستهانة بالآراء، وقصور الشفافية العقلية والعلمية، فالفشل لا ينفرد بالأداء الوظيفى، ولا أقل من أن يطيح بتماسكه التاريخى والفكرى.

وليس من المجدى أن نمتدح الأداء الوظيفى أو أن نغفل حدوده والمشكلات الناجمة عنه، وما من شىء يتعدّى نقد الأداء الوظيفى إلّا ويبرر الإغضاء عن الدور الحقيقى الهام التى تلعبه فى الدراسات الدولية وسنعرض بالتفصيل لجانب من هذه الدراسات، التى تفصح عن سداد الأداء الوظيفى للدراسة المتقدمة للتنمية، وسنجدها بادية فى اثنتى عشرة وكالة للدراسات المتقدمة للتنمية فى أفريقية، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، منها البنك الدولى، وبنك التنمية الأمريكى، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، واليونيسيف، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يوسيد)، ووزارة الخارجية الفرنسية، وإدارة التنمية البريطانية لما وراء البحار (أودا) والوكالة الكندية للتنمية الدولية (سيدا) ومركز الأبحاث الكندى للتنمية الدولية (إدرك)، ومؤسسة فورد، ومؤسسة روكفلر. ويقوم على الدراسة ثلاث فرق إقليمية من المعلمين فى أفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية، قام على رئاستها «أكليلو هابتى» وزير الثقافة والشباب فى أثيوبيا حينذاك ورئيس قسم التربية فى البنك الدولى حاليًّا، وكان من

قبل رئيساً لجامعة إثيوبيا، و « بوى الجفاكورن » وكان مديراً لجامعة بانجوك فى تايلاند، و « الفونسو أوكامبو » وزير الصحة الأسبق فى كولومبيا، ومدير جامعة ڤالى كولومبيا من قبل، وقد اضطلعت هذه الفرق الثلاث معاً بدراسة ثلاث وعشرين حالة على غاية من الأهمية، كانت الدراسات المتقدمة فيها انعكاساً لحاجات التنمية الملحة، كتنمية مصادر الغذاء، والرعاية الصحية وتطوير التعليم والثقافة، وتحديد النسل.

أما السؤال الجدير بالاهتمام فهو، إلى أى جانب من القيم ينتمى الأداء الوظيفى، وما الذى يمكن أن يقدمه للإلمام بحقيقة التعليم الدولى والتنمية الاجتماعية؟ وإن سبقه سؤال ثانوى هو: هل يستطيع الأداء الوظيفى أن يضع إطاراً نافعاً لفكر يتناول التعليم الدولى؟ وهل يستطيع أن يقدّم نظرةً جديدةً للتعليم ولنظام عالمى؟ وهل يضيف أبعادًا نظريةً جديدة؟ ولما كانت الخطوط الأساسية للوكالات الاثنتى عشرة قد أكدت الخبرات القومية المتعددة فى التعليم، فإن الحكم على الأداء الوظيفى لا يتأتى إلّا من خلال إطار إقليمى معيّن دون الإطار العالمى الفسيح. وإن كان من اليسير أن يقدم بعض الانطباعات التجريبية على سداد الأداء الوظيفى مما يتطلب مزيداً من الحوار والدراسة، فالأداء الوظيفى فى إطاره الفكرى يقترب من المشكلات المحلية المعنية أكثر من أى بديل آخر، إذ أنه من ناحية يحقق جدواه فى غيبته، فالواقع السياسى يقوم على السلطة وإدارة الدولة تتوافق توافقاً صريحاً مع القاعدة الكلية، أمّا

المثالية التى تنشد حلولاً عالميةً عاجلةً، فليس لها أية صلة بما تتطلع إليه البلاد النامية من الدراسات المتقدمة إلّا فى القليل النادر، والأكثر جدوى أن التعليم بالرغم مما يحيطه من اتجاهات سياسية وشرعية ودبلوماسية عمل اجتماعى بل وأكثر من هذا إجراء اقتصادى. ومن بين النظريات الملقاة لا يتسنّى لغير الأداء الوظيفى العمل فى هذا الاتجاه؛ ولهذا كانت افتراضاته الدقيقة أقرب إلى قضايا التعليم العالى من أى اتجاه نظرى يباريه.

وعندما ننشد نظاماً عالميًّا فى التعليم، علينا أن ندرك تماماً أن تحقيقه لا يتأتى إلّا على أيدى المعلمين الوطنيين بقدرتهم على تناول المسائل العامة أكثر منهم على تناول تلك الرؤى الطموحة لتعليم عالمى. ومرةً أخرى، يتساءل المعلمون فى الفرق الإقليمية عما كان من اتجاهات جديدة فى المناطق الأخرى حيال تلك المسائل الأساسية كالتوعية الصحية أو زيادة إنتاج الأغذية، فالأفريقيون يرغبون فى معرفة الكثير عن علم الصحة عامةً، أو عن كاندلاريا (وهو برنامج عملى للتوعية الصحية بين الفقراء) فى كالى كلومبيا، وبالتالى فإن أمريكا اللاتينية قد أثارها التدريب على المهن الصغرى فى الهندسة والمحاسبة والأعمال الفنية التى قامت بها كلية نجى آن فى سنغافورة، وهى من المعاهد التعليمية القليلة التى ألقت جانباً بالدرجات العلمية وأخذت تمنح شهادات التأهيل تبعاً لمتطلبات القوى البشرية، أما الآسيويون فقد راحوا يلتمسون الفنيين والعمالة الماهرة فى مثل تلك المعاهد الأفريقية كجامعة «أحمدوبلو» فى

شمالى نيجيريا، وجامعة العلوم والتكنولوجيا فى غانا، وسواء أدرك أصحاب النظريات السياسية عن الدولة القومية أم قصروا عن إدراكه فإن هناك جماعة دولية من العلماء والمربين يشاركون فى مثل هذه الاهتمامات بل ويتشبثون بمواجهة تلك المشكلات وقد أخذ هؤلاء العلماء والمربون خبرتهم عن الغرب ووضعوا لها القواعد والأصول، وإن أخذت تلك الخبرات تتقادم وتصبح بعض تراث الماضى فتراهم يسعون لوضع برامج جديدة للمستقبل وخاصة فيما يتعلق بمشكلات العالم الثالث العاجلة. وأخيرًا، فإن الأثر الايجابى للأداء الوظيفى قد يتمثل فى تلك الأبعاد الجديدة الأخاذة فى التفكير الدولى، فلم يكن للتعليم غير دور ثانوى فى أكثر ما كتب عن الحرب والسلام والدبلوماسية أما السؤال الذى استغرق اهتمام الباحثين فى مسائل الحرب والسلام فهو عن الأثر الذى يمكن أن يتركه التعليم فى نمو الوعى القومى أو أنه بشير باتجاه عالمى حقيقى، ويبدو ذلك فيما يقوم به اليونسكو حول التاريخ القومى، أما الأداء الوظيفى فإنه على العكس من ذلك يرى التعليم محدود المدى لا يعرض لغير مسائل بعينها ولا يخوض إلّا فى موضوعات محدّدة، والتعليم العالى وحده هو الذى يتسنّى له أن يقترب من تلك النظرة السائدة ويعيها، ومن أبعد الأشياء أن ندعى أن الزراعيين ورجال العلوم والمربين ممن تلقّوا تعليمًا عالياً أو أن المحور الذى يدور حوله تعليمهم العالى قد عرضوا بصورة جادّة للقومية أو للدنيا الواسعة على هذه الصورة، فإنهم لا يعنون بغير المطالب العاجلة للشعوب الفقيرة والأقطار والمجتمعات الغانية (وإن كنا لا نعدّ بلدًا كسنغافورة من هذا القبيل)

وليس من المحتمل أن يكونوا قد كتبوا أو فكروا كثيرًا فى تلك الموضوعات الكبيرة التى يعنى بها رجال العلوم السياسية من أمثال ميتراني.

وجوهر الموضوع أن يمتد الاهتمام فى الأداء الوظيفى للتعليم إلى أعماق الدولية عملاً ومنهاجًا.

وتقف حدود الأداء الوظيفى عند طبيعتها الخيالية البعيدة عن الأمور السياسية والتنظيمية. وترجع طبيعتها الخيالية هذه إلى الإيمان بأن التعاون الوظيفى الناجح يقضى بالتدريج على تلك القبضة العنيفة التى تمسك بخناق الدبلوماسيين والساسة حول السيادة القومية، وهو ما يمكن استيعابه فى حدود متواضعة من الدراسة اللاحقة. وقد حمل دعاة الوحدة الإقليمية الوزراء ودهاقين التنمية القومية، على الأقل إلى مناقشتهم، وانتهت بهم المناقشة إلى أن النظرة القومية الضيقة تقف حجر عثرة أمام التطور التعليمى الفعال فى البلاد النامية الصغيرة، ولم يكن هناك من دعاة الوحدة الاقليمية من شذّ عن الدعوة إلى التبادل الدولى أو وقف دون المناداة بجدوى الخبرة الفنية الأجنبية فى التعليم.

هذا وإن أبدت الفرق الإقليمية الثلاث نوعاً من الحذر والشك، وخاصةً فيما يتصل بوضع حلول تعليمية لكافة المشكلات، وقد جاء القاصى من الخبراء فى الغالب ليلق بكلماته دون أن يستمع أما الوكالات الكبرى للمساعدة الفنية فإنها ترى أن الاتجاه التعليمى السائد هو الحصيلة الوحيدة للإجابة على ما يثور من تساؤلات حول مسائل

فريدة بعينها، وإذا كان العالم الثالث قد أعدّ ليتقبل كل ما هو أمريكى أو بريطانى حلاًّ لمشكلاته، فقد مضى ذلك اليوم إلى غير رجعة. هذا، فضلاً عن أن الإجراءات التى اتخذت لمواجهة المشكلات المحلية. قد نجحت إلى حدٍّ يكفى لإثارة الكبرياء القومى، والإحساس بالذاتية القومية. فالكاميرون ولديها مركز من أنجح المراكز فى علم الصحة بأفريقية، ترى هذا المركز عنوانًا فذًّا على نجاح الجهد القومى لا يقلل أبداً من قدرة حكومته والواقع أن صدق الحكومات القومية وقدرتها على الإنجاز عنصر جوهرى للإعداد لتعليم صالح. فإذا أتيح للأداء الوظيفى تلك الشعلة الوضاءة من التعليم الدولى إلى السياسة الدولية، فإن فشل اليونسكو فى حمل وزراء التعليم على النظر فى التجارب الناجحة بنوع من الموضوعية دون اعتبار للكبرياء القومى يترك ثلمة لا تسدّ فى الأداء الوظيفى.

أما الحد الثانى للأداء الوظيفى فإنه سند وقوة لهذا الاتجاه، إذ يرى أن السياسة القومية والدولية تغدو وليس لها جدوى كلما مضى التعاون فى طريقه قدما بعيدا عن السياسة وللمرة الثانية لايصح للتعليم العالى أن يكون محلاًّ للاعتراض، فالحكومات فى البلاد النامية ترى التعليم عملاً سياسيًّا لايشوبه خطأ. فتصر على أن نظريات التعليم التى تقوم على الفصل بين الحكومة والجامعات نظريات غربية، لاتستطيع أن تفى بالمطالب العاجلة والملحة للبلاد الفقيرة. ففى تنزانيا يشكل الوزراء ورجال الحكومة ٣٧٪ من الجهاز الإدارى لجامعة دار السلام، وفى مالى فإن مايدعى بالجامعة يتكون من عدّة معاهد تقوم وتعتمد فى أمورها على وزارات معينة كوزارة

الزراعة أو التعليم أو وزارة الداخلية، أما كلية نجي آن الفنية بسنغافورة فإنها لاتقبل غير عدد محدود من الفنيين الذين تحتاجهم الأجهزة الحكومية. فالبلاد النامية على أقل تقدير، لايمكن أن ترى الإقدام على الأداء الوظيفى كما فى التعليم مثلاً سبيلاً للقضاء على سيادة الدولة والعكس هو الصحيح.

وما زال الأداء الوظيفى ضحية لعائق آخر، وما زال هناك غير القليل من الحديث عن الأنظمة وقياس كل منها بالأخرى وتفاعلها عبر الحدود القومية «فالعمل هو الذى يقرر الشكل» وهو ما يفرضه الأداء الوظيفى، وفى أضيق الحدود فإن العمل الفريد تجاه أى مشكلة قومية فريدة فى حاجة إلى تنظيم فريد، ولا يتعارض هذا الاتجاه مع الأهداف التى تنشدها أى نظرية للتنظيم لتحقيق نظرة عامة معينة عن الأنظمة فى حقل التعليم فحسب، ولكنه بالتالى تشويه لكل ما يتصل باتجاهات التعليم المقارن، وقد تبين من الدراسة الحاضرة أن النظم القومية للتعليم فى العالم الثالث تتأثر إلى حدٍّ كبير بتراثهم التعليمى، حتى وإن برموا بها وثاروا عليها، وليس من اليسير مناقشة أمور التعليم العالى فى أفريقية دون الرجوع إلى النظم الإنجليزية والفرنسية والأمريكية، ولربما كان ما يفرضه الأداء الوظيفى فى حاجة إلى تنقية، ليكون أساساً «للعمل الذى يقرر الشكل»، وإن كانت السوابق التاريخية فى الواقع لا تجعل لهذه الصلة بين العمل والشكل وجودًا فى الكثير من الأحوال، وقد يحتاج رجال الأداء الوظيفى إلى معرفة أن التاريخ قد يصبح حجر عثرة تقف دون أى تبسيط للنظرية الاجتماعية، وإن كان ذلك لا يحول دون

تبين قيمة وفائدة النظرة التى ويقوم عليها الأداء الوظيفى، وإن كانت نذيرًا للمؤرخ حول الحدود التى تقف عندها ولا تتجاوزها كما كان من جاكوب بوركهارت حين أشار إلى خداع الذات لأولئك الكبار الذين «يبسطون كل شىء».

ويرجع فشل الأداء الوظيفى إلى النظرة القاصرة للتنبؤ التاريخى وتحقيره للرأى، وقصور الحافز العلمى والفكرى، ومن الواجب إبراز أن هذا الفشل قاصر عليها. ويقع هذا الفشل ويبرز فى كل موقف اجتماعى هام وفى أى نظرية، وما حوليات التاريخ إلّا ميدان يتناثر فيه فشل الإنسان فى رؤية التطور التاريخى، والقلّة من هؤلاء الذين يرصدون الأحداث، إن وجدت. هى التى استطاعت أن تتوقع قيام الثورتين الفرنسية والروسية، ومن هذه التوقعات للتجارب الاجتماعية كتجربة النظام الجديد «الينوديل» استوحى ميترانى تجارب شبيهة للأداء الوظيفى أو الطابع الإقليمى الكفيل بالقضاء على الولاء القومى فى الشئون الدولية، ومن الناس من يرى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة على هذه الصورة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ومهما تكن قيمة الدروس المستفادة، والعمل الذى تؤدّيه هذه الهيئات فإنها قد أثارت المزيد من التنافس والصراع القومى، وشبيه بذلك، لم يؤدّ الأداء الوظيفى بصورة عامة، إلى التهوين من شأن الأحاسيس القومية، وإن كان هذا النقد لا يسرى فى الحقيقة على تلك الشبكة من المعاهد الزراعية الدولية المتناثرة فى أنحاء العالم، فقد أثبتت إلى حدٍّ بعيد كفاءة الأداء الوظيفى،

وإن كان ذلك مما لا يسرى على التعليم العالى فى شرق أفريقية ولا فى غربها، حيث ترتبط أنظمتها بالبلاد التابعة أكثر مما ترتبط بعضها ببعض، وهناك اتجاه فى بعض البلاد الأفريقية إلى تغيير وظائف التعليم، كما كان من تحوّل نظم التعليم القومية فى أفريقية الفرنسية إلى النظام الفرنسى، وكان تفكك جامعة شرق أفريقية، والفشل فى تحقيق نظام موحد للتعليم العالى فى جنوب أفريقية وفى أمريكا الوسطى سمة أخرى على فشل الاهتداء إلى الأداء الوظيفى.

وقد استطاع الأداء الوظيفى إلى حدٍّ ما أن يضىء الطريق عندما بدت التجربة العملية أكثر تحقيقًا للتعاون الدولى من كل الخطب والأفكار، وإن كان الناس - كما كتب ماكس ليرنر مرةً - يملكون الفكر، أما الآراء فإنها تملك الناس، وهناك نوع من التناقض الفطرى فى ازدراء رجال الأداء الوظيفى للآراء أدعى إلى التفرقة منها إلى التوحيد، وهو تناقض يسود إيمان ميترانى بقدرة الفكر الذى يهتديه رجال الأداء الوظيفى، وقد يبدو صحيحًا أن فكرة مجدية كالفكرة التى تقوم عليها الخدمة الصحية الريفية فى التعليم الطبى، قد تبدو ولها فحواها، كما هو الحال فى إقامة عيادات صحية ريفية يتيّسر إقامتها حالاً، أما الغموض الذى يكتنف أحياناً أىّ مذهب تعليمى معلن، كما يحدث أحياناً عند ابتكار تجربة تعليمية، ثم التنكّر لفكرة وامتداح غيرها فإنه خطأ بالغ، كالإلحاح مثلاً على أفكار مبهمة لا تستند إلى واقع عملى.

ويقع الأداء الوظيفى فى النهاية تحت رحمة أولئك الذين يتقوّلون عليه ويرون أنه لا يقوم على أساس علمى ولا يستند إلى أساس فكرى، وما هو إلاّ اتجاه عام، وليس نظرية اجتماعية مقنّنة، أولها فحوى ثقافى، ويأتى هذا النقد إلى حدٍّ ما، من خلال التعليم العالى والتغير الاجتماعى، فمن اليسير أن نقرر أن التعليم محاولة وظيفية، وإن كان من العسير أن يؤدّى هذا الاتجاه العام إلى دلالة لها فحواها لما يمكن أداؤه أو توقّعه من تلك المحاولات المشتركة فى التعليم الطبى أو الزراعى أو التعليم التربوى، وقد يتساءل البعض مثلاً، عما يمكن أن يأتى به الأداء الوظيفى لمراكز الصحة الريفية التى تختلف تمامًا عن المستشفيات المركزية أو الإقليمية فى الكاميرون أو كولومبيا لتبين المشكلة، وهناك نوع من الإغضاء عن المشكلات العاجلة داخل قطاعات معيّنة من التعليم العالى قد تصور تلك التساؤلات التى تدور حول فحواها الثقافى، فالأداء الوظيفى شبيه بهذا النسق الكانتى يخلو من أى مضمون ومن ثم يصبح من العسير أن يتصدّى لأىّ واقع سياسى أو اجتماعى. ويرد رجال الأداء الوظيفى بأن ذلك هو ما يتميز به وهو مصدر قوّته، فإن ما يمكن أن ينسب إليه من فشل هو أن الذين يتشيعون له أو يتحاملون عليه عليهم أن يدركوا تماماً وأن يتبينوا أن الأداء الوظيفى ليس مثلاً أعلى أو أن فيه الدواء لكل داء.

ويرتكز الحكم على أى نظرية للعلاقات الدولية على أساس ما تحققه من صالح أكثر من جانب من جوانب التجربة الاجتماعية،

فالتعليم العالى فى البلاد النامية يعرض للوضع كاملًا، وهو ما يراه ميترانى وضعًا اجتماعيًا واقتصاديًا، إلّا أن الرباط الذى يصل بين التعليم والنظام السياسى رباط وثيق، فالتعليم يلمس نواح بالغة الأهمية فى حياة الشعوب، وهو قوام الولاء فى وجدان الشباب ويدعم قدرات القوى البشرية، ويبدو من الغريب أن تسند الحكومات أمور التعليم وخاصة فى البلاد النامية إلى الغير، وهو ما أدلى به إلى جوليوس نيريرى رئيس تنزانيا عندما سألته عن المعونة الأجنبية للتعليم الابتدائى والثانوى فى تنزانيا، بقوله «ما لم أقدم شيئاً لتعليم الشباب، فإن شعبى يسقطنى ويسقط حكومتى».

إلّا أن الأداء الوظيفى يصلح على الأقل لتفسير التعاون الدولى فى مجال التعليم العالى مثله فى ذلك مثل أىّ نظرية أخرى. ورجال التعليم العالى، وخاصةً من يتمتعون بالكفاءة والقدرة المهنية يشكلون مجموعةً من الدارسين الدوليّين من اليسير عليهم أن يعملوا معًا متحررين من أى ضغط سياسى. ولم أجد ثمة عائق فى وضع أربعة وعشرين معلماً فى البلاد دون النامية كانوا من الكفاءة والقدرة على العمل معًا لدراسة ما يقدمه التعليم العالى للتنمية، كما كانت لهم سمعتهم المهنية الطيبة فى الميدان، وعرف عنهم أنهم يستطيعون العمل معاً مهما كانت الخلافات السياسية بين بلادهم، وإن كان كلٌ منهم قد حقق بعض النجاح فى التأثير على الوزراء ورجال الحكم، إلّا أنهم كانوا يملكون القدرة على التعاون فى كلا الميدانين السياسى وغير السياسى، وكان لهم تأثيرهم

كمعلمين أوّلاً، أكثر مما كان تـأثيرهم فى التجـاوزات القـومية لـدى أصحاب القرار الحكومى. وقاموا بتقديم دراسـات مـوضوعية لأصـحاب العقليات المحدودة عالمياً من مواطنيهم، ولم يكن هنـاك أىّ شـك فى أن رجالاً فى مجالسهم الحكومية الداخلية من أمثال «ج. ل. مونيكوسو» فى الكاميرون و«أكليلو هابتى» فى أثيوبيا، والسفير «سويدجاتموكو» فى أندونيسيا قد وضعوا معالم بارزةً للتعاون الدولى. هذا وإن كان الأداء الوظيفى يضفى أهمية بالغة على قوى التحول فى الإجراءات والقدرات الاجتماعية والاقتصادية فإن الدور الذى يقوم به أفراد متفردون يجسدون خطوات التوظف لايقل عن ذلك أهمية.

ومن الواضح أنه عندما يتعثر التوافق والاتساق فى خطوات الأداء الوظيفى فإنها تصبح أكثر تحديدا ويصبح من اليسير التعرف عليها، وتبدو التنمية الزراعية مثالاً بارزًا على ذلك، وخاصة عندما تتزايد الحاجة إلى إنتاج الطعام، وتقوم المعاهد الدولية لأبحاث الزراعة فى المكسيك وكولمبيا والفيلبين والهند ونيجيريا وكينيا بتسخير كافة القوى البشرية والموارد المتاحة فى أبحاثها لإنتاج محاصيل جديدة تغل عائدًا أوفر. فالفيلبين تركز على زراعة الأرز، والمكسيك على الأذرة والقمح، والهند على الطعام فى الزراعات الموسمية. ويعمل العلماء من كافة الأقطار جنبا إلى جنب لايلقون بالاً إلى اختلاف أجناسهم، وأدّت التجارب الناجحة إلى عقد اتفاقيات بين دول عديدة ذات برامج متنوعة للبحث والتدريب، وبغضّ النظر عن تعثّر التقدم، فإن الجهد الدولى الكثيف والمقرر قد حقق

تقدماً علمياً وأدّى إلى نتائج عديدة، وقد وضعت المجالس الدولية المشرفة سياسة المعاهد على أساس الاحتياجات والضرورات الإقليمية دون القومية، كما عبّدت المغامرات الناجحة فى ميدان الصحة العامة فى أفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية الطريق للتعاون الدولى فى ميدان الزراعة، حيث أورثت تلك المعاهد الشعلة التى امتدت إلى كافّة الميادين الأخرى. وغالباً ما استسلم قادة العالم الثالث لوعود لم تتم من جانب القائمين على أمور المعونة الفنية كان من الأجدى أن تثمر برامجها المشتركة محاولات أخرى فالنجاح يفرخ النجاح ويفرز التصميم على القيام بتجارب جديدة فى محيط التنمية الفسيح..

غير أن التقدم الاجتماعى والاقتصادى مضى فى خطوات ثابتة على مدى الزمن، ونادراً ما كانت تستسلم للحلول العاجلة إن وجدت. وتأصلت على مدى ربع قرن تلك القصص التى ذاعت عن نجاح معاهد الزراعة الدولية وما حققه برنامج مؤسسة روكفلر الذى بدأ عام **١٩٤٣** من نجاح للزراعة فى المكسيك. وعندما حال القرن بدأت الحملة على الأمراض الاستوائية تقوم بها الوكالات الدولية للصحة الخاصة منها والرسمية، وليس للأداء الوظيفى حاجة إلى تلك الصورة من صور التقدم السياسى البطىء، ما دام التقدم الاجتماعى يمضى فى خطى عاجلة ولا يفى العمل الوظيفى بعائد عاجل ملموس، وإن كانت المؤثرات الجانبية والفوائد غير المرتقبة قد تكون أكثر قيمةً وأقوى تأثيرا من أى نجاح عاجل. وليس هناك من ينكر أن التعاون وإن عاقه نوع من الولاء

السياسى للوطن فى بعض المجالات الاجتماعية قد حقق تقدما سريعاً فى إطار التوظيف. وقد تضافرت الجهود التى قامت بها القيادات التعليمية والعلمية والتى نمت متسقةً مع الجهود التعاونية للاتجاهات والحلول الإقليمية والعالمية فى منطقة من المناطق وجذبت إليها اهتمام المناطق الأخرى، مع تجارب الهيئات والمجالس الدولية فى تشكيل سياسات تتجاوز الإطار القومى فأسهمت جميعاً فى تقدير الاتجاه الوظيفى وتشجيعه.

ومع كل ما قلناه فإن تجربة التعليم العالى كانت تحذيراً ونذيراً لفكرة التوظيف، فالتعليم العالى بوجه عام أبعد مدى وأوسع مجالاً من أن يكون مشكلةً مفردة، والأداء الوظيفى بكل فروضه ممايتسق مع التعليم الزراعى، وبالذات هذا التعليم وتلك البحوث التى تتناول تنمية إنتاج الطعام. ولكن التعليم العالى يمدّ نطاقه ويرمى بظلاله الفسيحة على السياسة العامة، ويمسّ مسائل حسّاسةً من الاهتمامات القومية، ومصالح الطبقة والمجتمع إذ إنه على صلة وثيقة بالحكومة ولا سيا فى العالم الثالث؛ ولذلك فأن تجاربه الناجحة تقوم على التعاون الدولى وتعمل على تقوية الاتجاه القومى كما تعمل على الحدّ منه. فالحكومات القومية بقراراتها الصارمة حفاظاً على مواردها النادرة لنفسها، تعكس قراراتها تلك على التعليم وتمسك بزمام السيطرة على كل جانب من جوانب الارتقاء بالتعليم، وتصرّ على دورها الحاسم فى تسيير الجامعات، وليس من اليسير أن تسمح الحكومات فى البلاد دون النامية بالتنازل عن

دورها فى التعليم العالى للهيئات الدولية.

وأخيرًا، فإن التعليم العالى يتأثر فى كل بلد بثقافته وما هو بسلعة نادرة تغلف لتوزع من بلد لآخر. ومعاهد التعليم العالى فى بلد من البلاد مردّها واعتمادها على الحكومات والوزراء كل فيما يخصه. وفى بلد آخر، حيث تستقل المؤسسات التعليمية وتنفصل بذاتها، لا يتخرج فيها غير من تدعو الحاجة إليه من القوى البشرية، وفى بلاد غير هذه وتلك، يكون الدور الهام الذى تضطلع به المعاهد المستقلة للمهن الحرة معروفاً ومقرراً. وعندما نضع فى الاعتبار تلك الاتجاهات العديدة للتعليم العالى مثالاً لنسق معيّن فإننا نمهد الطريق للأوهام وسوء الفهم . والشيء العام فى كل من هذه الأشياء البارزة أنها تستمد قدرتها جميعاً من علاقة التعليم العالى بالحكومة، بينما هما. التعليم العالى والحكومة، فى الكثير من البلاد الصناعية، يستقل كلٌّ منهما عن الآخر، أما فى بلدان العالم النالث، فإن كليهما يتصلان اتصالاً وتيقًا بالجهد القومى لتحقيق التنمية القومية وقهر الفقر مما يقف عائقاً أمام دور الأداء الوظيفى، وإن كان لا يودى بأىّ صورة من الصور بحسنات التعاون الدولى فى التعليم العالى. ومهما تكن العوائق أمام الأداء الوظيفى، فإنه خطوة فريدة نحو النظام العالمى الذى يسفر عن نفسه «وهو التشخيص الصحيح لكل خلل فى المجتمع الدولى والوصفة الناجعة لإقامة عالم أبهى رواء» وما من صلة له بأى مذهب أو عقيدة جامدة فهو موصول بالحقيقة الحية فى النظام العالمى للرفاه العام والنفع الدولى وقد أصبح الفكر الوظيفى سمةً بارزة فى كلّ ما يكتب عن العلاقات الدولية، وهو

اتجاه أكثر منه نظرية محبوكة مقننة وما كتابات المنظّرين للتجاوز القومى من أمثال «جوزيف ناى» و «روبرت كيوهين» و «كارل دويتش» و «أ. ل. كلود» و «إرنست ب. هاس» و «ج. باتريك سويل» و «ليون ن. لندبرج» إلّاولها سماتها من الفكر الوظيفى، فالأداء الوظيفى يخوض فى التعاون وفى المشاركة، وفى حراثة الأرض، وفى السلام، «وهو الرباط الوثيق للطبيعة الأصيلة لكافة العاملين فى بناء المجتمع العالمى. . . والمجتمع الدولى لا يستسيغ الألاعيب الملتوية، والاهتمام يتزايد بالتواصل بين الدول، واعتمادها بعضها على بعض، وقد غدا مصطلح «السياسة العالمية» و «الجماعة الدولية» أصلح من مصطلح السياسة الدولية، كما أن دور الحكومات يتلاشى سريعاً بطرق غير مباشرة، ليحل محله نوع من التواصل يلقى التأييد والتشجيع بوسائل عملية تتجاوز الحدود القومية».

ويعد مؤلف ميترانى «سبيل السلام الناجع»[1] دراسةً وافيةً محبوكة، كما كانت مؤلفات «ليونارد وولف» و «نورمان أنجل» و «روبرت سيسل» و «ج. د. هـ. كول» وتتناول مؤلفاتهم التنمية الاقتصادية وقصور برامج الرفاه فى الدولة وأزمة الديمقراطية الفردية، كما تنادى بأنه إذا ما كان الاكتفاء الذاتى قد حقق السلام والاستقرار، القومى فهو كفيل بتحقيق السلام الدولى إذا ما كان له مثيله من الجهد لسدّ حاجة البشر الاجتماعية والاقتصادية، فإذا كانت الأسرة تسلّم أمورها للدولة، فإن على

(١) Working Peace System.

الدولة أن تسلّم أمورها للهيئات الدولية التى قامت لتواجه المطالب الاجتماعية والاقتصادية الملحة، والخبراء والفنيون أكثر استعدادًا للاضطلاع بهذه المهام من تلك المجالس الشعبية المنتخبة. وقد أيّد ميترانى فكرة المجالس المتخصصة كمنظمة العمل الدولية والهيئة الاستشارية الأوروبية للفحم والصلب ومستشارى هيئة اليونسكو. وقد تم خلال القرن العشرين تنظيم المواصلات السلكية واللاسلكية والبريد والتجارة الدولية فى الأنهار والطرق المائية على أسس عملية، وأصبح للوكالات المتخصصة للأمم المتحدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية استقلالها المادى، وكذلك المنظمات الإقليمية فى أوربا والدول النامية، وكان أشدّها إثارة وأثراً المنظمات الدولية غير الحكومية.

وبقى نجاح الأداء الوظيفى فى بناء السبيل الناجح للسلام ميداناً لدراسات متقدمة من النواحى النظرية والتاريخية والجانب العملى، وكان لميترانى تأثيره البالغ فى الاهتمام بإنجازات المنظمات الدولية والوكالات الإقليمية الوظيفية، كما كان لنجاح هذه الوكالات فى الدول الصناعية ما اتخذ منهاجاً للأداء الوظيفى المشترك، وإن كان أثرها أبلغ وأقوى فى دول العالم الثالث فيما يتعلق بتطوير الأداء الوظيفى وتنميته «فحيثما كان التعاون فى العمل الوظيفى كانت له قدراته وعوائقه، فلم يكن التعاون الجزئى - كما قدر ميترانى - ليجدى فى الحدّ من حمىّ السيادة القومية حين يواجه جهوداً مكثفة من العمل، فإذا تحكمت السيادة القومية كان أثرها بالغاً على الأداء الوظيفى. وتسفر عن سيطرتها على المنظمات ذات

العمل الوظيفى كاليونسكو، ولا يتسنى للأداء الوظيفى أن يتغلب على الولاء القومى فحيثما امتدّ الميدان الأساسى للتعاون كان ردّ الفعل القومى أشدّ وأقوى.

فالنظام العالمى ما زال بطىء الخطى، وما زالت المصالح والاتجاهات القومية هى الصورة البارزة.



شارل دى ڤيسكر

يعكس اتجاه شارل دى ڤيسكر نحو النظام العالمى والواقع المشروع تجربته الشخصية التى أسهم بها فى تطوير وتحليل القانون الدولى المعاصر وما وقع عليه من اعتداء بين كل حين وآخر، وعرف كمواطن بليجكى حدوده وإمكانياته فقد تمسكت بلجيكا بدعوى الحياد الذى نالته بمقتضى معاهدة ١٨٣٩ التى حالت بينها وبين الاشتراك فى حربين عالميتين.. وكان لاستقلال بلجيكا الممتد أثره فى التأكيد إلى حدٍّما، على جدوى القانون الدولى، وكان مما يهم فرنسا وبريطانيا أن تحتفظ بلجيكا بحيادها.

وقد ولد شارل ڤيسكر فى الثانى من أغسطس عام١٨٨٤،ودرس القانون وتخصص فى القانون الدولى العام والخاص، وعمل أستاذًا له فى جامعتى لوفان وجنت، وكان كتابه الأوّل «وضع بليجكا: دراسة قانونية[1]» (١٩١٦) عرضاً لمشكلات حياد بلجيكا خلال الحرب العالمية الأولى، وقوام شهرته كمرجع فى القانون الدولى ومسائله الكبرى أكثر من ثمانين كتاباً قام بتأليفها، إلى جانب محاضراته السنوية فى أكاديمية لاهاى للقانون الدولى عام ١٩٢٣، ١٩٢٥، ١٩٢٩، ١٩٣٥ كما قام بنشر

(١) Belgium's Case: A Judecial Enquiry.

أبحاثه فى « مجلة القانون الدولى والتشريعات المقارنة » وفى « المجلة الأمريكية للقانون الدولى » وظفرت بحوثه بتقدير المحامين والمؤرخين وعلماء السياسة، وفلاسفة الأخلاق؛ وذلك لاتساع أفقه ونظرته الوافية. ومن قبيل ذلك ما كتبه عن القانون الدولى وقال فيه إنه ينمو ويتطوّر طالما اهتدى بالخلق الاجتماعى.

ونال فيسكر شهرةً بالغةً فاشترك فى أعقاب الحرب العالمية الأولى فى الجهود التى بدأت لإعادة صياغة النظام الدولى، وشغل فى البداية بالوضع القانونى لعصبة الأمم، واختير عضوًا ومقررًا للجنة تنقح الميثاق ولجنة وضع قواعد التسوية ونتيجةً لما أفرزته الحرب من القلق وعدم الاستقرار فقد أهمه الاستقرار وأصبح شغله الشاغل.

ويصور كتابه « الاستقرار الأوربى[1] » (١٩٢٤) تفكيره فى هذا الموضوع، فأخذ يؤكد قوّة الواقع المشروع وإيمانه البالغ بالمستقبل. وأن عالما أكثر صلاحًا يسير التحقيق، فرأى من واجبه أن يسهم فى أىّ جهد عام من المحتمل أن يؤدى إلى قيام الجماعة الدولية وظفر فيسكر فى أيامه الأخيرة بالمكانة والمنزلة العلمية التى حملت الجماعات التعليمة والمهنية على تكريمه، كما ظفر بالدكتوراة الفخرية من عدد من الجامعات من بينها جامعة نانسى وجامعة مونبلييه، ورشح لعضوية الأكاديمية الملكية البلجيكية، وللاتحاد الأكاديمى الدولى، والمعهد الفرنسى، وأكاديمية مدريد لعلم الأخلاق، ومعهد العلوم السياسية والأخلاقية برومانيا. وكان له

(١) The Stabilization of Europe.

دوره فى أعمال محكمة العدل الدولية كمحام وقاض، وترافع أمامها فى المسائل التى تتصل بأعمال اللجنة الأوربية للملاحة فى الدانوب واللجنة الدولية للملاحة فى نهر الأودر، وفى حق السفن الحربية البولندية فى ميناء دانزج ومعاملة الرعايا البولنديين فى دانزج والوضع القانونى لجرينلاند الشرقية وكان عضوا فى لجنة التحكيم الخاصة بقناة كورفو، واختير قاضيًا فى محكمة العدل الدائمة (PCI) عام ١٩٣٧، ورشح فى فترة ما بين الحربين للجنة الخبراء لتعديل القانون الدولى، وكان مندوبًا عن بلجيكا فى المؤتمر الأول لتعديله، وكان له من الخبرة العملية به ما كان له من معرفة علمية بما كتب عنه ونشر فيه.

وفى خلال الحرب العالمية تزعّم دى فيستتشر حركة المقاومة السياسية فى بلجيكا وكانت على صلة دائمة بالحكومة البلجيكية فى المنفى بلندن، واختاره مواطنوه عضوًا بحكومة التحرير البلجيكية عام ١٩٤٤ - ١٩٤٥، ومثل بلجيكا فى عدد من المؤتمرات الدولية التى عقدت بعد الحرب مباشرةً، كما اختارته بلجيكا للجنة القضاة التى اضطلعت بوضع مسودة قانون محكمة العدل الدولية، وحضر مولد الأمم المتحدة فى سان فرنسسكو، ومثل بلجيكا فى الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفى فبراير ١٩٤٦ اختارته الجمعية العامة لمحكمة العدل الدولية لست سنوات تالية حتى أحيل إلى التقاعد عام ١٩٥٢. بعد أن ترك بصماته على صفحة القانون الدولى، ووصل ما بينها وبين سابقتها فى عصبة

الأمم، وظلّ بعد تقاعده حفيًّا بـالقانون الـدولى، معلّمًا، ومسـتشارًا، ومؤلفًا، وظهر له العديد من مقالاته فى الكثير مـن المجـلات واسـتمر يكتب حتى وفاته عام ١٩٧٣، ويعد كتابه «نظرية وحقيقة فى القانون الدولى العام[1] » أشهر كتبـه على الإطـلاق، وظهـرت طبعتـه الأولى بالفرنسية عام١٩٥٧ وأعيد طبعه أربع مرات كما ترجم إلى الإنجليزية، وبقى هذا الكتاب أعظم ما كتب حول نظرية العلاقات الدولية.

وفى مقدمة كتابه الكبير هذا، أعلن أنه يرمى إلى «إضفاء مزيد من القوّة على سلطان القانون بردّه إلى القيم التى قام عليها، وتحريره، تمشيًا مع الحياة، من تلك الأنساق التى جردته من وظيفته الاجتماعية تحت رداء العلم والوحدة» فأخذ يعرض بمفاهيمه الباطلة تلك التى جاءت بها مدارس الفرديين والوضعيين، والإراديين التى جعلت من الدولة الفيصل الأخير للعدالة، فالوضعيون يعوزهم الاستقلال فى الحكم على أعمال الدولة، فى اعتمادهم على الفكر التاريخى المحدد - فالدولة - ليست على الدوام انعكاسًا دقيقًا للواقع، وقد تناول فى الفصول الأولى من كتابه فكرة القانون الدولية منذ قيام العالم المسيحى، «إذ أن الفكر المسيحى قابع فى ثنايا القانون الدولى» فقد كان هناك، حتى عند نشأة الدولة الأوربية ولدى جروتيوس ذلك التفكير» عن المفهوم الأخلاقى الذى لايقبل أن تكون قوّة الدولة الغاية الوحيدة للحياة» فالقانون الدولى يستمد سلطانه من وضعه الأخلاقى، ففى بواكير العصر المسيحى كان الطابع الإنسانى يغلب

---

(١) Theory and Reality in Public International Law.

على الطابع القومى، وانتهى فى عرضه الأخير، بضرورة قيام القانون الدولى على أفكار معينة لها سلطانها على الطبيعة البشرية ومطالب الإنسان.

وقد اكتسبت الدولة طابعها الأخلاقى، بعد أن أصبحت قوةً هائلة بتأثير نظريات توماس هوبز وباروخ سبينوزا فأحلت القانون الطبيعى محل النزعة الإنسانية للعصور الوسطى، وإن زودها القانون الطبيعى بالحيوية والقدرة من الناحية النظرية، ولكنه أخذ يبتعد ويبتعد يوماً بعد الآخر عن الواقع العملى للحكومة ليصبح كل شيء بعد ذلك خاضعًا للسلطة. وقضت عقيدة السلطة المطلقة فى النهاية على نظرية الحرب العادلة » ثم جاءت الفلسفة الوضعية لتأخذ مكان القانون الطبيعى، فتعلن أن القانون هو القانون فحسب لأن السلطة هى التى وضعته.

«وقد جمدت الإرادة الوضعية تمامًا وضاقت خلال القرن التاسع عشر عندما غمرت الموجه القومية فطغت على كيان الدولة وسيادتها وقوّتها. . إلاّ أنها أضفت على الدولة هذا النسق القوى عندما ضحّت بفكرة النظام الوضعى لصالح النسق الشكلى الخالص لفكرة القانون الدولى، واستبعدت من القانون تلك الاعتبارات العليا للعقل والعدالة والمنفعة العامة التى يقوم عليها أصلاً » .

ومع فكرة السيادة المطلقة للدولة برزت فكرة توازن القوى. وإن كانت ممارسة توازن القوى فى بعض الأحايين، فكرة مقبولةً تسود عند

الاعتدال ولكنها لا تقيم نظاما عالميًا حقيقاً «إذ إن التوازن كأىّ مفهوم آخر يقوم فى الواقع على القوّة وحدها، ولا يبدو على الإطلاق زيفًا أو خداعاً، فالمفاهيم ليست دقيقةً على الدوام. ما دامت القوّة خيّرة أو شريرة وفقاً لما تقوم من أجله». وبدأ نظام توازن القوى أوّل ما قام فى مؤتمر فينا. وإن قام على أسس هادئة تدعمه نزعة القومية وقيام الثورة الصناعية حتى فقد آخر قواعده القانونية بقيام الحرب العالمية الأولى حين اشتدّت المحالفات وفقدت الدول الصغرى الحماية. ولم يعد للنزعة الجماعية رباط. وبدا وهن الوضعية بقيام الحرب العالمية.

> وكان ردّ الفعل ضدّ قانون الطبيعة الجامد القبيح أن ظفرت النظريات الوضعية بالحفاوة حين قدّمت صورة عامةً واضحةً للعلاقات الدولية فى حقبة حفلت بالاستقرار السياسى كان سمةً للقرن التاسع عشر، وإن لم تتوار صورتها الواهنة حين تعارضت مع النزعة الإنسانية للقوّة، ولم تتوافق مع الاتجاه الفردى للسلطة، حتى فقدت جذورها الأصلية لا لشىء إلاّ إضفاء طابع علمى عليها وإن كان طابعاً شكليًا، فجمدت وأقفرت معالمها، وهو ما يفسّر الفشل الذى واجهته.

وطرح دى ڤيسكر بديلاً لهذا الخلل الأخلاقى والنظرة الباطلة للقانون الدولى نظرة هادفة لها مقوماتها الطبيعية لا تنكر حقيقة القوّة وتقوم على الواقع فهذه الصلة بين النظرة الهادفة والواقع «تقوم على تحرّى الواقع العقلى للمعايير، وتستعيد التلاحم بين الأداة المعيارية والحقائق الكامنة

فيها » فالقانون الدولى ليس فكرةً جامدةً ثابتةً تعرضها حقبة تاريخية ولكنها فكرة حيّة متغيّره ومتطورة قابلة للنمو وتنظيم القوّة خدمة للغايات الإنسانية.

« ومن قبيل الوهم أن نتوقع تنظيماً لعلاقات الدولة الداخلية يضع نظامًا للجماعة، ولا يتسنى لها أن تضع قاعدة صلبة إلّا عندما تنمو طبيعة الإنسان الدولية ،وليس ما يعنينا أن نلق بالا الى تلك الأصول التى تستند إليها القوة أكثر مما تعنينا طبيعة النظام بالنسبة لتصور الوضع الحقيق للقوّة، ولا يحسم الأمر غير نزعة الدولة لتحديد إجراءاتها وفقاً للحدود المقررّة لها تبعاً للمفهوم العملى الذى يقف بالقوّة عند الغايات الإنسانية بدلاً من فرضها على المدى الذى تتسع له ».

وبالرغم مما بدا من تحامله على السيادة القومية فقد كان يدلّل فى الواقع على أن تقدم الحياة الدولية لا يتم دون تقويض سيادة الدولة بصورة منظمة.

وأن علينا أن نعى ذلك، وأن تكون لدينا الشجاعة لنفصح عنه، وهو أن التحول عن الدولة إلى الحكمة الدولية لا يتم عن طريق اتساع المواقف الحكيمة الحاضرة للناس وامتدادها، إذ أن اقتسام القوّة قد غرس مجموعةً من الحكم من نوع خاص، وأن العلاقات التى انبثقت منها خلت من

أى إدراك للخير العام بعيدًا عن القومية، ومن أى إحساس بالمصير المشترك للبشر. ولربما استطاع الإنسان بطريق ما وبصورة أخرى أن يتلقى الحكمة التى تحمله على تأييد الجماعة العالمية والتشيع لها.

وكان أقوى ما يؤكده دى فيسكر هو الفكرة القوية الناضجة التى غابت عن أغلب الواقعيين فى إصرارهم على أن الفكرة مجردة من القوّة، وقد يقف هؤلاء الواقعيون دون الارتقاء المجدى فى تاريخ العالم.

«والجماعة الدولية نظام محتمل قائم فى عقول الناس: إنه لايماثل أى نظام قائم فعال، قاصر عن إقامة جماعة قانونية لعجزه عن السيطرة القانونية على استخدام القوّة... وحاجة الإنسان إلى القوّة وحدها هى التى تمدّه بالحكمة للعمل، ومردّها إلى الإنسان حين يعى صورة الدولة، بتنظيمها وإدارتها، وإلى الفرد وهو غايتها، حتى لنراها فى صورة لا فردية وأن تجاوزت حدود الصالح العام للفرد، والتبرير الأخلاقى والقانونى لطابع الإرغام فى القانون الدولى، إذ أن فكرة الجماعة الدولية تنتمى إلى الانظمة العظيمة والأفكار المتحضرة، وإن كانت بطيئة الأثر قابلة للإخفاق فإنها بلا ريب قوى إيجابية تفرز متغيرات سياسية واجتماعية، ولا يستطيع أى من الواقعيين الغلاة أن ينكر حقيقتها أو قوّتها، وهى رؤيا فى ذاتها لا تدين بطبيعة الإنسان الفعالة

وترى ألاّ فكاك من القانون، وأن طبيعته الأخلاقية تأبى الثبات، وهذا هو ما يفرض نفسه بقوّة فى الواقع.

ومن ثم أصبح دى فيسكر فى النهاية ذا نظرة، عملية فى نظرته للأشياء كما كان من أرباب المثالية التاريخية، فكتب عن الحاجة إلى التمييز بين المسائل التى تخضع لولاية القانون الدولى وتلك التى تخضع لسلطان القومية، وأخذ يحذّر من القهر الذى وقع على القانون الدولى فى عصر القومية بداية من الثورة الفرنسية، وقد عرف ما ينجم عن السيادة المطلقة من فوضى، فسيادة الدولة وما يتصل بها من نظائر لها تقديراتها السياسية دون القانونية، والنظام الدولى المعاصر يعمل فى إطار من الكيانات الإقليمية، والمحامون الدوليون عليهم أن يدينوا بالإذعان للسياسة وهو إذعان من العسير أن يتقبله رجل القانون، والمعاهدات الدولية، لا تستطيع أن تتخطى السيادة القومية أو تتجنب تأثيرها القوى وخاصة فيما يتصل بالمنازعات العسيرة على الحل. والالتجاء إلى القوّة فى الوقت الحاضر دليل على قصور القانون الدولى، حتى أن قبول أعضاء جدد فى الأمم المتحدة لا يخضع للمستويات القانونية كما يخضع للعديد من المصالح السياسية المتغيرة «ويجب أن يعزى تردّى العمل القانونى فى الوقت الحاضر إلى الخلل الكامن فيه أو إلى عيوب الطريقة أكثر مما يعزى إلى العوامل الخارجية لوضع سياسى صارم يعوق دور القانون الدولى فى العلاقات الدولية ويقوضه» ومن هذه العوامل هذا الاقتحام المفاجئ لبلدان لها حضاراتها الغربية على أصول القانون الدولى وكذلك

كثافة التوتر السياسى ومداه، فالقانون لايقوم فى أدنى مايقوم عليه إلّا على استقرار النظام الدولى، كما أن النظام فى فترة السلام هو المطلب الأوّل للجماعة الدولية، ودون هذا القدر من النظام تختل العدالة وتفقد جدواها ويستشهد دى ڤيسكر بما قاله زميل قاض هو «ن.ليتيس» من أن «هناك من يفكر فى أن العدل يحقق السلام طالما كان هناك من يؤمن بأن العدل يقضى على الحروب، والعكس هو الصحيح، فحكم العدالة ضمان للسلام، إلّا أن جوًّا مشحونًا بالانفعالات والصراع والمواقف العدائية، يجرد القاضى من كل سلطة فسلاحه الأول وهو القانون يفقد حيال القوة كل قيمته».

ويقف دى ڤيسكر وحده بين المحامين الدوليين فى إدراكه للصلة القوية بين القانون ونظام السلام العالمى، ويقترب بذلك من بترفيلد، وليبمان، ومورجنتو فيما كتبوه عن حاجة السلام للدبلوماسية، فالنظام العالمى كما يراه دى ڤيسكر لاينفصل أبدًا عن معاييره الأساسية ولاعن القوّة أو السياسة، ومن ثم بقيت نظريات دى ڤيسكر نظريات سديدة لعلاج المشكلات الدولية الملحة مما غاب عن الآخرين ممن كتبوا عن نظريات النظام العالمى، وإن كان دى ڤيسكر قد ابتعد أحيانًا عن الواقعيين السياسيين فى كثير من المناسبات الهامة، فقد كان عليهم أن يتفقوا معًا على أن عزلة القانون الدولى عن الظروف الاجتماعية والسياسية والأخلاقية خطأ كبير، «فالتمييز بين الفضائل الأخلاقية والقانونية وإن كان مقبولاً فى ذاته، وضروريا فى جوانب كثيرة، فإن عليه أن يدنو من النقطة التى ينفصل فيها القانون تماما عن التهويمات الأخلاقية الأولية» والزعم بأن الناس فى

حياتهم داخل جماعات قومية لصيقة أقرب إلى اعتناق الفكرة العالمية هو زعم باطل، أو كما يقول دى فيسكر:

«إن إثارة فكرة الجماعة الدولية، كما هى العادة، سريعًا ما تدنو بها تلك الإثارة من التأثيم ،لإنها تفترض أن الناس حين ينغلقون على حياتهم القومية، يفتقرون دائماً إلى شىء ما هو روح الجماعة، والاقتراب الرصين من القيم التى تسمو على القيم القومية»

وثمة رأى آخر، وهو أن دى فيستشر والواقعيين يشتركون فى تصور عام فصله دى فيسكر حين أكد: «أن مشكلة النظام المعيارى الأساسية قد أصبحت من الآن فصاعدا أقل من أن تكون حجة قانونية للإجراء الرسمى فى إشهار القانون الدولى أكثر منها عقبة تقف دون سريانه» ومع أن فيسكر كان شديد الحساسية فيما يتصل بقيود القانون الدولى فى الوقت الحاضر، كان أكثر من غيره من الواقعيين غيرةً وحماسًا لمحكمة العدل الدولية ولإقامة شبكة من المؤسسات الدولية تكون فى خدمة الإنسان، وكان الواقعيون فى ريبة من الاعتماد الكبير على الوقت ومن الحماس البالغ لإعادة صياغة المواثيق القانونية الدولية، والعمل على نشر المبادئ القانونية بينما تتحكم الوسائل غير القانونية فى حل المنازعات، ولم تكن لهم أى ثقة فى فعالية المحامين المهوشة وتأثيرهم على سياسة أمريكا الخارجية، فحملوا على اتجاههم لإقرار الأوضاع القائمة، ومن الأجدى كما يعتقدون وضع المواقف السياسية والاجتماعية موضع الاختبار لتجذب

انتباه الشعوب نحو الإجراء القانونى بدلاً من التسبيح بحمد التسويات القانونية الرسمية التى تبدو فى الغالب نكثًا لها أكثر مما هى حفاظًا عليها، ويؤيد دى ڤيسكر هذا النقد ولكنه كان أكثر إصرارًا على قيام نظام دولى لصالح الإنسانية، حتى اختار فى النهاية الدفاع عن موقف فكرى آخر، وغدا أقرب ما يكون إلى منظرى النظام العالمى، ومثاليًا لايتعلق بالأوهام.

أرنولد ج. توينبى
(١٨٨٩-١٩٧٥)

ولد أرنولد ج. توينبى بلندن فى الرابع عشر من إبريل ١٨٨٩، وكان أبوه هارى توينبى أخصائيًّا اجتماعيًّا، وأمه سارة مارشال توينبى من أوائل النساء اللوائى حصلن على درجة جامعية فى بريطانيا، وقد دعى باسم عم له توفى فى الثلاثين من عمره، وإن بقيت رسائله قوامًا «للثورة الصناعية» (١٨٨٤)، وكتب ابن الأخ مقدمة الطبعة التى ظهرت منها عام ١٩٥٦ يقول فيها : «لقد سميت باسمه، فقد كنت أوّل طفل ذكر يولد للأسرة بعد وفاته عام ١٨٨٣ يحمل هذا الاسم»، وإن لم تواته الفرصة لمعرفة عمّه، إلاّ أنه اقتفى أثره فى كلية باليول بأكسفورد، حيث كان عمّه أحد المشرفين على التعليم فيها. وورث عن عمه البساطة والنظرة الواعية لمجالى العظمة. وعندما توفى أرنولد ج توينبى عدّت البساطة والودّ بعض شمائله، كما عرف بالتلقائية دون تصنّع. فما كان يرفض الحديث أو النقاش مع من يريد، وقد أقيمت قاعة توينبى، مستقرًّا فى لندن لطلاب الجامعة حيث يلمون بكل شىء عن الفقر، تخليداً لذكرى توينبى الأكبر أما توينبى الأصغر فقد نشأ فى

جوٌ يغرى الطفولة بالقراءة عـن الإغـريق والـرومان والاهتمام بحـاجة الإنسان. وتلقى تعليمه بدايةً فى ونشسـتر ثم انتقـل إلى كليـة بـاليول باكسفورد، وعلى النقيض مـن. «ى.هـ. كار» و« داڤيـد ميـترانى» ممـن كانوا يصرّون على معارضة الصفوة فى سياسة بريطانيا الخارجية ويعـدّدون مساوئ الارث والحرمان، مضى توينبى فى تعليمه وفقاً للـطابع الـبريطانى الكلاسيكى ومساره فى الحياة،فاستكمل دراسته فى اليونان وتلقى تدريبه فى المدرسة البريطانية للآثار بأثينا وبدأ يمعن التفكير فى فناء الحضارات إلى جانب زياراته لآثار اليونان وكريت، وعندما رجع إلى بريطانيا عام١٩١٢،عين معيدًا للتاريخ القديم بكلية باليول، ثم استدعى للخدمة العسكرية فى الفترة من١٩١٥إلى١٩١٩،واختير فى إبريل١٩١٨ للعمل بإدارة المخابرات السياسية بوزارة الخارجية،وكان عضوًا فى لجنة الشرق الأوسط فى الوفد البريطانى لمؤتمر الصلح بباريس عام١٩١٩،ومرة أخرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٦ كان عضوا فى الوفد البريطانى إلى مؤتمر السلام بباريس، وكان جديرا بهذا العمل لإلمامه بخمس لغات ولمعلوماته الوافية عن الشرق الأوسط، وفى الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٢٤ كان أستاذًا للدراسات البيزنطية واللغة اليونانية الحديثة والأدب والتاريخ بجامعة لندن، وفيما بين عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤٣ كان مديرًا للبحوث الأجنبية والمطبوعات بالمعهد الملكى للشئون الخارجية ومن عام ١٩٤٣ إلى عام ١٩٤٦ كان مديرًا لإدارة البحوث بوزارة الخارجية. وظلّ على صلاته القديمة بدارة تشاتهام (المعهد الملكى للشئون الخارجية)، وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية شغل كرسى ستيفنسون لأستاذية التاريخ الدولى، ومديرا

للدراسات حتى تركها إلى التقاعد عام ١٩٥٥، وظفر بدرجات فخرية عديدة (أكسفورد، وبرمنجهام، وكولمبيا، وبرنستون) ورشح عام ١٩٦٨ عضوا مشاركا بأكاديمية العلوم السياسية وفلسفة الأخلاق فى معهد باريس، أما أثره الخالد «دراسة التاريخ» (١٩٣٤-١٩٦١) فقد نال شهرته أوّل الأمر فى الولايات المتحدة، حين أغفلته «المجلة التاريخية الإنجليزية» فأخرت عرضه حتى عام ١٩٥٦، وقت أن حملت على التسلط الفكرى لناشرى موسوعة كمبردج للتاريخ الحديث، بسبب تحاملهم على التاريخ الكنسى (وقيل إن لجنة التأليف المشتركة لموسوعة كمبردج للتاريخ الحديث، قد عدت مغامرته تلك التى قام بها وحده فى التأليف التاريخى جرأةً هائلة)، أما المعلقون الأمريكيون ومنهم المعلق البارز «شارل أ. بيرد» فقد عرضوا المجلدات الثلاثة الأولى منه حال ظهورها عام ١٩٣٥ فى المجلة التاريخية الأمريكية، وقال عنه معلق أمريكى آخر إنه عمل يثير السخط على أى نظرية تاريخية كتبت فى انجلترا منذ كتب كارل ماركس كتابه «رأس المال».

وهناك مسألة مزدوجة تواجه كلّ من ينتوى تقييم أو مناقشة الكتابة التاريخية : فعليه أوّلاً أن يتأكد من الموضوعية فيما كتب، والسبيل إلى ذلك أن يميّز بين الكتابة التاريخية وفلسفة التاريخ، فالمؤرخون فى العادة يتحرون الأحداث ويشرحونها، أما فلاسفة التاريخ فإنهم عادةً ما يضطلعون بعمل إضافى، إذ يضعون أمامهم معرفة السبب الكامن وراء الأحداث عند وقوعها ويحاولون أن يسبروا غور المعانى ويقيموا

منهاجًا للتاريخ، ومن العسير وضع حدٍّ فاصل بين هذين الاتجاهين، وإن كان من المحتمل ألّا يتفق المؤرخ من أى فصيل مع الفيلسوف فى كل ما يذهب إليه، مع أن ثيوسيديد وأوجستين قد وضعا منهاجاً للتاريخ وإن كان ثيوسيديد قد اتخذ من التاريخ قصةً يرويها، ومن سمات المؤرخ أن تحكمه الدقّة فيما ينقله عن الماضى، أما الفيلسوف فتحكمه جدوى النظرة التاريخية لمعرفة الحاضر وتفسيره. وهناك من فلاسفة التاريخ من أوتى الجرأة على رسم صورة للمستقبل وإن كانت تلك هى الغاية من فلسفات التاريخ جميعًا. ومع أن توينبى ظلّ ينكر باستمرار أىّ نزعة لديه للتكهن بالمستقبل، فإن المراجع والشواهد العديدة، والواقع البارز فى مؤلفه الكبير توحى بأنه كان يضع المستقبل نصب عينيه، وكان يطبق فلسفته على أحداث التاريخ، كما كتب عن الامتداد الزمنى الذى يدنو به النظرة العامة؛ ولهذا نعدّه مؤرخاً وندرجه بين فلاسفة التاريخ، ولفلسفة التاريخ معان ثلاثة محتملة، فقد ترتد إلى المنهج التاريخى، وقد ترتكز على الميتافيزيقا أو إلى المنطق التاريخى، فأى فلسفة للتاريخ قد تكون ترديدًا حرفيًا للطريقة التى يتم بها تناول المسائل المحيّرة فى التاريخ، وقد تكون تفسيرًا لمعنى التاريخ أو تقريرًا لأحكام التاريخ، ونقصر تطبيق ماقلناه على طريقة توينبى فى تناول التاريخ وسنرى أنها تتم بطريقة غير مباشرة عن تصوره لمعنى التاريخ وأحكامه.

.

والتاريخ وفن دراسته فى رؤيا توينبى لا يعدوان كونهما توليفة غريبة من العلم والسرد الخيالى، وأكثر ماتقوم دراسة العلوم الاجتماعية وخطتها إما

بتناول الموضوع تناولاً منهجيا يخضع لخطوات علمية محددة مليئة بالشك والحذر وإما اتخذ صورة مخالفة ليلقى الضوء على بعض الأساطير العميقة أو حقيقة روحية من خلال الشعر أو الخرافة، وكانت الفكرة فى ربط هذه الصياغة واستخدام بعضها فى تعويض القصور فى الأخرى غير شائعة، ولم يكن هناك من يستطيع أن يجارى توينبى فى هذا الازدواج الأساسى، وبدلا من هذا، عارضه التجريبيون ورجال العلوم الاجتماعية وأنكروا عليه نزعته الأسطورية بمثل ما أنكرها عليه أصحاب النزعة الإنسانية، وأصبح من الأهمية بمكان أن نتفحص تلك الصلة النسبية لكل منها كسندين متلازمين لمنهجه التاريخى.

ويبدو أن تمسك توينبى بالطريقة العلمية قد يضعه على الطريق التقليدى لكل من «هنرى ت. بكل» و«فيلفريدو باريتو» و «الزورث هنتجتون» وكان هناك قلة من الباحثين فى حدة طبع «بكل» يبدون اهتمامًا بقيام علم المجتمع والسلوك الإنسانى وكان توينبى يؤمن بأن أى ظاهرة اجتماعية يمكن عزلها ودراستها «عن طريق الملاحظة وهى من الكثرة بحيث تستطيع أن تقضى على أى اضطراب» وقد ألقت الإحصاءات «مزيدًا من الضوء على دراسة الطبيعة الإنسانية» أكثر مما يقدمه أى ماض أو حاضر، وما من صورة من صور السلوك يمكن أن تند عن ذلك.

« فحين نؤدّى عملاً فإننا نؤدّية تبعًا لعامل ما أو عدّة عوامل.. وهذه العوامل لها مقدماتها... فإذا ألممنا بكل هذه المقدمات وبكل القوانين التى تحركها، فإننا نستطيع دون خطأ ما أن نتبين كل النتائج

التى تترتب عليها . . . فإذا ألممت، مثلاً، بطباع أىّ شخص عن قرب، فإننى أستطيع أن أعرف كيف يتصرف أمام ظروف معينة فإذا فشلت فى ذلك فلا أعزو فشلى إلى غرابة أطواره أو تقلب هواه، ولا لإرادة عليا، فلا هذا ولا ذاك يمكن أن يقدّم أدنى دليل أو برهان، وعلىّ أن أقنع بما أفترضه من قصورٍ فى الإلمام ببعض الظروف التى أحاطت به أو أننى لم أستوف دراسة ما يدور فى خلده»

وإن كان باريتو أقل منه إلماماً بالقوانين والمبادئ الكونية، ولكنه لم يكن أقلّ منه إيماناً بأن الحقيقة لا يمكن اكتشافها أو الوصول إليها عن طريق البرهان العلمى أو التخمين، والميدان الوحيد للدراسة الحقّة هو ميدان الخبرة والملاحظة الجادّة. على مستوى نستهديه من معنى الخبرة والملاحظة فى العلوم الطبيعية كالفلك، والكيمياء وعلم وظائف الأعضاء وما إلى ذلك.

وهناك طريقتان، تقومان على أصول القانون العلمى بدرجات متفاوته، فالعالم لا يعرض إلاّ لأسس بيّنة واضحة مقررة كل منها على حدة، ومن ثم يتناول العلاقات التى تربط بين هذه الأسس جميعًا،وقد عرض توينبى حضاراته بصورة واضحة منفصلة كل منها عن الأخرى فى كل خطواتها على هذا الأساس فقال : «إننى فى المنهج الذى اختطّه أطبق الفكرة العلمية «للقانون» و «الاطّراد» و «التواتر» على التاريخ الإنسانى لأكشف بالخبرة كيف تنتهى هذه النظره إلى الأشياء فى هذا

الميدان... وإننى لأرى أن تطبيق هذا الاتجاه العلمى على الشئون الإنسانية مثمر إلى حدٍّ ما، حيث تتأثر إلى حدٍّ كبير بالمحيط الطبيعى وبالجانب اللاشعورى القابع فى العقل، أكثر مما تتأثر بالإرادة والإدراك المتحكمين».

وقد استوحى توينبى بعض فكره الباكر من دراسة «ى. ا. فريمان» للتاريخ المقارن، واعترف فى كتابه «دراسة التاريخ» بأنه يدين بالكثير لكتاب فريمان «مقالات تاريخية» بعد أن قرأه فى صباه. ويرى أن فريمان هو صاحب الفضل فى تقرير دراسة المجتمعات كوحدات منفصلة متباينة ومقارنتها بعضها ببعض وهذه الطريقة المقارنة فى دراسة الأشباه والقرائن هى التى احتذاها توينبى وسار عليها، عندما أخذ يقابل بين طرق المشروعات الجارية والطرق المستخدمة فى الكتابة التاريخية.

«وبينما ينكر مؤرخونا الغربيون الدراسة المقارنة للحقائق التاريخية، فإن رجال المشروعات يمارسون طوال الوقت شئون حياتهم على أساس الدراسة المقارنة للحقائق التى تكتنف حياتهم، والدليل على ذلك ما تلجأ إليه شركات التأمين من بيانات وإحصاءات تحليلية فى ممارسة نشاطها، ومن هذا القبيل أيضًا تلك المجموعات الإحصائية ومعدّلاتها لمعرفة ما تنم عنه من توقعات فى أى عمل يهدف إلى الربح.... وتلك محاولة، علينا ألّا نتردّد فى اتّباعها جريًا على ما يراه سادة هذا العصر الأخير»

ويرى توينبى أن مجرى التاريخ يخضع لعلاقة الإنسان بمحيطه

الجغرافى كما يخضع لشخوصه، فتأثير الجغرافيا على التاريخ هـو الموضـوع الأساسى للدراسة العلمية صحيحة أم كاذبـة. وفى هـذا يعـترف تـوينبى بتبعيته للتقليد الذى سار عليه «الزورث هنتجتون» وقد ذكره «بأنه أحد دارسينا المميزين من ذوى العقول الأصـيلة المتفتحـة» وقـد أثـارت مثل هذه البيانات الشكوك حول من هو الدارس ومن هو الأسـتاذ؛ إذ نرى توينبى يقرر مثلاً «أن دورة الفصول تحكم الحياة طالما أنها تتحـكم فى موارد الطعام». وإن بدا منذ بـكل إلى هنتنجتـون حـتى تـوينبى ما يؤكد قوّة العامل الجغرافى بـاعتباره العـامل الحـاسم. إلاّ أن هـؤلاء الدارسين الثلاثة يشتركون جميعاً فى الاعتقاد بأن المحيط الطبيعى لـلإنسان يلعب دوراً دائماً ومستمرًا بصورة تقلّ أو تعظم فى تقرير مصـيره، وهـو ما يشغل المؤرخ بدراسته، ويعود توينبى أوّلاً إلى الأسلوب العلمى الذى يصل ما بين تقدّم المجتمع ومحيطه الجغرافى ، ويحاول أن يبحـث عمّا إذا كان هناك عامل جغرافى مشترك بين المجتمعات تتسم به صور التقدم أو الإنحلال.

وسرعان ما ندّت هذه المحاولة بسؤال آخـر عما إذا كانـت العـوامل الجغرافية بالذات، أم العناصر القياسية للتكهّن عامةً هى الـتى تسـتطيع أن تفصح تماماً عن الطبيعة البشرية أو عن نشـأة المجتمـع أو تقـدّمه أو فنائه، وقد حذّر «موريس كوهين» مرةً من ذلك فقال:

«إذا قلنا إن المحيط هو العامل الحاسم فى شىء مـا، فـإنه كالقـول تماماً بأننا إذا أردنا أن نفسر شيئاً فإن علينا أن نرى صلته بأشياء، وهو

ما يصل بنا إلى لغو لايرد، والحقيقة البارزة هي أن محيط الكائن الإنسانى، وفحوى ما يقوم به، إنما يقوم فى الواقع على عناصر إنسانية وأخرى غير إنسانية تتشابك بصورة معقّدة، وكل ما نستطيع أن ندركه هو أن أحداث التاريخ الإنسانى إنما تقوم على جانبين متواصلين من المادة والفكر، فلا نستطيع أن نتجنب تلك الأخطاء الكبرى التى يقع فيها أولئك الذين يجرّدون العالم من الفكر أو أولئك الذين يتّخذون من الهواء والنار والماء أساسًا لتفسير الظاهرة الإنسانية »

وفى هذا المجرى، يرى توينبى أن الأفكار والأساطير كغيرها من العوامل الحسّية هى جميعًا بعض ما يستعين به المؤرخ، وقد اتخذ من الأسطورة عن يقين وإصرار أداةً للتحقيق العلمى ومؤشرًا يهتدى به العقل إلى الطريق السوىّ. ولم يكن العامل الجغرافى أثيرًا لديه إلى هذا الحدّ، أمّا الاتجاه العلمى الذى اتخذ منه بعض الكتّاب فلسفةً وديناً مارقًا، فقد عدّه شيئًا نافعًا ولكن تنقصه الحبكة الفنية، وجعل منه موضوعًا للبحث، فقال : « ألا نرتكب إثمًا إذا ما جعلنا من الفكرة التاريخية التى تتناول حياة المخلوقات، منهجاً علميًا للفكر، هذا المنهج العلمى الذى قام أصلاً لدراسة الطبيعة الجامدة؟.... فلنغض النظر توًا، عن القانون العلمى ولنفتح آذاننا لنسمع لغة الأساطير.

أما أثر توينبى الحاسم والذى يبدو من ثنايا مؤلفه «دراسة التاريخ» وتغلغل به منذ وقت مبكر فى ثنايا الاشتراكية الإنجيلية المسيحية،فإنه يسفر عن نفسه على الدوام.وقد تمثل فى صباه الباكر أفكار «سير فردريك

موريس » و « شارل كنجسلى » و « كانون بارنيت » وعمّه « أرنولد توينبى » وحميه « جلبرت مورى » وصاغوا جميعاً ضميره الاجتماعى إلاّ أن الزاد الأصيل لفرديته واستقلاله الفكرى فقد استمدّه من تأثّره بهنرى برجسون، فقد رفعته كتاباته إلى ذروة الإلهام الروحى. أما فكره الخلاق ونظرته المتفتحة فقد شابتا فلسفته للتاريخ وامتزجتا ببنائها. وأمّا إصراره على التواتر وعدم الاستمرار والسببية فى محيط من القيم المتغيرة. والعقل والبداهة كتوأمين متلازمين فى بناء الحقيقة فكانتا عنصرًا جديدًا سيطر على نزعته التاريخية أخيرًا؛ ولهذا أصبح مؤلفه على أقل تقدير ملحمةً رائعةً فى علم المجتمع، فالنبض الحىّ نفحة من روح الله فى الإنسان بينما يقف الشيطان حياله. ويمضى الصراع بين هاتين القوّتين الأسطوريتين للسيطرة على مصير البشر والتحكم فيهم. ليكونا قوّتين متصارعتين فى عقل الإنسان وفى دنياه هذه الصغيرة، وفى هذا الصراع الدرامى لابدّ وأن تكون الغلبة لله، وإن بقى هذا العدو الآبد فى إصراره العنيف يلحّ بالسوء والشر بما لا يرضاه الكمال الإلّهى. وتلك هى مأساة العالم. لانتقصّاها ولا نمعن النظر فيها عن طريق التجارب المعملية، وإنما نراها فى أفئدة الناس وفى علاقاتهم الاجتماعية.

ولا يعنى عنصر الأسطورة والخرافة هذا أن توينبى قد فشل فى استقصائه العلمى، فإن ما ينشده كبار المؤرخين هو إعادة بناء الماضى على أساس علمى ولكنه لا ينكر التخيّل فى الاستقراء والصياغة، والحقيقة هى التى ينشدها كلّ راءٍ، لا بصورة تلقائية، ولكنه ينشدها

عن طريق العديد من الفروض والتوقعات، «فالسيد توينبي - كما يقول مؤرخ بريطانيا الكبير «هـ. ا. ل. فيشر» لم يحصر نفسه تمامًا مع الوقائع، وأخصب ما يسفر به فكره التاريخى مقارناته الواعية... وإنه لم يعرف عنه التحيف أبدًا» ويقول الباحث الإنجليزى «ج.م. تريفليان» « : إن الحقيقة هى معيار البحث التاريخى وإن كانت الشاعرية هى التى تثيره والشعر هو محتوى الحقيقة، وفيه تتواكب النظرتان العلمية والأدبية للتاريخ». وقد وضع «جاكوب بوركهارت» بطريقته العلمية فى دراسة التاريخ هذين العنصرين عنصر الحقيقة، وعنصر الخيال معًا أمامه فى نظرته للتاريخ «فغاية التاريخ أن يسفر عن هاتين الصورتين المتوائمتين فى تميزهما وتشابههما، بدايةً من الحقيقة التى يكسوها أوّل ما يكسوها الخيال فى أىّ ميدان يتجلّى فيه. فهذا الخيال له صورته التاريخية التى يبدو فى ظلّها وكأنه متغير. أو أمر عارض، أو وهلة عابرة هى جزء من كلٍّ فسيح لا نستطيع أن نتكهنه. كما أن لكل حدث إطاره الخيالى الذى يشترك معه فى فحواه» وإن كان هناك ما يمكن أن نعزوه إلى الخيال والأخلاق كعاملين لهما مكانهما فى التاريخ، هذا عدا ما نضفيه من أهمية على تلك الأبعاد التى تعمى وتلوث المدركات المادية والعوامل البدنية إلاّ أن هناك من يدين الخيال التاريخى ويحمل عليه لأنه لا يجب أن يواجه المشكلات الاجتماعية والسياسية التى يعيش فيها الناس بعيدين عن حياتهم المادية المعتادة.

وكان لتوينبي صلته العميقة بالآداب الكلاسيكية، وألم بالإنجيل كما يلم به أى لاهوتى على الأقل، واستوعب آراء «سان جون»

و«جوهان فون جيتى» و«وليم بليك» واستعان بها كما لو كانت آراءه، هذا إلى ما كان لأزفلد شبنجلر من أثر فى تمهيد الطريق لدراسة الحياة التاريخية لشتى المجتمعات، وإن كان توينبى قد بدأ أبحاثه، إلاّ أن قراءته لشبنجلر قد زودته من الناحية الإيجابية بالثقة فى صحة ما يراه، ومن الناحية السلبية بأهمية الخطوات التجريبية، وفى كلا الجانبين كان لشبنجلر تأثيره على منهج توينبى، وقد حاول كلٌّ من الرجلين أن يضع قوانين للتاريخ تسرى على كلّ المجتمعات، فإذا اختلفا فإن خلافهما لايتعدّى طبيعة هذه القوانين، فشبنجلر يراها قوانين حاسمة لا تردّ ولا تنقض بينما يراها توينبى دون ذلك حسماً، وزعم كلاهما أن هناك عنصرًا من الابتكار فى سلوك الناس لا يدع للعلمية الخالصة مجالاً عمليًا ويلاحظ شبنجلر «أن هناك بوناً شاسعاً من التباين بين الإنسان وغيره من أنواع الحيوان. . . فحياة الإنسان واعية، متحكّمة متغيّرة، وشخصية فضلاً عن أنها ابتكارية، يتعلمها الإنسان وينميها فالإنسان هو الذى يبدع طريقته فى الحياة، وفيها مجده وفيها هلاكه، وجوهر هذا الإبداع هو ما ندعوه بالثقافة. »

ولا تغفل ذكر عالمين لهما شهرتهما الواسعة قد يكون لهما بعض الأثر على منهج توينبى فنظريته عن التحدّى والاستجابة لها دلالتها المبهمة فى مؤلف «وينوود ريد» - استشهاد الإنسان[1] - (١٨٧٢) وما دعاه توينبى «إثارة البلدان الجامدة» دعاه ريد «صراع الحياة البسيطة ضدّ

(١) The Martyrdom of Man

قسوة الطبيعة بدت معالمه الأولى فيما بذله كهّان مصر القديمة من جهد عقلّ، كما بدت فى صورة أخرى عند قبائل الصحراء فزوّدتهم بالحيوية التى خلقت منهم محاربين أشدّاء لمواجهة غوائل الصحراء.» كما بدت الصورة الداخلية والخارجية للبروليتاريا بارزةً فى الفصل الأخير من «تاريخ العالم القديم»[1] (١٩٢٧) للمؤرخ الروسى الكبير «ميشيل أ. روستو ڤتزف» وقد اعترف توينبى فى لقاء خاصٍ بما يدين به لروستو ڤتزف، وإن أضاف أنه أخذ نظريته فى التحدّى والاستجابة عن الشاعر «روبرت بروننج» كما قال إن فكر «آن روبرت جاك ترجوت» كما بدت فى كتابات «فردريش تيجارت» قد شدته إليها؛ ولهذا كان الأثر الثنائى لرجال العلوم الاجتماعية والإنسانية عليه، وكان منهاجه فى كتابه التاريخ ينّم عن هذين الاتجاهين معاً بدلائل لا تخطئ.

ومن اليسير أن نتبين هؤلاء الذين سبقوه إلى هذا الاتجاه، وأكثر مما هو يسير أن نحلل منهاجه التاريخى تحليلاً مقنّناً؛ إذ أن منهاجه قد تغيّر خلال ثلاث فترات متميّزة من حياته ويسفر هذا التغير فى الإصرار وفى المراجع عن قدرته على وضع نظرية وأن يتابع مجراها ويكشف عنه من خلال المحاولة والخطأ حتى يغيرها إلى ما هو أحسن منها، كما يتضمن هذا التغير مفهومه التاريخى للحضارات كملحمة من ملاحم البطولة الإنسانية، حتى أخذ الفكر الدينى يزحف عليه فى النهاية.

---

(١) A History of the ancient world.

التركية» ورجع أخير ليقول على نفس الوتيرة إن الحضارات تبرز من تلك الخليّة الكامنة فى تلافيف الديانات الكبرى.

أما الأمثلة على الإيمان الواهى بتقدم بورجوازى من خلال القومية الإنسانية فقد تناولها التعديل هى الأخرى بصور عديدة فقد أعلن فى البداية إيمانه العميق بصورة من صور السلطة الدولية، فأوربا الشرقية بمشاكلها العديدة فى حاجة إلى زولڤرين بلقانى، والثقافة ليست ملكاً للغة واحدة، ولكنها ميراث شعب، وإن نمت تلك الأمثلة عن اتجاهه أخيراً إلى «العالمية» فقد كانت فلسفةً مثاليةً للعلاقات الدولية أكثر منها إنكارًا لوضع الشعوب كوحدات تاريخية، وإن كان قد عدّ الحرب العالمية الأولى فى الواقع حدثاً عارضاً، ليس له من أثر إلاّ أن عاق لفترة ما تقدّم أوربا نحو نظام دولى خال من الحروب، وبدا فى تلك المرحلة من الدلائل ما ينم على صحّة تفكيره المثالى والقومى، فغدت الدولة القومية فى أوربا معيار المجتمع المتحضر، وأنها تسفر عن «قدرة بالغة على النمو العضوى» وقد جاء فى الجملة الأخيرة من كتابه «القومية والحرب» (١٩١٥) ما يشير إلى احتمال تغير تلك الرؤيا، فإن الشعوب إذا بقيت مقيدةً ومحصورةً داخل دولة ضيقة تكافح فى سبيل وجودها وبقائها، فإن مصيرها لن يكون أكثر مما كان مصير دولة المدينة اليونانية، وكان ذلك هو الطابع الذى غلب على كتابته التاريخية فى صباه حين كان فى الخامسة والعشرين من عمره.

حتى إذا كانت الحرب العالمية الأولى قضت على نظرته تلك

التركية» ورجع أخير ليقول على نفس الوتيرة إن الحضارات تبرز من تلك الخليّة الكامنة فى تلافيف الديانات الكبرى.

أما الأمثلة على الإيمان الواهى بتقدم بورجوازى من خلال القومية الإنسانية فقد تناولها التعديل هى الأخرى بصور عديدة فقد أعلن فى البداية إيمانه العميق بصورة من صور السلطة الدولية، فأوربا الشرقية بمشاكلها العديدة فى حاجة إلى زولفرين بلقانى، والثقافة ليست ملكاً للغة واحدة، ولكنها ميراث شعب، وإن نمت تلك الأمثلة عن اتجاهه أخيراً إلى «العالمية» فقد كانت فلسفةً مثاليةً للعلاقات الدولية أكثر منها إنكارًا لوضع الشعوب كوحدات تاريخية، وإن كان قد عدّ الحرب العالمية الأولى فى الواقع حدثاً عارضاً، ليس له من أثر إلاّ أن عاق لفترة ما تقدّم أوربا نحو نظام دولى خال من الحروب، وبدا فى تلك المرحلة من الدلائل ما ينم على صحّة تفكيره المثالى والقومى، فغدت الدولة القومية فى أوربا معيار المجتمع المتحضر، وأنها تسفر عن «قدرة بالغة على النمو العضوى» وقد جاء فى الجملة الأخيرة من كتابه «القومية والحرب» (١٩١٥) ما يشير إلى احتمال تغير تلك الرؤيا، فإن الشعوب إذا بقيت مقيدةً ومحصورةً داخل دولة ضيقة تكافح فى سبيل وجودها وبقائها، فإن مصيرها لن يكون أكثر مما كان مصير دولة المدينة اليونانية، وكان ذلك هو الطابع الذى غلب على كتابته التاريخية فى صباه حين كان فى الخامسة والعشرين من عمره.

حتى إذا كانت الحرب العالمية الأولى قضت على نظرته تلك

ومزقتها إرباً، فأوهام البورجوازية عن التقدّم الإنسانى نادراً ما تقف صامدةً أمام القسوة والعنف البادبين فى بشاعة الإنسان. وخلال خمس سنوات غاص توينبى فى الدعاية وأعمال المخابرات الحكومية، وكلّف بمتابعة وصياغة التقارير عما ترتكبه ألمانيا من فظائع، ولم تكن هذه التقارير الكالحة. مما يتناسب مع كتابة مؤرخ فطن. حتى أنه أدلى بعد نهاية الحرب بقوله هذا : « تبدو الفظائع وكأنها غريزة وحشية كامنة فى حنايا البشر لتسفر عن نفسها وتنشط تحت ظروف معينة، وتصبح غايةً فى القوّة حين تمتدّ بها الحدّة والضراوة لتجرف معها أكثر الناس تحضراً » كما أخذ يسجل هواجسه حول الدولة القومية كمقياس لطبيعة الاشياء، وما من حضارة معروفة غير حضارته قامت على أساس اللغة، وقد أدّت هذه الصفة إلى إراقة الدماء ووقوع الكثير من المذابح فى الشرقين الأدنى والأوسط، وبلغت ذروتها فى المذابح الجماعية وفى المساعى الطائشة بعد التماثل والاتساق.

وثمة انفعال آخر يسيطر على ضمير توينبى خلال تلك الأزمة فى ربيع ١٩١٨ عندما بدأ الهجوم الألمانى الأخير بقيادة « اريك لودندورف » اجتاح توينبى نوع من القلق البالغ وكان قد قام برحلة لمدة تسعة شهور بعد أن حصل على درجته العلمية مباشرة عام ١٩١١-١٩١٢ طاف فيها باليونان وكريت، واجتاحه نوع من الأسى بقى قابعاً فى ذهنه فى كنف الرؤى الشاحبة للحضارة المينية فى كريت نزل فى بيت ريفى مهجور يملكه رجل من فينيسيا، وأخذ يمعن النظر فى أطلال حضارة قرنين

ونصف القرن من الزمان، وتخيّل هؤلاء القادمين من بريطانيا يتكأكأون حول أطلالها، وقفزت إلى خاطره تلك الذكرى لمستوطنة رجل من فينيسيا فى قلب كريت بقيت قائمةً لأربعة قرون ونصف القرن أطول مما قامت خلاله أى مستعمرة بريطانية، وجاءه هذا النذير المشئوم بالهجوم الألمانى الذى يمكن أن يكون ضربةً قاضيةً للغرب، فأخذ يعيد قراءة نيوسيديد ولوكريتوس بما فيها رأى لوكريتوس الخالد الكئيب فى الطريقة التى يواجه بها الإنسان الموت، وبقيت هذه التفاصيل الكئيبة لمآسى حرب البلوبونيز وحروب هانيبال، وللكوارث البشعة القاسية التى كان يقرأ عنها وأخذ يرويها وتأمل طبيعة تلك الحضارات البائدة، تحدق به وتتسلط على فكره خلال رحلته فى البلقان. وكانت تلك هى العناصر الثلاثة التى قدّر لها أن تتآلف وتتجمع فى كثير من التوافق والمرونة لتزود توينبى بوعاء جديد للتاريخ.

وقد بدأت المرحلة أو الحقبة الثانية لمنهج توينبى التاريخى عام ١٩٢٢، عندما بلغ الثالثة والثلاثين من عمره، وبدأ يعدّ الخطوط الأساسية لكتابه «دراسة التاريخ» وهو مؤلف يبلغ أضعاف حجم كتاب إدوارد جيبون، الضخم فى تاريخ روما، واستوعب كلّ جهد توينبى العقلى وحيويته، وأكرهته سنوات الحرب على رؤيا أخذت تسيطر عليه وتحيط بكل مراثيه التاريخية، وبدا ذلك فى صورة بينة حين وجه طلابه إلى دراسة الأدب الإنسانى فى محاضرة له بأكسفورد عام ١٩١٩ وفى العام الأوّل لاشتغاله بالتعليم بجامعة لندن فى أعقاب الحرب، وكانت

محاضرته عرضًا مركزًا لنظريته الجديدة للتاريخ، فلم تعد الدولة القومية الوحدة الأوّلية للدراسة إذ أن شرح الحضارة هو فى عرضها تفصيلاً - كعرض الهيلينية أو عرض حضارتنا الغربية - فهو السبيل الأمثل لتعليم صالح. «فالمجتمع الغربى - كما زعم أخيرًا - وحدة أكثر تقاربًا وأكثر دوامًا من.... الدولة المستقلة التى تذوب وتتحلل داخل حدودها» وعندما بدّل بالقوميّات الحضارات بدأ توينبى بدعته الثانية. فكيف يتسنى لهذه الوحدات الكبرى أن ترتد إلى أصولها وتتحلل؛ ويتفق توينبى مع شبنجلر على إجابة واحدة، وإن لم يكن توينبى قد عرف ما كتبه شبنجلر بعد وهو أن تاريخ الحضارات يجب أن يصنف ويقارن ويعمم فى الإطار «الميرفولوجى» للتاريخ فالحضارات تجتاز مراحل حاسمة من التقدم والإنحلال ولشرح هذه المراحل، يمكن أن نعدّها «كياناً عضويًا» فى هذا الإطار المحدّد، يتيسّر شرح دورة الحياة فى المجتمع كما لو كانت كائناً بشريًا.

وبنفس النظرة، يعرض توينبى لأنماط الحضارات فى الصورة المجازية الثانية فى هذه الدراما أو المأساة «فالحضارات الكبرى.... قد تحمل جميعاً نفس الطابع، إذا ما تيسر لنا تحليلها تحليلاً صحيحاً» وهذا الطابع بمشاهده الثلاثة : النمّو والتقدم، فالأزمات والانهيار وصحوة الموت، ثم التحلل الأخير، وهى التى يلتزم المؤرخ العالمى بدراستها، وكانت الحضارة الإغريقية الرومانية هى المثل الذى احتذاه توينبى وأفسح بحثه لتفاصيل انهيارها، وقد رأى أن لحظة التحلل الأخلاق والانهيار قد بدأت بالحرب البلوبونيزية عام ٤٣١ ق.م.

وعلينا أن نعرض للمرحلة الثالثة أو الصياغة الأخيرة، فبعد أن اختار الحضارات موضوعاً، وراض تاريخها فى أطرافها الثلاثة، أو « مشاهدها » الدرامية، يعرض توينبى مشكلةً منهجيةً تتصل بالعلاقات بين هذه الوحدات أو المجتمعات، فهناك مسائل فى التاريخ تضيع رؤيتها إذا ما وقف بعرضها على ما فيها من تفرد فحسب، أو كما يقول شبنجلر « جوهر الثقافة » فى كلّ حضارة وحدها، أما أكثر المشكلات الماثلة فى التاريخ كما يراها توينبى - فإنها تقوم على الالتقاء والتناقض اللذين يلدان حضارة جديدة. أما التناقض الماثل اليوم بين حضارة الغرب وغيرها من حضارات العالم فليس شيئاً جديداً أو فريداً فى ذاته، وإنها بالأحرى لدليل بارز على تكرار الظاهرة التاريخية ومن اليسير التعرف عليها عن طريق المقارنة، فمن دراسة المتناقضات بين الحضارات التاريخية يمكن طرح « القوانين » التى تتصل بالالتقاء الثقافى، ومن القوانين التى جاء بها توينبى ما يذكر على طبيعة هذه العلاقات أمام أى مقاومة لمجتمع معاد، فإذا تصادمت حضارتان، فإن ثقافة الجانب الغالب تتحلل إلى عناصرها الأولية، كما يتحلل الضوء إلى أطيافه فى انعكاسه على منشور، وإن كانت العناصر الضئيلة التى لا تتسبب فى خلل عنيف مباشر لتقاليد المجتمع الذى يقع عليه التهديد أقوى على الشيوع والانتشار، ويوضح ذلك الغارتان المتتاليتان للحضارة الغربية على الصين واليابان، ففى القرنين السادس عشر والسابع عشر رفض الشرق الاقصى محاولةً لإدخال أسلوب الحياة الغربى، بمافيه الدين، ولكنه يستسلم فى القرن التاسع عشر لقوّة تكنولوجية تافهة، وتقبّل الشرق الأقصى

التكنولوجيا فى الوقت الذى أبقى فيه على معالم حياته الأصيلة.

ويؤدّى تحلّل الثقافة إلى عناصرها الأوّلية إلى صور تتواتر للتناقض بين الحضارات. وما من محفل أو ظاهرة اجتماعية لها كيانها العضوى فى الهيكل الثقافى العام. إلاّ وتسنّى لها إذا ما تحللت من كيانها الأصيل كاشعاع ثقافى أن تتهدّد أو تقوض المجتمع الذى يتعرض للهجوم؛ ولهذا فإن الدولة القومية التى قامت على أساس اللغة المشتركة فى غرب أوربا كانت أقل عرضة للانفجار، أما فى شرق أوربا، وجنوب غرب آسيا، والهند والملايو فإن الخريطة اللغوية لم تكن على الدوام عوناً منطقيًّا للإطار السياسى. وكانت الدولة القومية على الدوام قوّة ممزقةً. فقوام القومية الحديثة حيث تتواءم الوحدات اللغوية وتتجانس، هو فى الغالب قوام المجتمعات غير الأوربية، حيث غدت فكرة القومية غامضة مبهمةً غير مستقرة إن لم تكن ثائرة تقوم على الإرغام.

وقد مرّ منهج توينبى التاريخى بتغيرات جذرية منذ ١٩١٤-١٩١٥، أما التغيّر الكبير فقد بدأ لديه عام ١٩٣٩، وبدا واضحًا فى الفترة الثالثة فى تطور منهجه التاريخى، وفى الخمسين من عمره تحوّل بأبحاثه عن الحضارات إلى الأديان الكبرى، ولم يكن الدين لديه قبل ذلك غير وسيلة لغاية، وأداة لبعث الحضارات وتخليدها وهناك نبذة فى المجلدين الرابع والسادس من دراسة التاريخ لها دلالتها غير المألوفة، هى:

«عندما نضع الكنائس العالمية موضع البحث نجد أنفسنا أمام سؤال يراودنا، عما إذا كان للكنائس دورها البارز حقًّا

فى الهيكل العام لتاريخ الحضارات تسفر من خلاله عن بداية ظهورها التاريخى، أم أن علينا ألّا نعدّها مثالاً لنوعية أخرى فى المجتمع، تتميّز على الأقل عن نوعية الحضارات، كما تتميز تلك الحضارات عن المجتمعات البدائية فلعل ذلك يهدينا إلى سؤال هام... تقدمه لنا دراسة التاريخ»

وقد انتقل توينبى من تاريخ الشعوب إلى تاريخ الحضارات ثم الأديان الكبرى بصورة وإن بدت غريبة إلّا أنها واعية، وكان هذا الانتقال فى رؤيته التاريخية هو الأساس فى التغير العميق لتفسيره للتاريخ وللأدوات والأساليب التى يستخدمها. وقد لخص هذا التغير وعواقبه على الصورة التالية:

«تتركز نظرتنا للتاريخ الحديث على الاهتمام بقيام حضارتنا الغربية العلمانية الحديثة بوصفها آخر الأحداث العالمية الجديدة، وحين نتابع قيامها منذ بدت ملامحها فى عبقرية فردريك الثانى، آل هو هنشتاوفن، ثم فى عصر النهضة حتى فورة الديمقراطية والعلم والأساليب الفنية العلمية الحديثة، نظن أنها أعظم حدث طارئ فى عالمنا يستحق اهتمامنا ويوجب فخرنا واعتزازنا، فإذا تسنّى، لنا، بدلاً من ذلك، أن نتمعنها كتكرار عابث للأميين من قبل أو صورة مكررة لا معنى لها لما قام به اليونان والرومان قبلنا، وقاموا به على خير وجه، فإن هذا الحدث العظيم الذى جدّ أخيرًا

فى تاريخ البشرية، تتغيّر صورته فى أذهاننا، ويبدو لنا حينئذ أن هذا الحدث العظيم الجديد لا يعدّ طفرةً رتيبة مملة لحضارة علمانية أخرى، بعيدة عن حضانة الكنيسة المسيحية خلال القرن الأخيرة ولكنها ستبقى ماثلة فى صلب المسيح وعواقبه الروحية »

ويعكس اتجاه توينبى نحو نظام عالمى إيمانه البالغ بوحدة الحياة ووحده الفكر، وكم ودّ - كما يقول - أن يكون تلميذاً صغيراً فى خدمة الشئون الإنسانية قبل الشئون السياسية والثقافية والاقتصادية والدينية، وقد حمل على إهمال الدراسات الإنسانية، لصالح «ما يسمى بالتعاليم» فالبشرية وحدها هى الجديرة بالدراسة. وعندما اتخذ توينبى هذا الموقف رأى نفسه يقفز من القرن الثامن عشر إلى القرن الحادى والعشرين، متخطياً القرنين التاسع عشر والعشرين. وكان يعتقد فى هذا أن الماضى عنوان المستقبل، وأخذ يفسّر رؤياه تلك للمستقبل عام ١٩٦٤، كما تخيله فى الخامسة والسبعين من عمره، بقوله: «إننا نعبر اليوم إلى فصل جديد من فصول التاريخ الإنسانى لن يكون الخيار فيه بين عالم ممزّق، أو عالم موحدّ وإنما سيكون الخيار بين عالم واحد أو لا عالم على الإطلاق» وقد سيطرت عليه فكرة المجتمع العالمى الواحد، وشابه إيمان عميق بأن التشيّع الدينى يوشك أن يستسلم لديانة عالمية سمحة، وأن الانكباب على دراسة الشئون الإنسانية يفسح المكان تدريجيًا لنظرة واعية شاملة للظروف الإنسانية، وبدلاً من تلك الإحن التى

تسيطر على القرن العشرين يبزغ فجر جديد للوحدة العالمية فى القرن الحادى والعشرين.

وشاد توينبى أمله هذا على إدراكه للإنسان وللتاريخ، فالقوى الروحية دون القوى المادية، كما يرى، هى التى تحكم صفحات التاريخ، وأن الأفراد الذين أوتوا القدرة على البناء والهدم هم الذين يرسمون معالمه (ولهذا نراه يحمل على الاتحاد السوفيتى وغيره من البلاد الشيوعية، وإن كان قد كتب عن الحاجة إلى التعايش السلمى بين الشرق والغرب)، فالتاريخ كما يراه أيضاً «إلّه يصدر بمكنونه» ونهاية التاريخ نهاية مملكة السماء (ولهذا حمل عليه أولئك الذين يرون أن الرب قد مات)، وندّد بالأمريكيين ممن يأبون الاعتراف بأن الفردوس الأرضى لا يخلو من الفجيعة وممن يعتقدون أن أمريكا إذا كانت مفجعةً فلن تكون فردوساً على الأرض (ولهذا نبذه ولعنه أولئك الأمريكيون الذين يعتقدون أن أمريكا دائماً على حق، ويقيمون من أنفسهم حراساً على ذلك، وبينما ذهب محررو التايم يمتدحون نظرته الدينية، راحوا يذمونه ويتحاملون عليه لموقفه السلمى من الاتحاد السوفيتى ويصفونه بأنه مؤرخ أثير طالما عرض للماضى البعيد فإذا عرض للحاضر فهو متفلسف صغير)

ومن اليسير أن نعدّ نظرة توينبى للمستقبل نظرةً رومانسية، والتواءةً خيالية فى الفكر مالبثت أن غمرت فلسفته للتاريخ، ففى عام ١٩١٥ لعبت بخياله وصفة ويلسون لحق الشعوب فى تقرير المصير، وفى

العشرينيات كان يعتقد أن تأثير الموجة الغربية سيقضى على أى اتجاه للفرقة بين الدول، وسيؤدى إلى وحدة عالمية على أساس مكين. وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية راودته فكرة الوحدة الدينية بدل الأديان العديدة.

وبالرغم مما شاب تفسيره للتاريخ من مخاطر التفاؤل الكاذب، فقد كان يدرك تماماً أن الحضارة الغربية فى سبيلها إلى الأفول كما أفلت خمس وعشرون حضارة قد أرّخ لها من قبل، فإلى عام ١٩٣١ مضت الحضارة الغربية قدماً إلى الأمام لاثنى عشر أو ثلاثة عشر قرنا لا تعروها غير هزات ضئيلة، فلما حلّت الأزمة الاقتصادية العالمية وقامت دول قويّة تهدّد الحضارة، ألحت عليه فكرة أن الغرب يدنو من نهايته التاريخية. وكان دقيقاً فى تحديد المراحل الأربع أو الفترات المتباينة التى مرّ بها تاريخ الغرب، وأوّلها من عام ١٦٧٥ إلى ١٠٧٥، كانت فترة البعث والميلاد على أطلال الحضارة الهيلينية، فلما اتخذت البابوية قرارها عام ١٠٧٥ بامتشاق الحسام ضدّ الدول العلمانية كانت تلك هى النكسة الأولى لتبدأ الفترة الثانية، فترة الجمهورية المسيحية، وتنتهى عام ١٤٧٥ عندما تصل الدويلات الإيطالية ذروة قوّتها لتبدأ الفترة الثالثة وتستمر حتى عام ١٨٧٥ وفيها تحوّلت دويلات المدن إلى ممالك مع بداية الأنظمة الديمقراطية والتصنيع. فلما بدأت الفترة الرابعة أصبح التصنيع والديمقراطية مركبين ذلولين للدول القومية وتفشت ظاهرة القومية بما جلبته من مشكلات أخذت تشتدّ وتتكاثف تحت وقر الحروب والصراع

الطبق، ولمح توينبي فى تاريخ الحضارات الأخرى من النذر ما تبدو ملامحه فى حضارته، منها التسليح، فقد دمرّت آشور نفسها بحروبها بالرغم مما كان لها من باع طائل فى الإدارة والعلم، حين أرادت أن تغزو العالم فأثارت جيرانها فاجتمعوا عليها ودمروها. ورأى توينبي فى بروسيا آشور الجديدة، وقد مجّد الإغريق دولة المدينة وكانت مشكاةً عظيمةً للتقدم السياسى والثقافى، ولم يكن من دويلات المدينة القويّة تلك ما يرضى التضحية بكيانه وسيادته من أجل وحدة سياسية أقوى وأكبر فلما تحققت وحدتها أخيرًا اجتاحها الرومان وغلبوها على أمرها وشبيه بذلك فى يومنا هذا الإعلاء الكبير للدولة القومية وقد غدت ديانة أوربا الخالصة.

ويرى توينبي أن الحرب والطبقية هما آفة العالم ومشكلته الكبرى فقد كانت الحرب سبباً فى فناء الحضارات السابقة، وهى النذير الذى يهدّد كلّ ما حققته الإنسانية من مكاسب فى هذا العصر، أما الطبقية فهى الأخرى تهديد مسبق بسبب الحاجة إلى إعادة تقويم المجتمع وهى حاجة تمتدّ بجذورها إلى القرن التاسع عشر، وقد حوّل التقدم التكنولوجى المعاصر الحرب والطبقية إلى أدوات شنيعة بشعة قد يكون فيها دمار الحضارات جميعًا وليس حضارتنا وحدها.

ومادمنا نواجه هاتيك النذر، فإن الخلاص لن يكون عن طريق الحلول الدينية التى تسفر عنها كتابات تونبيى دون حلٍّ سياسى نهائى وعاجل. والحلّ السياسى العاجل هو الاستقرار السياسى والحل السياسى

النهائى هو قيام حكومة عالمية. والأساس العقلى للاستقرار السياسى هو الواقعية السياسية كما هو المثالية السياسية لقيام حكومة عالمية، والزمن وحده هو الكفيل بالاستقرار، وليس غير الحكومة العالمية ما يكفل السلام العالمى، وان كان ذلك عسيرًا فى ظلّ الأوضاع الحاضرة، وحتى لا يضيع الوقت لتحقيق تلك الغاية، فإن أنجع السبل هو تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ. ويرى توينبى: «أن من اليسير إقامة اتحاد فيدرالى يضم روسيا وأمريكا، فهو الصيغة الوحيدة لقيام حكومة فيدرالية عالمية لها جدواها، فإذا قام هذا الاتحاد بين أمريكا وروسيا وحدهما ليحول دون قيام حرب عالمية أخرى فأمر بعيد الاحتمال» إذ لا يعدو كونه حاجزًا وقتيا أقام العالم، «قد يكون عسيرًا على البلدان التى تقع على الحدود الفاصلة، وإن كان من الخير لكل إنسان أن يتحقق ذلك من أن يواجه حربا أخرى لاتعرف عواقبها، ومع هذا التقدم التكنولوجى يحذر توينبى من أن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة قد أصبحا قريبين كل منهما من الآخر، وقد كانا من قبل «شعبين يختلفان تماما فى تاريخهما وفى تقاليدهما وأديانهما وأيدولوجيتهما - ولم يتسنّ لهما الوقت ليعيشا سويًّا فى دنيا واحدة بإزالة كلّ الحواجز التى تقف بينهما» ومضى فى قوله:

> «روسيا والغرب وروسيا والولايات المتحدة، كانوا أبعد ما يكونون الواحد عن الآخر، ولم يتسنّ لروسيا أن تعيش مع الغرب ولا مع الولايات المتحدة فى دنيا واحدة حتى الوقت الأخير، ولا ندرى أيستطيع كلٌّ منهما أن يقترب من

الآخر أو يعجز عن ذلك فإذا كان ذلك يسيراً فإنهما فى حاجة إلى بعض الوقت الذى يعتاد كل منهما فيه على الآخر وليعرف كلٌّ منهما كيف يفعل ذلك، وهو شىء ثقيل على النفس لا يقدران عليه ما لم يكن لديهما الوقت الكافى »

وكان توينبى المؤرخ يستلهم الماضى، فإلى ما قبل الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا وفرنسا تتنافسان على أفريقية، وواجهت روسيا وبريطانيا كلٌّ منهما الأخرى فى آسيا، « وفى عام ١٩٠٤، بدأتا المشاورة، ووضعنا أمامهما خريطة العالم، وحيثما تتصارعان فى أىّ بقعة من بقاعه، أوقفتا هذا الصراع، وجرت بينهما المساومة مناصفة، لك ذلك، ولنا هذا، وعلينا أن ننسى معاركنا القديمة، وفى عام ١٩٠٧ جرت نفس المساومة بين كلٌّ من بريطانيا وروسيا » وتطلّع آخرون إلى هذه التسويات السياسية، كما حدث من خلال مفاوضات قاطعة فى مؤتمر برلين عام ١٨٧٨، فخففت حدّة التوتر الذى ينذر بالحرب، وغالباً ما تنشد التسويات السياسية عدوًّا مشتركاً، كما كان التنافس الأوربى حول أفريقية وآسيا فى ختام القرن عندما أصبحت ألمانيا العدو المشترك، ويقول توينبى : « ولكن، بعد كلّ هذا. . . فإن لأمريكا وروسيا عدوّهما المشترك أيضاً، يخشيانه معاً، كما اعتقد هذا العدّو المشترك هو الطاقة النووية ».

ولم يكن توينبى أقل إصراراً من ونستون ترتشل، وولتر ليبمان وهانس ج. مورجنتو، وغيرهم على ضرورة إجراء مفاوضات للتسوية

السياسية بين أمريكا وروسيا، وإن لم يتقدموا بتفصيل (كتاب أزرق) عما يتوقعون. وستكون الحدود والخطوط الفاصلة. إذا ما تيسر ذلك تماماً، حصاد المساومات العسيرة والدبلوماسية التقليدية، وكان لأمريكا خلال الأربعينيات من القوّة ما يمكنها من تعيين الحدود المتاخمة للنفوذ السياسى السوفيتى، وظفرت بنفوذ واسع يسع ثلاثة أرباع المساحة العالمية يضم من الناس أربعة أخماس سكان العالم» وقد تصوّر توينبى أن الصين والهند وأندونيسيا واليابان تقع جميعًا فى دائرة النفوذ الأمريكى، وكان «للغفلة الطويلة ثمنها الغالى، فقد أخذ النفوذ الأمريكى يتقلّص، ولم يعد له مكان فى أى تسوية قادمة، ولم يعد للحدود التى أقرها اتفاق هلسنكى للوضع القائم فى أعقاب الحرب مكان، ولم يكن توينبى بنزعته الإنسانية ليحفل بأى تسوية حول الحدود على حساب حقوق الإنسان.

وكلّ ما كان ينشده توينبى أن تؤدّى التسوية السياسية إلى تهيئة الظروف لقيام حكومة عالمية مختارة. فإذا استطاعت الدبلوماسية الجارية أن تزيل التوتر الدولى، وأن تعمل على تخفيف الصراع السياسى وتسويته فإن ما تنتهى إليه وضع أساس لقيام مجتمع عالمى، وفى هذا الإطار كان مسعاه وإصراره على التسوية السياسية فإذا تم الاتفاق حول المناطق المعنية، وإذا لم يكن هناك ما يعوق (فإن مثل هذا الاتفاق) مما يتيح لنا بعض الوقت ،بجانب ما يجرى، لمحاولة الاقتراب بين الدائرتين، لتمهد فى النهاية لإقامة وحدة بينهما تؤدّى إلى إقامة الحكومة العالمية.

فالحكومة العالمية هى الحلّ السياسى الوحيد، ولكن كيف تتحقق

فكرتها؟ ومع إصراره على أن وحـدة العـالم السـياسية سـتتحقق فى المستقبل، ويقينه من التكافل العالمى، ومخاطر الـدمار النـووى العـاجل، فقد أخذ يطرق السبل التى تحقق الوحدة العالمية وقد رأى مـن النـاس إجماعًا على جفوة الحرب لم يكن له مثيل مـن قبـل خـلال ستة آلاف سنة مضت - وانتهى إلى بديلين لإقامة حكومة عالمية، فإمّا القهر وإمـا الخيار، ولا يتضح الفرق بينهما إلاّ فى النهـاية،.

ومع رؤيا مؤرخ الحضارات رأى توينبى أن قيام حكومة عالمية ضرورة حتمية، ولكنه أشار إلى أهمية الوسائل التى تؤدى إلى قيامها، فإما قامت دولة عالمية كحل أخير يائس لحضارة ذاوية (وهو ما رآه توينبى من صور عديدة ماضية) وإما جدّ مشروع جديد مبتكر لإقامة حكومة عالمية عن طريق الاختيار. وقد رأى توينبى أمثلة عديدة لحكومات عالمية قامت عن طريق الغزو كإمبراطورية الإسكندر المقدونى وإمبراطورية تسن فى الصين وفتوحات الرومان وكان للاتجاه العلمانى أثره البارز على الوحدات السياسية فزاد من قوتها، وأخذ يقلل باطراد بارز من أعداد القوى القائمة ففى عام ١٨٦٠ وعام ١٨٧٠ كانت كل من فرنسا وبريطانيا الصورة البارزة للدولة من حيث المساحة والموارد. وفى عام ١٩٥٠ أخذ توينبى يتأمل حجم القوتين الكبيرتين: الاتحاد السوفيتى، والولايات المتحدة الأمريكية: «أما مايقلّ عنهما فهو أقل من أن يكون ذا أثر فعال أو عملى فى الواقع لا من حيث القدرة على شنّ الحرب ولكن من حيث القدرة على تحقيق السلم» والنتيجة المنطقية لهذا الاتجاه نحو الوحدات السياسية

الكبرى - كما يراها - ظهور قوة عالمية واحدة تسيطر على العالم أو تقيم دولة عالمية.

ويرى توينبى أن الظروف التى تؤدّى إلى قيام دولة عالمية قهراً قد تمثّلت فى ثلاث ثورات معاصرة أوّلها تلك الثورة السياسية التى أدّت إلى إزاحة ثمانى قوى عظمى كانت لها السيطرة على السياسة العالمية عام ١٩١٤ وتغيرت بذلك طبيعة ميزان القوى، كما توقع أن «يزداد اعتماد البلاد الأخرى إما على الولايات المتحدة وإما على روسيا ولن يقلّ اعتمادها عليهما بمرور الزمن» وقد رأى فى مبدأ ترومان الذى تعهدت فيه الولايات المتحدة بالدفاع عن الحريات فى كافة أنحاء العالم» ردّةً إلى الوراء مهما كانت نوايا الرئيس... يمكن أن تدفع بالشئون الدولية بعيدًا عن التعاون لتحقيق وحدة سياسية عالمية إلى الطريقة التقليدية القديمة حيث يستشرى الصراع بين القوى العظمى إلى أبعد مدى، ولا تتحقق الوحدة السياسية العالمية إلاّ عن طريق القوةّ التى تفوز بالضربة القاضية»

وثمّة عامل آخر يقف إلى جانب الوحدة بالقوة هو ثورة التكنولوجيا العالمية فلأوّل مرّة فى التاريخ تملك دولة وحدها القوةّ التى تستطيع بها السيطرة على كلّ العالم أو على أكثر بقاعه، وقد صاحب الثورة التكنولوجية ثورة أخلاقية كانت زاداً وقوةً لها فحلّ الإيمان السياسى بالقومية العالمية محل الإيمان الدينى (وكان هذا الإيمان الدينى طوال التاريخ عاملاً على تلطيف وكبح جماح تطلعات الشعوب) هذا إلى

جانب برم الناس من كافة أنحاء العالم بالحرب ورغبة الشعوب فى السلام، وما دعاه توينبى «جو فيشى» وقد حمله على تـأكيد : «أن أكثر البشر كما يبدو يجنون مغارم القهر» وزعماء العالم تعصف بهم الـرغبة فى السيطرة على العالم، كما كان هتلر فى الحرب العالمية الثـانية حين ظـنّ «أن المنتصر فى الحرب العالمية القادمة سيضع العالم كلّـه تحـت قـدميه» وقد امتدّت موجة السلام لتغمر العالم بعد ما رأى مـن فـظائع الحـرب وآلامها العميقة، كما أن العقليـة الجـديدة للـطبقة المتمـيزة ولا سيما فى البلاد النامية قد حملتها على رعاية مصـالحها والحفـاظ على مـراكزها أكثر مما حملتها على رعاية استقلال بلادها القـومى، وهـو مـا بـدا فى بعض الاتفاقيات التى أبرموها مع هتلر، أو خـلال الحـرب البـاردة. . وطبقـة الملاك.. ما زالت تخاف الشيوعية.. وقد يلعب هذا الخوف دورًا بارزًا فى الحرب العالمية الثالثة، وقد يحملهـم على التهـاون فى اسـتقلال بلادهـم والتسليم فيه.

ومع ضآلة أعداد القوى الكبرى، وانتشار روح الانكسار فى العـالم : «وكأنها ضربة قاضية تنهال على رءوسها، فتفقد القليل من المقاومة الـتى تملكها، ومن ثم يبدو السبيل يسـيرًا لحتميـة التـوحيد «إلّا أن عـواقب الوحدة السياسية التى تقوم على الفتح أن الفاتح قليلاً ما ينبـذ الـطابع العسكرى لتحقيق مآربه، والزمن ليس فى صـفّه وليس لشـفار السـيوف أن تحقق الاستقرار، فإذا لطختها الدماء، خفية أو علنـا، فـإنها سـتبقى نذير شؤم يثير البغض» وقد كانت الحـكومات العـالمية شـغل الأقليـة

الطاغية التى رأت ملاذها فى الغزو والفتح، وامتد العمـر ببعضـها أكثر مما امتدّ بغيرها، كحضارة مصر القديمة، وحضارة الشرق الأقصى الماثلـة فى الصين، ولكنها سقطت جميعاً سقوطاً نهائياً تحت وقـر أثقـالها، وقـد تقوقعت كلّ هذه الحكومات العالمية عامة داخل محاراتها المغلقة، وبدّدت قوّتها فى فتوحاتها ومغامراتها العسكرية التى أكلت الكثير مـن بنيهـا. ولم تكن هذه الحكومات العالمية التى قامت على الفتح خلاقةً ولا مبدعةً، وكان عليها أن تجدد شبابها لتبقى، وقد واجهت كل هذه الحكومات العالمية التى قامت بالسيف يوما لقيت فيه حسابها بالسيف فتحطمت على شفاره.

ولهذا يرى توينبى أن الوحدة العالمية لاتقوم إلا فى ظلال حكومة يتفق عليها، وإن كان من اليسير قيام هذه الحكومة العالمية على الاتفاق طالما كانت تمثل الخطوة الأخيرة للأساس التى قامت عليه، ولكنه كان يرى أن الظروف التى تمهد لها مازالت قاصرة. أما كوينسى رايت وفيليب جيسب فقد كانا يريان أن الأمم المتحدة هى أقوم طريق لقيام حكومة عالمية - وأما توينبى «فإن الأمم المتحدة - كما يرى - لاتستطيع أن تقترب من الحكومة العالمية أكثر مما تستطيع الولايات المتحدة، إذ إن ميثاقها يقرب بين هاتين القوتين المتباعدتين إلى الحدّ الذى يمكن أن يعملا فيه سويًّا» وكل ما تعانيه الأمم المتحدة من وهن أنها تمثل إلى حدٍّ بعيد اتحادًا واهنًا مادام مداها السياسى دون مداها الدستورى كما تفتقد أصول الجماعة التى تجعل منها حكومة لها فعاليتها وقبل أن تغدو الأمم المتحدة حكومة عالمية فإن عليها أن تحقق كيانها السياسى من خلال الإجراءات الدبلوماسية الصالحة والمريحة معًا.

ويرى توينبى أن هناك طريقاً عملياً أقرب إلى تحقيق وحدة سياسية محدودة، يمكن أن تنمو وتتطور لتوايتها الفرصة لإقامة حكومة عالمية فى المستقبل ممايستدعى فى البداية إقامة اتحادات إقليمية يتيسّر إقامتها كالاتحاد الذى يمكن أن يجمع الولايات المتحدة وغرب أوربا وكندا ونيوزيلند واستراليا وجنوب أفريقية وهو ما يمكن أوربا من استعادة كيانها كقوّة من الدرجة الأولى، إن لم تكن مساوية لقوةّ كل من القوتين الكبيرتين، ومن الأرجح أن يؤدى هذا التنظيم إلى تغيير العلاقات بين الولايات المتحدة وأوربا ويسمح بقيام نوع من المعونة الاقتصادية على أساس المنفعة المتبادلة. ويحقق فى أقصر مدى ضماناً أكيداً لأمن أوربا الغربية، كما يحقق على المدى البعيد الاعتراف بهذا الكيان فى ساحة معينة يمكن أن تمتد إلى ساحات أكثر أتساعاً، وإن واجهتها مشكلة عملية حول التنازل عن السيادة لغرب أوربا، وهى مشكلة لا شك عسيرة، إلاّ أن : « هذا على الأقل هو السبيل العملى الذى يمكن أن نسلكه فى المستقبل القريب، أكثر مما نطرق أبواب وحدة عالمية لا تتحقق عاجلاً.

ولن تكون الحكومة العالمية هذا النظام الرتيب، إذ إن نظامها لابدّ وأن يعكس سلطان القوى الكبرى، سواء أكان هذا السلطان للولايات المتحدة أم للاتحاد السوفيتى أم لكليهما معاً، وهو نفس ما يمكن أن يحدث، أقامت الحكومة رضى أم كرهاً، فما تسطيع حكومة وحدها أن تحكم العالم حكمًا مباشرًا، وستبقى للسلطة المحلية ضرورتها، كما يبقى

للحكومات المحلية أن تتخذ بعض القـرارات العـاجلة فى كثـير مـن المسائل. وإن تمسكت جميعاً بالتعاون الدولى، وبـادرت ملحـة فى طلـب الحكومة العالمية عن رضى.

ويرى توينبى أن الحكومة العالمية لا بـدّ وأن تقـوم على نـوع مـن النظام المختلط، وتخيّل فى النهاية أن يقوم بناء الجماعة الدولية، ما عملت الدبلوماسية على تخفيف حدّة التوتر، وما قامت الوكالات المتخصصـة فى الأمم المتحدة بمدّ نشاطها الاقتصادى، وخلق مجالات أبعد مدًى لمصـالح مشتركة بين شعوب تتقارب فى ثقافاتها ومشـاربها حـتى يسـتمر الاتجـاه ويمضى صعدًا نحو الحكومة العالمية.

وهذا المشروع الذى يقدمه توينبى لإقامة نظام عالمى جدير بالثقة.

تمت

فهرس

صفحة

الباب الثالث : الصراع وأزمة العصر

الباب الرابع : نظريات النظام العالمى

رقم الإيداع		١٩٨٥ / ٣٤٨٨
الترقيم الدولى	٩٧٧-٠٢-١٣٤٠-٣	ISBN

١ / ٨٣ / ٣٥

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)



هذا الكتاب

يقدم هذا الكتاب بعضًا من قادة الفكر الدولى من خلال أربعة جوانب هامة : معيار الفكرة، والتصور الأوربى الأمريكى للقوة والسياسة وتحليل الصراع فى الحرب الباردة، والنظرية السائدة للنظام العالمى.

وقد استعان الكاتب بمؤلفات كل شخصية وإن تفاوتت بين كاتب وآخر، ذلك أن أفكار كل كاتب تتضح من خلال ما يعبر عنه وما يؤمن به.

وقد استطاع المؤلف أن يحلل الأزمة العالمية من خلال نظريات هؤلاء القادة، وأفكارهم التى تتعلق بجوانب الدراسات الدولية، معلقًا على آرائهم بما يراه ويعتقده.